مذكرات : حسن يوسف

القصر

ودوره في السياسة المصرية

١٩٢٢ - ١٩٥٢



sharif mahmoud

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

القصر ودوره في السياسة المصرية
١٩٢٢ - ١٩٥٢

مذكرات حسن يوسف

١٩٨٢

« بسم الله الرحمن الرحيم »

لعل القصر ، بوصفه مؤسسة دستورية ، من اقل ما عنى الكتاب والمؤرخون بدراسة شؤونه والتأريخ له . وقد يرجع ذلك الى ان اعمال القصر كانت فى عهد الملكية ، تحاط بالسرية والكتمان الشديدين . وبعد زوال ذلك العهد ، ورغم انقضاء ثلاثين عاما فان الفرصة لم تتح بعد ، للكشف عن وثائق ديوان الملك واسانيده الهامة .

وقد رأيت من واجبى ، كمواطن عاصر الاحداث منذ الحرب العالمية الثانية ، وشارك فى طائفة منها ، وخاصة فى فترة عملى بالقصر بين سنة ١٩٤٢ و ١٩٥٢ ان اقدم الى الجيل الحاضر والجيل الذى يليه ، حصيلة ما عندى من ذكريات وانطباعات ، قد يجد فيها المؤرخون عونا على تصوير تلك الحقبة من تاريخ مصر المعاصر .

ترجع صلتى فى العمل مع الملك فاروق الى سنة ١٩٣٥ عندما كان اميرا يطلب العلم فى انجلترا ، وكنت وقتها سكرتيرا بالمفوضية المصرية فى لندن (قبل رفعها الى سفارة) وانتدبنى الوزير المفوض (حسن صبرى باشا) لأكون ضابط اتصال بينه وبين مقر الأمير فى « كنرى هاوس » بضواحى العاصمة . واستؤنفت علاقتى مع القصر بعد ذلك ، عندما عينت مديرا لمكتب الصحافة بوزارة الخارجية سنة ١٩٣٨ ، ثم مديرا لمراقبة النشر ، فكنت رقيبا على ما تنشره الصحف والمجلات عن السراى فى الداخل وفى الخارج ، الى ان شغلت منصب مدير الادارة العربية بديوان الملك سنة ١٩٤٢ ثم وكيلا للديوان سنة ١٩٤٤ ورئيسا له بالنيابة على فترات ، وكنت الى جانب هذه الوظائف كاتم سر مجلس البلاط ، وحامل اختام الملك .

وديوان الملك هو اداة الاتصال الرسمية بين القصر والحكومة . واذا كان رئيس الوزراء ، هو المهيمن بحكم الدستور على شؤون الدولة ، فان الملك بحكم الدستور ايضا ، هو صاحب القرار الاخير فى تلك الشؤون . ويقوم رئيس الديوان بتبليغ قرارات الملك الى السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وقد اسعدنى الحظ بالعمل مع عدد كبير من رجالات مصر وقادتها ، من بينهم تسعة من رؤساء الوزارات على مر الايام ، واتصلت بهم فى العمل بطريق مباشر وهم فى الحكم ، وعرفتهم شخصيا وهم خارج الحكم ، وكذلك اتيحت لى فرصة الالمام بالعديد من الوثائق والاوراق الرسمية المحفوظة بالديوان ثم هيأت لى ظروف العمل فى مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام ، سبل الاطلاع على الوثائق البريطانية المحفوظة فى لندن ، وقد استعنت بها فى تحقيق بعض التواريخ والاحداث ، وخاصة ما تعلق منها بعهد الملك فؤاد ، اذ ان كثيرا من الازمات السياسية التى قامت فى عهد الملك فاروق كانت امتدادا لما سبقها فى عهد والده . فالتاريخ حلقات مترابطة .

ورجائى ان تحقق هذه المذكرات ما قصدت اليه . وهى قد لا تكون شاملة كاملة . وكل ما ادعيه ، انى توخيت الحق فيما قلت والصدق فيما سجلت فهى شهادة للتاريخ .

والله ولى التوفيق

يناير ١٩٨٢

حسن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ بعث رئيس ديوان الملك الى رئيس مجلس الشيوخ بالوثيقة الاصلية من (الدستور) الصادر فى ١٢ جمادى الآخر سنة ١٢٨٣ هجرية (٢٢ اكتوبر سنة ١٨٦٦) باقامة نظام الحكم فى مصر ، وقد جاء فى ديباجته « وما القصد من هذا الا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن . . والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء . . فى الامور النافعة . . » الخ .

وقد كان الغرض الظاهر من ايداع تلك الوثيقة مجلس الشيوخ ، هو اعلان المشاركة فى الاحتفال بالذكرى الخمسين لوفاة الخديوى اسماعيل ، اما الغرض الباطن فقد قصد بهذا الاجراء ، تذكير الحكومة الوفدية القائمة يومئذ ، بان اول دستور وضع لمصر ، كان من مآثر الخديوى اسماعيل ، وان اليه يرجع الفضل فى ارساء الاسس النيابية ، التى انبثق عنها نظامنا البرلمانى الحديث .

وكان صيف سنة ١٩٤٤ هو قمة الصراع الدستورى بين القصر والوفد ، على من يملك ومن يحكم ، وهو الصراع الذى دام سنتين وانتهى الى اقالة وزارة النحاس باشا فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كما سيجىء تفصيله فى موضعه

* * *

نص دستور ١٨٦٦ على انشاء مجلس شورى النواب . ومع ان هذا المجلس لم يكن هيئة نيابية ديمقراطية بالمعنى الصحيح ، الا انه اوجد نوعا من التشاور فى البناء السياسى ، كما انه فتح الطريق امام الشعب ، لطلب المزيد من توسيع سلطة النواب وتضيق سلطة الحاكم .

وقد حدث نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وتأثر البعض بالتطورات الدستورية فى اوروبا ، ان تصاعدت الحركة الوطنية الدستورية ، فاجتمع « زعماء البلاد والذوات والاعيان ونواب الامة وضباط الجيش والموظفين والتجار ، وقدموا عريضة « محضر اهلى » بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٨٧٩ استجاب لها الخديوى فأصدر فى مايو من تلك السنة **اللائحة الاساسية** وهى اول مشروع دستورى نيابى فى مصر ، بموجبها تكون المجلس من ١٢٠ عضوا ، وله سلطة البرلمانات الحديثة مثل اقرار الميزانية واعتبار النظارة (الوزارة) مسئوله امامه ، وحق النواب فى توجيه الاسئلة والاستجوابات الى النظار .

وسرعان ما توقف هذا التطور الديمقراطى ، نتيجة للتدخل الاوربى اذ أصدر السلطان العثمانى فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ فرمانا بخلع الخديوى اسماعيل ، وتنصيب الامير توفيق بدلا منه ، وما لبث الخديوى توفيق ان أمر بفض مجلس شورى النواب ، وتعطيل الحياة النيابية عامين أو ما يزيد .

وعاد التذمر الشعبى الى الظهور بسبب سوء الأحوال المالية ، وارهاق الشعب بالضرائب الفادحة ، وازدياد التدفق الاجنبى ، ونشطت الحركة الوطنية فتوجه احمد عرابى باشا فى سبتمبر ١٨٨١ على رأس عدد من وحدات الجيش والمواطنين ، يعرض على الخديوى مطالب الامة ، وهى اسقاط وزارة رياض باشا ، واقامة حكومة دستورية ، واعادة تشكيل مجلس شورى النواب ، وزيادة عدد الجيش .

واجريت الانتخابات على يد وزارة محمد شريف باشا من جديد ، فى نوفمبر ١٨٨١ وبدأت الدورة الاولى للمجلس فى ٢٦ ديسمبر ولكن سرعان ما نشب خلاف بين الوزارة والمجلس حول حق المجلس فى اقرار الميزانية ، وأمام اعتراض المراقبين الانجليزى والفرنسى ، استقالت الوزارة واعقبتها وزارة محمود سامى البارودى .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الاساسية الجديدة لمجلس النواب ، وتتابعت الاحداث لتنتهى بالاحتلال الانجليزى ، وفقدان مصر لمقومات استقلالها ، اذ صدر **القانون النظامى فى اول مايو ١٨٨٣** ، وهو يعد نكسة فى التطور الدستورى لمصر وللانجازات الدستورية التى تحققت من قبل .

بموجب هذا النظام ، اقيمت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستمرت الى سنة ١٩١٢ ثم قامت الجمعية التشريعية الى سنة ١٩١٤ .

وغداة نشوب الحرب العالمية الاولى ، اعلنت الاحكام العرفية فى البلاد فى ديسمبر من تلك السنة ووضعت مصر تحت الحماية البريطانية . وترتب على ذلك خلع الخديوى عباس حلمى وتعيين السلطان حسين كامل ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية الى اجل غير مسمى .

وبوفاة السلطان حسين كامل فى اكتوبر ١٩١٧ تولى العرش الامير احمد فؤاد وتفجرت ثورة ١٩١٩ فاضطرت انجلترا الى اصدار تصريح من جانب واحد بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية مع مصر وهو المعروف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبذلك اصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة واتخذ السلطان فؤاد لنفسه لقب ملك مصر اعتبارا من ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

(الفصل الأول « تمهيدى »)

دستور ١٩٢٣ ومكونات القصر

لجنة الدستور ـ « الاهرام » يتعجل صدور الدستور ـ السودان فى مشروع الدستور ـ حقوق الملك الدستورية ـ منصب رئيس ديوان الملك ـ دواوين القصر واختصاصاتها ـ وظائف غير المسئولين ـ نبذة عن ارشيف السراى ـ نظام العمل فى القصر .

تألفت وزارة عبد الخالق ثروت باشا فى اول مارس **١٩٢٢** وبعد تأليفها بشهر واحد شكلت لجنة لوضع الدستور ، من ثلاثين عضوا يمثلون طوائف الامة المختلفة (عدا الوفد) ومن بينهم عدد غير قليل من اعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الامة تمثيلا رسميا فى ذلك الحين .

كان بعض اعضاء اللجنة يرى تطبيق المبدأ الاساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو ان الامة مصدر السلطات ، بينما يرى البعض الاخر ان مصر لم تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية ، مبلغ الدول الغربية ، وجدير بان يكون للملك من الحقوق ما يكبح جماح الاهواء الحزبية . وكان ثروت باشا بعضد الرأى الاول ، بينما عمل الملك فؤاد على ارجاء موافقته على كثير من المواد التى اقترحتها اللجنة ، فنشأ خلاف بينه وبين الوزارة ، اشارت اليه صحيفة الاهرام ، فيما نشرته بتاريخ ٨ أغسطس سنة **١٩٢٢** ضمن مقالها الافتتاحى بعنوان « اوصلونا الى الدستور لنرتاح » .

جاء فى هذا المقال « ان الابطاء فى اصدار الدستور يسىء الى الجميع ، دون استثناء أحد ، كبيرا كان أو صغيرا ، حاكما أو محكوما . . » وقد امر الملك بتعطيل « الاهرام » ولكن ثروت باشا رفض الاستجابة لهذا الأمر ، وسانده المندوب السامى (لورد اللنبى) اذ اقترح حلا وسطا بوقف الجريدة ثلاثة ايام فقط .[١]

(١) F.0.407 / 194 N47 from Allenby to Curzon, Tel : 278 August 11th 1922.

السودان فى مشروع الدستور :

اتمت اللجنة عملها فى ١٥ اكتوبر ١٩٢٢ واقترحت فى المادة ٢٩ من مشروع الدستور ان الملك « يلقب بملك مصر والسودان » وكذلك جاء فى المادة ١٤٥ من المشروع تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان ، فمع انه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

وقد احتجت الحكومة البريطانية على هذه النصوص ، واضطرت وزارة ثروت باشا ازاء هذا الاحتجاج ، وازاء العراقيل التى كان الملك يقيمها فى طريق الوزارة ، الى تقديم استقالتها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ وعهد الملك الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة . وهو بدوره لم يستطع التوصل الى التفاهم مع المندوب السامى حول هاتين المادتين فقدم استقالته وخلفه يحيى باشا ابراهيم فى رياسة الوزارة يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ .

انجلترا تعترض وتوجه انذارا :

قدم المندوب السامى عدة مقترحات بديلة غير ان الملك تشبث بموقفه فقدمت له الحكومة البريطانية فى ٢ فبراير ١٩٢٣ انذارا عنيفا ـ مستندا الى عرض قوات عسكرية برية وبحرية ـ بانها لن تعترف بلقب ملك مصر والسودان ، وانها تعتبر هذا العمل من جانب الملك عملا عدائيا يتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٩٩ ويتنكر لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وجاوز الانذار مشكلة النصوص الخاصة بالسودان الى ما عداها من التصرفات المنسوبة للملك فؤاد والتى طالما رددها المندوب السامى فى تقاريره الى حكومته اذ قال :

« انى مفوض من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ان اعرب بصفة خاصة عن مقدار القلق الذى سببه لهم رغبة جلالتكم فى انتحال سلطات استبدادية فى مصر » .

لقد كانت المساوىء الناجمة عن الاوتوقراطية المطلقة ، من اسباب تدخل الدول الاوربية فى شئون مصر الداخلية ، وادت فى النهاية ، الى الاحتلال البريطانى لمصر » .

« واذا كانت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت بعد سنوات عديدة ، ما يبرر منح مصر الاستقلال ، بعد ان اعطت عرشها لجلالتكم ، فانها لم تفعل ذلك لكى تهىء لكم الفرصة لمحاولة اكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكية الدستورية ، بل لاقامة نظام دستورى وطيد ، وان يتم ذلك فى حدود اقل تأخير ممكن » .

« ربما لم تكونوا جلالتكم مقدرين مدى التنازلات الشخصية ، اوحتى انكار الذات التى تطلب من ملك دستورى عند ممارسة الاعمال السياسية ، ولو اننى اذكر تأكيدكم لى فى مناسبات عديدة ، انكم تريدون ان تقوموا بهذا الدور باخلاص . »

« وقد راقبت الحكومة البريطانية باهتمام بالغ ، عدة تصرفات صادرة عن جلالتكم ولعلى اذكر من بينها ، تعويق الاعمال الادارية برفضكم عقد مجلس الوزراء عدة أسابيع خلال الصيف الماضى ، والعزوف بنفسك جهازاً عن حزب سياسى معين (يقصد الاحرار الدستوريين) والتقرب الى حزب آخر (يقصد الوفد) ومراجعتك لتشريعات القوانين المصرية (بقصد مشروع لجنة الدستور) لكى تحفظ السلطة فى يدك ما استطعت كأنها منحة شخصية ، وتدخلك فى اعمال الدولة الادارية ، واهتمامك الشخصى بالمظاهر السياسية فى ميدان الصحافة . »

« واذ أتقدم الى جلالتكم بهذا التحذير ، انبه مخلصا الى المخاطر الجسيمة التى تنطوى على موقفكم هذا كما اؤكد لكم ما تشعر به حكومتى ـ التى طالما عاونتكم باخلاص فى الاوقات العصيبة ـ من الاسى والاسف ، اذا ما اضطرت الى التخلى عن تلك المعاونة » .(١)

* *

ازاء هذا العنف والتهديد باستعمال القوة ، عدل الملك عن موقفه ، وصدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ مكتفيا بالاشارة الى ان احكامه تسرى على المملكة المصرية « بدون ان يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان »

وبأن لقب الملك سيعين بعد ان يقر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » .

حقوق الملك كما وردت فى الدستور

أفرد الدستور فرعا (من المادة ٣٢ الى المادة ٥٦) مفصلا لحقوق الملك . منها ما هو خاص ، اى ان الملك يتولاها مباشرة ، ومنها ما يمارسه بطريقة غير مباشرة ، بواسطة وزرائه .

من الحقوق المباشرة ، تعيين الوزراء ، والممثلين السياسيين ، وكبار رجال الدين وكبار موظفى الحكومة ، واعضاء الحاشية الملكية والعسكرية ، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ، ويعلن الحرب ، ويعقد

(١) F.0.407 / 196 N56 Allenby to Curzon, January 30th 1923 Tel : 47

الصلح ، ويبرم المعاهدات ، وله حق حل مجلس النواب ، وتأجيل انعقاد البرلمان ، وله حق منح الرتب والنياشين والقاب الشرف الأخرى .

ترتب على ممارسة هذه الحقوق الخاصة ، قيام منازعات وحدوث ازمات متتابعة بين القصر والوزارات القائمة ، كما سنرى فى الفصول التالية .

اما الحقوق الغير مباشرة فهى التى ينظمها القانون ، اى انها تجىء عن طريق مجلس الوزراء ، وموافقة البرلمان .

وقد تضمن الدستور نصوصا لا تخلو من التعارض ، وكانت من اسباب تنازع الاختصاص بين الملك والوزارة ، وبخاصة فى عهد الوزارات الوفدية ، التى كانت تنادى بأن الملك يملك ولا يحكم .

من بين هذه النصوص ما ورد فى المادة ٤٩ من ان « الملك يعين وزراءه ويقيلهم . . » بينما سبقتها المادة ٤٨ التى تقضى بأن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » كما اعقبتها المادة ٦٠ من أن « توقيعات الملك فى شئون الدولة ، يجب لنفاذها ، ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » .

يبين هذا التعارض فى مجال التطبيق العملى ، فمثلا اذا اراد الملك أو اضطر (تحت ضغط من الظروف أو من سلطات الاحتلال . .) الى اقالة الوزارة أو أحد الوزراء ، فكيف يلزم لنفاذ أمره ، ان يوقع عليه الوزير المقال ؟

لهذا جرى العمل فى الديوان على ان تصدر قرارات الاقالة بموجب « اوامر ملكية » يوقع عليها الملك وحده ، اما قرارات التعيين وتشكيل الوزارات ، فتصدر « بمراسيم » يوقعها الوزراء المختصون الى جانب توقيع الملك .

* * *

وكذلك ورد فى المادة ١٥٣ من الدستور « ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته ، طبقا للمبادىء المقرره بهذا الدستور ، فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين ، وبالأوقاف التى تديرها وزارة الاوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد ، واذا لم توضع احكام تشريعية ، تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الان »

والقانون المشار اليه ، لم يصدر ابدا ، وبذلك استبقى الملك هيمنته على الازهر والمعاهد الدينية .

* * *

منصب رئيس ديوان الملك

كانت لجنة الدستور قد اقترحت فى مشروعها (المادة ٥٦)« ان تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات . . » وكان من شأن هذا النص ان يقرر حقا للوزراء تمتنع معه الوساطة وسؤ التفاهم ، ولكنه لم يحظ بالموافقة عليه ، فأسقط من مواد الدستور وبذلك بقيت لديوان الملك اهميته وفاعليته ، رئيسه بدرجة وزير ، فلماذا لا يتطلع الى رئاسة الوزارة وهو اقرب المستشارين الى أذن الجالس على العرش ؟

نرى هذا التنسيق المتبادل بين رئاسة الديوان ، ورئاسة الوزارة ، عند تعيين توفيق باشا نسيم رئيس الديوان فى نوفمبر ١٩٢٢ رئيسا للوزارة واختيار احمد زيور باشا رئيس الوزارة الأسبق رئيسا للديوان فى اكتوبر ١٩٣٤ وتعيين على ماهر باشا رئيس الديوان رئيسا للوزارة فى يناير ١٩٣٦ وتعيين احمد حسنين باشا رئيس الديوان ـ رئيسا للوزارة فى ابريل ١٩٤٤ (ولو ان السفير البريطانى اوقف المراسيم الخاصة بالوزارة الجديدة بعد توقيعها من الملك فاروق) وكذلك عين ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان رئيسا للوزارة فى ديسمبر ١٩٤٨ كما نقل حسين سرى باشا من رياسة الوزارة الى رياسة الديوان فى يناير ١٩٥٠ .

وكانت وزارة الوفد قد حاولت فى مايو سنة ١٩٣٦ وفى عهد مجلس الوصاية على العرش ان تعود الى مفهوم المادة ٥٦ المشار اليها دون الاخلال بنصوص الدستور القائم ، وذلك بانشاء وزارة للقصر وتعيين وزير ضمن هيئة الوزارة الوفدية ، بحيث يبقى فى منصبه ما بقيت الوزارة فى الحكم . بيد ان التوفيق لم يحالف النحاس باشا فى اختيار الشخصية التى رشحها لهذا المنصب اذ اقترح اسم محمد محمود خليل بك اذ اعترض على ترشيحه مجلس الوصاية كما اعترض عليه المندوب السامى البريطانى فاضطر النحاس باشا الى العدول عن انشاء الوزارة الجديدة اكتفاءا بتعيين عبد الفتاح باشا الطويل وكيلا برلمانيا لشئون القصر .

دواوين القصر :

يدعونى الى توضيح الاعمال التى يختص بها كل فرع من فروع القصر ، ما لاحظه الكثيرون من اختلاط الامر عليهم بسبب تعدد الجهات التى كانت تتحدث باسم الملك ، منها ما هو مختص ومسؤ ول ومنها من لم يكن مختصا ولامسئولا .

يشكل القصر من أربعة دواوين :

(١) ديوان الخاصة والاوقاف الملكية :

يتولى ادارته ناظر الخاصة وهو المسئول عن توظيف اموال الملك واستثمارها والتنظر على الاوقاف وله وكيل وتتبعه عدة ادارات للاشراف على الاطيان الزراعية والتفاتيش ، والقصور والمساجد والتكايا ، واعداد ميزانية الايرادات والمصروفات ، التى يصدر بها امر ملكى ينشر فى الوقائع الرسمية .

٢ - ديوان كبير الامناء :

يتولى ادارته كبير الامناء يعاونه اربعة امناء وخمسة تشريفاتيه وله سكرتارية خاصة به .

ويختص ديوان كبير الامناء بما يلى :

(أ) مراسم التشريفات فى الاعياد الرسمية ومراسم استقبال رؤساء الدول الاجنبية والسفراء والعظماء .

(ب) ترتيب الحفلات والمادب الرسمية والرحلات الملكية .

(ج) اصدار البلاغات الرسمية ، وتسجيل اسماء الزائرين ، وعرض طلبات من يرغب منهم فى مقابلة الملك .

(د) تطبيق لائحة رفع الاعلام ، ونظام اسبقية الدرجات بين الافراد والهيئات . وكانت ضوابط تلك الاجراءات مستمدة من السوابق مما جرى عليه العمل فى القصر .

وفى منتصف سنة **١٩٤٥** شكلت لجنة من المتخصصين فى شئون البروتوكول ، لوضع لائحة تجمع شتات هذه الاجراءات ، على ضوء الانظمة المماثلة فى الممالك الاجنبية .

تألفت اللجنة من شريف صبرى باشا (خال الملك) ومحمود فخرى باشا (سفير مصر فى باريس) وصادق وهبه باشا (سفير مصر فى روما) ورئيس الديوان ، وكبير الامناء ، ووكيل الديوان (صاحب هذه المذكرات)

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى قصر رأس التين ، واصدرت عدة توصيات ، تم جمعها وترتيبها ، وصدر بها امر ملكى فى ٦ مايو سنة **١٩٤٦** فأصبحت لائحة يجب اتباعها .

٣ - ديوان كبير الياوران :

يتولى ادارته كبير الياوران يعاونه خمسة ضباط يمثلون الجيش وسلاح البحرية وسلاح الطيران . ويتبعه بوليس القصر والبحرية الملكية وقوة من الحرس تتألف من كتيبة من المشاة وأخرى من السوارى ويشرف على ادارة السيارات . ويطلق على هذا التشكيل ، الحاشية العسكرية .

ويختص ديوان كبير الياوران بالشئون العسكرية المتداخلة فى اختصاص ديوان كبير الامناء ، من مراسم التشريفات والمواكب الملكية .

٤- ديوان الملك :

وهو اداة الاتصال بين الملك والشعب ، وهو الوسيط بين الملك والسلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد رأينا فى الفصل السابق ما اقترحته لجنة الدستور من ان يكون الاتصال بين الملك والوزراء رأسا وبالذات ـ كما حاولت وزارة الوفد سنة **١٩٣٦** انشاء وزارة للقصر تكون ضمن هيئة الوزارة . ولما لم يؤخذ بهذين الرأيين ، فقد بقيت للديوان اهميته واختصاصه ، يرأس الديوان رئيس بدرجة وزير ، ويعاونه وكيل الديوان بدرجة وكيل وزارة وتتبعه خمس ادارات تختص كل منها بالاتى :

(أ) الادارة العربية :

اعداد المذكرات التى ترفع الى الملك فى شئون الدولة ، ومراجعة المراسيم والاوامر الملكية التى ترد من الوزارات عن تعيينات وتنقلات ضباط الجيش واعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والازهر والمعاهد الدينية ، وكبار موظفى الحكومة ، بعد مراجعتها على كشوف الاقدمية المحفوظة بالديوان . وتختص ايضا بعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية ، وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات المصرية . وكانت بين الديوان والسفارة المصرية فى لندن حقيبة اسبوعية منتظمة وشفرة خاصة بالبرقيات الرمزية .

(ب) الادارة الافرنجية :

اعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الاجنبية ، وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج ، والاشراف على قسم المحفوظات التاريخية ، وترجمة محتوياتها من اللغة التركية إلى اللغة العربية .

(ج) ادارة التوقيع :

تحرير الاوامر الملكية ، وبراءات كبار الضباط ، وبراءات الرتب والنياشين والقاب الشرف الاخرى ، وبراءات السفراء والقناصل المصريين ، وشهادات التخرج من الازهر والمعاهد الدينية .

وتختص هذه الادارة بشئون مجلس البلاط وهو بمثابة المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية فى جميع الاحوال الشخصية المتعلقة بافراد الاسرة المالكه .

(د) ادارة الحسابات والمستخدمين :

اعداد ميزانية الديوان ، وصرف المخصصات لاعضاء الاسرة المالكة ، وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم (عدا ديوان الخاصة والاوقاف الملكية)

(هـ) ادارة المحفوظات والالتماسات :

ترتيب الارشيف العام ، وحفظ ملفات الاعمال اليومية ، والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة وبها قسم خاص للمحفوظات ذات الصيغة السرية وقسم للالتماسات التى ترد من الافراد والهيئات وهو بمثابة نواة لديوان المظالم .

ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله فى تبادل برقيات التهانى والتعازى بين الملك ورؤساء الدول الاجنبية فى المناسبات الرسمية . وقد اضيفت اليه شئون السودان . وبالديوان قسم للشئون القانونية يرأسه سكرتير الديوان .

وظائف غير المسئولين :

تلك هى حدود دواوين القصر المختصة ، وتلك هى تفاصيل اختصاصات العاملين بها ، وهى وظائف واضحة وأصلية ومسئولة ، وانما استحدثت عليها وظيفتان من الوظائف الدخيلة او غير المسئولة ، هما وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك فى مايو سنة ١٩٤٦ ووظيفة المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية فى صيف سنة ١٩٥٠ .

وهما وظيفتان لا محل لهما فى الميزانية الرسمية وليس لهما اختصاص محدد ، ولم تكن وساطتهما مع الافراد والجهات الرسمية فى اغلب الاحيان حميدة . الأمر الذى سبب كثيرا من المتاعب والاخطاء السياسية والاجتماعية كما سيجىء بيانه فى موضعه .

* * *

نبذة عن ارشيف السراى :

يتكون ارشيف القصر من عدة اقسام :

١- **محفوظات الديوان العام :**

تضم اوراق الدولة الرسمية منذ سنة ١٩١٧ داخل ملفات ذات نمر مسلسلة فى دواليب « شانون » ومرتبة حسب المواضيع السرية والمواضيع الرئيسية والمواضيع

الفرعية . وبها جميع قرارات مجلس الوزراء ـ ومشروعات القوانين واللوائح والاوامر الملكية ـ ومضابط البرلمان والوقائع الرسمية . ووثائق تأليف الوزارات ـ ومحاضر المفاوضات المصرية الانجليزية ، وتقارير السفارات والمفوضات المصرية والبرقيات الرمزية والحقيبة الاسبوعية لسفارة لندن ، وتقارير القسم المخصوص بوزارة الداخلية ـ وترشيحات التعيين فى وظائف الجيش والبوليس والازهر والمعاهد الدينية ـ وترشيحات التعيين فى وظائف القضاء والنيابة والسلك السياسى والسلك القنصلى ، وترشيحات التعيين فى وظائف الدولة من درجة مدير عام فما فوق ـ واقتراحات التعيين فى مجلس الشيوخ ، ومنح الالقاب والرتب والنياشين . . الخ .

٢ - المحفوظات الخاصة :

وتشمل اصول الفرمانات والدكريتات ودستور **١٨٦٦** ودستور **١٨٧٩** ومحاضر لجنة الدستور ومحاضر مجلس الشورى والمجالس النيابية القديمة ومجموعة الاوامر العالية . ومحاضر مجلس البلاط ، وملفات خاصة بالامراء والنبلاء . وكلها محفوظة داخل دواليب حديدية (حوالى ١٢ دولاب) مودعة فى مكتب وكيل الديوان .

٣ - المحفوظات التاريخية :

كان مقرها بشارع حسن الاكبر وبها مجموعة من الوثائق التركية من القرن التاسع عشر الى آخر عهد اسماعيل ، وقد ترجم بعضها الى اللغة العربية مثل اوامر الوالى المرسلة الى الدواوين والاقاليم ودفتر مجلس ملكية . ودفتر اوامر ادارية ودفتر اوامر جنائية ودفتر ترتيبات وظائف . . الخ .

وبها مجموعة اخرى من الوثائق الاوروبية والامريكية وتقارير القناصل الى دولهم عن الحالة السياسية والاقتصادية فى القطر المصرى .

* * *

نظام العمل :

فى عهد الملك فؤاد كانت اعمال الدولة يعرضها رؤساء الدواوين المشار اليها بأنفسهم على الملك بعد مأدبة الغداء التى كان يقيمها بصفة دورية لكبار موظفى الحاشية .

اما فى عهد الملك فاروق فقد كان العرض يتم بموجب مذكرات يكتبها رئيس الديوان أو وكيله . ولهذا كانت محفوظات الديوان ذات اهمية بالغة اذ ان طائفة كبيرة من شئون الدولة كانت تعرض بمذكرات من اصل وصورة ، الامر الذى يعين على تدوين تاريخ تلك الحقبة . وفى الاحوال العادية كانت تلك الاعمال تعرض على

الملك ثلاث مرات . المرة الاولى عند ورودها الى الديوان ضمن جدول اعمال مجلس الوزراء قبل الجلسة بثلاثة ايام للاحاطة وابداء ما يعين من ملاحظات . والمرة الثانية عند صياغتها كمشروع للقوانين والتشريعات وبعد اقرارها من البرلمان ، تعرض على الملك للمرة الثالثة ، للتصديق عليها واصدارها .

وللديوان ميزانية تعرض على البرلمان ، يبحثها النواب والشيوخ ، لابداء الرأى فيها . وقد كانت مخصصات الملك فى عهد الملك فؤاد ١٥٠ الف جنيه خفضت الى مائة الف فى عهد الملك فاروق سنة ١٩٣٦ اما ميزانية العاملين بالديوان من اجور ومرتبات ومصاريف عامة واعمال جديدة فهى فى حدود مائة الف أو ما يزيد .

وبمناسبة الميزانية أود أن اقرر ان الديوان لم تكن لديه اية اعتمادات للمصاريف السرية او المصاريف غير المنظورة .

الفصل الثانى

نبذة عن صاحب المذكرات

في الديوان العام وقت اعادة تنظيم وزارة الخارجية سنة ١٩٢٤ ـ في قنصلية أنفرس ـ في قنصلية برلين ـ مع حسن نشأت باشا ـ زيارة الملك فؤاد ـ ملحق دبلوماسي في طهران ثم في برلين ـ في مفوضية لندن ـ مهمة حسن صبري باشا ـ الاتصال بالامير فاروق ـ في مفوضية مدريد ـ الحرب الاهلية الاسبانية ـ تعييني قنصلا عاما في نيويورك .

يرجع اول عهدى بالوظائف ذات المسؤلية الادارية الى سنة **١٩٣٨** عندما عينت مديرا لمكتب الصحافة بوزارة الخارجية أما الوظائف التى تدرجت فيها فى السلك القنصلى ثم فى السلك الدبلوماسى ، فقد بدأت مع اول يناير سنة **١٩٢٤** عندما صدر قرار وزارى بتعييني مأمورا لقنصلية مصر فى حيفا ، ولكن لم اسافر اليها . ذلك لان اوراق اعتماد نائب القنصل ، صدرت باسم الملك فؤاد « ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردوفان ودارفورد » ، وقد رفضت سلطات الانتداب فى فلسطين ان تتسلم اوراقا ترد فيها هذه العبارة . وتمسك كل من الجانبين بموقفه . فلم اذهب لاستلام العمل فى حيفا ، وانتدبت للعمل بالديوان العام بوزارة الخارجية . وقد افادنى ذلك فى التمرس على الاعمال الادارية والمالية ، وكانت الوزارة فى دور التكوين بعد اعلان الاستقلال فى مارس **١٩٢٢** .

فى الديوان العام

كان العمل فى الوزارة يقوم على لائحة داخلية ، ثم صدر مرسوم بقانون بالنظام القنصلى فى اغسطس سنة **١٩٢٥** وتبعه المرسوم الخاص بالتمثيل السياسى فى اكتوبر من تلك السنة .

ولما كان الملك ، بحكم الدستور ، هو الذى يعين الممثلين السياسيين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ، فقد كان القصر هو المهيمن على شئون وزارة الخارجية . فكان وزيرنا المفوض فى باريس هو محمود فخرى باشا زوج الاميره فوقيه كريمة الملك فؤاد وكان عزيز عزت باشا الوزير المفوض فى لندن ، متزوجا من

إحدى اميرات الاسرة المالكة وكان سيف الله يسرى باشا الوزير المفوض فى واشنطن ثم فى برلين ، متزوجا من الاميرة زينب كريمة الامير ابراهيم حلمى . وكان احمد ذو الفقار باشا وزيرا مفوضا فى روما .

اما المستشارون والسكرتيرون والقناصل ونواب القناصل ، فكان اختيارهم منوطا بحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى اذ ذاك ، فهو يرشحهم لوزير الخارجية ، ثم تصدر الاوامر الملكية بتعيينهم .

فى قنصلية أنفرس (بلجيكا)

فى يوليو ١٩٢٥ نقلت مأمورا بقنصلية « انفرس » ولم تطل اقامتى بها اذ تقرر الغاء القنصلية فى سنة ١٩٢٦ عندما تولت الحكم فى مصر وزارة ائتلافية من الوفديين والاحرار الدستوريين ورأت ضرورة ضغط المصروفات . ورغم ان ميزانية وزارة الخارجية لم تكن ضخمة ، الا ان الوزير (ثروت باشا) انتهز الفرصة فأعاد النظر فى كافة تعيينات الممثلين السياسيين والقنصليين ، وقرر الاستغناء عن خدمات عدد كبير منهم وكانوا فى جملتهم من اختيار نشأت باشا .

كنت قائما باعمال القنصلية فى انفرس ، اذ تقرر نقل القنصل (مراد بك كامل) الى باريس . وصدرت لى التعليمات بتصفية القنصلية وبيع محتوياتها من أثاث فاخر ومكتبة قيمة بالمزاد العلنى ورأيت فى البيع بالمزاد امرا غريبا فاستشرت عميد السلك القنصلى كما استشرت عمدة المدينة ، واتفقنا ان تكون وسيلة البيع ، توجيه نشرة الى القنصليات الاجنبية وبعض المعاهد والمؤسسات العلمية فى انفرس وبروكسل ، وتم البيع بهذه الطريقة وبثمن اعلى من الثمن الاصلى لبعض المحتويات ويبدو ان الوزارة قدرت هذا التصرف فقررت مكافأتى بنقلى الى قنصلية اكثر اهمية .

فى قنصلية برلين

فى اول ديسمبر ١٩٢٦ نقلت الى قنصلية برلين ومكثت بها إلى اوائل سنة ١٩٣٠ فكانت فرصة تعلمت فيها اللغة الالمانية ، واكتسبت خبرة مفيدة بسبب عملى مع وزيرنا المفوض سيف الله يسرى باشا ، وخاصة فى شئون المراسم والبروتوكول وكان فى أول عهده بالوظائف ، وكيلا لوزارة الخارجية ثم سفيراً فى واشنطن .

استقالة يسرى باشا

وقد استقال يسرى باشا فى صيف سنة ١٩٢٨ ـ اذ كان يقضى اجازته بمصر ، وقبيل انتهائها اتصل بكبير الامناء بالقصر وطلب تحديد موعد لمقابلة الملك بمناسبة

عودته الى برلين ، وانتظر حتى حان موعد السفر وتجمع مودعوه ـ وكنت من بينهم اذ كنت بمصر فى اجازة وفوجىء الجميع بقيام القطار الى الاسكندرية دون مجىء يسرى باشا . وعلمنا انه قدم استقالته ولزم داره لان الملك لم يحدد موعدا لمقابلته ، رغم انه ممثل الملك لدى حكومة الريخ ، ورغم علاقة المصاهرة بينه وبين الاسرة المالكة .

حسن نشأت باشا

وفى ديسمبر ١٩٢٨ نقل حسن نشأت باشا وزيرا مفوضا فى برلين وكان قبلها وزيرا فى مدريد ثم فى طهران . وقد عملت معه وتوثقت صلتى به . وهو رجل ذكى يفيض حيوية ونشاطا . كان استاذا بمدرسة الحقوق ثم عين وكيلا لوزارة الاوقاف وتوثقت صلته بالقصر نظرا للعلاقة المستمرة بين تلك الوزارة وبين نظارة الخاصة والاوقاف الملكية . وفى اواخر سنة ١٩٢٢ كلفه الملك فؤاد بمهمة خاصة فى الخارج ، فلما عاد منها ، حاول الانجليز منعه من دخول مصر ، وقد سانده الملك واختاره وكيلا للديوان الملكى .

وقد ادى نشأت باشا خدمات كبيرة للملك فؤاد ، سواء فى اعداد دستور ١٩٢٣أو تنظيم وزارة الخارجية ثم فى انشاء السلك السياسى الذى كان الملك يوليه اكبر درجات الاهتمام ، ليس لانه التنظيم الذى يمثل مصر فى الخارج فقط ، بل لان العاملين فيه يستطيعون مراقبة الانشطة التى كان الخديوى عباس حلمى الثانى يقوم بها فى اوروبا طمعا فى استرداد عرشه على مصر .

وقوى نفوذ حسن نشأت فى السراى وامتد الى كثير من الوزارات والمصالح الحكومية مما اسخط الوفديين والاحرار الدستوريين . ولما عين جورج لويد مندوبا ساميا فى القاهرة سنة ١٩٢٥ ارسل نشأت باشا بوصفه رئيسا للديوان الملكى بالنيابة ، رسالة الى وزير مصر المفوض فى لندن ، يقترح فيها ان يكون تعيين لورد لويد بموجب أوراق اعتماد يقدمها لدى وصوله الى الملك ، شأنه فى ذلك شأن غيره من السفراء الاجانب . ولم توافق الحكومة البريطانية على ذلك . ولعل هذا كان من اسباب الخصومة بين لورد لويد ونشأت ولم يلبث المندوب السامى ان طلب اخراج حسن نشأت من القصر إلى عمل خارج القطر والا يعين فى إحدى العواصم الكبرى . . ولذلك صدر الامر الملكى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ بتعيينه وزيرا مفوضا فى مدريد .

ومن مدريد نقل نشأت باشا الى طهران سنة ١٩٢٧ حيث عمل على عقد معاهدة صداقة بين مصر وايران تنازلت فيها الاخيرة عن كثير من الامتيازات التى كانت

ممنوحة لرعاياها فى مصر . وكانت تلك المعاهدة اول خطوة فى سبيل الغاء الامتيازات الاجنبية .

ومنذ مجىء نشأت باشا الى برلين فى اواخر سنة ١٩٢٨ وجه اهتماما خاصا الى توطيد العلاقات بين مصر والمانيا ، كما حرص على ان يطمئن الملك فؤاد على عرشه ازاء نشاط الخديوى السابق ، وكان من اهم اعمال المفوضية والقنصلية مراقبة تحركات الخديوى ونشاطاته .

وفى يونيه ١٩٢٩ جاء الملك فؤاد الى برلين فى زيارة رسمية ، قامت المفوضيه المصرية بالاعداد لها والعمل على انجاحها . وكانت تلك الزيارة هى اول اتصال لى بمعية الملك من موظفى ديوانه .

فى مفوضيه طهران

فى اول يوليو ١٩٣٠ نقلت ملحقا دبلوماسيا بالمفوضيه المصرية فى طهران . سافرت اليها فى الصيف فى رحلة طويلة بالقطار من القاهرة الى حيفا ثم بالسيارات من بيروت الى دمشق ، ثم عبر الصحراء الى بغداد فطهران . وبقيت هناك حتى سنة ١٩٣٣ ورغم جمال مدينة طهران كانت ظروف المعيشة فيها شاقة . كانت المياه تصل الى المنازل فى قنوات مفتوحة بالطرق والشوارع وكنا نشترى ماء الشرب فى صفائح من المفوضيه البريطانية التى كانت تحصل عليه من نبع فى شمران بالمنطقة الجبلية السياحية ، وكانت المفوضيه مبغضة لرجال السلك السياسى المصريين ، توفى فيها من قبل وزيران هما نهاد خلوصى بك ومحمد عفت بك .

وبعد وفاة عفت بك جاءنا اسماعيل كامل بك وزيرا مفوضا نقلا من اثينا . . وفى طريقه الينا دهمت سيارته سيارة نقل بالطريق الصحراوى ونجا باعجوبة . وبعد ايام سقط عليه سقف الحمام بمبنى المفوضة فتشاءم الرجل واضطربت اعصابه ، وذهب الى قصر الجولستان لتقديم اوراق اعتماده فى حالة واضحة من الارهاق . وقد أسر الىّ مدير المراسم ان صحة اسماعيل بك لن تحتمل الاقامة بطهران . ولم يمض شهر أو شهران حتى عاد اسماعيل بك الى القاهرة فى اجازة ، ثم ما لبث ان احيل الى المعاش فى سنة ١٩٣١ لعدم رضاء الملك فؤاد عنه وخلفه محمد المفتى الجزايرلى بك وزيرا مفوضا .

كان مبنى مفوضيه مصر فى طهران ، مملوكا لصاحب الدولة احمد قوام السلطنة ، الذى رأس الوزارة الايرانية عدة مرات وكان فى موقع جميل على شارع « قوام السلطنة » . وقد حكى لى نشأت باشا بعدها ، انه لما كان وزيرا مفوضا فى طهران ، اقترحت عليه الحكومة الايرانية تسمية الشارع باسم « شارع مصر » . ولما

كان لفظ شارع فى اللغة الفارسية هو « خيابان » فقد اعتذر نشأت باشا عن قبول هذه المجاملة . .

وكان جو الصيف فى طهران لايحتمل صحيا وقد جرت العادة على انتقال البعثات الدبلوماسية مع البلاط الامبراطورى والحكومة الى جبل شمران ، طوال فصل الصيف ، كما جرت العادة ان يستقبل شاه ايران رضا بهلوى ، الممثلين السياسيين فى عيد « النيروز » (٢١ مارس) من كل سنة ، وذلك فى احتفال رسمى بملابس التشريفه . ويمنح الشاه فى هذه المناسبة جنيها ذهبيا لكل وزير مفوض ونصف جنيه للسكرتير وربع جنيه للملحق . .

وقد افادنى العمل بطهران بالنسبة للمسائل الاقتصادية خاصة . اذ قررت الحكومة الايرانية وقتها ، احتكار التجارة الخارجية لاصلاح ميزان المدفوعات ، وتفادى عجز الصادرات عن الواردات مما نتج عنه هبوط قيمة العملة الايرانية . وكان من اختصاصى متابعة اجراءات التأميم ، واحتكار التجارة ، وكنت ارسل بذلك كله تقارير دورية الى وزارة الخارجية فى مصر . وكانت علاقات مصر بايران وقتها علاقات عادية . وقد عمل نشأت باشا عندما كان وزيرا هناك على تنميتها ، ولكن بقيت العلاقات التجارية محدودة . وبالجملة فقد كان اهتمام ايران بمصر اكبر من اهتمامنا بها ، وذلك بسبب وجود جالية ايرانية بمصر تتمتع بالامتيازات الاجنبية .

فى مفوضية برلين

فى يونيه ١٩٣٣ عدت الى برلين ملحقا بالمفوضية وكان نشأت باشا لايزال وزيرا مفوضا بها . وعاصرت فى تلك الفترة صعود هتلر الى السلطة ، فى يناير سنة ١٩٣٤ بعد الخلاف الذى قام بينه وبين هيذنبورج ، كما شهدت التغييرات السياسية والاجتماعية التى ادخلها النظام النازى على الريخ الالمانى ، والاحداث والخلافات التى نشبت بين هتلر واعدائه ، وكان اهمها محاولة كابتن « روم » عمل انقلاب ضد الفوهرر .

ومن ذكرياتى عن تلك الفترة ما لمسته من قيام علاقات ممتازة بين نشأت باشا وكبار المسئولين فى الحكم . وكانت له صلة وثيقة بهرمان « جورنج » نائب هتلر ووزير الطيران . وعن طريق جورنج استطاع نشأت باشا الحصول على موافقة السلطات الالمانية لنقل رأس نفرتيتى من متحف برلين واعادتها الى مصر ، وارسلنا بهذا المعنى برقية الى القاهرة ولكن هتلر اعترض متمسكا ببقاء التمثال فى برلين . . .

وكذلك اهتمت المفوضية ببعض المشروعات الاقتصادية منها مشروع تصنيع الورق من حطب القطن ومن قش الارز . وانشأت غرفة تجارية مصرية المانية بهدف توثيق العلاقات التجارية بين البلدين .

فى مفوضية لندن

وصلت الى لندن فى ابريل ١٩٣٥ وكنت قد رقيت الى درجة سكرتير ثالث بالمفوضية منذ يوليو ١٩٣٤ وكان حسن صبرى بك وزيرا مفوضا لمصر هناك (وقد صار بعد ذلك رئيسا للوزارة فى يونيه سنة ١٩٤٠) ، ولم يكن حسن صبرى من رجال السلك السياسى أصلا وانما كان وزيرا للمالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ الى نوفمبر ١٩٣٤) وكان محاميا مرموقا ، انضم الى الحزب الوطنى فى شبابه قبل الحرب العالمية الاولى ، وبعد سنة ١٩١٩ فوتح فى الانضمام الى الوفد عند تكوينه ولكن ذلك لم يتم . ثم ترك النشاط الحزبى وما لبث ان اتسع نشاطه الاجتماعى ، ونمت علاقاته الشخصية ، سيما فى الاوساط الاجنبية فى مصر وتوطدت علاقته بالسفير البريطانى (سير مايلز لامبسون) .

وقع اختيار الملك فؤاد على حسن صبرى ليكون وزيرا مفوضا فى لندن ، ليقوم بمهمة خاصة ولفترة مؤقتة . اما تلك المهمة فقد كانت تتعلق بتصفية جو التوتر الذى شاب علاقات الملك بالانجليز فى الفترة الاخيرة منذ صيف سنة ١٩٣٣ . كان الملك متمسكا بوزارة اسماعيل صدقى وبالنظام الدستورى الذى انشأه منذ سنة ١٩٣٠ ولكن الانجليز وجدوا ان صدقى باشا لم يحقق الهدف المرجو من حكمه وهو تهدئة الرأى العام ، وقبول الانقلاب الدستورى . وكان واضحا ان الملك يتمسك بنظام صدقى لانه يوسع من سلطاته ، بينما رأى الانجليز ان هذا التوسع جاء على حساب استقرار الاوضاع فى مصر .

وحدث ان مرض الملك فى صيف سنة ١٩٣٣ ثم عاوده المرض فى صيف ١٩٣٤ وكان عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزارة وكان القائم باعمال السفارة البريطانية وقتها ، مستر « موريس بيترسون » وهو رجل استعمارى متطرف ، واراد ان يظهر نشاطه فطلب الى رئيس الوزراء معرفة أسماء الاوصياء على العرش ، ولما لم يجبه الرئيس ، اعاد الطلب على ناظر الخاصة الملكية ، زكى الابراشى باشا وكان يقوم باعمال رئيس الديوان الملكى ، ورفض الابراشى ايضا ، فلم يكن من مستر بيترسون الا ان يتمادى فى انتقاداته الشديده لنظام الملك فؤاد وطريقة حكمه ، ثم جاءت وزارة توفيق نسيم وكان الملك راضيا عنها فى البداية ثم غضب عليها غضباً شديدا . وكان نسيم باشا يتمتع بثقة كبيرة جدا عند الانجليز ويحظى بتأييد كامل من

وزارة الخارجية البريطانية ، مما ساعد على توتر العلاقة بين الملك والانجليز . ثم ظهرت قوة الوفد الضخمة فى مؤتمر الوفد المنعقد فى يناير سنة **١٩٣٥** الامر الذى وضع الانجليز موقف المتردد ، هل يتعاونون مع الوفد ، او يستندون الى الملك وحده ، وهل يجددون ثقتهم بصدقى باشا أو بأحزاب الاقلية الاخرى ؟ ورأوا أن أيسر الحلول ، هو الموافقة على تنقية الجو بينهم وبين الملك ، وكانت هذه هى المهمة الخاصة التى عهد بها الى حسن صبرى فى لندن .

مهمة حسن صبرى بك

كانت المفوضية المصرية بلندن تتكون من الوزير المفوض والمستشار ، وانا كسكرتير ثالث فضلا عن الملحقين وأمناء المحفوظات والقناصل والبعثة التعليمية . وكان نشاط حسن صبرى بك مع وزارة الخارجية المصرية ، وهو النشاط الروتينى ، يتم بمعاونة المستشار والسكرتيرين اما نشاطه السياسى والاجتماعى ، المتعلق بالمهمة المبعوث من اجلها ، فكان يقوم به شخصيا ، وكانت مقابلاته مع رجال الخارجية البريطانية والقصر الملكى هناك ، تتم على انفراد . وكان يرسل تقاريره فى خطابات شخصية بخط يده الى ناظر الخاصة زكى باشا الابراشى رأسا ، ودون ان تمر على وزارة الخارجية المصرية ، ومنذ ذلك التاريخ نشأت علاقة خاصة ومباشرة بين مفوضية لندن وقصر عابدين .

وقد نجح حسن صبرى فى مهمته ، وكسب للملك مكسبا كبيرا وهو عزل وزارة نسيم باشا عن تأييد الخارجية البريطانية ، وتحسين العلاقات بين الملك والانجليز ، كما تحسنت بينهم وبين مصر عامة ، بدليل تأليف الجبهة القومية وعودة دستور سنة **١٩٢٣** .

وكان من بين المسائل التى طرحها حسن صبرى بك موضوع ايفاد الامير فاروق ولى العهد ، لاتمام دراسته فى انجلترا . وحضر الامير الى لندن واعدت له المفوضية الترتيبات اللازمة لاقامته فى قصر « كنرى هاوس » بضواحى لندن ولاستكمال دراسته فى الكلية العسكرية فى « وولتش » . وقد اختارنى صبرى بك لاكون ضابط اتصال بين المفوضية وبين مقر الأمير فكانت تلك بداية عهدى واتصالى بالامير فاروق وبحاشيته وعلى رأسها احمد حسنين باشا رائد الامير ، والذى صار فيما بعد رئيسا لديوان الملك .

وكان من المفروض ، ان يتم الأمير تعليمه فى الكليات العسكرية ، ولكن الزمن لم يمهله اذ توفى والده فاضطر للعودة قبل استكمال دراسته . على انه اتقن دراسة اللغة الانجليزية علاوة على الفرنسية .

وفى اواخر سنة ١٩٣٥ تقرر الغاء وظيفة السكرتير الثالث بمفوضية لندن ، وترتب على ذلك نقلى الى مفوضية مصر فى مدريد .

فى مفوضية مدريد

استلمت عملى بمدريد فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ ـ كان بالمفوضية عبد اللطيف طلعت بك قائما بالاعمال ، وانا سكرتيرا ثالثا ، وعبد اللطيف الحناوى امينا للمحفوظات . وطلعت بك من خريجى كلية الحقوق وكان والده من كبار موظفى السراى وقد عين بالنيابة العامة ثم نقل تشريفاتنا فى السراى فى عهد الملك فؤاد ثم نقل الى وزارة الخارجية ثم صار قائما بالاعمال فى مفوضية مدريد . وفى سنة ١٩٣٨ عين مديرا للادارة العربية فى الديوان الملكى حتى سنة ١٩٤١ حيث حل محل يوسف ذو الفقار باشا (والد الملكه فريدة) سفيرا فى طهران ، ثم أعيد كبيرا للامناء بالقصر الملكى فى سنة ١٩٤٤ .

فوز احزاب اليسار

كانت الانتخابات التى جرت فى اسبانيا فى فبراير ١٩٣٦ قد اسفرت عن فوز احزاب اليسار ، المكونة من الاشتراكيين والشيوعيين ، الذين حصلوا على ٢٧٧ مقعدا فى البرلمان ، بينما حصلت احزاب اليمين المكونة من اتحاد اليمين وحزب الوسط والفاشيست على ١٨٣ مقعدا . وبدأ مجلس النواب اعماله بأن عزل السنيور « الكالازامورا » وعين السنيور « ازانيا » رئيس الحزب اليسارى رئيسا للجمهورية . وتبعت ذلك قلاقل واعتصامات واضرابات امتدت الى ١٧ يوليو ١٩٣٦ حيث اندلعت ثورة مسلحة فى صورة حرب اهلية بين اليمين واليسار .

الحرب الاهلية

قامت الحركة اليمينية بتنظيم اربعة خطوط رئيسية اولها فى الشمال والثانى فى الشرق والثالث فى جزائر « الباليار » تحت امرة الجنرال فرانكو والرابع مركزه مراكش . وكان هؤلاء يمثلون الجيش واحزاب اليمين . . . ولم تكن مدريد ضمن اهداف الهجوم ، لان الحكومة الجديدة كانت تتمتع بقوة دفاع كبيرة فيها ، بفضل اتحادات العمال التى اطلق عليها « الميلشيا » بعد امداد افرادها بالسلاح ، وكانت خطة الجنرال فرانكو ان يضرب العاصمة بالقنابل حتى تستسلم . وكان معلوما ان فرانكو تساعده المانيا النازية وايطاليا الفاشية ، بينما كانت الحكومة يساعدها الاتحاد السوفيتى وبعض الحكومات الاخرى كفرنسا .

ولم يكن الانجليز ضالعين مع اى من الاتجاهين . وقد دعوا بعد ذلك الى عقد

مؤتمر فى (Neon) احدى موانى البحر الابيض المتوسط لاشراك الدول البحرية الكبرى فى فرض الرقابة على شواطىء اسبانيا ، منعا من وصول الامدادات العسكرية لاى من الطرفين . وكان الانجليز يخشون من ازدياد نفوذ هتلر فى اسبانيا ، حتى لا يهدد سيطرتهم على مضيق جبل طارق .

قام عبد اللطيف طلعت بك فى اجازة وتركنى قائما باعمال المفوضية منذ ١٠ يوليو سنة ١٩٣٦ ، وقد فرضت الرقابة على الصحف والمراسلات الخاصة واصبحت مدريد تحت الاحكام العرفية والاحوال خطره بسبب ما تلقيه طائرات الجنرال فرانكو من قنابل على العاصمة ، وبسبب تعرض « الميلشيا » المسلحة للمارة فى الطرقات وتعرضهم للاجانب ، وحدث بعد قيام الحرب الاهلية بيومين ان كان عبد اللطيف الحناوى امين المحفوظات يمر بسيارته فى احد الشوارع ، فأستوقفه رجال الميلشيا وطلبوا التعرف على شخصيته ، فقال انه دبلوماسى مصرى ، واستمر فى سيره ، فأطلقوا عليه الرصاص ، واصيب فى ساقه واجريت له جراحة فى احد المستشفيات وبعد بضعة ايام قام بالاجازة الى مصر وبقيت بالمفوضية وحدى تماما .

وكان رجال السلك السياسى ـ يجتمعون ثلاث مرات فى الاسبوع للنظر فى شئونهم وفى كيفية الاتصال بوزارة الخارجية الاسبانية ، واخترنا سفير شيلى عميد السلك السياسى وقتها مفوضا للاتصال بيننا وبين السلطات الاسبانية . وقد عمل اغلب السفارات الاجنبية وقتها على ايواء عدد من الشخصيات الاسبانية الموالية لفرانكو ، وذهب بعضها الى منح جوازات سفر اجنبية لهؤلاء حماية لهم ، ورغم ان الحكومة كانت ترى فى هذا التصرف عملا غير ودى فانها كانت حريصة على ان لا تضيق الخناق على الممثلين السياسيين استبقاءا لهم فى مدريد ، الامر الذى يضفى على الحكومة اعترافا دوليا لشرعية وجودها .

ورغم حرص الحكومة على تأمين سلامة الممثلين السياسيين ، فان كثيرا من حوادث الاعتداء وقعت ضد الاجانب وقد بلغت الفوضى احيانا مبلغا حدا بالانجليز الى انزال وحدات عسكرية بريطانية لحماية سفارتهم فى مدريد . وكنت فى تنقلاتى خارج المفوضية ، استصحب اثنين من الحرس المسلحين .

وقد استأذنت من وزارة الخارجية المصرية فى التصريح لى بايواء بعض الاسبانيين حسب قرار السلك السياسى الاجنبى الذى اتخذناه فى هذا الشأن فى ٢٥ اغسطس ولكن الوزارة لم توافق على هذا الطلب من حيث المبدأ .

موقف مصر من الصراع

ولم يظهر ان للحكومة المصرية تعاطفا خاصا مع احد المعسكرين المتصارعين

فى اسبانيا وانما يبدو لى من استبقائى فى مدريد انها كانت متعاطفة مع الوضع الشرعى فى اسبانيا اى مع حكومة الجمهورية لان استمرارى فى العمل فى مدريد يفيد ان مصر مستمرة فى الاعتراف بالحكومة القائمة رغم عدم وجود مصالح سياسية أو اقتصادية لمصر فى اسبانيا فى ذلك الوقت . وقد قابلت وزير الخارجية الاسبانى مرتين عبر لى خلالهما عن ارتياحه لبقائى فى مدريد ، وكان المغزى السياسى لذلك حاضرا فى ذهنه ، اما بالنسبة لدوائر القصر فى مصر ، فلم يظهر ان لها موقفا معينا ، اذ كانت تلك الفترة هى فترة وجود مجلس الوصاية على العرش بعد وفاة الملك فؤاد فلم يكن للسراى فى ذلك الوقت وجهة نظر محددة ، او دور خاص فى السياسة الخارجية .

ونظرا للمخاطر وموجات الاضطراب التى سادت مدريد ، ولعدم وجود عمل هام بالمفوضية بعد ان فرغت من ترحيل المصريين فقد اقترحت نقل المفوضية الى الحدود الفرنسية الاسبانية كما فعل عدد من السفارات والمفوضيات الاخرى ولكن الوزارة لم توافق على هذا الاقتراح ، ثم حدث ان وقع اعتداء على دار المفوضية ، قتل فيه رئيس الحرس الاسبانى المعين مع سبعة آخرين لحراسة الدار (بلغ عدد افراد الحرس لدى بعض السفارات الاخرى ٨٠ حارسا) فأبرقت بتفاصيل الحادث الى القاهرة ، وعمد القائم باعمال السفارة الالمانية الى تضخيم الحادث والتهويل فى معانيه عن طريق وكالة الانباء الالمانية ، مما احدث بلبلة فى مصر ، وسارع مراسلو الصحف الى وزارة الخارجية يستجلون الامر ، فأخبرهم وكيل الوزارة (شراره باشا) بانى اوافى الوزارة بتقارير دورية وان ليس ثمة ما يدعو للقلق : وواقع الحال ان الاوضاع كانت بالغة الاضطراب وقتها بلغت حدا ان اقتحمت « الميلشيا » مفوضية بولندا وقتلت القنصل ، ووقع اعتداء على سيارة وزير فنزويلا المفوض ، وقد حدث مرة ان طلب منى رجال « الميلشيا » انزال العلم المصرى من سارية دار المفوضية ، وكانوا ينادون بمصادرة المبنى . . . ولم ينصرفوا الا بعد ان استعنت بالشرطة ، وكان صاحب دار المفوضية من العناصر المؤيدة لفرانكو ، وكانت مشاكل التموين قد بلغت حدا خطيرا وصارت معه من اهم المشاكل التى يناقشها السلك السياسى الاجنبى فى اجتماعاته الدورية

وبعد ذلك كانت حركة الجنرال فرانكو قد استقرت فى « برجوس » شمالى اسبانيا وطلبت حكومته ان اعترف بها ، فأبرقت الى وزارة الخارجية المصرية ولم اتلق ردا . وعاودت الاتصال بمصر للسماح لى بمغادرة مدريد ، فكان رد الوزارة ان اتبع ما يفعله زملائى من رؤساء البعثات الدبلوماسية . . . وكان عدد من هؤلاء قد قسموا انفسهم ، قسم بقى فى مدريد وقسم سافر الى « سان جان دى لوز » وهى مصيف

فرنسى على الحدود الفرنسية الاسبانية ، انتظارا لما تسفر عنه الاحداث . ولما كنت بمفردى فى مفوضية مصر ، فقد تعذر على ان انفذ تعليمات الوزارة . . واخيرا استأذنتها فى مغادرة مدريد والتوجه الى « اليكانتى » وهى ميناء اسبانى صغير على البحر الابيض المتوسط حيث يسهل السفر منه بطريق البحر الى مرسيليا انتظارا لتعليمات الوزارة ، وقابلت وزير الخارجية فى مدريد مستأذنا فى السفر ، واوضحت له انى ذاهب الى مدينة تحت سيطرة الحكومة نفسها وليس الى منطقة معادية .

وسافرت فى ٧ سبتمبر بعد حضور الاجتماع الخامس عشر للسلك السياسى الاجنبى ، وسلمت مبنى المفوضية الى الحكومة الاشتراكية ، غير ان اقامتى فى « اليكاننى » لم تطل وانتهت بانتقالى الى مدرعة انجليزية رتب لى السفر عليها قنصل انجلترا فأبحرت الى فلانسيا ، ثم الى برشلونه ووصلت مرسيليا فى ٣ اكتوبر ثم تركتها الى « سان جان دى لوز » حيث بقيت هناك مع باقى اعضاء السلك السياسى . وكنت قد رقيت فى تلك الاثناء الى قنصل عام فى نيويورك .

فى قنصلية نيويورك

وصلت الى نيويورك فى مارس سنة ١٩٣٧ وبقيت هناك قنصلا عاما حتى سبتمبر ١٩٣٨ وكان اهم اعمال القنصلية منح الامريكيين تأشيرات السفر الى مصر وتنشيط السياحة بينهم وكانت قد انشئت بمصر مصلحة للسياحة تابعة لوزارة التجارة وكان يرأسها احمد صديق بك ، وقد فتح للقنصلية بنيويورك اعتمادا ماليا كبيرا للدعاية السياحية ، فعهدت باعمال الدعاية الى مؤسسة « هاملتون رايت » ولاحظت ان عدد تأشيرات السفر لم تزد كثيرا بعد الدعاية عما كانت عليه قبلها ، وقد فسر ذلك مستر رايت بقوله « ان الدعاية تشبة علاج الروماتيزم لايظهر اثرها الا بعد فترة طويلة » . . اما شئون المصريين بالقنصلية فكانت يسيرة لقلة عددهم فى نيويورك ، بينما كان عدد كبير من اللبنانيين والسوريين يشكلون جالية كبيرة هناك ، لهم ناد خاص بهم ، ويصدرون صحيفة باللغة العربية والانجليزية واذكر انهم كانوا سعداء للغاية عندما الغيت الامتيازات الاجنبية فى مصر فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ ، واقاموا احتفالا شائقا بهذه المناسبة .

ولم تكن هناك علاقات اقتصادية لها شأن يذكر بين مصر والولايات المتحدة الامريكية وقد حدث ان طلب احد الامريكيين (متزوج من مصرية) الى القنصلية اعداد تقرير عن امكان انشاء مصنع « كوكاكولا »بمصر . وبعد بحث الرسوم الجمركية والظروف والاجراءات ذهب الى مدير الشركة وفاتحه فى اقامة المصنع بالقاهرة ، فكان جواب الشركة ان مصر تدخل من الناحية التجارية فى منطقة نفوذ انجلترا واقترح عليه الاتصال بمدير فرع الشركة فى لندن . . .

وفى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٨ تم وضع الحجر الاساسى للقسم المصرى بمعرض نيويورك الدولى فى احتفال حضره عن مصر حسين صبرى باشا خال الملك فاروق ومحافظ الاسكندرية بوصفه « قوميسيرا » للحكومة المصرية لدى هيئة المعرض ولكن الاعتمادات المالية قصرت عن تكملة بناء القسم المخصص لها وبذلك لم تشترك مصر فى المعرض .

وقد اتسمت مدة اقامتى فى نيويورك بالمعاناة من قلة المرتب اذ لم يكن يتجاوز الف جنيه فى السنة فى ظروف معيشية غالية . ويمكن مقارنة هذا المبلغ بما كان يتقاضاه نائب قنصل انجلترا اذ كان يربو على اربعة الاف من الجنيهات فى السنة . وقد كتبت الى مصر مرارا فى هذا الشأن ، واخيرا وافقت الوزارة على زيادة بدل التمثيل وكنت قد غادرت نيويورك الى القاهرة لاعمل مديرا لمكتب الصحافة بوزارة الخارجية وذلك فى ٢ سبتمبر ١٩٣٨ .

جمعية القناصل

كان لقناصل الدول الاجنبية فى نيويورك جمعية لها نشاط دبلوماسى معترف به ، ويعتبر مكملا للتمثيل السياسى فى واشنطن وكنا نجتمع فى الأسبوع الأول من كل شهر ، فى حفلة عشاء بأحد الفنادق الكبرى ، للتباحث فيما يهم اعمالنا وصلتنا بالادارات والسلطات المحلية ، اذ ان ولاية نيويورك لها استقلالها الذاتى .

ومن خلال تلك الاجتماعات الدورية ، التقيت بزميل فاضل هو قنصل العراق العام (الشيخ مصطفى آل ابراهيم) وقامت بيننا مودة ، زادتها الايام توثيقا الى وقت كتابة هذه السطور .

الفصل الثالث

من الدبلوماسية إلى الصحافة ثم إلى الديوان

انشاء مكتب الصحافة ـ فى وزارة على ماهر ـ « الاهرام » يتحدى مكتب الصحافة ـ فى وزارة حسن صبرى ـ انتدابى للعمل مديرا لمكتبه ولادارة المطبوعات ـ ازمة مع القصر ـ فى وزارة حسين سري ـ انتدابى للعمل مديرا لمراقبة النشر ـ نبذة عن مصلحة الرقابة ـ مشروع الوزارة القومية ـ الرقابة على اعمال البرلمان ـ فى الحراسة العامة على اموال الايطاليين ـ كيف التحقت بالعمل فى القصر ـ حول رئاسة تحرير « الاهرام » .

ترتب على ابرام معاهدة الصداقة والتحالف مع انجلترا سنة **١٩٣٦** والغاء الامتيازات الاجنبية فى سنة **١٩٣٧** وقبول مصر عضوا فى عصبة الامم ، ان دخلت مصر عهدا جديدا استوجب اعادة تنظيم وزارة الخارجية . وكان اختصاصها قد تحدد بمرسوم بقانون صدر فى اغسطس **١٩٢٥** عن النظام القنصلى ، وآخر صدر فى اكتوبر **١٩٢٥** عن التمثيل السياسى ولم يكن هذا التنظيم يتضمن انشاء ادارات متخصصة بالديوان العام ولا تنسيقا بين وظائف السلكين السياسى والقنصلى بالخارج وبين وظائف الديوان العام بالوزارة .

وفى سنة **١٩٣٨** كانت وزارة محمد محمود باشا قد تولت الحكم ، وفيها عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية . ووضع نظام جديد للخارجية وافق عليه مجلس الوزراء فى ابريل من تلك السنة ، أقر بموجبه مبدأ التبادل بين رجال السلكين السياسى والقنصلى وبين موظفى الديوان العام . وبموجبه انشئت خمس ادارات رئيسية : ادارة الشئون السياسية والتجارية ، وادارة الشئون الادارية ، وادارة المراسم ، وادارة مكتب الوزير والادارة المالية . وقسمت الادارة الاولى الى قسم لشئون الامبراطورية البريطانية ، وقسم لشئون اوروبا وامريكا ، وقسم لشئون الشرق ، وقسم لشئون عصبة الامم . أما ادارة مكتب الوزير فقد شملت ادارة المكتب وقسم الصحافة .

انشاء مكتب الصحافة

وقد نقلت فى التنظيم الجديد ، مديرا لمكتب الصحافة .ونيط بى انشاء هذا المكتب وتحديد اختصاصاته . فكانت اول خطوة ان بعثت الى مفوضياتنا فى الخارج لتفيدنا عن النظم المتبعة فى انشاء مثل هذا المكتب بالدول الاجنبيه وخاصة فى انجلترا وايطاليا والمانيا وتركيا والولايات المتحدة الامريكية . ودرسنا النظم المتبعة فى هذه الدول واخذنا بما هو أقرب ملاءمة لأوضاعنا ، وهو نظام « مصلحة الاخبار » بوزارة الخارجية البريطانية ، وكان اسلوب العمل فيها يتلخص فى ان يقوم رئيس المصلحة بمطالعة الصحف ويطلع على ما يصدر وما يرد الى الوزارة من برقيات فضلا عن محاضر اجتماعات الوزير مع السفراء الاجانب ، ويستوضح ما يرى استيضاحه من الادارات المختصة . وفى الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا ، يجتمع بمندوبى الصحف المحلية والاجنبية ويناقش معهم الموقف ثم يطلعهم على ما ترى الوزارة اطلاعهم عليه ويرد على استفساراتهم . وفى الساعة الرابعة بعد الظهر يكون لكل مندوب ان يلتقى به على انفراد . وبهذه الطريقة نشأت علاقات وثيقة بين الخارجية البريطانية والصحف . بتبادل المعلومات والوقوف اولا بأول على مجريات الامور .

ثم بعثت بكتاب دورى الى مفوضياتنا فى الخارج لكى يرسلوا ثلاث صور من جميع مراسلاتهم ، احداها لمكتب الوزير والثانية للادارة المختصة ، والثالثة تحفظ بالارشيف ، وترد نسخة مكتب الوزير الى قسم الصحافة كما ترد اليه صور مكاتبات الخارجية الى المفوضيات بالاضافة الى اطلاع مدير القسم على البرقيات الرمزية الصادرة من الوزارة والواردة اليها ، وذلك ليكون ملما بكافة الاخبار .

وأصدر الوزير قرارا يحدد اختصاصات المكتب فيما يلى : تلخيص ما تنشره الصحف الاجنبية والمحلية ، واعداد التبليغات الموجهة للصحف ، وتزويد الهيئات المصرية بالخارج بنشرة اخبارية ، وعرض اهم ما يرد من الاذاعات ووكالات الانباء على الوزير ، وارسال صورة منها الى الديوان الملكى . ثم اضيف الى بصفة شخصية ، وظيفة السكرتير البرلمانى لوزير الخارجية .

وبعد ان استقام للمكتب وجوده على هذا النحو ، وجهت كتابا دوريا الى رؤساء تحرير الصحف المصرية لاخطارهم بما تقرر من عقد اجتماعات دورية مع ممثلى الصحف ايام السبت والاثنين والاربعاء من كل اسبوع ليدلى مدير المكتب بما لديه من معلومات صالحة للنشر فى الامور التى يهم الرأى العام الوقوف عليها من مظانها الصحيحة . وارسلت خطابا مماثلا الى مراسلى الصحف الاجنبية ووكالات الانباء ، مع تحديد يوم الثلاثاء من كل اسبوع للقائهم .

الانفتاح على الشرق

فى هذه المرحلة بدأت تظهر ملامح سياسة خارجية مستقلة ، كان اهم مظاهرها ما يمكن تسميته بسياسة الانفتاح على الشرق . تمثل ذلك فى بداية اهتمام مصر بقضية فلسطين ، بدأ ذلك فى سنة ١٩٣٧ عندما اثار واصف غالى باشا وزير الخارجية ، المشكلة فى عصبة الامم . ثم تطورت عندما دعت انجلترا الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة بلندن . واستقبل محمد محمود باشا رئيس الوزارة فى ١٩٣٨ عددا من وفود البلاد العربية لمناقشة المسألة ثم الاشتراك بعد ذلك فى المؤتمر . وتمثلت تلك السياسة ايضا فى التقارب الذى بدأ ينمو بين مصر وتركيا . اذ تبادل وزيرا الخارجية الزيارة الرسمية فى ١٩٣٩ واذكر ان تركيا كانت مهتمة بالجيش المصرى ووجوب تعزيزه . وقد حكى لى عبد الرحمن عزام باشا ان الوزير التركى سأله عن حجم القوات المسلحة فى مصر فلما علم انها لاتزيد على ثلاثين الفا ، ابدى استياءه من أن يكون هذا فقط هو حجم جيش بلد عظيم كمصر .

وتمثلت سياسة الانفتاح على الشرق ايضا فى ان مصر دعيت للانضمام الى حلف سعدأباد الذى أبرم للدفاع المشترك بين تركيا وايران والعراق وافغانستان . وقد نوقش الموضوع فى مجلس الوزراء (وزارة محمد محمود) وانقسم المجلس الى فريقين مؤيد ومعارض ، وارجىء اتخاذ القرار . وكانت حجة المعارضين ان بلدان الحلف بعيدة عن حدودنا ، بحيث يصعب ادراك وجود صلة امن عسكرى بينهم وبين مصر .

وفى تلك الفترة ايضا جرت مباحثات بين مصر والعراق لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين ، فلما علم الانجليز بذلك أبدو استياءهم من ان تجرى تلك المباحثات دون اخذ رايهم أو احاطتهم علما بها ، رغم ان معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر الا تتخذ فى السياسة الخارجية ، موقفا يخالف سياسة انجلترا ، وقد توقف المشروع تماما .

نشاط دول المحور

ومن الامور التى استوقفت نظرى فى تلك الفترة ، ما كانت تمارسه المفوضية الالمانية فى القاهرة من نشاط دعائى مكثف . اذ انشات مكتبا للصحافة بها ، كان مديره يتردد على كثيراً بوزارة الخارجية . وجاء « جوبلز » وزير الدعاية الالمانى لزيارة مصر ، كما جاءت وفود المانية عديدة ، زار بعضها اسوان والقصير ، لدراسة مشاريع اقتصادية يمكن اقامتها بمصر ، تعزيزا للعلاقات بين البلدين . وكان مكتب الصحافة الالمانى يشيع الدعاية للنظام النازى وما حققه من نجاح سياسى واقتصادى ، وكان

يوزع النشرات عن الشباب الهتلرى ، والتنظيم السياسى . . ولما كانت ايطاليا قد عقدت مع انجلترا فى ابريل ١٩٣٨ معاهدة روما التى التزمت بموجبها الا تمارس الدعاية فى مصر وفلسطين ، فقد كانت تتحايل على هذا الالتزام ، بالعمل من خلال المكتب الالمانى فى القاهرة .

من يمثل مصر فى مؤتمر لندن

واذكر ان بدأت مظاهر الخلاف بين القصر والوزارة فى تلك الفترة . ظهر ذلك بالنسبة لتشكيل وفد مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لمناقشة قضية فلسطين ، وذلك فى شهر مارس سنة ١٩٣٩ اذ اراد محمد باشا رئيس الوزارة ان يكون رئيسا للوفد ، ولكن على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتها ، استطاع أن يستصدر من الملك امرا بتشكيل الوفد برئاسة الامير محمد عبد المنعم (ابن الخديوى السابق عباس حلمى ابن عم الملك) ، وذلك بدعوى ان بعضا من الوفود العربية يرأسها أمير ، وأن الحرص على تقدم الوفد المصرى عليها يقتضى ان تكون الرياسة فيه لامير من الاسرة المالكة ، وتألف الوفد من عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بالخارجية ، وحسن نشأت سفير مصر فى لندن دون ان يكون لمحمد باشا محمود دخل فى هذا التشكيل . . . ثم ما لبث ان انضم الىٰ الوفد على ماهر باشا فكانت له فيه الصدارة الفعلية . وقد غضب محمد محمود واعتبر هذا الاجراء مخالفا للدستور ، وكان حريصا على رئاسة الوفد ليكون له فى لندن فرصة التباحث مع المسئولين الانجليز حول بعض بنود معاهدة ١٩٣٦ ولكنه سكت على مضض . اما حرص على ماهر على ان يسافر بدلا من محمد محمود فقد كان يرجع الى اسباب منها تصفية بعض المشاكل بين السراى والانجليز ، واقناعهم بالموافقة على اعادة المهندس « فيروتشى » الايطالى الجنسية الى وظيفته بالسراى ، ومنها التمهيد مع الانجليز لقبول على ماهر مستقبلا رئيسا لوزراء مصر خلفا لمحمد محمود . ومنها حرص على ماهر وقتها على ان يظهر كسياسى مصرى مهتم بالقضايا العربية . وقد حدث بعد هذا المؤتمر ان أصدر الانجليز كتابا ابيض يطرح مشروعا لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، ويفتح باب الهجرة اليهودية ، فأبدى محمد باشا محمود عدة تحفظات على المشروع لم يوافق عليها الانجليز ، فرفضت مصر المشروع ، وتبعتها حكومات الدول العربية الاخرى .

السكرتارية البرلمانية

وبالاضافة الى عملى بمكتب الصحافة ، كنت اقوم بالسكرتارية البرلمانية لوزارة الخارجية ، وهى وظيفة تتحصل فى متابعة ما يجرى فى البرلمان عن شئون

الوزارة ، وتحضير المعلومات والردود على الاسئلة الموجهة الى الوزير . واذكر فيما اذكر عدة اسئلة واستجوابات منها سؤال فى فبراير ١٩٣٩ من النائب الوفدى محمود سليمان غنام عن سبب عدم اعتراف مصر بالحكومة السوفيتية اذ كانت روسيا بدأت تظهر بقوتها على الصعيد الدولى وسؤال فى فبراير ايضا من عطا عفيفى بك عن الاعتراف بحكومة فرانكو باسبانيا . واستجواب قدمه النائب عزيز ميسرهم عن مفاوضاتنا مع ايطاليا بعد عقد المعاهدة الانجليزية الايطالية فى ابريل ١٩٣٨ ثم الاستجواب الشهير الذى قدمه اسماعيل صدقى باشا عن موقف مصر من الاحداث العالمية الاخيرة ، التى تمثلت فى التوسع النازى فى اوروبا . بيد ان كل هذه الانشطة البرلمانية انكمشت بقيام الحرب العالمية الثانية .

وزارة على ماهر واعلان الاحكام العرفية

فى منتصف اغسطس ١٩٣٩ استقال محمد باشا محمود وخلفه فى رياسة الوزارة على ماهر باشا يوم ١٨ منه ولم تمض أيام حتى قامت الحرب العالمية فأعلنت الاحكام العرفية فى مصر فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وكان الامر يقتضى دستوريا دعوة البرلمان للانعقاد لاقرار اعلان الاحكام العرفية ، ولكن على باشا ماهر رغب فى التحلل من هذه الرقابة البرلمانية فاستصدر من عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة فتوى محصلها ان موافقة البرلمان على معاهدة ١٩٣٦ تعتبر موافقة ضمنية على اعلان الاحكام العرفية اذا دخلت بريطانيا الحرب ، وهذه الموافقة السابقة تعفى الحكومة من وجوب دعوة البرلمان وعرض المسألة عليه . ولكن هذه الفتوى لم تنقذ الوزارة من الضغوط المختلفة التى اضطرت على ماهر الى دعوة البرلمان فى دورة استثنائية وذلك فى ٢ اكتوبر ١٩٣٩ واراد ان يكتفى فى هذا الاجتماع بمجرد « ابلاغ البرلمان » بفرض الاحكام العرفية ، دون اتاحة الفرصة لمناقشة القرار ولكنه جوبه بمعارضة شديدة قادها يوسف الجندى عضو مجلس الشيوخ ، فاسترد البرلمان بهذه المعارضة ، حقه فى إقرار حالة الطوارىء واستمرت الدورة منعقدة حتى ١٧ اكتوبر وانتهت بالموافقة على اعلان الاحكام العرفية باغلبية ضئيلة (٦٨ ضد ٥٩) مما يكشف عن قوة المعارضة . وكانت الموافقة مشروطة بأن تطبق حالة الطوارىء فى اضيق الحدود بحيث لا تسرى الا على الشئون العسكرية ، وان تكون مراقبة الصحف والمجلات فى أضيق الحدود ايضا والا تسرى الرقابة على ما ينشر متعلقا باعمال مجلسى الشيوخ والنواب . وقد شكلت لجنة برلمانية برئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وفيها يوسف الجندى للمداولة مع الحكومة فى الاجراءات المتعلقة بحالة الطوارىء قبل اتخاذها .

وكان على ماهر باشا وزيرا للخارجية فى وزارته ، وقد استبقى الوضع كما هو فى مكتب الصحافة من حيث التنظيم والاختصاص . على ان فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات وكافة وسائل الاعلام ، قد أثر بطبيعة الحال على نشاط المكتب وانكمش المجهود الصحفى عموما بسبب الرقابة . وقد اصدر الدكتور محمود عزمى أول مدير لمراقبة النشر ، تعليمات بان يكون مدير مكتب الصحافة بوزارة الخارجية ، هو المرجع فى كل ما يستشكل على الرقباء ، فيما يتعلق بالشئون الخارجية .

حكاية تصدير القطن

وقد كنت سعيدا بالصلة المباشرة فى العمل مع ماهر باشا لولا ان وقع أمر عكر صفو تلك الصلة . وتفصيل ذلك ان مندوب « الاهرام » الاستاذ ابو الخير نجيب ، زارنى كعادته فى مكتبى يوم ٢٥ نوفمبر سنة **١٩٣٩** مستطلعا اخبار الوزارة . وكان امامى محضر جلسة لجنة التجارة الخارجية (وهى لجنة مشتركة بين وزارتى الخارجية والتجارة ، وجرى العمل على نشر قراراتها) فاستعرضت الاوراق بحضور مندوب « الاهرام » وكان من بين قرارات اللجنة انها بحثت اقتراحا بشان عدم اتخاذ اية اجراءات فى موضوع تصدير القطن الى الخارج ، حتى تنتهى المفاوضات الجارية بين مصر وانجلترا فى هذا الشأن ، وان اللجنة رأت احالة الاقتراح الى مصلحة القطن بوزارة المالية .

طلعت جريدة « الاهرام » فى صباح اليوم التالى بعنوان بارز « وقف تصدير القطن الى الخارج . . . » فاتصلت فورا بمدير مراقبة النشر ، الدكتور محمود عزمى ، وشرحت له حقيقة الامر فأبدى دهشته من ان الرقيب لم يعرض عليه الخبر قبل اجازة نشره ، وقال انه سيتصل بالجرائد المسائية للايعاز اليها بذكر الحقيقة ، وظهر ذلك فعلا فى « المقطم » و « البلاغ » وكذلك اصدرت وزارة المالية بلاغا رسميا ينفى ما نشرته « الاهرام » . وقد عاود الاستاذ ابو الخير الاتصال بى يسأل كعادته عن انباء الوزارة ، فلفت نظرة الى الخطأ الذى ارتكبه ، فقال ان النشر كان بحسن نية ووعد بتصحيح الخبر .

الاهرام يتحدى مكتب الصحافة

امعانا فى التحدى نشرت « الاهرام » يوم ٢٧ نوفمبر ما أسمته ايضاحا من مكتب الصحافة ، واكدت ما سبق ذكره من وقف تصدير القطن المصرى الى الخارج ،

مما ترتب عليه حدوث بلبلة فى الافكار ادت الى نزول الاسعار فى بورصة القطن ، ودخل الكثيرون من الانتهازيين فضاربوا واستفادوا . وظن رئيس الحكومة انى مشترك فى عملية المضاربة هذه ، وعندما اتضح له من التحريات التى اجراها ومن الاطلاع على حسابى فى البنك ان رصيدى لم يزد على مرتبى ، عدل عن ظنه . ولكنه وجد نفسه امام ضغط شديد من المعارضة ومن الرأى العام ، وبدلا من ان يأمر باجراء تحقيق مع اصحاب « الاهرام » ، أو مع من استفادوا من المضاربة فى السوق راح يأمر بمجازاتى بخصم خمسة عشر يوما من مرتبى . ولكن وكيل الوزارة ، محمد شراره باشا ، أوضح له أن توقيع الجزاءات على موظف السلك السياسى لايكون الا بقرار من مجلس التأديب ، المنصوص عليه فى القانون ، وانه اى وكيل الوزارة ، بحكم منصبه ، عضو فى ذلك المجلس ، وانه لا يرى فى تصرفى ما يوجب المؤاخذه .

لجأ على باشا الى ديوان الملك يطلب موافقته على نقلى من مكتب الصحافة وتعيينى قنصلا لمصر فى « ليفربول » ولكن الديوان طلب مزيدا من الايضاح عن اسباب هذا التغيير واعترض شراره باشا واعتكف فى داره مهددا بالاستقالة ، فاضطر ماهر باشا الى العدول عن موقفه . وكنت قد طلبت اعفائى من العمل فى مكتب الصحافة ولكن وكيل الوزارة اصر على استمرارى فى موقعى كان شيئا لم يحدث .

وقد انتهى هذا الحادث بسلام ، بل ان ماهر باشا تفضل بعد ذلك ، وبعد ان ترك الحكم ، فدعانى الى الغداء فى داره وكان كريما كعادته ، واذكر انه تبسط فى الحديث معى وقال انه عند ما يعود الى الحكم فسوف يرشحنى لمفوضية واشنطن !

ولم يعد ماهر باشا لتولى الوزارة الا فى **٢٧** يناير سنة **١٩٥٢** بعد حريق القاهرة وكانت قد جرت بيننا احداث ومواقف حركت الماضى ، وجددت الفجوة ، كما سيرد ذكره فى موضعه .

فى وزارة حسن صبرى باشا

استقال على ماهر باشا من الوزارة أو اضطر الى تقديم استقالته فى **٢٣** يونيه **١٩٤٠** ولم يقبلها الملك الا فى **٢٧** منه ، حيث كلف حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة .

وكانت علاقتى بحسن صبرى توثقت اثناء عملى معه بمفوضية لندن سنة **١٩٣٥** واستمرت بعد ذلك . فلما تولى رئاسة الوزارة جمع معها وزارة الخارجية ، وقد تفضل بزيارتى بمكتب الصحافة اول يوم جاء فيه الى مبنى الخارجية فقدمت اليه موظفى المكتب وسأل عن عمل كل منهم . وفى **١٦** يوليو أصدر قرارا بندبى للعمل

مديرا لادارة المطبوعات بوزارة الداخلية خلفا للدكتور محمد صبرى السوربونى الذى نقل مديرا لدار الكتب . فأتصل عملى فى ادارة المطبوعات بوزير الداخلية ، محمود فهمى النقراشى باشا . وكان هذا اول اتصال لى به ، وانى احفظ لدولته اجمل الذكريات عن هذه الفترة ، لما كان يتجلى فيه من دقة فى العمل وانتظام وانضباط شديدين .

وفى ٢ سبتمبر اجرى تعديل وزارى انتقل النقراشى فيه الى وزارة المالية ، وتولى رئيس الوزارة وزارة الداخلية فضلا عن الخارجية . وعيننى حسن صبرى باشا مديرا لمكتبه بوزارة الداخلية فضلا عن ادارة المطبوعات ، وفاتحنى فى أن أرقى درجة وأنقل بصفة نهائية الى وزارة الداخلية ، بيد انى شكرت له واعتذرت مفضلا عملى بها بطريق الانتداب ، حتى لا اترك عملى الاصلى بالسلك الدبلوماسى .

وكان لوزارة الداخلية وقتها وكيلان ، هما حسن رفعت باشا وحمدى محبوب باشا . وكان معروفا لدى جميع الموظفين ، ان ثمة تنافسا شديدا بين الوكيلين وحدث ان كلفنى حمدى باشا باعداد قرار وزارى بتوزيع العمل بين الوكيلين حتى لايبقى الوضع على صورته القائمة من عدم تحديد الاختصاص ، وقد اعددت القرار بصفتى مديرا لمكتب الوزير ، واصدره حسن صبرى باشا . وتضمن القرار ان يكون حمدى باشا هو المشرف على ادارة الامن العام وادارة المطبوعات . . ولما أبلغ الى حسن رفعت باشا اعترض وثار عليه واستهجن ان يكون هو الرقيب العام المشرف على الصحافة والاتصالات السلكية واللاسلكية ثم لا يكون مشرفا على ادارة المطبوعات . . .

وقد حاولت ان أتعاون فى العمل مع كلا الوكيلين بيد أن خلافهما كان عميقا ولعله كان من اسباب احجامى عن قبول النقل بصفة نهائية الى وزارة الداخلية .

ازمة بين القصر ورئيس الوزارة

صادف حسن صبرى باشا عددا من الازمات السياسية كان اهمها يرجع الى توتر علاقته بالسراى ، اذ أصدر الملك فور تشكيل الوزارة امرا بتعيين عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى ، رئيسا للديوان بالنيابة . ولم يرضى رئيس الوزراء الجديد بهذا التعيين اذ اعتبره امتدادا لنفوذ على باشا ماهر بالقصر ، فقابل الملك ورشح له اثنين يختار احدهما لرئاسة الديوان . محمد حلمى عيسى باشا الوزير السابق والذى كان رئيسا لحزب الاتحاد ، واحمد حسنين باشا وكان وقتها امينا اول بالتشريفات الملكية ، وكان سبق ترشيحه وكيلا للديوان بعد حسن نشأت فى سنة ١٩٢٥ كما لعب دورا بارزا فى ازمة يونيه ١٩٤٠ اذ كان حلقة الاتصال بين القصر وبين الاحزاب وبين

الانجليز . ومرت تلك الازمة بسلام اذ وافق الملك على اختيار احمد حسنين وأصدر أمره الملكى فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٠ بتعيينه رئيسا للديوان .

وفى سبتمبر ١٩٤٠ علم حسن صبرى ان برقية وردت من حسن نشأت السفير بلندن مباشرة الى القصر دون ان تصل اليه كرئيس للوزارة وزير للخارجية ، فقابل الملك على الفور ، محتجا على هذا التصرف ومهددا بالاستقالة ، وقد استرضاه الملك فأستمر فى عمله .

ومن دلائل فتور الملك تجاه حسن صبرى منذ البداية انه لم ينعم عليه بلقب صاحب الدولة فى خطاب اسناد الوزارة اليه . وبقيت الخطابات الرسمية توجه اليه « بصاحب المعالى » مدة شهر أو ما يزيد على شهر « ولم يشا الملك ان يقلده الوشاح الاكبر من نشان محمد على » الذى جرت العادة ايضا على منحه لجميع رؤساء الوزارة ، الى ان جاء يوم ١٤ نوفمبر لافتتاح البرلمان ، فذهب صبرى باشا الى القصر لاستصحاب الملك الى دار البرلمان ، وساعتها قلده الوشاح ولم يخف حسن باشا ضيقه من التأخير فى مساواته بزملائه رؤساء الوزارة السابقين . ولعل هذا كان من اسباب توتر اعصابه واصابته بالازمة القلبية ووفاته يوم ١٤ نوفمبر وهو يلقى خطاب العرش .

مندوب « الاهرام » مرة اخرى

واذكر فى فترة اشتغالى مع حسن صبرى باشا ، انه عندما كان شارعا فى تعديل وزارته فى اوائل سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، حدث ان قابله مندوب « الاهرام » الاستاذ ابو الخير نجيب وسأله عن اخبار التعديل المزمع اجراؤه . وفى اليوم التالى ، نشر « الاهرام » تصريحا منسوبا لرئيس الوزراء بأن جلالة الملك فى رحلة صيد ، مما سبب تأخير اصدار المراسيم ، وقد غضب حسن صبرى غضبا شديدا وأصدر بلاغا رسميا جاء فيه ، دأبت جريدة الاهرام على نشر انباء غير صحيحة منسوبة لرئيس الوزراء واضطرت « الاهرام » الى نشر البلاغ ثم ردت على ذلك بأن امتنعت تماما بعدها عن نشر اى خبر أو حديث أو اشارة الى رئيس الوزراء . ورجال السياسة بطبيعة الحال يستحسنون كثرة حديث الصحف عنهم . . وقد كلفنى صبرى باشا بالذهاب الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة لاعداد أمر عسكرى بتحديد حجم الصحف اليومية بحيث لاتزيد عن اربع صفحات وكان معلوما ان لدى « الاهرام » مخزونا كبيرا من ورق الطباعة وكانت تعتمد عليه فيما تتميز به عن الجرائد اليومية الاخرى ، من وفرة صفحاتها وكثرة مواردها الصحفية . وقد صدر الامر العسكرى فعلا وأدى الى الاضرار بصحيفة « الاهرام » كما ادى الى تعميق الفجوة

بينها وبين رئيس الحكومة . وقد سعى بدوى باشا الى الاصلاح بينهما . ومع انه نجح فى النهاية ، فقد بقى تحديد حجم الصحف ساريا .

فى وزارة حسين سرى باشا

توفى حسن صبرى باشا يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقب ازمة قلبية فاجأته وهو يلقى خطاب العرش فى البرلمان ، وخلفه حسين سرى باشا فى رياسة الوزارة فى اليوم التالى .

ولم يغير شيئا عما كان عليه الوضع حتى ان بيانه فى البرلمان يوم ٢٥ نوفمبر كان ترديدا للسياسة التى اتبعها حسن صبرى ومن قبله على ماهر فى شأن تجنيب مصر ويلات الحرب .

وكان سرى باشا وزير الكل من الداخلية والخارجية ، وقد استبقى الوضع فى مكتب الصحافة بالخارجية ، كما استمر انتدابى مديرا للمطبوعات بوزارة الداخلية .

تسرب خطة الدفاع عن سيوه

وفجأة استدعانى سرى باشا الى مكتبه بوزارة الداخلية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤١ وقال « أنت مسئول منذ هذه اللحظة عن كل ما ينشر فى الصحف . . وقد اصدرت امرا عسكريا بتعيينك مديرا لمراقبة النشر . . » وقد تبينت بعد استلامى العمل فى مراقبة النشر خلفا للدكتور محمد عوض محمد الذى كان منتدبا لهذه الوظيفة من جامعة القاهرة ان السبب فى هذا التغيير المفاجىء ، ما نشرته مجلةآخر ساعة فى صفحتها الاولى بالعنوان الاتى :
« حكاية خطاب تعثر عليه القوات البريطانية مع قائد . . » ومضت المجلة تقول . . فى بداية المعركة وقع قائد المانى اسيرا فى يد القوات الانجليزية . ولما فتشوه عثروا معه على خطاب كان قد ارسله قائد القوات البريطانية الى وزير حربية فرنسا . . . وفى الخطاب المذكور يبسط القائد البريطانى تفاصيل عديدة عن الخطة التى كانت تنوى القيادة البريطانية اتخاذها ضد الالمان .

ثم قالت المجلة « اما وزير الحربية الفرنسية المذكور ، فان المحقق لم يلق القبض عليه ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الوزير المذكور ، مشهود له بوطنيته وصلاحه وتقواه ، وهو اليوم يرأس فى باريس الفرع العام لجمعيات الشبان المسيحيين . . »

كان القصد من نشر الخبر على هذه الصورة ، التلميح الى تسرب معلومات

عسكرية بريطانية الى العدو . اذ كان من بين الاوراق التى عثر عليها مع الجنرال « بيسكاتورى » الايطالى الذى أسر فى الهجوم البريطانى فى الصحراء الغربية فى ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، ترجمة لمذكرة وضعها الجنرال « ويلسون » القائد العام للقوات البريطانية فى مصر عن خطة عسكرية للدفاع عن سيوه ، وكان قد بعث بصورة منها الى صالح حرب باشا الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة على باشا ماهر .

وقد اجرت حكومة سرى باشا بالتعاون مع السلطات البريطانية تحقيقا سريا حول تسرب تلك المعلومات الى الجنرال الايطالى ، واستمعت الى شهادة كل من على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصرى باشا بوصفه رئيسا لاركان حرب الجيش فى ذلك الوقت ولم تسفر التحقيقات عن شىء وانتهت الى حفظ الموضوع ، ولم تكن رقابة النشر تعلم عن هذا الامر شيئا ، ولم تتضمن تعليماتها اى تنبيه الى شىء من ذلك . بيد ان سرى باشا غضب لنشر الخبر وقرر على الفور الغاء انتداب الدكتور عوض لمراقبة النشر وتكليفى بالقيام بعمله .

نبذة عن مراقبة النشر

كانت « مصلحة الرقابة » تضم ثلاثة اقسام ، قسم مراقبة النشر ، وقسم مراقبة البريد ، وقسم مراقبة المواصلات السلكية واللاسلكية . وقد صدر بتنظيم هذه المصلحة الامر العسكرى رقم ٢ فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بعد اعلان الاحكام العرفية مع تعيين رقيب عام ، وتشكيل لجنة استشارية لمعاونته . وكانت المصلحة مشكلة تشكيلا مشتركا من مصريين وانجليز بحكم المادة ٧ من معاهدة ١٩٣٦ وعلى رأس مصلحة الرقابة ، حسن فهمى رفعت باشا الرقيب العام ووكيل وزارة الداخلية وكان وكيل الرقيب العام ، هو الكولونيل « ماكلين » الضابط بالجيش البريطانى . . وكان اول مدير لمراقبة النشر الدكتور محمود عزمى وتبعه الدكتور محمد عوض محمد ثم أنا . وكان وكيل مراقبة النشر هو البروفيسور « فيرنس » استاذ الادب الانجليزى بجامعة القاهرة .

وقد توسع الانجليز فى الرقابة فكان لهم فيها نصيب الاسد . مراقب المطبوعات الاجنبية انجليزى ، وكذلك رئيس تفتيش الجمارك ، ورقيب منطقة القنطرة ، والرقيب البحرى لمنطقة القنال ، ورقيب البريد بالسويس . . . الخ . وكان للسلطات العسكرية البريطانية هيئة رقابة (تابعة لرقابة النشر) على ما يسمى بالميدان البريطانى ، ومثلها على الميدان الهندى ، وثالثة على اسرى الحرب والمناطق المحتلة ، ويراقب كل من هؤلاء الرسائل والنشرات وكل ما يرسل من المنطقة المختص بها .

عدد الصحف والمجلات

وتتحصل اعمال مراقبة النشر فى مراقبة ما يكتب فى الصحف والمجلات ، فضلا عن مراقبة اشرطة السينما والمسرح والاسطوانات . وكان يصدر وقتها تسع جرائد يومية باللغة العربية فى القاهرة والاسكندرية ، وخمس جرائد يومية بالانجليزية والفرنسية واليونانية ، وواحد وعشرين مجلة اسبوعية عربية بالقاهرة وعشرة بالاسكندرية ، فضلا عن اثنتى عشرة مجلة باللغات الاجنبية .

ومجمل التعليمات التى تطبقها الرقابة ، تتعلق بعدم الاشارة الى تحركات القوات المسلحة أو اوصافها أو أعدادها سواء كانت قوات مصرية أو من الدول الحليفة . وعدم ذكر تحركات السفن والطائرات ، وعدم ذكر اية اخبار صادرة عن مصادر الاعداء الا ما تجيزه مراقبة الاخبار السلكية واللاسلكية . وعدم الاشارة الى كل ما من شأنه أنها ضن الروح المعنوية للعدو أو بث اليأس أو الذعر أو التذمر أو الكراهية أو الريبة فى مصر أو فى بلاد الحلفاء وعدم ذكر ما يتعلق بالاحوال المالية والاقتصادية اذا كان المراد منه التأثير على الرأى العام تأثيرا سيئا عن مصر أو فى دول الحلفاء . وعدم ذكر اى شىء عن الاسرة المالكة المصرية الا ما يصدر عن القصر بصفة رسمية . ويتعين الا يشار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى اجراءات الرقابة .

وقد صدرت هذه التعليمات فور انشاء اجهزة الرقابة واستمرت فى العمل بفاعلية كاملة وفضلا عن ذلك كانت تصدر يوميا تعليمات تفصيلية ومكملة يصدرها مدير الرقابة بعد اتصالاته اليومية بالجهات العليا ، وقد كنت اقابل رئيس الوزراء يوميا تقريبا واتلقى منه التعليمات كما كان مستر « فيرنس » يتلقى تعليماته من السفارة البريطانية والسلطات العسكرية الانجليزية وتدمج التعليمات فى قائمة واحدة .

نظام العمل فى الرقابة

وكان لكل صحيفة أو مجلة رقيب موفد اليها من المراقبة ويجتمعون يومياً بمكتبى فى الساعة السابعة مساء ، حيث توزع عليهم التعليمات مكتوبة ونناقش ما يعن للرقباء استيضاحه . وفى صباح اليوم التالى ، كنت استقبل الرقباء ليقدم كل منهم تقريراً مكتوباً عما استوجب الحذف أو التعديل مما عرضته عليه الصحف ، مما يعد مخالفاً للتعليمات .

ومهمة الرقيب تنفيذ التعليمات اليومية التى تصدر له وهو غير مسؤول عن كل ما ينشر خارج نطاق هذه التعليمات . وكانت صعوبة العمل تتأتى من ان الوزراء والكبراء تصوروا ان الرقابة يجب أن تحميهم مما ينشر ضدهم ، ويغضبون من مدير

المراقبة اذا ما نشر أمر يمسهم ، رغم ان المراقبة لم تكن مسؤولة إلا عن الأخبار التى تكون محلا للتعليمات الصادرة فقط .

ومن صعوبات العمل أيضاً ، ان الصحف الصباحية وهى تعد فى المساء بطبيعة الحال ، كانت تحتفظ بالأخبار الدسمة . . حتى آخر لحظة . . وتلك الأخبار عادة ما تكون من الأهمية بحيث يلزم عرضها شخصياً على مدير الرقابة فى أوقات متأخرة من الليل . فكان الأمر يستلزم يقظة مستمرة ، وعملا طوال اليوم ، والى ساعة مبكرة فى الصباح . ورغم ذلك كانت هناك أخبار غير مسموح بها تتسرب الى الصحف ويغفل عنها الرقيب ، كما سبق بيانه ، مع مجلة آخر ساعة . وصدق من قال « يشترط فى الرقيب الناجح أن تكون له عينان كعيون الصقر ، وذاكرة كذاكرة الفيل ، وقلب كقلب الأسد ، وصوت كصوت الحمام ، وحكمة كحكمة سليمان ، وصبر كصبر أيوب ، وثبات كثبات أبو الهول ، ورغم كل هذا فانه كثيراً ما يقع فى الأخطاء . . . »

بعض ذكرياتى عن الرقابة

عدت الى مفكرتى عن تلك الفترة ، وكنت أدون بها اشارات الى بعض الأحداث التى قد يكون فى تسجيلها ما يعنينى فى عملى .

ومن بين ما سجلته :

١ ـ منذ أن استقال على ماهر من رئاسة الوزراء فى يونيه ١٩٤٠ ، ظل بعيداً عن المناصب العامة ، لأن الانجليز عندما طلبوا إخراجه من الحكم ، طلبوا أيضاً ألا يعود الى رياسة ديوان الملك ، ولكنه كسياسى طموح ونشيط ، بقى دائب الحركة . آثارت حركته حذر كل من السراى والحكومة فضلا عن الانجليز ، وقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات لى بمنع نشر أية أخبار عن على ماهر . وتنفيذاً لذلك ، منعت نشر العديد من المقالات وكانت فى مجموعها تهاجم سياسة على ماهر باشا وتصرفاته فى الحكم . وبعد اسبوعين طلبنى سرى باشا تليفونياً وقال « ان الاستاذ التابعى فى طريقه اليك بوزارة الداخلية ليطلعك على مقال عن على باشا ماهر وقد وافقت على نشره فى مجلة آخر ساعة . . » ، اطلعت على المقال فوجدته يتضمن هجوماً شديداً ولم أجد وسيلة لتنقيحه أو التخفيف من حدته . وكان نشره مما اعاد الغضب الى نفس على باشا فأرسل لى صديقاً للطرفين هو الأستاذ سعد اللبان يعاتبنى على السماح بنشر المقال فأوضحت له الأمر ، وأبديت له أسفى .

وفى أواخر مارس ١٩٤١ اتجه نشاط ماهر باشا الى ما أسماه « يوم الفقير » ورسم ان يكون الاحتفال بهذا اليوم فى ٢٨ ابريل ، ذكرى وفاة الملك فؤاد ، فأصدر سرى باشا تعليماته بعدم الاشارة قط الى هذا المشروع ، وكانت « الأهرام » قد اعدت وصفاً للحفل الذى أقيم فى تلك المناسبة وإبرازه على ثلاثة أعمدة وتقرر حذفه فى اللحظة الأخيرة . وبهذه المناسبة سجلت حديثاً جرى بينى وبين الاستاذ فريد أبو شادى ، سكرتير عام وزارة الداخلية آنذاك جاء فيه رد فريد على ما يشاع من أن الرقابة متعنتة فيما يتعلق بأخبار على ماهر . ودافع عن الرقابة وأبدى رأيه فى أن مشروع يوم الفقير ، إنما قصدت به الدعاية الشخصية ، اذ اين كان على باشا منذ ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠ حيث كان فى الحكم ، و٢٨ ابريل ١٩٣٩ حيث كان رئيساً للديوان ومرشحاً للحكم ؟ وفى السنين التى قبلها ؟ ؟

٢ ـ فى ٣٠ مايو ١٩٤١ سجلت ما يلى « استدعانى دولة الرئيس وسلمنى تعلميات مكتوبة بحظر ذكر اسم على باشا ماهر فى الصحف ، وطلب منى بالتوقيع على هذه التعليمات ، لأنها سترفع الى المقامات العليا . . »

ومعنى هذا ان الملك متفق مع رئيس الوزراء على منع نشر أنباء على ماهر باشا فى الصحف .

استقالتى من الرقابة :

فى ٢٦ مايو نشرت « الأهرام » خبراً عن سحب أسلحة الرماية من طلبة الكلية الحربية بمناسبة قيامهم بالأجازة الصيفية . وهاجت وزارة الدفاع لنشر هذا الخبر وله صبغة عسكرية . . وما يثيره من بلبلة واتصل وزيرها بأنطون بك الجميل رئيس تحرير « الأهرام » الذى حضر ليخبرنى بأن الوزارة أعطت الموضوع أهمية أكثر مما يستحق ، وحدث قبل ذلك بقليل ان نشرت « الأهرام » فى أولى صفحاتها صورة للبارجة « هود » وهى بارجة بريطانية أغرقها الألمان ، مما آثار لدى المسؤولين وخاصة فى السفارة البريطانية ضجة كبيرة .

وفى هذا اليوم نفسه ، استدعانى سرى باشا وطلب الى الذهاب للقاء كل من الدكتور محمد حسين هيكل باشا ـ وزير المعارف ـ واحمد عبد الغفار باشا ـ وزير الزراعة ، وهما من وزراء الأحرار الدستوريين معه فى الوزارة وقد سجلت فى مفكرتى ، ما يلى « تعليمات دولة الرئيس لى للاجتماع بهيكل باشا وعبد الغفار باشا فى نادى محمد على . إنتقاد الأخير لى ورأيه فى عدم صلاحيتى مديراً للرقابة . . سألته عن انتقاداته فقال ما نشر عن اجتماع الأحرار الدستوريين ، وموضوع الحصانة البرلمانية ، ونشر صورة البارجة هود التى أغرقها الألمان ، وحكاية سحب الأسلحة

من طلبة الكلية الحربية . أما هيكل باشا فقد أشار بضرورة المناوبة بين الرقباء بحيث لا يظل الرقيب فترة طويلة فى جريدة واحدة » .

ويستمر تسجيل الحديث كما يلى « رددت بشدة بأن الرقابة غير مسؤولة عن صحة الأخبار وبأنها لا تحمى الأحزاب ، وبأن الحصانة البرلمانية منذ أصبحت علنية فقد بات من المتعذر منع الناس من الكلام عنها ، وقد استهل تلك العلانية معالى عبد العزيز فهمى باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) أما نشر صورة البارجة فقد عارضت فيه الرقابة فيها وتحدتها جريدة « الأهرام » وقد طلبت من الوزيرين الترخيص لى بانذار الجريدة ، فطلبا عرض الأمر على رئيس الوزراء . واما حكاية أسلحة الكلية الحربية فان الرقيب لم يعتبرها خبراً عسكرياً . واما ملاحظة هيكل باشا فقد رددت عليها بأن النظام المالى لمكافأة الرقباء لا يعين على تنفيذ ما يقترحه » .

وفى اليوم التالى قدمت استقالتى من الرقابة الى رئيس الوزراء بسبب ملاحظات وزير الزراعة ، وطلبت العودة الى عملى الأصلى بوزارة الخارجية ، فأستدعانى الرئيس يوم ٣١ مايو وعنفنى بصراحته المعهودة التى لم تكن تثير الغضب ، وقال ان استقالتى مرفوضة والقى بها فى سلة المهملات .

٣ ـ كان الوفد هو حزب المعارضة ومن الطبيعى ان يكون نشاط صحفه مما يشغل بال الرقابة وتعليماتها .

فى ٩ ابريل سجلت على جريدة «الوفد المصرى » نشر أنباء مخالفة لتعليمات الرقابة .

وفى ١٠ منه سجلت ما يلى « نشرت جريدة الوفد المصرى مقالا عن قرارات الوفد . اقترحنا مصادرة الجريدة بعد عرض الأمر على وكيلى الوزارة ، وقررنا توجيه إنذار نهائى ومراقبة الجريدة فى دار الرقابة بوزارة الداخلية ، اتصل بى انطون بك الجميل . ورجا تخفيف العقوبة بمناسبة أول اجتماع لمجلس نقابة الصحفيين ، كان رئيس الوزراء قد أمر بالاقفال . . وبعد مراجعة ما كتبته الجريدة ، اكتفى بتوجيه الانذار ورقابة الجريدة فى وزارة الداخلية .

مشروع الوزارة القومية

وفى هذه الأيام تحرج الموقف الحربى على الحدود المصرية بعد ان احتل الألمان البردية وتخطوا « طبرق » فقرر سرى باشا فى ١٤ ابريل ان يستشير الزعماء لبحث الموقف وتشكيل وزارة قومية . وقابل احمد ماهر رئيس مجلس النواب ومحمد

محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، وعبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، وحلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد . ورفض النحاس باشا حضور هذا الاجتماع طالباً ان يقابل رئيس الوزراء منفرداً . واجتمع مجلس النواب فى جلسة سرية أقر فيها سياسة الحكومة عن الموقف الحربى فى ليبيا ، وكذلك فعل مجلس الشيوخ مع اضافة كلمة « الان » بعد عبارة « الظروف لا تدعو الى القلق » .

وبعد جلسة البرلمان ، طلبنى حسين سرى باشا وذكر ان كل ما ينشر حول الوزارة القومية ، مباح .

وفى ٣٠ إبريل دعا الملك الزعماء لغرض تأليف وزارة قومية وقابل كلا منهم على انفراد مبتدئاً بالنحاس باشا ، وقد علمت وقتها ان الاتفاق كاد يتم ، وان النحاس وافق على تأليف وزارة قومية برئاسته هو ، أو ان تتألف وزارة محايدة برئاسة حسين سرى ، بشرط ان يحل مجلس النواب القائم وان تجرى انتخابات جديدة .

وانتهت هذه المشاورات الى لا شىء ، فاتجه حسين سرى الى تعزيز وزارته بادخال السعديين فيها ، فصارت مكونة من ٥ وزراء سعديين و٥ دستوريين ، و٥ مستقلين .

واذا كانت هذه المشاورات لم تأت بنتيجة ، فقد كان من آثارها ان حدث تقارب بين الملك والنحاس باشا . وظهر هذا التقارب فى دعوة النحاس الى الاحتفال الرسمى الذى افتتح فيه الملك كوبرى سمنود فى ٢ مايو ١٩٤١ (وسمنود بلد النحاس باشا) وبعد شهور قليلة القى النحاس باشا خطبة بالاسكندرية يوم ١٤ اغسطس ، ذكر فيها ان الحكومة تزمع بيع القطن المصرى للانجليز بثمن بخس ، وان الانجليز لا يساعدون فى إمداد مصر بالسماد اللازم للزراعة ، وقد سر الملك وقتها لهذا الهجوم الوفدى على الانجليز .

وفى ٧ سبتمبر سجلت ما يلى « استدعانى دولة الرئيس . وسألنى عما اذا كان لى علاقة بالاذاعة فأجبت بالنفى ، فقال انه يود ان يعلم مصدر اذاعة أمس عن البرقيات المتبادلة بين جلالة الملك والنحاس باشا بمناسبة عيد ميلاد الملكة فريدة . . ثم أشار الى كثرة ما يذكر فى الصحف الوفدية عن مقابلات النحاس باشا ووصف تنقلاته لاداء فريضة الجمعة ، وطلب الحد من ذلك كله . . »

الرقابة على أعمال البرلمان

سبقت الاشارة الى ان البرلمان عندما وافق على اعلان الأحكام العرفية فى

سبتمبر ١٩٣٩ شرط ، ألا تسرى الرقابة على أعمال البرلمان ، فتنشر فى الصحف الأسئلة والاستجوابات والمناقشات دون مراجعة من الرقابة . والتزمت مراقبة النشر بهذا الأمر من وقتها . وكل الذى تحفظت فيه هو انه ان كان النشر يتعلق بسؤال موجه الى الحكومة ، فلا ينشر السؤال إلا ومعه رد الحكومة عليه ، حتى لا يترك السؤال معلقاً فى اذهان الرأى العام دون الجواب عليه . ولكن ابتداء من ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ أصدر سرى باشا تعليماته ان تطبق الرقابة على جميع أعمال البرلمان سواء تعلقت بالاسئلة أو الاستجوابات أو المناقشات أو حتى جدول الأعمال . . ويبدو ان القرار اتخذ لمنع استغلال المعارضة للنشاط البرلمانى كوسيلة لنشر مواقفهم على الرأى العام فى أمور تمنع الرقابة النشر عنها .

•

ويظهر رد الفعل لهذا القرار فيما سجلته فى مفكرتى عن يوم ٢٤ سبتمبر إذ قلت : استدعانى حمدى باشا محبوب (وكيل الداخلية) فوجدت عنده راسل باشا (حكمدار القاهرة) وسليم زكى بك ومختار بك (رئيس القسم المخصوص) وعرض موضوع الخطب والأحاديث التى يعتزم النحاس باشا طبعها فى مطابع خاصة أو على آلة الرونيو ، وتوزيعها دون عرضها على مراقبة النشر ، وذلك بمناسبة تضييق الخناق على الوفديين بعدم نشر مقابلات النحاس باشا وعدم نشر استجوابات الرقابة المقدم أمس من يوسف الجندى . قلت ان المتبع عندما يصل الى علمنا صورة من المراسلات التى توزع خلسة ودون العرض على الرقابة ، فاننا نكتب لمصلحة البريد لمنع تداولها . قال حمدى باشا انه يرى تنبيه مصلحة البريد الى ذلك من الآن ، ورغب فى ان اتولى انا هذا التنبيه ، فأجبت بأن مهمة الرقابة تبتدىء بعد الطبع والتوزيع . انصرف راسل باشا وانضم الينا زكى بك سعد (مدير الجوازات) وتم الاتصال تليفونياً بالاستاذ محمد وجيه بك (مدير مصلحة البريد والرقيب عليها) وأبلغناه تعليمات شفوية بضرورة ايقاف تداول ما قد يوجد بالبريد من هذا النوع . وأخيراً قرر حمدى باشا ان المسؤول فى المرحلة الأولى هو البوليس ، ثم مصلحة البريد ثم مراقبة النشر .

وحدث فى الأسبوع الأول من اكتوبر ان قدم يوسف الجندى استجواباً عن الشفاعات والوساطات وان الأعمال المتعلقة بالمرافق العامة لم تعد تسير إلا بالواسطة ، وكان المقصود بهذا الاستجواب وزير المالية (عبد الحميد بدوى باشا) وقد نشرت « المقطم » نص الاستجواب فاستدعانى رئيس الوزراء وانتقد هذا النشر فحاولت تفسير الأمر بأن موضوع الاستجواب ليس من بين ما تمنع الرقابة نشره ولكنه اعترض بقوله « لقد أمرت بألا ينشر الا ملخص ما يرد فى جدول الأعمال . . وهذا الاستجواب بالذات أنا لم اطلع عليه . . »

وكان بدوى باشا على صلات قوية برئيس ديوان الملك (احمد حسنين باشا) وكان القصر يرشحه لرئاسة الوزارة ولكن حدث فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤١ ان ذهب الى وزارة المالية وجمع أوراقه الخاصة واعتكف ثم اذيعت استقالته من الوزارة فى ٥ يناير سنة ١٩٤٢ وتولى حسين سرى وزارة المالية مؤقتاً مع بقائه وزيراً للداخلية .

عودتى الى العمل فى الخارجية

استمر انتدابى لمراقبة النشر الى ان جاء حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حيث تولى النحاس باشا الحكم . وفى مساء اليوم التالى حضر الى وزارة الداخلية واستدعانى الى مكتبه وقال « لقد قررنا الغاء انتدابك وعودتك الى عملك الأصلى بوزارة الخارجية « وكان النحاس باشا يجمع بين الوزارتين . فشكرته وقلت له ان الرقباء مجتمعون فى مكتبى ينتظرون تعليمات الرقابة هذه الليلة . فقال خذ تعليماتك من مكرم باشا . اتصلت بمكرم عبيد باشا الذى كان وزيراً للمالية فى الوزارة الجديدة فأمر بأن لا ينشر شيء عن اجتماعات الملك بالزعماء السياسيين فى اليومين الماضيين إلا ما يصدر عن القصر من بلاغات رسمية ثم أضاف « ولا ينشر شيء عن أمين عثمان . . » ولم اتبين أهمية هذه الاشارة إلا بعد ان اتيحت لى فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية التى أظهرت الدور الخطير الذى قام به أمين باشا عثمان فى حادث ٤ فبراير .

وقد حرصت على ان اذهب الى الرقابة فى اليومين التاليين وذلك لاطلع المدير الجديد ، الاستاذ محمد فريد أبوحديد ، على نظام العمل فيها .

وفى ٨ فبراير ودعتنى الصحف توديعاً لا بأس به عن أعمال الرقابة بمناسبة انتهاء عملى فيها . وعدت الى وزارة الخارجية وكان ثمة زميل لى يقوم بعمل مدير مكتب الصحافة فاكتفيت بالاشراف على المكتب من قبيل المعاونة دون سلطة فعلية .

تعديل اقدميتى

أشرت فيما سبق الى رغبة كل من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا فى نقلى بصفة نهائية مديراً لادارة المطبوعات بوزارة الداخلية مع الترقية الى درجة أعلا ، واعتذارى عن عدم القبول وايثارى العمل فى وزارة الخارجية . وكانت الوزارة تعد حركة ترقيات بين موظفيها فى الداخل والخارج . وقد جرى العمل على ان تعد الادارة المختصة كشوفاً بالأقدمية على ثلاثة أنواع : أولها بالأقدمية حسب الدرجة الادارية ، وثانيها بالأقدمية حسب الوظيفة ، وثالثها حسب تاريخ التخرج والحصول على الدبلوم . وكان ترتيبى « السابع » بين زملائى السكرتيرين الثوانى ، من حيث

الوظيفة والمؤهل . أما من حيث الدرجة الادارية فقد كنت منذ بضع سنوات على رأس القائمة . .

ويبدو ان بعض الوزارات الأخرى كانت تعانى من مشكلة مماثلة فاستطلعت رأى وزارة المالية التى حسمت الموضوع بكتاب دورى بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٤١بأن معيار الأقدمية فى كل هذا هو الدرجة الادارية .

اغتنمت فرصة هذا الكتاب الدورى وطلبت تطبيقه بأثر رجعى على حالتى وبذلك يصبح ترتيبى الأول بين زملائى وعرضت الأمر على رئيس الوزارة فوافق على ترقيتى ، وتطبيق منشور المالية على اثنين أو ثلاثة من موظفى الخارجية وصدر الأمر الملكى فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ بترقيتى سكرتيراً أول بالوزارة بالأقدمية المطلقة .

فى الحراسة العامة على أموال الايطاليين :

فى مارس ١٩٤٢ طلب زكى الابراشى باشا الحارس العام على أموال الرعايا الايطاليين مساعداً له من بين موظفى وزارة الخارجية فرشحتنى الوزارة بين اسماء ثلاثة ، واختارنى زكى باشا للعمل معه . وكان الابراشى باشا من رجال القانون ، بدأ حياته وكيلا للنيابة ثم تدرج حتى اختير وكيلا لوزارة المالية . ثم اختاره الملك فؤاد ناظراً للخاصة والأوقاف الملكية . وقد جمع الى هذا العمل ، القيام بأعمال رئيس الديوان ولعب دوراً سياسياً هاماً فى عهد وزارات اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، حتى طلب الانجليز اخراجه من القصر فنقل الى وزارة الخارجية وزيراً مفوضاً فى بروكسيل .

وكنت عرفت الابراشى باشا عندما زارنى فى مدريد فى ابريل سنة ١٩٣٦ وقد استفدت كثيراً من عملى معه فى الحراسة العامة لدقته وكفايته ونزاهته ومعرفته القانونية الواسعة .

وبقيت أعمل فى الحراسة العامة على أموال الايطاليين حتى يوم ٨ يونيه ١٩٤٢ عندما اتصل بى احمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى وأخبرنى بصدور الارادة السنية بتعيينى مديراً للادارة العربية بالديوان .

كيف التحقت بالعمل فى القصر

سبق ان ذكرت انى كنت سكرتيراً بمفوضية مصر فى لندن سنة ١٩٣٥ وان الوزير المفوض (حسن صبرى باشا) اختارنى لأكون ضابط اتصال بين المفوضية

وبين « كنرى هاوس » مقر الأمير فاروق عندما جاء الى انجلترا لاستكمال دراسته . ونشأت بينى وبين حسنين باشا رائد الأمير وقتئذ علاقة عمل وثيقة . وقد استمرت العلاقة بيننا من خلال عملى فى مكتب الصحافة بالخارجية ثم فى مراقبة النشر .

وكذلك أشرت الي علاقتى فى العمل مع عبد اللطيف طلعت بك (باشا فيما بعد) الذى كان قائماً بالأعمال فى مدريد سنة ١٩٣٦ والذى عين بعد ذلك مديراً للادارة العربية بديوان الملك .

فى صيف سنة ١٩٤١ أثناء عملى بالرقابة فاتحنى طلعت بك فى أمر نقلى الى الديوان الملكى وكان هو قد تم ترشيحه سفيراً لمصر فى طهران ، واقترح ان أحل محله مديراً للادارة العربية، وقد كنت سعيداً بهذه الثقة .

وفى ٢٧ اكتوبر ١٩٤١ سجلت فى مفكرتى « استدعانى حسنين باشا رئيس الديوان وحدثنى عن رغبته فى الحاقى بالعمل معه فى القصر وقال ان لديه وظيفة الأمين الثانى بديوان التشريفات ووظيفة مدير الادارة العربية بديوان الملك ، ثم طلب منى أن أعد له مجموعة ما نشرته الصحف أخيراً عن اهتمام جلالة الملك بشؤون التموين وكسوة الفقراء ، وأن أعود لزيارته فى الرابعة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم . وعندما عدت الى القصر وأثناء حديثى مع حسنين باشا بحضور طلعت بك ، فاجأنا الملك بالتشريف وقدمنى حسنين باشا لجلالته ، وبعد ان سألنى عن الوظائف التى عملت بها فى الخارج وعن اللغات الأجنبية التى أعرفها وعن عملى بمراقبة النشر ، اذن لى بالانصراف . . »

ومرت الأيام دون ان يتقرر شيء فى هذا الخصوص وان استمرت علاقتى بالديوان فيما ينشر وما لا ينشر عن الملك وعن الأسرة المالكة ، وبعد سبعة أشهر من المقابلة الملكية ، تقرر تعيينى مديراً للادارة العربية فى يونيه ١٩٤٢ ثم وكيلا للديوان فى اكتوبر ١٩٤٤ كما صدر الأمر الملكى بتعيينى كاتم سر مجلس البلاط .

حول رئاسة تحرير صحيفة « الأهرام »

حديثى عن الصحافة طويل ومتصل الى وقت كتابة هذه السطور . وانما أود ان اسجل هنا اننى رغم مشقة العمل فى مراقبة النشر ، فانى احتفظ لتلك الفترة بأجمل الذكريات . وقد نشأت بينى وبين العديدين من الزملاء الصحفيين ورؤساء التحرير ، صلات مودة وتقدير متبادلين . كنت اقدر المعاناة التى كان يلاقيها الصحفيون عندما تحذف الرقابة خبراً أو مقالا بذلوا فيه غاية الجهد ، وهم من ناحيتهم ، كانوا يقدرون مسؤولية الرقيب ، بسبب قيام حالة الحرب . واعتقد انى كنت حريصاً على المساواة

فى المعاملة بين الصحف المعارضة والصحف الموالية .

قامت بينى وبين انطون بك الجميل علاقة عمل وثيقة ، بدأت بمعاصرتنا لانشاء أول نقابة للصحفيين ، وكنت بحكم منصبى فى ادارة المطبوعات ، عضواً معه فى لجنة الجدول ثم توطدت الصلة بيننا من خلال الرقابة .

بعد ان استلمت العمل فى الديوان الملكى زارنى انطون بك الجميل ، وقال انهم فى « الأهرام » يستعدون لادخال تنظيمات جديدة على الصحيفة ، تعميقاً لخدماتها وانتشارها ، وخاصة فى بلاد المشرق العربى ، وفى أمريكا اللاتينية بعد ان استوطنها كثيرون من المغتربين المتحدثين باللغة العربية ، وانه يعرض على ان اعاونه فى العمل نائباً لرئيس التحرير .

شكرت لانطون بك حسن ظنه ولم أجد فى وسعى أن أقبل ما يعرضه أو ان اعتذر عن عدم قبوله ، وإنما أشرت عليه ان يستطلع رأى رئيس الديوان أولا ، وبعد قليل جاء على الشمسى باشا ، بوصفه عضواً فى مجلس ادارة « الأهرام » وفاتح حسنين باشا فى أمر نقلى الى « الأهرام » وقد أخبرنى حسنين باشا انه عرض الأمر على جلالة الملك فلم يوافق ، وبذلك حفظ الموضوع واستمر عملى فى وظيفة القصر .

وعقب وفاة انطون الجميل باشا فى يناير سنة ١٩٤٨ اتصلت بى السيدة حرم جبرائيل تقلا باشا (صاحب الأهرام) وطلبت مقابلتى فالتقيت بها فى نادى الجزيرة وقالت انها تريد ان تذكرنى بحديث انطون باشا معى منذ ست سنوات مضت . . وهل من سبيل الى تحقيق ما كان يرغب فيه ؟ وانهم فى مجلس ادارة « الأهرام » حريصون على استدامة الصلة الوثيقة مع القصر ، وفى تعيينى رئيساً لتحرير الأهرام ، ما يؤكد استدامة هذه الصلة .

قلت لمدام تقلا باشا اننى مع شكرى وتقديرى لهذه الرسالة ، فان الأوضاع بالنسبة لى قد تغيرت وخاصة بعد ان عهد الى جلالة الملك ، القيام بأعمال رئيس الديوان أثر وفاة حسنين باشا فى فبراير سنة ١٩٤٦ .

أشارت مدام تقلا باشا الى إحتمال ترشيح الدكتور ابراهيم بيومى مدكور ، رئيساً لتحرير « الأهرام » فقلت لها « انكم لن تجدوا أفضل منه » .

وبعد ذلك اتصل على الشمسى باشا مرة أخرى بالديوان وعرض بصفة رسمية ترشيح الدكتور مدكور لرئاسة تحرير الأهرام ، وأعد الديوان مذكرة بالتزكية لهذا الترشيح ، والدكتور مدكور استاذ فاضل وكاتب كبير ، كان عضواً بمجلس الشيوخ وكان عضواً بمجمع اللغة العربية (وهو الآن رئيس المجمع) .

لم يوافق جلالة الملك على مذكرة الديوان ، بدعوى ان الدكتور مدكور له ميول وفدية . . وأشار الملك بتعيين مستشاره الصحفى (الاستاذ كريم ثابت) رئيساً لتحرير الأهرام .

أبلغت الرغبة الملكية الى على الشمسى باشا ، ولكن مجلس ادارة « الأهرام » اعتذر عن عدم قبول هذا الترشيح . عرضنا الأمر مرة أخرى تأكيداً وتعزيزاً لاختيار الدكتور مدكور ، وكان رد الملك انه اذن يرشح الاستاذ ادجار جلاد صاحب جريدة « الجورنال ديجيبت » وهو يستطيع الجمع بين الصحيفتين . .

ولما أبلغت هذه الرغبة الى المسؤولين في « الأهرام » وجدوا ان الأمور تزداد تعقيداً فلزموا الصمت ، ولم يعينوا رئيساً جديداً واكتفوا بندب الأستاذ عزيز ميرزا للقيام بأعمال رئيس التحرير بصفة مؤقتة !

الفصل الرابع

موقف القصر
من الحركة الوطنية والمطالب القومية "المفاوضات"

تبادل النفوذ بين القصر والوفد والانجليز ، بين السلطان فؤاد وسعد زغلول ـ موقف السلطان من ثورة ١٩١٩ ، ومن مفاوضات سعد ـ ملنر ، موقف الملك من مفاوضات ١٩٢٧ و١٩٢٨ و ١٩٣٠ ـ الجبهة القومية ، مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ومحاضر جلساتها ـ تأييد الملك فاروق لمفاوضات صدقى ـ بيفن وأسباب فشلها ، تأييد الملك لعرض القضية على ـمجلس الأمن ، الملك يصدق على الغاء المعاهدة بعد إخفاق مفاوضات ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ .

يجمع الكتاب والمؤرخون على ان ممارسة الحكم فى مصر ترتكز على ثلاث قوى : الوفد والقصر والانجليز . وكانت تلك القوى تتصارع ثم تتهادن ثم تعود الى التداخل والتشابك بحيث يتعذر الفصل بين نفوذ كل منها بمقياس ثابت . وإنما يمكن القول اجمالا ان الفترة التى سبقت دستور **١٩٢٣** كان الحكم فيها للقصر بمساندة الانجليز . وبعد صدور الدستور وتحديد اختصاص كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ، تناوب القصر والوفد سلطة الحكم على الوجه التالى :

سنة **١٩٢٤** كان الحكم فيها للوفد بوزارة من الشعب وبرلمان منتخب انتخاباً سليماً .

١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ كان الحكم للقصر بموافقة الانجليز .

١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ كان النفوذ مشتركاً بين القصر والوفد .

١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ كان الحكم للقصر بواسطة أحزاب الأقلية ومساندة الانجليز .

١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ أعيدت السلطة الى حزب الأغلبية (الوفد) بموافقة القصر .

١٩٣٨ ـ ١٩٤١ ارتدت السلطة الى القصر وأحزاب الأقلية .

١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ عاد الوفد الى الحكم بتعضيد الانجليز فى مواجهة القصر .

١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ استعاد القصر نفوذه وحكم بأحزاب الأقلية وبموافقة الانجليز .

١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ عودة الوفود الأخيرة بمباركة القصر والانجليز .

يبين مما تقدم ان القصر كان عاملا مشتركاً فى ممارسة السلطة كما كان الانجليز عاملا مؤثراً فى ادارة شؤون البلاد . وتجيء ممارسة القصر للسلطة عن طريق وزراء أحزاب الأقلية وبعض المستقلين ، لأن الملك طبقاً للدستور يباشر سلطته بواسطة وزرائه . أما سلطة الانجليز فكانت تمارس أحياناً بالدبلوماسية والنصائح الملزمة ، وأحياناً أخرى بالتهديد وحشد الأساطيل والجنود .

وسوف نعرض فى الفصول التالية ، بعض ما سجله التاريخ عن الدور الذى قام به القصر ، ولنبدأ بموقفه من الحركة الوطنية .

تشير مذكرات سعد زغلول ، كما تشير الوثائق البريطانية ، التى حصل عليها مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام الى ان السلطان فؤاد لم يكن بعيداً عن الحركة الوطنية ، اذ ان الزعماء الثلاثة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، زاروا السلطان قبل ان يتصلوا بالمندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة بالاستقلال[١] .

وكذلك أثبت المندوب السامى فى تقريره الى حكومته بتاريخ ١٨ نوفمبر ان سلطان مصر وافق على ان يسافر رشدى باشا رئيس الوزارة ، وعدلى يكن باشا وزير المعارف العمومية الى لندن ، لبحث الشؤون المصرية ، وان يسمح للزعماء المصريين أيضاً بزيارة لندن ، لعرض المطالب القومية .

وكان السلطان فؤاد قد حاول بعد توليه بشهرين ، ان يعين سعد زغلول وزيراً للزراعة ، وعبد العزيز فهمى وزيراً للأوقاف ، ولكن المندوب السامى اعترض على هذا الترشيح بدعوى ان الأول اشتهر ، وهو وكيل للجمعية التشريعية ، باثارة المتاعب ومعارضة الوزراء . كما ان عبد العزيز فهمى ليست له الخبرة الكافية لتولى الوزارة . وقال المندوب السامى ان تعيينهما قد يعنى تنازلا كبيراً لرغبات المصريين ، وتشجيعاً للمطالب الوطنية .

واستمرت العلاقة بين السلطان وسعد زغلول ودية الى مارس ١٩١٩ عندما اضطر السلطان الى قبول استقالة وزارة رشدى باشا وعندئذ طلب سعد باشا مقابلة السلطان ، ولما لم يتمكن من مقابلته ، ترك له عريضة شديدة اللهجة ، موقعاً عليها من سعد وسائر أعضاء الوفد لخصوا فيها الموقف واعلنوا بطلان الحماية ، وعتبوا فيها

---

(١) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، مؤسسة الأهرام طبعة ١٩٦٩ صفحة ١٥٠ .

على السلطان وطالبوه بتعضيدهم بالوقوف الى جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال(١) .

كان لتلك العريضة وقع سيء فى نفس السلطان وعدها تهديداً لشخصه ، ورأى فيها المندوب السامى حملة تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية ، فأقترح على حكومته اعتقال سعد زغلول ونفيه الى مالطه مع عدد محدود من زملائه ووافقت الحكومة البريطانية على رأيه وتم ذلك فعلا يوم ٨ مارس ١٩١٩ .

تفجرت ثورة ١٩١٩ وما لابستها من ظروف وأحداث وما نجم عنها وما تلاها من تيارات متلاحقة كانت أضخم عامل فعال فى بناء القومية المصرية والحياة السياسية فى القرن العشرين .

وبعد الافراج عن سعد باشا وزملائه فى ٧ ابريل سافروا الى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، ولما وجدوا الأبواب موصدة أمامهم ، ذهبوا الى لندن حيث بدأت مفاوضات سعد ـ ملنر فى أوائل يونيه سنة ١٩٢٠ .

ويبدو ان القصر أحس بأن سعد باشا لا يحيطه علماً بتفاصيل ما يجرى فى تلك المفاوضات ، وأراد الانجليز ان يطمئنوا السلطان ، فبعث لورد كيرزون الى المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ٣٠ يونيه برقية قال فيها « ان المحادثات بين البعثة وزغلول ورفاقه ، تتقدم بصورة ودية ولكن ببطء . . وبعد ان أشار الى التحفظات التى يراها الجانب البريطانى ، قال « ان معاهدة التحالف المقترحة ، ستكون بين الحكومة البريطانية والسلطان ، وعلى هذا ، فلابد من ادخال السلطان فى المفاوضات بمجرد ان نضمن موقف زغلول ورفاقه . وهذه نقطة حساسة لان السلطان كان بطبيعة الحال يشك فى الأمر كله . . » واختتم لورد كيرزون برقيته بقوله « من المرغوب فيه ان تنتهز أقرب فرصة لكى تثير الموضوع مع السلطان وتشرح له الموقف الحاضر ، وتزيل من ذهنه أى انطباع بأن هناك نية أو كانت هناك نية أبداً لتسوية المسائل من وراء ظهره »(٢)

هذا عن مباحثات سعد ـ ملنر ، أما عن مفاوضات سعد ـ ماكد ونالد ، فقد انتهز الملك فؤاد فرصة بدئها وحمل القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة رسالة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤ بعث بها الى حكومته وجاء فيها « ان الملك

---

(١) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ المصدر السابق ص ١٧٩ .

(٢) F.O.407/186 N350 Curzon to Allenby, June 3th 1920. Tel:585

يأمل ان تؤدى المباحثات التى تجرى بينكما الى مفاوضات وهو يرجو بكل قوة ان تمنحوا زغلول باشا كل تشجيع فى سبيل نجاح مهمته . ان وجهة نظر الملك فؤاد فيما يتعلق بالمفاوضات ان مصر قد حصلت فعلا على ٨٠ ٪ من استقلالها وان العشرين فى المائة الباقية ، قد يرضى سعد باشا بالحصول منها على ٨ ٪ أو ١٠ ٪ وقد أبدى وجهة النظر هذه الى زغلول وأوصاه بقبولها .(١)»

مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن :

جرت تلك المفاوضات فى لندن تحت نظر الملك فؤاد وبموافقته ، وقد ذكر ثروت باشا فى تقريره عنها « قد بدا لى ان زيارة جلالة الملك لانجلترا ، فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليزية ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى ، لابد عائد بالفائدة على مصر . . »

وصلت تلك المفاوضات الى نتائج طيبة ، وكان ثروت باشا يطلع سعد باشا زغلول بوصفه زعيم الأمة وبصفته رئيساً لمجلس النواب آنئذ ، بتفاصيل المباحثات . ولو ان سعدا امتد به الأجل الى ما بعد عودة ثروت من لندن ، لقدر لها النجاح كاملا ، اذ ان رضاء سعد باشا عنها كان يكفى لموافقة الأمة عليها .

وبوفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ واختيار مصطفى النحاس باشا خلفاً له فى رياسة الوفد بدأ الشقاق داخل الوزارة الائتلافية ، وظهرت بين الوفديين بعض العناصر المتطرفة ، أمثال احمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، اللذين تزعما حركة رفض مشروع المعاهدة ، فاستقال ثروت باشا وخلفه النحاس باشا فى رياسة الوزارة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ ، بيد ان الملك لم يمهله أكثر من ثلاثة شهور أقاله بعدها بدعوى تصدع الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة .

مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون :

اختار الملك محمد محمود باشا فألف وزارته من الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين وبدا هذا بديلا مقبولا لدى الرأى العام بعد اقصاء الوفد صاحب الأغلبية عن الحكم . وقطعت الوزارة شوطاً بعيداً فى تنفيذ خطتها فعلقت الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وواجهت المعارضة الوفدية بأساليب متشددة ، وأعلنت عن حركة اصلاح لأحوال العمال والفلاحين ، ثم استأنفت المفاوضات لعقد معاهدة مع الجانب البريطانى ، ووصلت الى نتائج أفضل مما سبقها . وصادف

---

(١) F.O.407/199 Mr. Kerr to Macdonnald N215 September 24th 1924 Tel:313

اجراؤها وجود الملك فؤاد أيضاً هذه المرة فى لندن خلال رحلته الرسمية الى أوروبا .

بيد ان الوزارة ارتطمت بتدخل القصر فى شغل بعض المناصب الوزارية وايثاره الاتحاديين على الدستوريين لملء بعض المناصب الادارية ، وكذلك تباطأ القصر فى اثابة رئيس الوزراء وزملائه بمنحهم الرتب والنياشين التى جرى العمل على اهدائها ، تعبيراً عن رضاء الملك عن عملهم .

ويبدو ان توتر العلاقة بين الملك ومحمد محمود ، حدا بوزارة الخارجية البريطانية الى التدخل فبعثت برسالة تضمنت مطالب قدمها الى الملك أثناء اقامته فى لندن ، الرايت أونورابل لندسى بتكليف من مستر هندرسون وزير الخارجية وقد جاء فيها :(١)

١ ـ ان يوافق الملك على مشروع المعاهدة الذى انتهت اليه مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون وان يعلن ذلك رسمياً .

٢ ـ عودة الحياة الدستورية فى مصر دون ابطاء ، وإجراء انتخابات ، لكى يعرض مشروع المعاهدة على البرلمان .

٣ ـ الانعام بالوشاح الأكبر من نشان محمد على ، على رئيس الوزراء (محمد محمود باشا) ورتبة الباشوية على وزير الخارجية (حافظ عفيفى) .

٤ ـ إصدار أمر ملكى بانابة محمد محمود باشا عن الملك أثناء وجوده فى رحلة الى أوربا بوصفه « وصياً » وقد وافق الملك فؤاد على الطلبات الثلاثة الأولى ورفض المطلب الرابع ، وأعلن انه قرر اختصار مدة رحلته والعودة الى مصر على الفور .

إزاء مطالب انجلترا ، وبموافقة القصر على عودة الحياة الدستورية وضرورة عرض مشروع المعاهدة على برلمان منتخب ، وأمام تنكر القصر للخدمات التى قام بها محمد محمود باشا ، وأهمها اقصاء الوفديين عن الحكم ، لم يبق له إلا أن يقدم استقالة وزارته فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ فخلفتها وزارة عدلى يكن باشا التى أجرت انتخابات حرة أسفرت عن فوز الوفد من جديد ، وشكل النحاس باشا وزارته الثانية فى يناير ١٩٣٠ واستأنفت المفاوضات مع الجانب البريطانى .

---

(١) F.O407/209 lindsay, Communication to king Fiad August 6th, 1929

مفاوضات النحاس ـ هندرسون :

سارت مفاوضات النحاس ـ هندرسون سيراً حسناً ، ووصلت الى شروط أفضل من سابقتها ، بيد انها توقفت عند مسألة السودان .

ويبدو ان إخفاق الوزارة الوفدية فى الوصول الى إتفاق ، وتوجسها خيفة الاقالة ، دعاها الى التفكير فى قص أجنحة الملك ، فقدمت مشروعاً لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور .

وراحت الصحف الموالية للقصر ، « الاتحاد والليبرتيه » تشن هجوماً على الوزارة وتتهم زعماءها بالعجز وسوء التصرف مما أدى الى فشل المفاوضات .

ويبدو ان القصر لم يكن على صلة بتلك المفاوضات سوى انه ترقب فرصة اخفاقها ، فاستحدث الصدام مع الوزارة فى مسألتين : احداهما تعيين الشيوخ الجدد ، والأخرى مشروع قانون محاكمة الوزراء ، فعطل إصدار المراسيم الخاصة بهاتين المسألتين ، مما دعا النحاس باشا الى التهديد بالاستقالة وقدمها فعلا فى ١٧ يونيه . ١٩٣٠ وكان هدفه الضغط على الملك سواء بالخطبة التى القاها النحاس باشا فى مجلس النواب فى اليوم نفسه ، شارحاً الأسباب التى أدت الى تقديم الاستقالة ، أو بتدبير مظاهرة شعبية كبيرة يوم الجمعة ٢٠ يونيه ، ولكن الملك كان أسرع منه اذ أصدر أمره يوم الخميس ١٩ يونيه بقبول الاستقالة ، وتكليف اسماعيل صدقى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة .

معاهدة ١٩٣٦ :

أما عن مفاوضات المعاهدة فقد لعب الملك فؤاد دوراً بارزاً فى الاعداد لها والتمهيد لانجاحها . فهو على أثر تسلمه موافقة الحكومة البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ على الدخول فى المفاوضات ، استدعى توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة وطلب اليه تقديم استقالته . ثم دعا زعماء الجبهة الوطنية الى مقابلته وتحدث اليهم فى أمر تشكيل وزارة ائتلافية أو قومية لاستئناف المفاوضات ، غير ان النحاس باشا لم يوافق على الاشتراك مع جميع الأحزاب فى تأليف الوزارة وأصر على قيام وزارة محايدة تجرى الانتخابات .

وقد حرصت دوائر القصر على نشر هذا الحديث فى الصحف ونصه « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد فان رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس ، عن رغبته فى إخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة

ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم (يقصد حضور باقى الزعماء) مع النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . فقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ وانا متمسك به أيضاً . . »

نزل الملك على رغبة الزعامة الوفدية وكلف رئيس ديوانه على ماهر باشا ، بتأليف وزارة محايدة أجرت الانتخابات ، وجاءت بأغلبية وفدية كبيرة الى الحكم . .

وفى ١٣ فبراير صدر مرسوم بتشكيل وفد المفاوضات من سبعة من الوفديين برياسة النحاس باشا وستة من الأحزاب الأخرى والمستقلين .

واستمرت المفاوضات ستة أشهر من ٢ مارس الى ٢٦ اغسطس من تلك السنة . ويبدو ان القصر لم يكن له دور يذكر فى مجرياتها . فقد توفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل وقام بالأمر فى القصر مجلس للوصاية على العرش . بل ان فريقاً من أعضاء هيئة المفاوضات لم يكن يعلم بتفاصيلها ، إلا يوم عرض نتائجها فى الاجتماعات العامة للهيئة ، أما الجلسات الجانبية فقد كانت تعقد بين النحاس باشا وسير مايلز لامبسون وكانت أكثر عدداً وأوفر إنتاجاً من الجلسات التى عقدها المفاوضون بكامل هيئتهم .

وفى ١٦ اغسطس أصدر مجلس الوصاية مرسوماً بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية مبعوثين فوق العادة ومفوضين فى التوقيع على المعاهدة . وفى ٢٦ اغسطس تم التوقيع عليها . وأقرها البرلمان بأغلبية ساحقة فى اجتماع غير عادى بين ٢ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

كما سبق القول ، لم يكن لمجلس الوصاية دور يذكر ، بيد ان السفير البريطانى اجتمع بأعضاء المجلس يوم ٦ نوفمبر وشرح لهم الموقف وحرص على ان يبدد الظن بأن النفوذ البريطانى سوف يتقلص بعد التصديق على المعاهدة ، بل انه على العكس سوف يزداذ بعد ان أصبح شرعياً . . وقال ان دور المندوب السامى سوف لا يتأثر بالمعاهدة وإن تغيرت صفته ، وان صوت السفير سيكون صوت صديق أكثر من صوت سيد آمر . . ، وأكد فى النهاية انه لا يتصور ان أية حكومة فى مصر تفقد ثقته أو لا تستجيب للنصيحة البريطانية ، تستطيع ان تبقى فى الحكم زمناً طويلا . .(١)

(١) F.O.407/220 N19 from lampson to Eden, N108 Conf. Novemsber 6th 1936

ولم تنشر رياسة مجلس الوزراء محاضر جلسات مفاوضات المعاهدة ، كما هو العرف الذى أتبع فى مفاوضات عدلى ـ كيرزون سنة ١٩٢٢ وثروت ـ تشمبرلين ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ومحمد محمود ـ هندرسون سنة ١٩٢٩ ومفاوضات النحاس ـ هندرسون ١٩٣٠ ـ ولذا فقد عنى مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام بالحصول على صور تلك المحاضر باللغة الانجليزية من دار الوثائق البريطانية ، وهو بسبيل إعداد دراسة عنها ونشرها مترجمة الى اللغة العربية .

مشروع صدقى ـ بيفن :

وبعد عشر سنوات من عقد المعاهدة ، اقترحت مصر تعديلها وبدأت المفاوضة بين الحكومتين فى منتصف ابريل سنة ١٩٤٦ وانتهت فى ٢٥ اكتوبر الى مشروع صدقى ـ بيفن وكان صدقى باشا حريصاً على إحاطة الملك علماً بدقائق تلك المفاوضات ، فكان يبعث الى ديوان الملك بصورة من محاضر الجلسات أولا بأول . وكان القصر يتابع تطورات الموقف من خلال تلك المحاضر ، ثم عن طريق اجتماعاتى مع صدقى باشا ومع سفيرنا فى لندن عبد الفتاح عمرو باشا ، وكذلك كان عمرو باشا يتصل بالديوان بطريق البرقيات الرمزية عن بعض التفسيرات أو التعديلات التى يرغب مستر بيفن فى إبلاغها الى الملك ، وكان الديوان بدوره ، يطلع رئيس الحكومة على تلك المراسلات .

وقد بذل القصر جهوداً ظاهرة ، لكى يصل بمشروع صدقى ـ بيفن الى عقد معاهدة جديدة ، وكانت لمصر فى المشروع فائدة محققة . وهو باختصار شديد ، كان يقضى بانهاء الاحتلال البريطانى والجلاء عن مصر قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ . . . وتكوين لجنة دفاع مشترك ، كما نص فى بروتوكول السودان ، على أن سياسة مصر وانجلترا هى رفاهية السودانيين فى نطاق الوحدة بينهما ، تحت تاج مشترك هو تاج مصر . .

وكان تأييد القصر لوزارة صدقى باشا واضحاً فى كثير من المناسبات . فهو عند تشكيل الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية ، استعان بشخصيات كبيرة عرفت بولائها للملك ، أمثال شريف صبرى باشا (خال الملك) وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، ومعهم الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين ومحمود فهمى النقراشى باشا وابراهيم عبد الهادى باشا (عن حزب السعديين) ومكرم عبيد باشا رئيس حزب الكتلة الوفدية ، وعلى الشمسى باشا وحافظ عفيفى باشا من المستقلين .

ولم يكن صدقى باشا قد تمكن فى البداية من إشراك السعديين معه فى

الحكم ، ولكنه تبين بعد شهرين من بدء المفاوضات ، ما يجرى بين المفاوضين المصريين من إنقسام وتنافس على المزايدة ، فاتجه الى تعزيز مركزه بضم السعديين الى وزارته ليكسب تأييدهم فى البرلمان ، اذ ان مرد الأمر فى النهاية الى مجلس النواب ، ولهم فيه أغلبية كبيرة . استعان صدقى باشا بالقصر ، وبعد موافقة الملك اجتمعت بالنقراشى باشا مرتين حضر احداهما سفيرنا فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) ، وتم التعديل الوزارى فى ١٢ سبتمبر وعين ابراهيم عبد الهادى باشا وزيراً للخارجية .

ولم تقتصر متاعب صدقى باشا على معارضة بعض المفاوضين المصريين بل انه إزداد صعوبة بالبيان الذى أصدره الوفد فى منتصف سبتمبر ، بالاعتراض على كل محالفة مع انجلترا . وبما اعلنه مكرم عبيد فى الصحف من الاعتراض على المادة المتعلقة بالدفاع المشترك ، ثم ما نشرته جريدة المصرى « بعددها الصادر فى ٢٨ سبتمبر » من تصريحات منسوبة الى على الشمس بأن المفاوضات قد استطالت ، وان الموقف أصبح يدعو الى الحرج وانه أنذر صدقى باشا بضرورة قطع المفاوضات . . وعندئذ توجه صدقى باشا الى قصر رأس التين وقدم استقالة وزارته .

لم يقبل الملك استقالة الوزارة ، وإنما عكف على مشاورات مع جميع الأحزاب لتشكيل وزارة قومية برئاسة شريف صبرى . وكادت مساعى القصر تؤدى الى النجاح ـ كما سيجىء شرحه عند الحديث عن الأزمات الوزارية ـ لولا ان حزب الأحرار الدستوريين تمسك بالابقاء على مجلس النواب بتكوينه الحاضر ، بينما طلب الوفديون ، حل المجلس القائم لانهم وهم حزب الأغلبية فى البلاد ، ليس لهم فيه من يمثلهم .

وبعد ان فشلت تلك المساعى ، عهد الملك فى أول اكتوبر الى صدقى باشا بالاستمرار فى الحكم . فاستأنف المفاوضات وسافر الى لندن يوم١٦ اكتوبر ، ومعه وزير خارجيته ، وانضم اليهما سفيرنا فى لندن . وعقد الجانبان خمس جلسات انتهوا فيها الى مشروع المعاهدة ووقعوه بالأحرف الأولى ، وأطلق عليه مشروع صدقى ـ بيفن . وقعه عن الجانب البريطانى ، مستر بيفن وزير الخارجية ولورد ستانسجيت وزير الطيران وسير رونالد كامبل سفير انجلترا فى مصر . وعن الجانب المصرى صدقى باشا رئيس الوزراء وابراهيم عبد الهادى باشا وزير الخارجية وعبد الفتاح عمرو باشا ، سفير مصر فى لندن .

أسباب فشل مشروع صدقى بيفن :

قد يتساءل القارىء اذا كان مشروع صدقى ـ بيفن قد وصل الى تلك النتيجة ،

وحظى بكل هذا التأييد من جانب القصر والأحزاب (عدا الوفد) فما بال اجراءات التصديق عليه قد توقفت وتعثرت وفشلت ؟ وعندى ان من بين أسباب الفشل :

١ ـ عدم إشتراك الوفد (صاحب الأغلبية الكبرى) فى المفاوضات ، وكان صدقى باشا قد عرض عليه الانضمام الى هيئة المفاوضات ، ولكن النحاس باشا رفض إلا أن تكون له رياسة الهيئة وأغلبية المفاوضين .

٢ ـ إنقسام المفاوضين على أنفسهم ، ودخول فريق منهم فى مزايدات بنشر بعض إنطباعاته الشخصية عن بعض ما يدور فى الجلسات من مناقشات .

٣ ـ لما عاد صدقى باشا مساء يوم ٢٦ اكتوبر صرح لمراسلى الصحف بأنه نجح فى مهمته وان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية .

تناقلت وكالات الأنباء هذا التصريح فثارت له جماعات الانفصاليين فى السودان ، وقامت مظاهرات عنيفة فى الخرطوم وأم درمان ، كما قامت مظاهرات مضادة من جانب أنصار الوحدة ، وتقاعست حكومة السودان فى قمع الفتنة واهتزت دوائر الاستعماريين فى لندن ، مما حدا بمستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية الى التصريح فى مجلس العموم يوم ٢٨ اكتوبر بأن « الحكومة لا تفكر فى إدخال أى تغيير على وضع السودان ، الحالى أوعلى الادارة فيه » ثم قال « يلوح لى بأن تصريح صدقى باشا عن السودان ، إنما هو تصريح جزئى يؤدى الى الخطأ من حيث انه يوحى على ما يبدو بأنه قد تم اتفاق . . فى حين ان المحادثات التى جرت هى محادثات مبدئية لم يتقرر فيها أى شىء نهائى . . وان ما جرى من تبادل الرأى بين مستر بيفن وصدقى باشا ، كان محادثات شخصية وأداة استقصاء لا مفاوضات ، وانها دارت على أساس انها لا تقيد أى الحكومتين وانها ذات طابع سرى . . فلا يسعنى اذن إلا الأسف لما نشر فى الصحف من البيانات الناقصة . . التى جاءت من مصر » .

٤ ـ غياب مستر بيفن عن لندن ، لحضور اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى نيويورك ، فى الفترة التى نشر فيها تصريح صدقى باشا عن السودان ، وكان مستر أتلى رئيس الوزارة يقوم بأعمال وزير الخارجية ، ومعروف ان مستر أتلى كان أقل تحمساً للقضية المصرية من زميله مستر بيفن .

٥ ـ ومن أسباب فشل المشروع ، ما أقدم عليه القصر من تصرف لا يتسم بالحكمة السياسية فقد اصدر فى ٢٦ نوفمبر مرسوماً بحل هيئة المفاوضات . وكانت الهيئة قد اجتمعت يوم ١٧ منه ولما لم تتفق على رأى لجأ سبعة من أعضائها (شريف

صبرى ـ على ماهر ـ عبد الفتاح يحيى ـ حسين سرى ـ على الشمسى ـ احمد لطفى السيد ـ مكرم عبيد) الى اذاعة بيان فى الصحف يوم ٢٥ نوفمبر بمعارضتهم للمشروع . بينما اجتمع مجلس النواب فى اليوم التالى ، وناقش المشروع فى جلسة سرية ، انتهت باعلان الثقة بالوزارة للمضى فى المفاوضات لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل ، وذلك بأغلبية ١٥٩ صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء وانسحب ٥٥ عضواً من الجلسة .

وكان واضحاً ان الخلاف قام على تفسير بروتوكول السودان . . اذ رأى الجانب البريطانى فى نصوص المشروع مالا يتعارض مع حق السودانيين فى الاستقلال مستقبلا ، بينما رأى صدقى باشا ان الانفصال لا يتفق مع الوحدة التى تقررت فى البروتوكول . وقد طلبت لندن تصريحاً مكتوباً يتفق مع وجهة نظرها ولكن صدقى باشا رفض اصدار هذا التصريح واستدعانى الى داره فى ضاحية الزيتون وأملى على برقية حملتها الى وزير خارجيتنا لارسالها الى الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، وأعد صدقى باشا مذكرة فى ٦ ديسمبر شرح فيها وجهة نظره .

وفى اليوم التالى استدعانى صدقى باشا ، وأعرب عن رغبته فى اعتزال الحكم (على تفصيل سنعرض له عند الحديث عن الأزمات الوزارية) وكان المرض قد اشتد به فعلا ، وكان فى الاسبوعين الأخيرين يسير دفة الأمور وهو ملازم فراشه ، وعندما سلمنى كتاب الاستقالة فى ٨ ديسمبر أردت أن استشيره فيمن يخلفه ، فأشار بأن يتولى النقراشى باشا رياسة الوزارة من بعده ، وتم ذلك فعلا ولعلها أول سابقة دستورية عندنا فى اختيار السلف للخلف .

وكانت وجهة نظر صدقى باشا ان رئيس السعديين يستطيع متابعة العمل ، املا فى إتمام المعاهدة . ولو قدر النجاح لمشروع صدقى ـ بيفن ، وشرعت انجلترا فى الجلاء خلال سنة ١٩٤٧ لكانت مصر فى موقف أفضل من الناحية السياسية عند قيام دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ ومن الناحية العسكرية عند نشوب الحرب الفلسطينية .

عرض القضية على مجلس الأمن :

تولى النقراشى باشا الحكم بوزارة قوامها ستة وزراء من السعديين وستة من الأحرار الدستوريين ، واستأنف المفاوضات مع سير رونالد كامبل سفير انجلترا فى مصر . وبعد ان تبين إصرار الحكومة البريطانية على موقفها من تفسير بروتوكول السودان ، أعلن فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

وقد بلغ من اهتمام القصر ورغبته فى تأييد الوزارة ، ان الملك حضر جانباً من جلسة مجلس النواب التى عرض فيها هذا القرار ، وتابع مناقشاتها ، وقد حصلت الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٧٥ صوتاً ضد ١٥ صوتاً .

لم يقدم النقراشى باشا عريضة الدعوى الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة إلا فى ١١ يوليو أى بعد إنقضاء سبعة أشهر على موافقة مجلس الوزراء والبرلمان على اللجوء الى مجلس الأمن . واستمر نظر القضية عدة جلسات ، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، حيث عرض فيها الاقتراع على اقتراحات من بعض المندوبين ترمى الى الرجوع الى المفاوضات الثنائية ، ولم يوافق مجلس الأمن على أى اقتراح منها اذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لاقراره ، وعلى ذلك ، أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب روسيا) ان المجلس لم يتمكن من إتخاذ قرار بشأن هذه القضية ، وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال . .

واذا كانت مصر قد نجحت بهذا الاجراء فى نقل القضية الى الساحة الدولية بعد أن كانت منحصرة فى المنازعات الثنائية ، فان فرص النجاح فى الحقيقة كانت ضئيلة بسبب عدم مواءمة التوقيت ، وعدم كفاية الحملة الاعلامية لشرح القضية قبل عرضها .

فمن حيث التوقيت كانت الفرصة مواتية عندما أثير النزاع بين روسيا وايران بسبب إحتلال قوات السوفييت لمنطقة « آذربيجان » الايرانية واتخذت فيه الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بضرورة جلاء القوات الروسية عن الأراضى التى كانت تحتلها فى إيران .

وكانت هناك تصريحات لمستر بيفن نفسه عن هذا الموضوع من شأنها تأييد حق مصر فى دعواها . قال مستر بيفن فى تصريح له أمام مجلس العموم البريطانى فى ١٤ مارس ١٩٤٦ ان الحكومة البريطانية تأسف اذ تلجأ الحكومة السوفيتية بطريق الضغط الى تسوية مع إيران ، بينما تحتل جزءاً من أراضيها . . ثم قال بعد ذلك فى خطبة له فى بريستول « ليس من اللائق ان تفاوض دولة كبيرة ، أو تحاول المفاوضة أو الحصول على إمتيازات من دولة صغيرة عن طريق إحتلال هذه الدولة الصغيرة ، بقوات جيش الدولة الكبيرة » ان هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو فى الواقع ما يجب ان نتركه وراء ظهورنا . .

ومن حيث القصور الاعلامى ، وعدم محاولة كسب أصوات لصالح القضية ، كانت هناك إقتراحات تقدم بها سفير مصر فى واشنطن (محمود حسن

باشا) لم يؤخذ بها . وكان أهمها جمع الكلمةوتوحيد الصفوف بحيث يكون الوفد الذى يمثل مصر قومياً وليس حزبياً ، ثم ان النحاس باشا أرسل باسم الوفد المصرى برقية الى مجلس الأمن ، قال فيها ان المفاوضين المصريين لا يمثلون الشعب تمثيلا كاملا ، وكان الوفد مكوناً من النقراشى باشا رئيس الوزراء ، وعبد الرزاق السنهورى وممدوح رياض (من السعديين) وعبد المجيد ابراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) واحمد رمزى (عضو الشيوخ) ومحمود حسن باشا (سفير مصر فى واشنطن) والدكتور محمود فوزى وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة .

وكانت هناك أزمة وان بدت تافهة ، إلا انها لم تكن تسمح لمندوب فرنسا ان يقف الى جانب مصر عند عرض قضيتها على المحافل الدولية ، وهى أزمة « الطوافة فوزية » التى كانت معدة لشحن كميات من القمح من مصر الى تونس ولم توافق فرنسا على ذلك ، (ينظر الفصل الرابع والعشرين من هذه المذكرات) .

وأعقبتها أزمة تالية ، إذ فوجئت الوزارة بوصول الأمير عبد الكريم الى القاهرة لاجئاً الى قصر عابدين . . كما سيجىء بيانه فى الفصل المشار اليه . . ولم يقع هذا الحادث أيضاً موقع الرضا من حكومة باريس . .

وكان النقراشى باشا قد أشار فى مجلس الأمن الى ان وجود قوات الاحتلال يغرى السلطات البريطانية بالتدخل عسكرياً فى شؤون مصر الداخلية ، كما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فما كان من سير « الكسندر كادوجان » مندوب انجلترا إلا أن هدد بكشف بعض الأسرار ، ضمن الوثائق التى عثروا عليها بعد الحرب عن وجود علاقات واتصالات بين الجهات العليا فى مصر ومن دول المحور . . وعلى الفور سافر رسول من قبل القصر (حسين حسنى باشا السكرتير الخاص للملك) الى نيويورك واتصل بالنقراشى باشا وانتهى الأمر عند هذا الحد ، إذ لم يعد النقراشى لاثارة هذا الموضوع مرة أخرى . ..

مفاوضات صلاح الدين ـ بيفن

أما عن مفاوضات ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ فلم يكن لديوان الملك بها شأن يذكر . ولو أخذ رأيه لأشار بأن تبدأ المفاوضات من حيث انتهى مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن ، الذى كان يقضى باتمام الجلاء فى سبتمبر ١٩٤٩ والذى ارتطم ببروتوكول السودان ، أى أن يكون التفاوض بشأن المسألة الأخيرة فقط . وليست هذه الفكرة بدعة ، فقد حدث فى ديسمبر ١٩٣٥ عندما تألفت الجبهة القومية ، ان طلبت

استئناف المفاوضات على أساس ما انتهى اليه مشروع سنة ١٩٣٠ .

ولو كان للديوان شأن فى تلك المحادثات ، لما كان لمشورته صفة الالزام ، لأن الوفاق الذى كان سائداً إذ ذاك بين القصر والوزارة ، كان يطغى على ما عداه من اختلاف فى وجهات النظر . .

فما ان وليت وزارة الوفد الحكم حتى شرعت فى مفاوضة الانجليز لتعديل المعاهدة ، وانتهزت فرصة زيارة مستر بيفن (وزير الخارجية) لمصر فى الأسبوع الأخير من يناير سنة ١٩٥٠ زيارة مجاملة فتحدث اليه النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين فى هذا الشأن ثم دارت مباحثات تمهيدية الى ان انتصف شهر نوفمبر من تلك السنة ، فأعلنت الحكومة فى خطاب العرش عند افتتاح الدورة البرلمانية ، ان معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ولا مناص من تقرير الغائها . .

وفى أوائل ابريل ١٩٥١ كان مستر بيفن قد استقال (توفى بعدها فى ٢٣ ابريل) وكان صديقاً لمصر وللعرب وبعث وزير الخارجية الجديد (مستر هربرت موريسون) بمقترحات لتعديل المعاهدة فاجتمعت اللجنة الوزارية برياسة النحاس باشا ، وبحثت المقترحات وقررت رفضها فى ٢١ ابريل ، لأنها أغفلت ذكر السودان وخيبت آمال مصر فى شأن الجلاء . .

وفى يوم الاثنين ٨ اكتوبر ١٩٥١ أعلن النحاس باشا فى البرلمان ، أربعة مراسيم بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وتعديل الدستور بحيث يصبح لقب الملك « ملك مصر والسودان » ، وقد اغتبط الملك بهذا القرار أشد الاغتباط ، وأمرنى بتوجيه كتاب ملكى الى رئيس الحكومة بالشكر والثناء ، بيد ان هذا الكتاب لم يرسل ، لأسباب سنوضحها فى الفصول التالية عند الكلام عن كيفية الغاء المعاهدة .

الفصل الخامس

موقف الملك فؤاد من بعض الأزمات الدستورية

الخلاف على تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ـ تقرير المندوب السامى عن الخلاف بين الملك وسعد باشا ـ حل مجلس النواب الجديد يوم إفتتاحه ـ انتخابات عدلى باشا تعيد الوفد الى الحكم مرتين ـ صدقى باشا ودستور ١٩٣٠ ـ الملك يعيد دستور ١٩٢٣ ـ كلمة ختامية عن عهد الملك فؤاد ـ مجلس الوصاية على العرش .

صدر دستور **١٩٢٣** فى ابريل من تلك السنة ، بعد تذليل الكثير من الصعوبات ، وبعد التوفيق بين تيارين متعارضين ، أولهما « ليبرالى » والآخر أوتوقراطى وقد رأينا فى الفصل التمهيدى المشكلة التى أثارتها الحكومة البريطانية بشأن لقب الملك . ومن ناحية أخرى كانت اللجنة التى شكلت من ثلاثين عضواً لصياغة مواد الدستور ، ترغب فى أن يجىء هذا الدستور على أحدث النظم البرلمانية الغربية التى تكفل للشعب سلطات واسعة ، بينما كان الملك فؤاد يريد أن يخلع على نفسه قسطاً وافراً من السلطة ليجعل من البرلمان مجرد هيئة استشارية .

نصت المادة ٤٨ من الدستور على أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » بينما جاء بالمادة ٧٤ أن « الملك يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ » وقد مهدت هذه النصوص لأول أزمة دستورية فى مستهل عهد وزارة الشعب . إذ تمسك الملك بحقه المطلق فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ـ بينما رأى سعد باشا زغلول ان هذا التعيين من أعمال الدولة يتولاه الملك بواسطة مجلس الوزراء . وقد انتهى هذا النزاع بقبول الطرفين تحكيم أحد الفقهاء القانونيين هو البارون « فان دين بوش » العالم البلجيكى والذى كان نائباً عاماً لدى المحاكم المختلطة وقد غلب وجهة نظر سعد باشا على وجهة نظر الملك .

أما الأزمة الدستورية الثانية فقد حدثت أيضاً فى عهد وزارة الشعب وفى أعقاب فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد . وكان مسرحها لقاءا بين الملك وسعد زغلول يوم **١٥** نوفمبر سنة **١٩٢٤** وليس فى المراجع المصرية ما يوضح تفاصيل تلك الأزمة التى

تمثل وقفة نهائية للعلاقات الودية بين الملك وسعد زغلول . ولذا فقد استقينا بياناتها من رسالة بعث بها المندوب السامى فى مصر الى حكومة لندن جاء فيها :[1]

« . . . لقد نشأت الأزمة فى مفاجأة عنيفة غيرت ما كان يبدو فى الظاهر من جو دستورى هادىء تماماً . ولم يكن هناك ما يشير الى سوء العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه . فقد كان الملك حريصاً على الاستجابة لمطالب سعد باشا ولو لم يكن راضياً عنها تمام الرضا ، كما حدث فى التعيينات الأخيرة التى تسامح الملك فى الموافقة عليها وكانت زيارات رئيس الوزراء للقصر متعددة وودية كما أعلم .

« وكان يقابل بالترحاب حسبما جرى به العرف . وفى الحقيقة لم يكن هناك أى شىء يدل على أن العلاقة بين الرجلين قد تغيرت عما كانت عليه منذ أن تولى زغلول باشا الحكم . لذلك فوجئت مصر تماماً حينما سمعت وقت الظهيرة من يوم ١٥ نوفمبر ان رئيس الوزراء قد استقال بسبب إختلاف الرأى مع الملك » .

استقالة سعد باشا

ثم قال المندوب السامى « ان استقالة نسيم باشا (وزير المالية) حدثت هى الأخرى بشكل مفاجىء ، يضاف اليها تهديد على الشمسى باشا بالانفصال من هيئة الوفد ، مما عجل بتنفيذ خطة زغلول باشا فسارع الى طلب مقابلة الملك وقدم استقالته بدعوى كبر السن واعتلال الصحة . وقد طلب منه الملك فؤاد الذى لم يكن مستعداً لهذه المفاجأة ان يعيد التفكير فى الأمر وألا يتخذ قراراً نهائياً قبل اليوم التالى » . ثم قال « وفى المساء استقبل زغلول باشا بعض أنصاره فى داره ، وتحت تأثير ضغطهم » أعلن انه يرى من المستحيل عليه أن يعمل فى جو من الدسائس وأن من واجبه حماية الدستور الى ان قال « فى ١٦ نوفمبر اكتظت شوارع القاهرة بتلاميذ المدارس وجماهير المتظاهرين من أجل زغلول وهم يهتفون تسقط الدسائس » « سعد أو الثورة » . . وبعد مداولات طويلة فى لجنة الوفد التنفيذية ، ذهب سعد باشا بعد ظهر ذلك اليوم لمقابلة الملك وقد لقى فى ميدان عابدين جماعة كبيرة من الطلاب بقيادة النائب حسن يس ، ودامت المقابلة ساعتين ، علت من خلالها أصوات المتجمهرين « جنود سعد » وهم يهتفون تحت نوافذ القصر « سعد أو الثورة » ، وعندما خرج زغلول باشا من القصر ، أمر حسن يس بأن يشكر الصبية ويصرفهم بعد ان أدوا مهمتهم . ثم تقدم الى مجلس النواب معلناً انه إطاعة لرغبة البرلمان ، ونزولا

---

(١) F.O. 407/199 No:53 Allenby to Chamberlain Dec7th.1924 Despatch No: 718.

على رغبة الملك ، قد سحب استقالته . وسيظل الملك حامياً للدستور الذى هو خادمه .

مآخذ سعد باشا على الملك

يستطرد المندوب السامى فيقول « علمت ان زغلول باشا قدم للملك الشكاوى الآتية :

١ ـ ان الملك مسؤول عن الاضراب الأخير فى الجامعة الأزهرية ، وان عميليه فى هذا الاضراب ، وقد اتسما بالعداء للحكومة ، هما توفيق نسيم باشا وحسن نشأت باشا .

٢ ـ ان الملك أراد أن يضمن لنفسه منصب الخلافة ، وقد شجع بعض المؤسسات الدينية فى مصر ، على العمل فى هذا السبيل ، دون مشاورة الحكومة .

٣ ـ ان الملك اتصل فى الآونة الأخيرة ، دون علم رئيس الوزراء ، بالملك ابن سعود .

٤ ـ ان الملك يتصل رأساً بوزرائه المفوضين فى الخارج ، وهم يقومون بدعاية لمصلحته على حساب حكومته ، والخطاب الأخير لعزيز عزت باشا دليل على ذلك ، وبصفة خاصة اشارته الى جامعة الأزهر .

٥ ـ ان الملك كان يتجسس على زغلول باشا ، أثناء غيابه فى أوروبا ، إما بواسطة بعض رجال السلك الدبلوماسى المصرى ، أو من خلال عملاء معينين لهذا الغرض ، مع اشارة خاصة الى شقيق حسن نشأت باشا ، الذى اتصل بسعد باشا فى باريس شخصياً .

٦ ـ ان الملك تدخل عن طريق نشأت باشا فى محاضر جلسات ودستور المحافل الماسونية المصرية .

٧ ـ ان الملك عين حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكى ، دون مشاورة رئيس الوزراء .

٨ ـ ان الملك منح أوسمة دون موافقة مجلس الوزراء . وقد احتج سعد زغلول على هذا التصرف خصوصاً فيما يتعلق بمنح أوسمة لموظفين بريطانيين فى حكومة السودان ، فى وقت كانت فيه العلاقات متوترة بين انجلترا ومصر بشأن السودان . وكذلك ، اعترض على منح الوشاح الأكبر من نشان النيل ، لحسن نشأت باشا .

دفاع الملك

ويقول المندوب السامى « ان الملك اعترف ببراءته من هذه التهم جميعاً عدا الثلاثة الأخيرة - فيما يتعلق بالمحافل الماسونية ، قال انها كانت منظمات سياسية عليا تخضع لنفوذ الخديو السابق . ومع هذا فقد تعهد بأن لا يتدخل فى شؤونها مستقبلا . أما تعيين نشأت باشا فقد رأى انه يدخل ضمن اختصاصه بمقتضى الدستور . وأخيراً قرر بشأن الأوسمة والنياشين ، فانه قد يكون مخطئاً ، ودفع بأن نصوص الدستور ليست واضحة فى هذا الصدد .

ثم يستطرد المندوب السامى قائلا « وهنا طلب زغلول من الملك فؤاد تعهداً بأن تقدم اليه فى المستقبل مراسيم التعيينات فى القصر الملكى ليوقعها الى جانب توقيع الملك . وألا يمنح وسام من أى درجة ، دون موافقة مجلس الوزراء . وتأييداً لذلك ، أوفد الملك نشأت باشا فى اليوم التالى ، الى رئيس الوزراء ليطلب اليه توقيع الأمر الملكى الخاص بتعيين نشأت باشا وكيلا للديوان ، الى جانب إمضاء الملك » .

واختتم لورد اللنبى رسالته بقوله « وانى اعلم ان هذا اللقاء ، قد ضايق الملك كثيراً فقد كانت عيناه تدمعان وهو يروى تلك القصة لمن أبلغنى إياها ، وقد اكدت تلك المجادلة ان سياسة التعاون التى سار عليها الملك باخلاص طوال العامين الماضيين مع زغلول باشا كانت فاشلة ، كما أوضحت للملك ان زغلول باشا كان فى الحقيقة ألد أعدائه ، ويجب ألا يضيع الوقت فى العمل على تحطيمه . ولكن قبل ان يعيد الملك تقدير موقفه ، وقبل ان تحدد مصر تأثير تلك الأزمة ، وقع حادث السردار باغتيال السير لى ستاك يوم ١٩ نوفمبر ، فخلق موقفاً جديداً تماماً . . »

حل البرلمان يوم افتتاحه

اتخذت سلطات الاحتلال بالتعاون مع القصر هذا الحادث ذريعة للاطاحة بوزارة الشعب ، وتولى احمد زيور باشا الحكم فأجل البرلمان شهراً ثم استصدر مرسوماً بحله فى ٢٤ ديسمبر وعقب اجراء الانتخابات فى ١٢ مارس ١٩٢٥ انعقد مجلس النواب الجديد فى صباح يوم ٢٣ مارس ، وكانت الحكومة والقصر واثقين من فوز مرشحهما عبد الخالق ثروت باشا برياسة المجلس بيد انه لم يفز بأكثر من ٨٥ صوتاً وحصل زغلول باشا على ١٢٣ صوتاً . وعندئذ أسقط فى يد الحكومة فأتخذت اجراءاً غير دستورى وذلك بحل مجلس النواب مرة أخرى فى نفس يوم افتتاحه .

عدلى باشا يعيد الحياة النيابية

وأعيدت الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٦ وأجريت الانتخابات فى شهر مايو وفاز حزب الوفد مرة أخرى بأغلبية ساحقة فاشترك فى الحكم ضمن وزارة عدلى يكن الائتلافية ، ثم انفرد به فى مارس ١٩٢٨ ولم تلبث ان أقيلت وزارة النحاس باشا فى يونيه ١٩٢٨ وخلفتها وزارة محمد محمود باشا ، فأجلت الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . . وفى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ اضطر محمد محمود الى الاستقالة بسبب سوء علاقته بالملك وبعد ان فشل فى مفاوضاته مع انجلترا لعقد المعاهدة . وخلفه عدلى يكن باشا الذى اجرى انتخابات نزيهه أسفرت للمرة الثالثة عن فوز الوفد ، وتولى النحاس باشا الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ الى يونيه سنة ١٩٣٠ حيث جاء نظام صدقى باشا والغى الدستور كلية . . واستصدر فى اكتوبر من تلك السنة دستوراً جديداً أعطى الملك سلطات واسعة وكانت حجة القائمين بهذا الانقلاب ، ان دستور ١٩٢٣ قد مهد لقيام دكتاتورية برلمانية . .

دستور حكومة صدقى باشا

وترتب على حكم صدقى باشا الذى دام أربع سنوات ان ظهر تقارب وثيق بين الأحزاب القائمة مما اضطر الملك الى العدول عن تأييد سياسة صدقى باشا والعهد الى توفيق نسيم باشا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بوزارة من المستقلين ، كانت باكورة أعمالها الغاء دستور سنة ١٩٣٠ وحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على أساسه .

بيد ان نسيم باشا لم يستصدر على الفور مرسوماً بعودة دستور ١٩٢٣ وبقى الأمر معلقاً ثلاثة عشر شهراً ، دارت خلالها مشاورات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى ، وانتهيت بالنزول على رغبات الأمة .

معركة الدستور

وتفصيل ذلك ـ كما ورد فى الوثائق البريطانية ـ ان نسيم باشا قدم فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ مذكرة الى الملك ، شرح فيها ما أنجزته حكومته من الأعمال وأشار الى إعادة دستور ١٩٢٣ منقحاً . . أو وضع دستور جديد ، تقره جمعية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلا صحيحاً . وقد أجاب الملك بتاريخ ٢٠ ابريل مؤثراً دستور ١٩٢٣ على ان يعد له ممثلو الأمة طبقاً لأحكامه ، مما تدعو اليه مقتضيات الأحوال ، إلا اذا كانت رغبة الأمة الصريحة ومصلحتها فى جانب الحل الثانى .

سارع نسيم باشا الى تسليم المندوب السامى بصفة سرية ، نص هاتين الوثيقتين ولم يخف شعوره بأن الملك بتلك المبادرة السياسية البارعة ، قد نقل الأزمة بكامل ثقلها الى عاتق الحكومة ـ وكان أول رد فعل لدى المندوب السامى ، ان طلب من نسيم باشا عدم اتخاذ أى اجراء فى هذا الصدد كما طلب عدم نشر هاتين الوثيقتين . وكان تعليق وزارة الخارجية البريطانية ، ان نسيم باشا لم يكن موفقاً فى اثارته هذه المسألة الدستورية وان الملك فؤاد يتصرف بشكل لا يرضى انجلترا ، وذهبت الى التفكير فى فرض الوصاية عليه فى حياته . (١)

وتجمد الموقف طوال الصيف ، نسيم باشا يتجاهل القصر بناء على نصيحة الانجليز ، ويراوغ الوفد فى شأن الدستور أملا فى أن يتقدم بمشروع وسط بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ الى ان أعلن الوفد والأحرار الدستوريون فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ عدم الثقة بالوزراة والمطالبة باقالتها ومقاطعة الانجليز .

وقامت فى القاهرة وفى طنطا وبعض المدن مظاهرات صاخبة ، وتصدى البوليس لطلبة الجامعة يوم ١٤ نوفمبر عند كوبرى عباس ، وقتل طالبان وأصيب نحو عشرين شخصاً ، وكانت انتفاضة قومية وصفها المؤرخ عبد الرحمن الرافعى بأنها صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩ .

الملك يعيد دستور ١٩٢٣

وتقدم نسيم باشا بكتاب فى ١٢ ديسمبر الى الملك مقترحاً عودة دستور ١٩٢٣ ولكن الملك أصدر أمره فى اليوم نفسه ، ودون الاشارة الى كتاب رئيس الحكومة ، بعودة الدستور « لان رغبة الأمة قد ظهرت جلياً فى إعادته » وكانت الجبهة القومية قد تقدمت بطلب إعادة الدستور (١٩٢٣) .

وكانت تلك الجبهة تحت ضغط الحوادث واضطراب الأحوال الداخلية ، قد تشكلت من جميع رؤساء الأحزاب ومن المستقلين ، مصطفى النحاس (الوفد) محمد محمود (الأحرار الدستوريين) اسماعيل صدقى (رئيس حزب الشعب) يحيى ابراهيم (عن حزب الاتحاد) وحافظ رمضان (الحزب الوطنى) وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفى (عن المستقلين) .

وتقدمت الجبهة فى ١٣ ديسمبر بكتابين أولهما الى الملك طالبة إعادة الدستور والثانى الى المندوب السامى بطلب الدخول فى المفاوضات ، ولم يوقع

---

(١) F.O. 407/218 No. 59 Simon to lampson, April 24th 1935 tel: 145

حافظ رمضان على الكتاب الثانى ، تمسكاً منه بمبدأ الحزب الوطنى بأن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

وبهذا يمكن القول ان الأمة ممثلة فى جميع أحزابها قد ارتضت دستور ١٩٢٣ قانوناً أساسياً لنظام الحكم فى مصر . ومنذ ذلك التاريخ لم تنشأ أزمة تمس قواعد الدستور ، وإن اثيرت بعض الأزمات السياسية بعد ذلك ، حول تفسير بعض مواده ، كما سنرى فى الفصول القادمة .

كلمة ختامية عن عهد الملك فؤاد :

رأينا فيما سبق بيانه كيف تأثر الملك فؤاد باللقاء الذى تم بينه وبين سعد باشا فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ والذى أدى الى قطع العلاقات الودية بين الرجلين . وقد عمد الملك بعد ذلك فوراً الى تكوين جبهة مناهضة للوفد . فقرب الى القصر عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا ، واسماعيل صدقى باشا كما تقرب الى الحزب الوطنى برياسة حافظ رمضان باشا . وأنشأ القصر من خلال حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، حزب الاتحاد فى يناير سنة ١٩٢٥ وبذلك أصبح الملك وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وحزب الاتحاد فى جبهة معارضته للوفد ولسعد زغلول باشا .

وقد احدثت وفاة سعد زغلول فى اغسطس ١٩٢٧ فراغاً شعبياً هائلا ، انتهزه الملك فؤاد ليزيد من نفوذ القصر إذ أن شخصية سعد كانت القوة الوحيدة التى تستطيع الوقوف أمام أوتوقراطية الملك .

وظلت كلمة القصر هى العليا فى عهد الوزارات الملكية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وفى عهد وزارات الائتلاف ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ووزارة محمد محمود ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ووزارة صدقى باشا . ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ وكان صدقى باشا قد انشأ حزب الشعب بموافقة القصر . وكان القصر فى هذا كله مستنداً الى العون البريطانى .

ولقى نظام صدقى باشا تأييداً تاماً من القصر ، وبذلك حكم البلاد أربعة أعوام كاملة الى أن ضاقت به الأمة وضاق به الانجليز . وقد جاء فى رسالة للمندوب السامى البريطانى الى حكومته فى مايو سنة ١٩٣٤ وصف للموقف السياسى قال فيه « دستور (سنة ١٩٣٠) لم تقبله أغلبية العناصر السياسية فى مصر ، وبرلمان لا يمثل الشعب ، ووزارة عقيمة خانعة لملك غير شعبى ، يعمل تدخله وتدبيره على اثارة العداء والانذار بالخطر ، واقتناع يكاد يكون عاماً بأن حكم القصر يستند الى العون البريطاني . والرأى السائد هو انه لا يمكننا بحال

من الأحوال ـ طالما نحتل البلاد عسكرياً ـ ان نترك مصر لنزوات القصر . . .[1]

يمين الولاء للملك

ذكر الملك فؤاد ما كان من أمر الوزارة الوفدية فى أوائل سنة ١٩٣٠ إذ تقدمت بمشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يخالفون الدستور ، وقد اعترض الملك على المشروع وكان هذا من أسباب إقالة الوزارة ، وأراد ان يدعم نفوذه فأصدر فى أواخر يناير ١٩٣٤ أمراً ملكياً بأن يحلف الوزراء يمين الولاء للملك وتم ذلك فعلا وأصبحت قاعدة مرعية أن يؤدى الوزراء اليمين القانونية بين يدى الملك قبل مباشرة أعمالهم ، ويوقعون على محضر حلف اليمين بحضور رئيس الديوان وكبير الأمناء وكبير الياوران ثم يصدق الملك على المحاضر وتودع فى محفوظات الديوان .

مجلس الوصاية على العرش

كان الملك فؤاد حريصاً على ان يختار لولى عهده الأمير فاروق مجلساً للوصاية على العرش الى ان يبلغ الأمير سن الرشد .

ويذكر توفيق نسيم باشا انه عندما كان رئيساً للديوان فى ابريل سنة ١٩٢٢ استدعاه الملك فؤاد وسلمه مظروفين مختومين بخاتم الملك وبهما أسماء الأوصياء لايداع احدهما محفوظات الديوان السرية ، وتسليم الآخر الى رئيس الحكومة (عبد الخالق ثروت باشا) .

وصية الملك

بيد ان الآراء تضاربت فيمن وقع الاختيار عليهم ليكونوا أوصياء على العرش . يذكر نسيم باشا انهم كانوا الأمير جميل طوسون وعبد الرحيم صبرى باشا ، والد الملكة نازلى ، وهو شخصياً أى نسيم باشا .

وقد اثير موضوع الوصاية على العرش فى اكتوبر سنة ١٩٣٤ عندما بدأت صحة الملك تدعو الى القلق وراح الانجليز يرشحون لمجلس الوصاية الأمير محمد على وتوفيق نسيم والشيخ المراغى ، وطلبوا معرفة الأسماء التى اختارها الملك فى وصيته ولكن رئيس الوزراء (عبد الفتاح يحيى باشا) وقتئذ لم يمكنهم من ذلك .

---

(١) F.O. 407/217 No 38 lampson to Simon, May 3th 1934 Desp. No 400

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ وتبين ان وصيته انحصرت فى عدلى يكن باشا ونسيم باشا ومحمود فخرى باشا . وكان لابد لنفاذ الوصية من موافقة البرلمان عليها هذا من الناحية الدستورية ، أما من الناحية العملية فقد كان على الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا الحصول مبدئياً على موافقة الحكومة البريطانية على المرشحين . ووضعت دار المندوب السامى مجموعة من الاشتراطات التى ترى توفرها فيمن يعين وصياً على العرش وهى :

١ ـ ان يعمل لصالح الشعب المصرى .

٢ ـ ان يكون على استعداد للعمل فى مودة وانسجام مع الوجود البريطانى .

٣ ـ ان يكون له وزنه السياسى من رجال الدولة القدامى ، وألا يكون من السياسيين الحزبيين .

٤ ـ ان يكون ممن يعتمد عليهم فى الحفاظ على استقامة الملك الصغير والاشراف على شؤونه .[1]

وعلى ضوء هذه الشروط ، اقترح المندوب السامى عقب وفاة الملك فؤاد ، ان يعين الأمير محمد على رئيساً لمجلس الوصاية والشيخ المراغى عضواً بالمجلس (على هدى السوابق فى انجلترا باختيار اسقف كانتربرى) . ومن ناحية أخرى حذر المندوب السامى من اختيار الأمير عمر طوسون أو محمد طاهر باشا لما هو معروف عنهما من العداء لانجلترا .

الخلاف على المرشحين

وقد وافق رئيس الحكومة (على ماهر باشا) على رأى المندوب السامى ولو انه اعترض على ترشيح الشيخ المراغى لأنه ليس من الفئات التى نص عليها القانون ثم أوعزالى المندوب السامى ان يستطلع رأى الزعماء السياسيين المصريين .

اجتمع المندوب السامى برؤساء الأحزاب الثلاثة ، مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، واطلع كلا منهم على الشروط التى وضعها الانجليز لاختيار الأوصياء . وقد وافق النحاس باشا على تعيين الأمير محمد على وأبدى رغبته فى ترشيح توفيق نسيم باشا ، أما رئيس الأحرار الدستوريين فقد

---

(١) F.O. 407/219 No 77 lampson to Eden, May 5th 1936 tel: 388

ا‌فق على اختيار الأمير محمد على ورشح معه لعضوية المجلس ، عبد العزيز عزت باشا واحمد زيور باشا ، أما اسماعيل صدقى فقد وافق على مرشحى دار المندوب السامى .

تشكيل هيئة الوصاية

قال النحاس باشا بعد ان فاز الوفد فى الانتخابات التى اجريت فى ٢ مايو . « ان البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور باشا لمجلس الوصاية » ، ووجد الزعماء حلا وسطاً باختيار محمد شريف صبرى باشا (خال الملك فاروق) ، وبذلك أصبح المجلس مكوناً من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا ، ووافق البرلمان على هذا الاختيار .

الفصل السادس

أول أزمة دستورية في عهد الملك فاروق

تطور النزاع بين القصر والوفد ـ عودة الوفد الى الحكم ـ محاولات الحد من نفوذ الملك ـ وزير للقصر بدلا من رئيس الديوان ـ فرقة القمصان الزرقاء ـ على ماهر باشا رئيسا الديوان ـ الخلاف بين القصر والوزارة ـ الوزارة تقترح عزل الملك ـ السفير البريطانى يتوسط فى فض النزاع ـ الملك يقيل الوزارة ـ المرشحون للوزارة الجديدة .

رأينا فى الفصول السابقة ان النزاع على الحقوق الدستورية بين القصر والوفد بدأ منذ سنة **١٩٢٤** وكاد يتجدد فى سنة **١٩٢٨** و **١٩٣٠** وأخذ الخلاف يتصاعد منذ **١٩٣٧** مع وجود فارق كبير بين القوتين المتنازعتين . فزعامة سعد زغلول للوفد تختلف عن زعامة مصطفى النحاس ، وشعبية الملك فؤاد تختلف عن شعبية الملك فاروق .

عاد الوفد الى الحكم فى **٩** مايو سنة **١٩٣٦** إذ عهد مجلس الوصاية على العرش الى النحاس باشا بتأليف الوزارة على أثر انتخابات سليمة اجراها على ماهر باشا ، وأسفرت عن فوز الوفد بأغلبية اذ حصل على **١٦٩** مقعداً فى مجلس النواب بينما حصلت القوى الأخرى من الحزبيين والمستقلين على **٦٦** مقعداً ، وفي مجلس الشيوخ نجح من الوفديين **٦٢** شيخاً بينما نجح من غيرهم **١٥** شيخاً فقط .

تلك هى وزارة النحاس باشا الثالثة ، أما وزارته الأولى فكانت من **١٦** مارس **١٩٢٨** الى **٢٥** يونيه من نفس السنة وأقالها الملك فؤاد بدعوى تصدع الائتلاف . . وأما وزارته الثانية فقد جاءت الى الحكم فى أول يناير سنة **١٩٣٠** واضطرت الى تقديم استقالتها فى **١٩** مايو **١٩٣٠** وكانت استقالتها أقرب منها الى الاقالة كما سبق بيانه .

عودة الوفد الى الحكم

وقد تعلقت بوزارة النحاس باشا الثالثة آمال كبار ، بعد ان استعادت الأمة دستورها وتجمعت أحزابها فى جبهة قومية متحدة ، وبعد ان انتهى الانجليز الى ان الحالة الداخلية والظروف الدولية القائمة تدعوان الى توثيق علاقتهم بمصر . وسارت الوزارة فى سياسيتها الخارجية على نهج قويم وأدى تعاونها مع الجبهة القومية الى عقد معاهدة التحالف والصداقة مع انجلترا فى اغسطس ١٩٣٦ . وحالفها التوفيق بعقد معاهدة مونترو فى مايو ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية وحققت لمصر سيادتها القضائية واستقلالها .

أما فى السياسة الداخلية ، فقد كان حظ الوزارة من التوفيق ضئيلا وذلك بسبب الخلافات الشخصية داخل الوزارة وفى محيط الهيئة الوفدية البرلمانية . فقد أخذ النحاس باشا يعتمد إعتماداً ظاهراً على مشورة سكرتير الحزب مكرم عبيد باشا وزير المالية ، ويؤثره على غيره من الوزراء . وما لبثت مطالب الحكم وقضاياه العاجلة ان شغلت رئيس الحزب وسكرتيره العام عن العناية بأمور أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ، بينما اخذ احمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، يجتمعان بهم من حين لآخر ، ويستمعان الى مطالبهم ، مما أدى الى نشأة محورين داخل الوفد احدهما محور النحاس ـ مكرم والآخر محور احمد ماهر ـ النقراشى . وكذلك كان مشروع كهربة خزان اسوان من المسائل التى فجرت الخلاف بين أعضاء الوزارة .

محاولة الحد من نفوذ القصر

اتجهت الوزارة الوفدية بعد ان نجحت بموجب المعاهدة ـ فى حصر التدخل البريطانى فى شؤون مصر ، الى العمل على الحد من نفوذ القصر ، لكيلا يتكرر ما حدث من اقصاء الوفديين ، وهم حزب الأغلبية ، عن الحكم . ورأى أقطاب الوفد ان طريقهم الى ذلك قد يكون أولا ـ بانشاء وزارة لشؤون القصر ، وثانياً ـ بدعم فرقة القمصان الزرقاء وتسخيرها لخدمة الوفد ولتكون سياجاً للوزارة فى مواجهة القصر . وثالثاً ـ بتحديد الحقوق الدستورية التى يمارسها الملك الشاب .

انشاء وزارة للقصر

جاء فى جواب النحاس باشا رداً على تكليفه بتشكيل الوزارة انها ستجعل من أول اغراضها تحقيقاً للثقة العظيمة التى اسدتها الأمة الى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة ، تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم

النيابى ، ولهذا فقد اعتزمت ان تنشىء وزارة جديدة باسم وزارة القصر ، لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد ، « كما اننى ارى لحسن سير العمل البرلمانى ، ادخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين » .

وواضح ان الهدف من وراء انشاء المنصب الجديد ، ان يسيطر الوفد تماماً على القصر ، حيث يصبح وزيره سياسياً ، يجىء مع الوزارة ، ويروح معها ، ويترتب على ذلك الغاء منصب رئيس ديوان الملك .

وقد بادر النحاس باشا الى ترشيح محمد محمود خليل بك وزيراً للقصر ، ولم يجد الأمير محمد على (رئيس مجلس الوصاية على العرش) بدا من الموافقة على ذلك ولكنه اقترح ان يعين الى جانب الوزير ، وكيل وزارة كفء . . اما المندوب السامى البريطانى فقد اعترض بصراحة على هذا الترشيح لان محمود خليل من أنصار النفوذ الفرنسى فى مصر ولأنه يقضى نصف السنة فى باريس ، وراح المندوب السامى يجتمع بالأوصياء الثلاثة ويتفق معهم على الوقوف ضد فكرة تعيين وزير للقصر من أساسها ، وقد بنوا اعتراضهم على ان انشاء وزارة للقصر يعتبر انتهاكاً لحقوق العرش الدستورية ولانه ينزل بالعرش الى ميدان الصراعات الداخلية(١)

وقد اقرت وزارة الخارجية البريطانية هذا الرأى ، وتمسك به المندوب السامى فى مواجهة النحاس باشا ورغبة من النحاس فى عدم احداث أزمة مع الانجليز ومع القصر فى مستهل عهده بالوزارة فقد قرر التراجع وتم ذلك على مرحلتين : أولاهما بالموافقة على ان يذكر فى خطبة العرش ان موضوع وزارة القصر لا يزال قيد البحث . وثانيهما ، بالاكتفاء ، بانشاء منصب وكيل وزارة برلمانى لشؤون القصر .

الوكلاء البرلمانيون

وقد وقع الاختيار على الاستاذ عبد الفتاح الطويل ليشغل المنصب الجديد ، وتقرر ان يكون مقره رياسة مجلس الوزراء وليس ديوان الملك ، وان يعمل كمعاون لرئيس الوزارة فى شؤون القصر بدلا من العمل على مسؤليته ، وهو بهذا يحقق الأهداف الأساسية من وظيفة وزير القصر دون ان يقلل من هيبة العرش ، وقد كان هذا حلا سعيداً ترتب عليه العدول عن انشاء وزارة للقصر مع حفظ ماء وجه رئيس الوزارة .

---

(١) F.O. 407/219 No 88 lampson to Eden, May 15th 1936 tel 433

والى جانب تعيين عبد الفتاح الطويل وكيلا برلمانياً لشؤون القصر فى يونيه ١٩٣٦ تقرر تعيين يوسف الجندى وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية والدكتور حامد محمود وكيلا برلمانياً لوزارة الصحة العمومية ، والأستاذ ممدوح رياض وكيلا برلمانياً لوزارة الخارجية . ولم تأت التجربة بالفائدة المرجوة ، بسبب تنازع الاختصاص بين الوكلاء الدائمين والوكلاء البرلمانيين . وفى التعديل الوزارى الذى أجراه النحاس باشا فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ رشح يوسف الجندى وزيراً للمعارف العمومية ، وقد اعترض القصر على هذا الترشيح فأصبح من المتعذر اعادته وكيلا للداخلية ، وكذلك اختار النحاس باشا الأستاذ عبد الفتاح الطويل وزيراً للصحة فاستقال الدكتور حامد محمود . وانتهى الأمر بعد ذلك بالعدول عن تعيين وكلاء وزارات برلمانيين جدد .

فرقة القمصان الزرقاء

ظهرت فى منتصف الثلاثينات بدعة القمصان الملونة ، وهى تشكيلات تنشأ تحت ستار النهوض بالروح الرياضية فى الشباب ، ثم لا تلبث ان تأخذ طريقها الى تأييد سياسة حزبية معينة . قامت فى ايطاليا فرقة القمصان السوداء (الفاشيست) وفى المانيا فرقة القمصان النازية (ذات اللون البنى) وكادت البدعة تمتد الى انجلترا لولا ان اصدرت الحكومة تشريعاً يحرم على جماعتها ارتداء زى رسمى موحد .

وفى مصر انشأ حزب مصر الفتاة فرقة القمصان الخضراء . . ورداً على ذلك انشأ الوفد فى سنة ١٩٣٤ فرقة القمصان الزرقاء ، وعلى أثر توليه الحكم فى مايو سنة ١٩٣٦ اخذت الفرقة تزداد حجماً وقوة كما أخذت أعمالها لقمع خصوم الوفد فى الانتشار . وكان بعض أفراد جماعة القمصان الزرقاء يقتحمون مصالح الحكومة ويملون ارادتهم على الرؤساء والموظفين وكان عددهم يقدر بسبعة آلاف من العمال والطلبة وصغار الحرفيين ، منهم الفان فى القاهرة ، وخمسة آلاف بالأقاليم .

ويبدو ان الهدف من احتضان الحكومة لتلك الجماعة يتلخص فيما يلى

١ ـ الابقاء على سيطرة الوفد على الشباب فى البلاد .

٢ ـ ارهاب خصوم الوفد باستخدام مثل هذه الجماعات شبه العسكرية .

٣ ـ احتمال حدوث صدام مع القصر بسبب توتر العلاقات بين الطرفين . ولما كانت الوزارة لا تستطيع الاعتماد على الجيش أو البوليس فى صدامها مع القصر ، فلم يبق أمامها سوى شباب البلاد تعتمد عليهم . وهى تعلم انها لا تستطيع الوقوف فى مواجهة الجيش أو البوليس إلا ان سقوط بعض الضحايا من المواطنين كان سيؤدى الى اثارة الرأى العام ضد القصر .

٤ ـ ويقال ان الوفد كان يهدف الى السير على نفس الخط الذى سار عليه النازى فى المانيا ، ويبدو ان النحاس باشا ، عندما زار برلين سنة ١٩٣٦ فى طريق عودته من لندن ، قد اعجب بنظام الشبيبة النازية ، واعرب عن اهتمامه بدراسة تنظيماتها .

السفير ينصح بحل الفرقة شبه العسكرية

اقلق هذا الوضع كلا من مجلس الوصاية على العرش والسلطات البريطانية ، واتحدت وجهات نظرهما ـ كما حدث فى موضوع وزارة القصر ، فأبديا اعتراضاً شديداً على أنشطة جماعة القمصان الزرقاء وطالبا بالحد من سيطرتها . يتضح هذا من برقية بعث بها السفير البريطانى الى حكومته قال فيها : « تحادثت اليوم مع رئيس الوزراء عن القمصان الزرقاء وعبرت له فى صراحة وحزم عما يساور حكومتى من القلق بسبب التشكيلات العسكرية التى قد تقوم بدور فرانكنشاين فتنقلب على من أوجدها وتسيطر على البلاد بأكملها » .

« وقد أكد النحاس باشا انه على علم بطبيعة الخطر وانه يتخذ الخطوات اللازمة للسيطرة على الحركة ، بحيث يكون دورها هو تقوية شباب الوفد والبعد عن السياسة » . « قلت ان كل هذا حسن ولكن ما هى الوسيلة لتحقيق ذلك ؟ وماذا عن هؤلاء الشبان الذين يحملون الخناجر ؟ فأكد لى ان هذا ممنوع منعاً باتاً . »

« وقد ألمحت اننى علمت بأن هناك مشروع قانون سيقدم الى البرلمان البريطانى قريباً ، بخصوص أمثال تلك التشكيلات السياسية ، وهو يقضى بمنع ارتداء الأزياء الرسمية الموحدة . الخ . ولم اكن اعلم بتفاصيل المشروع ، ولكنى سوف اطلب صورة منه ، فقد تفيد دولته عند وضع تنظيمه المقترح فى شأن القمصان الزرقاء . فاذا وافقتم ارجو موافاتى بصورة من مشروع القانون المشار اليه » .

« وقد اخبرنى سمو الأمير الوصى فى حديثه هذا المساء عن القمصان الزرقاء ، ان كثيراً من الوزراء يعارضون هذا النظام ، بينما يؤيده النحاس باشا ومكرم والنقراشى . وقال الأمير ان احمد ماهر اخبره ان هذا التنظيم سوف ينتهى بعد اربعة اشهر . . غير انه لم يتبين الأساس الذى بنى عليه هذا الرأى . . »

وجهة نظر النحاس باشا

« ولا أجد فى الوقت الحاضر فائدة ترجى من القول أكثر من ذلك ولو أنى بطبيعة الحال ، أرقب سير الأمور عن كثب . وكما سبق ان أوضحت قبل مغادرتى لندن ، انى أشك كثيراً فى ان يكون النحاس باشا فى وضع يمكنه من اتخاذ أى اجراء

فى شأن تلك الجماعة (التى تعتبر فرق الهجوم الوفدية) اذ يرى النحاس باشا ضرورة وجود عناصر وفدية فى البلاد » لكى تقاوم الدسائس الداخلية والخارجية .

« فبالنسبة للدسائس الداخلية تكلم النحاس باشا بمرارة عن التيارات التى تعمل ضده فى القصر ، سواء كان ذلك بتداخل حاشية الملك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وهو أمر لم يستوثق منه بعد وأغلب ظنى ان فكره متجه الى على باشا ماهر . وبالنسبة للدسائس الخارجية ، قال أن ايطاليا تعمل جاهدة ، واستشهد على ذلك بحادث الجاسوس الايطالى (ضمن حاشية القصر) . فوجب عليه ان يستعد لمواجهة الحالتين ، وهما موضع مراقبة مخابراته السرية ، أشد المراقبة . [1]

رأى وزارة الخارجية البريطانية

وعلى ضوء التقارير الواردة اليها من ممثلها فى القاهرة ، ادركت وزارة الخارجية البريطانية الخطر من حركة القمصان الزرقاء ، وأوعزت الى سفيرها فى القاهرة بأن ينصح النحاس باشا بأن يتخذ اجراءات سريعة للحد من نشاط تلك الحركة والسيطرة عليها ، وقالت الوزارة ان وجود تلك الجماعة بتشكيلها وسلوكها لابد ان تثير القلق فى نفوس الأجانب المقيمين فى مصر ، وبصفة خاصة فان انعدام الانضباط بين أفرادها ، يؤدى الى أعمال العنف فى الطريق ، ثم ان مصر مقبلة على الغاء الامتيازات الأجنبية والتخلص من المحاكم المختلطة ، فمن الأهمية بمكان ألا يشعر الأجانب بما يثير مخاوفهم . ثم ان انتشار تلك الحركة قد يؤدى الى محاولات من جانب دولة ثالثة للتدخل لحماية رعاياها فى مصر . وأشار مستر ايدن الى ان الحكومة الوفدية سبق ان قررت حل جماعة القمصان الخضراء بعد ان اتهمتها علناً بأن دولة أجنبية تمدها بالمال ، فالابقاء على فرقة القمصان الزرقاء قد يعتبر عملا من أعمال التحيز أو التمييز وقد يساعد على احياء تشكيلات القمصان الخضراء .

وقد ظلت جماعة القمصان الزرقاء قائمة يدعمها الوفد والحكومة ، وظلت دوائر القصر تطالب بحلها كشرط أساسى لتسوية الخلافات الدستورية التى أخذت تتصاعد بين القصر والوفد ، الى ان وافق النحاس باشا فى أواخر سنة ١٩٣٧ على الاستجابة لهذا الطلب . غير ان حل الفرقة لم يتم إلا فى وزارة محمد محمود باشا التى خلفت وزارة الوفد وذلك بموجب مرسوم بقانون فى ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية .

---

(١) F.O. 407/219 No 42 lampson to Eden, Noyember 9th 1936 tel: 114

على ماهر باشا رئيساً للديوان

فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٧ فوجئت الوزارة بتعيين على ماهر باشا رئيساً لديوان الملك . ولم يكن اختيار على ماهر فى حد ذاته هو عنصر المفاجأة فى الأمر ، ذلك لان الانجليز كانوا قد أعدوا النحاس باشا له ، بعد ان تبينوا بوسائلهم الخاصة ، ان على ماهر يبدى النصح والمشورة للملك من وراء الستار ، فمن الخير ان يشغل المنصب بصفة رسمية ، لكى يتحمل مسؤولية ما يشير به . وإنما كانت المفاجأة فى صدور الأمر الملكى بغير مشاورة رئيس الحكومة فيه . واخذت صحف الوفد تتحدث عن مدى صحة هذا التعيين من الناحية الدستورية ، وتشير الى وجوب توقيع النحاس باشا على الأمر الملكى الى جانب توقيع الملك ، أسوة بما حدث فى عهد وزارة الشعب بين سعد زغلول والملك فؤاد ، حول تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان فى سنة ١٩٢٤ ، بيد ان حملة الصحف لم تتجاوز المناقشة الفقهية .

وقبل مضى أسبوع واحد على تعيين رئيس الديوان ، استقبل الملك النحاس باشا يوم ٢٦ اكتوبر ، وفاتحه فى أمر جماعة القمصان الزرقاء وضرورة حلها . وقد نشرت جريدة البلاغ (فى اليوم التالى) مضمون الحديث الذى جرى بين الملك ورئيس الحكومة ، وكانت الجريدة يومئذ موالية للقصر ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بمصادرتها . وبدأ الخلاف بين القصر والوزارةيأخذ طريقه علناً .

تطور الخلاف بين القصر والوزارة

ما ان عاد السفير البريطانى (سيرمايلز لامبسون) من اجازته فى اليوم الأخير من اكتوبر حتى هرع اليه النحاس باشا يشكو أمر الملك ، ويقول ان حديثه فى مقابلة ٢٦ اكتوبر فى شأن جماعة القمصان الزرقاء ، كان يرمى الى احراج النحاس باشا لكى يعتزل الحكم . وقد نصح له السفير بالصبر والتحمل نظراً لخطورة الحالة الدولية .

وتوالت شكاوى النحاس باشا من تصرفات الملك ، منها ماله وزن ومنها ما يعد من الهنات . فقد شكا ان الملك لم يحسن استقباله يوم ان عاد من المصيف بالقطار ، اذ لم يستدعه الى صالونه الخاص ، بينما استدعى رئيس الديوان مرتين خلال الرحلة من الاسكندرية الى القاهرة ، الأمر الذى سبب الحرج لرئيس الحكومة امام زملائه الوزراء . .

وامتدت الشكوى الى ان الملك يتدخل فى الشئون الدينية ، وذلك بتأييده لما يلقى فى خطبة الجمعة بمسجد الرفاعى من الدعوة الى اتخاذ القرآن أساساً للتشريع فى البلاد . .

وقد جمع النحاس باشا أمره وابلغ السفير البريطانى ان حكومة الوفد تطالب بحقوقها الدستورية الآتية :

(أ) انشاء وزارة للقصر .

(ب) جواز عزل كبار موظفى الحكومة بقرار من مجلس الوزراء دون حاجة الى استصدار مرسوم ملكى بعزلهم .

(جـ) ان يكون للوزارة سلطة منح الرتب والنياشين .

(د) حق الوزارة فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ .

(هـ) حق الوزارة فى تعيينات شيوخ الأزهر والمعاهد الدينية . . الخ . . الخ .

الوزارة تقترح عزل الملك

تأزم الموقف فى الاسبوع الأخير من نوفمبر سنة **١٩٣٧** فقد شكا رئيس الحكومة من تأخير القصر فى امضاء المراسيم المقدمة من مجلس الوزراء ، ومن تعطيل الأعمال ، منها على سبيل المثال ، تحديد موعد للنائب العام والمستشارين الجدد ، لحلف اليمين القانونية أمام الملك ، قبل مباشرة أعمالهم . . واجتمع النحاس باشا ومعه مكرم عبيد ، بالسفير البريطانى وابلغاه ان الملك فاروق لا يمكن التعاون معه ، وانه يلجأ الى تصرفات غير دستورية ، وان مصلحة البلاد تقضى بعزله[١] ، واقترح مكرم باشا تعيين الأمير محمد عبد المنعم ملكاً . .[٢]

ورأى السفير البريطانى ، قبل عرض الشكاوى على حكومته ، ان يسأل الديوان فى شأنها . وكان جواب على ماهر باشا ان النحاس باشا هو الذى يلجأ الى تصرفات غير دستورية وانه استبقى جماعة القمصان الزرقاء لمناوءة القصر ، ولكى تستعرض عضلاتها فى المناسبات التى يحضرها الملك (كما حدث يوم حفلة افتتاح البرلمان) وان الوزارة الوفدية تستعين ببعض العمال المسلحين للقيام بالمظاهرات . .

وكان من رأى السفير البريطانى ان اللوم يقع على الجانبين وان تسوية الموقف لا تكمن فى مناقشات فقهية حول المسائل الدستورية المختلف عليها ، وانما هى فى صميم التشكيل الوزارى القائم . وقد أبدى النصح للنحاس باشا ان يوسع نطاق وزارته وذلك بضم العناصر المشهود لها بالكفاءة ، مثل اعادة النقراشى الى الوزارة

---

(١) F.O 407/221 No 50 lanpson to Eden tel: 612 Noy. 3th 1937

(٢) From Kelly to Eden tel: 599 Det. 30th 1937 No 46

أو تعيينه رئيساً لمجلس النواب ، وضم الدكتور احمد ماهر الى الوزارة ، وغير ذلك من وسائل الدعم والتعزيز ، وبعث السفير بوجهة نظره هذه الى وزارة الخارجية البريطانية .

حكومة لندن ترى بقاء الملك وتعديل الوزارة

وفيما يلى نص البرقية المتضمنة تعليمات مستر ايدن الى سير مايلز لامبسون بشأن تلك الأزمة . . .

« . . مع استحسانى لفكرة تعزيز الوزارة الوفدية ، واستعدادى لتأييد النحاس باشا اذا ما اتجه الى توسيع قاعدة تشكيلها ، فانى استهجن الذهاب فى هذا المدى الى التفكير فى عزل الملك فاروق »

« وعلى أية حال فلن يكون هذا قبل ان يتم الملك زواجه ، وبعد ان تأخذ شعبيته العاطفية الحاضرة فى النقصان . . »

« ولذلك فانى اطلب اليك اتباع ما يلى ، هذا اذا لم يكن لديك مانع ، واذا كنت لم تغير وجهة نظرك بسبب تطورات الموقف » :

(أ) ان تضغط على النحاس باشا لكى يدعم وزارته فى الاتجاه المقترح .

(ب) ان تطلب مقابلة الملك فاروق وان تحثه فى لهجة بالغة الشدة ، على ان يتعاون مع الحكومة الحاضرة ، مع توسيع قاعدتها ، وان يكف عن سياسة التعويق ووخز الأبر . .

« وبعد فانى أود ان أقف منكم على المسائل التى ترون ان الملك قد تصرف حيالها تصرفاً غير دستورى .(1)

وقد قام السفير بتنفيذ تعليمات حكومته ، كما سيجىء بيانه ، ورداً على سؤال وزير خارجيته بشأن تصرفات الملك غير الدستورية قال :

« . . ليس هناك دليل على وقوع مخالفات معينة لنصوص الدستور أو لقواعده المرعية ولكن مجافاة الملك للروح الدستورية ، تتمثل فى اظهار ضيقه وعدم ثقته بالحكومة القائمة ، وذلك فى مناسبات عامة ، بحيث أصبح من المتعذر على الحكومة ان تؤدى أعمالها » . « والى جانب الخلافات المشروعة على الأمور السياسية فان الملك لم يترك فرصة الا انتهزها لاظهار ضيقه وبرمه بالنحاس وبمكرم عبيد . وعلى سبيل المثال لم توجه دعوة من القصر الى مكرم باشا (وكان يقوم اذ ذاك

---

(1) F.O. 407/221 No 69 From Eden to lampson Nou. 30th 1937 tel : 560

بأعمال وزير الخارجية بالانابة) لحضور حفلة الغداء التى اقامها الملك تكريما لمستر دف كوبر ، فى حين ان وزير الحربية دعى الى تلك الحفلة . »

« ثم ان الملك يعمل على الدس ، بالتقرب إلى رجال المعارضة ، وقد سمح لجريدة البلاغ بنشر ما دار بينه وبين النحاس باشا فى المقابلة الأخيرة ، مما سبب الحرج لرئيس الحكومة .(١)

السفير البريطانى يتوسط

بذل السفير البريطانى جهذا ضخماً لفض النزاع بين القصر والوفد ، وتبادل مع حكومته خلال شهر ديسمبر نحو اربعين برقية فى هذا الشأن . وقد بدأ بمحاولة مع النحاس باشا ، فأوعز اليه (بواسطة امين عثمان) ان يصدر قراراً بحل جماعة القمصان الزرقاء وان يعزز وزارته بعناصر تعيد اليها الهيبة والانسجام ، بعد الانشقاق الذى حدث باخراج النقراشى واحمد ماهر من بعده ، ولكن النحاس باشا لم يستجب لأى من هذين المطلبين .

وفى ١٨ ديسمبر بعث مراسل رويتر ، فى القاهرة برقية يقول فيها ان الملك فوض رئيس ديوانه فى اقالة الوزارة . . فسارع السفير الى مقابلة على ماهر وكرر له ، اعتراضات وزارة الخارجية البريطانية على تنحية رئيس حكومة ، يتمتع بأغلبية كبيرة فى البرلمان ، وما قد يترتب على هذا التصرف من القضاء على الملك وعلى الأسرة المالكة . . وما قد يثيره من القول بأن مصر قد عجزت عن ادارة شؤنها بنفسها ، الآن وقد استعادت استقلالها ، ثم ان هناك الخطر الخارجى ، ولما تقل حدته بعد .

وكان تعليق على ماهر انه شخصياً يأسف لاستقلال مصر على هذا النحو ، وان انجلترا لوكانت لا تزال مسئولة ، لما سمحت بقيام حكومة مثل الحكومة الحاضرة . . وانه رغم هذا ، سوف يحاول الوصول الى حل ودى بالاتفاق المشترك ، ويأمل بذلك ان يبدأ القصر والحكومة صفحة جديدة بغض النظر عما سلف .

المسائل المختلف عليها

وقال على ماهر للسفير ، ان الخلاف بين الطرفين ، ينحصر فى الأمور التالية :

(أ) وجوب التشاور مقدماً مع القصر فى شؤون الدولة . وقال ان مكرم باشا وافق على هذا

---

(١) F.O. 407/221 from lampson to Eden Dee. 2nd 1937 tel: 689

(ب) القمصان الزرقاء ، وقد وافق مكرم أيضاً على ان يتقدم لمجلس الوزراء بمشروع قانون يسرى على جميع فرق القمصان ، ويحولهم الى حركة شبابية مشروعة ، تحت اشراف احد الوزراء .

(جـ) اليمين التى يؤديها ضباط الجيش ، وهى تتضمن فى صيغتها الحالية ، الولاء للملك وللحكومة معاً ، فلا داعى لتعديلها بحيث تشمل الولاء للدستور ، كما تطلب الوزارة الوفدية .

(د) تعيين عضوين بمجلس الشيوخ ، وقد وافق الملك على تعيين المرشح الوفدى فى أحد المقعدين ، وتعيين عبد العزيز فهمى باشا ، وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض والابرام سابقاً فى المقعد الثانى ، ولكن مكرم باشا تمسك بترشيح فخرى عبد النور وتمسك على ماهر بترشيح عبد العزيز فهمى ، وأضاف انه عندما يخلو مقعد ثالث فى مجلس الشيوخ ، فان للحكومة ان ترشح من تشاء للتعيين فيه .

وفى نهاية الحديث قال على ماهر للسفير انه يأسف كل الأسف ، لقيام المظاهرات المضادة للقصر يومى ١٩ ، ٢٠ ديسمبر ، اذ ان بعضها كان ينادى بالثورة ، ثم قال ان اربعين ضابطاً من ضباط القوات المسلحة ، من بينهم ١٧ لواءاً ، قدموا بالأمس الى قصر عابدين ، معربين عن ولائهم للعرش .

وبعد ظهر نفس اليوم (٢٠ ديسمبر) تمت مقابلة السفير للملك ، حيث أبلغه قلق الحكومة البريطانية مما قد يتخذه الملك من اجراء خاطىء ، وحذره من اخراج رئيس حكومة لا يزال مسيطراً على الأغلبية الساحقة فى البرلمان ، مما قد يعرض العرش لأخطار جدية . . ثم أكد السفير للملك ، ان معاونة انجلترا له ، مرتبطة بمسلكه فى الأزمة الحاضرة . .

ويقتضينا الانصاف ان نذكر هنا ـ طبقاً لما ورد فى تقارير السفارة البريطانية ـ ان أمين عثمان باشا أبلغ السفير البريطانى ، موافقة النحاس باشا على مطالب القصر كما عرضها رئيس الديوان ، ولم تبق إلا مسألة تعيين عضو الشيوخ ، لما فيها من الحرج بالنسبة لمكرم باشا . وقد علق السفير على هذا بقوله « هل من الحكمة السياسية ، ان نضحى بالنتائج التى حصلنا عليها ، فى سبيل التمسك بتعيين شخص بذاته فى المقعد الخالى بمجلس الشيوخ ؟ » .

مذكرة النحاس باشا

زاد من تعقيد الموقف ان النحاس باشا بعث الى ديوان الملك فى ٢٧ ديسمبر ،

بمذكرة قانونية مستفيضة ، محصلها ان السلطة الفعلية فى ادارة شؤون البلاد ، تنحصر فى مجلس الوزراء ، دون مشاركة أحد ، وهذا ما يرتب المسؤولية الوزارية أمام البرلمان .

أوردت المذكرة عدة أمثلة حول تفسير المواد ٤٨ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٢ من الدستور وهى التى تنص على ان الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وان مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وان أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال ، وان توقيعات الملك فى شؤون الدولة ، يجب لنفاذها ، ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

ولم تشر المذكرة بطبيعة الحال الى المادة ٤٩ من الدستور ، التى تنص على « ان الملك يعين وزراءه ويقيلهم . . » وبهذا اتسع مجال الخلاف بين القصر والوزارة ، بعد ان كان منحصراً فى أمر واحد هو تعيين عضوين بمجلس الشيوخ ، وأراد رئيس الديوان ان يخرج من الموقف كله ، بعرض الأمر على لجنة للتحكيم مكونة من رجال الدستور والقانون ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بالمجلس الخاص فى انجلترا (Privy Council) .

لجنة التحكيم

اقترح على ماهر تشكيل اللجنة من رئيس الوزراء ، ووزير العدل ، ورؤساء الشيوخ والنواب السابقين ، ورؤساء الديوان الملكى ، بالاضافة الى رئيس محكمة النقض والابرام ورئيس لجنة قضايا الحكومة .

وأبلغ هذا الاقتراح الى رئيس الوزراء ، فلما استعرض أسماء من تؤلف منهم تلك اللجنة ، وجد ان أكثريتهم لا تؤيد سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها فى خطبه وفى تصرفاته ، فأتجه الى رفض الاقتراح . بيد ان السفير البريطانى وجد من سلامة الاقتراح وسداد الرأى ان ينصح للنحاس باشا بالموافقة على الفكرة من حيث المبدأ ثم مناقشة التفاصيل فيما بعد .

وكان الرأى السائد فى صفوف الوفديين والذى تزعمه مكرم عبيد ، ان لجنة الشؤون الدستورية المكونة من أعضاء الشيوخ والنواب ، وكذلك المؤتمر البرلمانى ، هما المرجع الدستورى للنظر فى مثل هذه المسائل . وكان هناك رأى آخر بضم أعضاء وفديين الى لجنة التحكيم المقترحة لاحداث التوازن فيها .

ولم تلق هذه الآراء قبولا من جانب القصر ، وأعلن رئيس الديوان انه حدد موعداً غايته مساء ٢٩ ديسمبر ، أما ان يقبل رئيس الوزراء ، الاقتراح المعروض عليه بتشكيل لجنة التحكيم ، وأما ان يتحمل مسؤولية رفضه .

اقالة الوزارة

عاود السفير البريطانى وساطته فأقترح عقد اجتماع لديه فى دار السفارة يحضره رئيس الوزراء ورئيس الديوان ولكن الأخير، اعتذر بأنه لا جدوى من الاجتماع إلا بعد التحضير له، وبعد أن توضع الأسس التى يقوم عليها الاتفاق.

وكمحاولة أخيرة نصح السفير للنحاس باشا ان يقابل على ماهر ويخبره بأن يقبل من حيث المبدأ، وعرض الأمر على لجنة التحكيم، ولكنه يرغب فى بحث كيفية تشكيلها. ومن ناحية أخرى اتصل السفير برئيس الديوان وأبلغه ان تحديد موعد بأربع وعشرين ساعة لرئيس الوزارة، لا يتفق مع روح المصالحة والسعى الى التفاهم. وبعد عرض الأمر على الملك تقرر مد المهلة أربعة وعشرين ساعة أخرى. وفى تلك الأثناء كان الوفد يستعد لاثارة الرأى العام بتدبير مظاهرات معادية للقصر، بينما اعتزم النحاس باشا عرض النزاع على البرلمان الذى كان محدداً لانعقاده يوم الاثنين ٣ يناير.

وكان رئيس الديوان أسرع من الوفد الى حسم الموقف اذ صدر الأمر الملكى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ باقالة وزارة النحاس باشا، وقد جاء فى ديباجته « نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على ان شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم، لم يكن بد من اقالتها. . »

المرشحون لرياسة الوزارة

وكان فى مقدمة المرشحين لرياسة الوزارة الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب وكان القصر يرى فيه زعيماً كفأ لمناهضة النحاس باشا، وفى اختياره ما يكفل انضمام الكثيرين اليه من أعضاء مجلس النواب الوفديين، مما يغنى عن حل البرلمان القائم وإجراء انتخابات جديدة.

وقد عمل الوفد على احباط هذا الاتجاه، فجمع الهيئة الوفدية البرلمانية فى الأسبوع الأخير من ديسمبر، حيث أفاض النحاس باشا فى ايضاح موقفه من الأزمة الدستورية وقال انه وافق على حل جماعة القمصان الزرقاء، وعدل عن مسألة اليمين القانونية (لضباط الجيش) أما تعيين عبد العزيز فهمى باشا عضواً بمجلس الشيوخ فقد تمسك برفضه.

وتكلم الدكتور احمد ماهر فى هذا الاجتماع فأبدى وجهة نظره، وأوصى بالاعتدال والحكمة، ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء. بل ان جماعة من المتطرفين واجهته بمظاهرة عنيفة وراحت تهتف بحياة النحاس وسقوط احمد

ماهر . وقد وافقت الهيئة البرلمانية الوفدية بأغلبية ٢٢٨ صوتاً ضد ثلاثة أصوات ، بالثقة بالنحاس باشا ، وفصل كل وفدى يقبل تأليف الوزارة ، أو يشترك أو يؤيد وزارة لا يرأسها النحاس باشا . .

وبهذه المناورة البارعة اسقط فى يد القصر ، فأضطر الى العدول عن ترشيح احمد ماهر لرئاسة الوزارة ، واتجه الى محمد محمود باشا ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين .

الفصل السابع

دور القصر في تجنيب مصر ويلات الحرب

رئيس الديوان يتولى الحكم ـ على ماهر يقرر اعلان الحرب على المانيا ثم يعدل عن رأيه ـ الاستعانة بالملك فى الأمر ـ الخلاف بين على ماهر ولامبسون ـ انجلترا توصى بعدم الضغط على مصر وتتحسب موقف الجيش المصرى ـ ايطاليا تدخل الحرب ـ السفير البريطانى يطلب تغيير الوزارة ويهدد بخلع الملك ـ استشارة الزعماء وتجربة لحادث ٤ فبراير ـ وزارة حسن صبرى باشا ـ محاولة أخيرة فى وزارة حسين سرى ـ موقف الأحزاب ـ احمد ماهر يعلن الحرب ـ التلويح بضم بعض أجزاء من ليبيا الى مصر .

قبيل قيام الحرب العالمية الثانية كان من الطبيعى ان يتركز اهتمام الرأى العام على موقف مصر من تلك الحرب ، هل تدخل بصفة رسمية أم تظل دولة غير محاربة . وكان الحكم لوزارة على ماهر باشا وقد اتخذ كافة الاجراءات التى تحتمها المعاهدة ، ولم تبق الا مسألة اعلان مصر الحرب على المانيا .

عرفت كما عرف الجميع ان على ماهر هو الذى رفع شعار تجنيب مصر ويلات الحرب ، وظل هذا الانطباع قائماً عندى الى ان التحقت بالقصر فى يونيه سنة **١٩٤٢** وكانت الحرب ما تزال مستمرة . فكنت اسمع الملك فاروق يتحدث كثيراً عن انه هو من جنب مصر ويلات الحرب . وجاءت احاديثى مع رئيس الديوان (احمد حسنين) ووكيله (عبد الوهاب طلعت) واطلاعاتى على الوثائق والبرقيات المحفوظة بالديوان ، مؤيدة لهذا المعنى ثم اتيحت لى بعد ذلك فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية ، والتى حصلت على صورة منها لمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام ، وبذلك تكاملت الصورة لدى ، فيما اقدمه اليوم ، تسجيلا للحقيقة وللتاريخ .

وقد أثير موضوع دخول مصر الحرب عدة مرات على امتداد الحقبة بين سبتمبر **١٩٣٩** وفبراير سنة **١٩٤٥** وهو مطلب انجليزى قبل كل شىء ، تنفيذاً لروح المعاهدة لان النص لا يلزم مصر اعلان الحرب . وكل ما ورد بالمادة ٧ هو انه « اذا اشتبك احد الطرفين فى حرب ، فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً . ولكن انجلترا كانت تطلب اعلان قيام حالة الحرب » وكان يصاحب هذا الطلب ، ضغوطاً

تتفاوت بين العنف والمهادنة تبعاً لتطورات الموقف الحربى ، ولشخصية رئيس الوزارة القائمة فى مصر . وتفصيل ذلك :

سبتمبر ١٩٣٩

كانت نذر الحرب فى صيف سنة ١٩٣٩ من دواعى التفكير فى تغيير وزارة محمد محمود باشا الذى تولى الحكم أثر اقالة الوزارة الوفدية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وكان على ماهر باشا رئيساً لديوان الملك ، فبعث بأحد رجاله الى محمد محمود باشا لابلاغه رغبة الجهات العليا فى تقديم استقالته . . وبذلك تم افساح الطريق امام على باشا ماهر ليؤلف وزارته فى ١٨ اغسطس ١٩٣٩ .

ولم يكد يمضى اسبوع على تشكيل الوزارة الجديدة حتى بعث القائم بأعمال السفارة البريطانية بمذكرة الى رئيس الحكومة يطلب فيها ممارسة الحق فى تعزيز القوات البريطانية المتمركزة فى مصر ، وان تضع مصر تحت تصرفهم ، جميع التسهيلات والمساعدات الواردة بالمادة ٧ من المعاهدة .

وفى أول سبتمبر ، وقبل ان تعلن انجلترا نفسها قيام حالة الحرب بينها وبين المانيا ، بادر على ماهر الى اعلان الأحكام العرفية ، وانشاء مصلحة للرقابة العامة ومراقبة النشر وكانت الرقابة مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ، وتحركت فرق الجيش المصرى الى مواقعها .

وفى ٣ سبتمبر قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا ، وتم القبض على الرعايا الالمان ووضعت املاكهم تحت الحراسة ، واغلقت قناة السويس فى وجه السفن المعادية .

وبالرغم من كل تلك الاجراءات فان السفير البريطانى طالب مصر بضرورة اعلان الحرب وقال ان فكرة الموقف الوسط بين الحرب والحياد ليست إلا فكرة وهمية ، وان موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية ، ثم اشار الى ان مصر تقوم بدور رائد فى العالم العربى . وعليها ان تكون قدوة للعراق وغيرها .

وكانت وجهة نظر على باشا ماهر التريث كسباً للوقت ومسايرة للرأى العام ، والى ان يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى المانيا وقت قيام الحرب ، والى ان يتم التجاء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر الى مراسى آمنة . وكذلك أشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدافع الحديثة ، وتسليح الجيش المرابط (وعدده نحو عشرة آلاف) بالبنادق .

مجلس الوزراء يقرر اعلان الحرب

تكررت زيارة السفير البريطانى لرياسة مجلس الوزراء يومى ٦ ، ٧ سبتمبر ، وامام هذا الضغط المتواصل المتزايد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر على اعلان حالة الحرب ضد المانيا . وانما علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطانى الى ماهر باشا يقول فيه « ان اجراءات اعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع المانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وان المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب » .

وفى نفس اليوم أوفد على ماهر الاستاذ محمد كامل سليم سكرتير عام مجلس الوزراء لابلاغ هذا القرار الى السفير البريطانى ، وليوضح له ان الخطاب المشار اليه يغنى عن دعوة البرلمان الى الانعقاد ، اذ انه فى هذه الحالة ، يعتبر تنفيذاً للمعاهدة التى سبق ان أقرها البرلمان .

برقية حسن نشأت باشا

عرض السفير البريطانى الأمر على حكومته التى وافقت على توجيه الخطاب المشار اليه ، وسارع السفير الى مقابلة على ماهر ، ولشد ما كانت مفاجأته بأن الموقف قد تغير . . ذلك ان على ماهر تلقى برقية من سفير مصر فى لندن (بتاريخ ٧ سبتمبر) بأنه قابل مستر بتلر « الوكيل الدائم بوزارة الخارجية وأوضح له المزايا التى تترتب على وقوف مصر على الحياد . اذ ان ذلك من شأنه ان يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا الى الحلفاء عن طريق مصر . وقال نشأت باشا ان مستر بتلر » أبدى ارتياحه لهذه الفكرة ، ووعد بعرضها على لورد « هاليفاكس » وزير الخارجية .

ولندغ السفير البريطانى يسجل لقاءه هذا مع على ماهر اذ يقول فى برقية رقمها ٥٦٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩ :

« سلمت مذكرة الى رئيس الوزراء فى الساعة العاشرة من هذا المساء . . وقد وافق على انها متفقة تماماً مع العبارات التى اقترحها هو فى الليلة الماضية »

« ولم يلبث ان سلمنى صورة برقية تسلمها لتوه من سفير مصر فى لندن بتاريخ ٧ سبتمبر بخصوص مقابلته مع مستر Butler فى وزارة الخارجية فى ٦ سبتمبر مع توجيه الانتباه الى الجملة الاتية (اقترحت عليه شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة بوساطة مصر اذ يتيسر لها القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة .) وقد سر مستر بتلر باقتراحى وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس » .

الاستعانة بالملك فى الأمر

ويستطرد السفير فيقول :

وقد لاحظ رئيس الوزراء ان هذا قد غير الأمور . وان من رأى زملائه ان هذا الوضع يؤثر أساساً على القرار الذى اتخذوه بالأمس . وان الملك فاروق قد بعث اليه برسالة عاجلة فى نفس المعنى . . وقد علقت على هذا بقولى « اننى آمل الا ينزلق جلالته الى عمل قد لا تحمد عقباه . . »

وفى اليوم التالى عندما قدم على ماهر مذكرة من عبد الحميد بدوى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) مؤيدة لرأى الحكومة فى التريث وضرورة عرض الأمر على البرلمان ، قال ماهر باشا للسفير ان الملك فاروق حضر اعداد هذه المذكرة . . وأضاف ان مذكرة بدوى تفرق بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية .

بدء الخلاف بين على ماهر ولامبسون

قال السفير فى برقية بتاريخ ٨ سبتمبر اما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء ، فقد قلت اننى فى حيرة تامة كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله فى الوفاء بما عاهدنى عليه كتابة وشفها ؟ فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقها وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر . وعلى أى حال فقد تمت المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع .

ثم قال السفير هل كان على ماهر يريد حقاً ان أبلغكم انه قد خذلنا مرة اخرى ، بعد ان كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذى طلب ان نوجهه اليه ؟ فليضع نفسه فى مكان فخامتكم ويتصور الأثر الذى لابد ان يحدثه تقريرى هذا لديكم .

فأجاب رئيس الوزارء بأنه يقدر كل هذا ولكنه ازاء رسالة الملك فاروق ، وازاء موقف زملائه الوزراء لا يسعه الا ان يتريث حتى ينجلى الخلاف بين تعليماتى وبين تقرير سفير مصر فى لندن .

« ولم احاول ان أخفى شعورى ، وحذرته مرة اخرى من أثر ذلك على الحكومة البريطانية لقد أصبح الموقف لا يحتمل وقد يكون لأخبار الاذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة فارسوفيا بعض الأثر فيه ، ولو انى لا املك دليلا عليه» .

« واذا ما تلقيت ايضاحاً يبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر (فى لندن) فاننى سأعاود الكرة فى شأن مطالبنا » .

حكومة لندن تلتزم الصمت

لم تشأ الحكومة البريطانية ان ترد على مذكرة بدوى باشا ، أو أن تدخل فى مناقشة قانونية حول الحرب الهجومية والحرب الدفاعية ، وقد ابرق لورد هاليفاكس فى ١٣ سبتمبر الى سفيره فى مصر ينصحه بذلك وبأن يوقف الضغط على الحكومة المصرية لان اعلان قيام حالة الحرب تتطلب موافقة البرلمان ، ولان الفرصة التى اتاحها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ سبتمبر قد ضاعت .

السفير يتابع الحملة على الوزارة

تشير الوثائق البريطانية الى ان السفير البريطانى لم يكف عن اثارة المآخذ على وزارة على ماهر ، منها على سبيل المثال ، عزل امين عثمان من منصبه فى وزارة المالية ، وكان من أقرب المقربين الى السفير البريطانى ، ومنها ما اسماه بالشلة العسكرية (عزيز المصرى وعبد الرحمن عزام وصالح حرب) التى تحيط بالوزارة وتعمل على هدم نفوذ البعثة العسكرية البريطانية ، ومنها ما تجمع لدى السفير من معلومات بأن القصر والأوساط الارستقراطية المتصلة به (فيما عدا الأمير محمد على) يتجه الى معاداة الانجليز والميل نحو الألمان ، بل ان بعضها يتجه الى اليسارية ، وأخيراً قال ان وزارة على ماهر أصبحت ظاهرة غير صحية .

وكان من دواعى تريث الحكومة البريطانية فى اتخاذ خطوة عنيفة ضد مصر ان على ماهر كان فى ذلك الوقت يقوم برئاسة الوزارة ورئاسة الديوان الملكى ، الأمر الذى يعنى ان اصطدام انجلترا بوزير مصر الأول ، سوف يدفعها الى الاصطدام بالملك فاروق أيضاً . وقد يدعو الحال الى استخدام القوة أو التلويح بعزله ، وهو ما لم تكن انجلترا راغبة فيه ، فى تلك الظروف على الأقل ، خوفاً من موقف الرأى العام ثم من موقف الجيش المصرى .

وعلى كل حال فقد تجمد الموقف مؤقتاً الى ان جاء شهر يونيه سنة ١٩٤٠ اذ حدث تغيير فى ظروف الحرب نتيجة للتفوق الألمانى المطرد فى أوروبا والانتصارات التى كانت تحرزها الجيوش الألمانية ، ونتيجة لاعلان ايطاليا الحرب على الحلفاء الى جانب المانيا .

بعد دخول ايطاليا الحرب

فى أول يونيه ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطانى وكانت ودية للغاية وقد أوما السفير الى الدعاية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر فوعده الملك بأنه سيتعهد المسألة . . بل انه ابلغ السفير انه (أى الملك) أمر بوضع احد أعمام

الملكة فريدة تحت الحراسة نظرا لتشيعه للايطاليين ولميوله المحورية . . وكان السفير قد قابل على ماهر وأخبره بأن انجلترا تتوقع ان تقف مصر موقف « الحليف المحارب » .

وفور اعلان ايطاليا الحرب فى ١٠ يونيه ، استجاب على ماهر لطلبات السفير فأمر باعتقال الايطاليين وشرع فى ترحيل وزير ايطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية .

وفى اليوم التالى (١١ يونيه) قابل السفير على ماهر وأبلغه تطورات الموقف العسكرى بالغارات الجوية على ليبيا ومصوع وراح يذكره بوعوده السابقة عندما قال انه اذا حدث هجوم على مصر من أى نوع فان لانجلترا ان تعتمد على اننا ستكون فى حالة حرب مع ايطاليا . . وهنا قال على ماهر انه تلقى فى الآونة الأخيرة اسئلة كثيرة ممن يرون ان مصر وهى لا تملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندى ، كيف لها ان تلقى بنفسها الى التهلكة باعلان الحرب ؟ الأمر الذى اغضب السفير واعتبره تجاهلا للقوات البريطانية فى مصر من ناحية وتقديراً خاطئاً لعدد الجيش المصرى الذى تعلق عليه حكومة لندن أهمية كبرى أملا فى معاونته لها .

المطالبة بتغيير الوزارة

فى نفس اليوم (١١ يونيه) أبرق السفير الى حكومته انه أصبح يشك فى حسن نية على ماهر وان الموقف يقتضى تغييره . . وفى حالة معارضة الملك فانه يجبر على التخلى عن عرشه . . وقال السفير ان لنا فى الأمير محمد على ، خير من يساعدنا ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به ثم قال ان جمهرة الشعب المصرى ترحب بهذا التغيير .

بيان ١٢ يونيه

اقتحم الايطاليون احد المواقع المصرية (سيدى عمر) على الحدود الغربية وأصبحت السلوم عرضة للهجوم عليها ، وظن السفير البريطانى ان الأمر أصبح يتطلب دخول مصر الحرب دفاعاً عن نفسها دون حاجة الى عرض الأمر على البرلمان ، ولما فاتح رئيس الحكومة فى هذا قال انه سيلقى بياناً فى مجلس النواب مساء ذلك اليوم (١٢ يونيه) .

وفى الجلسة السرية التى عقدها المجلس أعلن ماهر باشا عن التسهيلات التى يجب ان تمنح لبريطانيا بعد ان دخلت ايطاليا الحرب ، طبقاً للمعاهدة ، وهى لا تلزم مصر باعلان الحرب .

وجاء فى البيان ان مصر تعلن الحرب اذا اعتدت عليها ايطاليا فى الأحوال الاتية :

١ ـ غزو مصر . ٢ ـ اعتداء جوى على الجيش المصرى . ٣ ـ اعتداء جوى على المدن أو المؤسسات المصرية .

ومع ان مصر قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، فان ترحيل وزيرها المفوض لم يتم الا فى آخر يونيه .

هاليفاكس يوافق على تنحية على ماهر

فى منتصف شهر يونيه وصل السفير البريطانى الى اقتناع كامل بأن على ماهر غير متعاون واشار على حكومة لندن بضرورة تغيير الوزارة دون ابطاء وكانت الأخبار الواردة من فرنسا فى غير صالح الحلفاء . وقد شجع السفير على التقدم بهذا الاقتراح ، انه تلقى من النحاس باشا ومحمد محمود باشا وحسين سرى (وزير المالية فى الوزارة القائمة) رسائل النصح بضرورة تغيير وزارة على ماهر اذا ما أريد إنقاذ البلاد .

وامام الحاح السفير ونصيحة الزعماء المصريين ، وافقت الخارجية البريطانية على اخراج على ماهر واقامة حكومة جديدة تمثل أكبر عدد من العناصر المختلفة . وذكر لورد هاليفاكس ان الحكمة السياسية تقضى بألا يكون رئيس الوزارة الجديدة وفدياً (لكيلا يغضب القصر والأحزاب الأخرى) وان يكون حائزاً لتأييد أغلبية الشعب ولولاء الجيش المصرى نظراً لما للقوات المسلحة المصرية من أهمية بالغة .

بناء على تعليمات لندن قابل سير مايلز لامبسون الملك فاروق بالاسكندرية وأبلغه المطالب البريطانية التالية ، وهى كما سجلها السفير فى برقيته رقم **٥٣٦** بتاريخ **١٧** يونيه سنة **١٩٤٠** .

« إلحاقاً ببرقيتى رقم **٥٣٢** وعملا ببرقيتكم رقم **٤٦٨** سافرت بطريق الجو الى الاسكندرية وقابلت الملك بعد ظهر اليوم . وقد تلوت عليه الفقرتين الأولى والثانية من برقيتكم ثم قدمت له نصوصها كتابة . وقلت اننا فى زمن الحرب لا نستطيع كما لا يستطيع جلالته ، ان يسمح بأن يتولى تسيير دفة الأمور شخص غير حائز لثقتنا ولا لثقة الشعب المصرى . ولذا فان على ماهر يجب ان يخرج من الحكم وان يخرج فوراً . كما اننا لا نوافق على عودته الى منصبه فى القصر ، لأن التجارب أظهرت ان وجوده فى ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة ان تقوم بعملها . . »

انجلترا لا تشترط اعلان الحرب

ثم تستطرد البرقية « قال الملك انه لا ينتظر منه ان يرتبط بشيء دون اعطائه فرصة من الوقت ، وانما سألنى عمن ارشحه للحكم . فأجبت بأن هذا ليس من شأنى . ولكن الحكمة ، وما نرغب في اتخاذه من اجراءات ، يتطلبان تعيين رئيس للوزارة يلتزم بالمعاهدة نصاً وروحاً ، وان يكون فى الوقت نفسه حائزاً لتأييد الشعب . ثم قلت اننا لا نشترط فيمن يتولى الحكم ان يعلن الحرب ، وأعدت هذا التأكيد أكثر من مرة أثناء الحديث . وقلت اننى لا اقترح أشخاصاً بذواتهم ولكن ـ استجابة لرغبة الملك فى استطلاع رأيى ـ فاننى اعتقد ان الطريق السليم هو ان يستدعى للاستشارة ، كلا من محمد محمود زعيم المعارضة ومصطفى النحاس ، زعيم أكبر حزب حائز لتأييد الشعب . وقد ركزت على هذه النصيحة ثلاث مرات خلال حديثنا » .

ثم يتسطرد السفير قائلا لا ذكر الملك انه يسلم بضرورة استشارة زعيم المعارضة عند تغيير الوزارة ، ولكنه يأبى ان يستشير النحاس بعد ان صدرت عنه ـ من هذا الكرسى الذى اجلس عليه ـ اهانة للملك . وهنا أكدت لجلالته اننا لا نطلب اليه تعيين النحاس باشا رئيساً للحكومة ، فنحن جميعاً نقدر صعوبة موقفه ، ولا ينتظر احد منا ان يذهب الى هذا المدى ، وما نقترحه أدنى من ذلك بكثير ، وهو أقل ما يمكن لجلالته ان يعمله لصالح بلده . . بل ولصالح عرشه » .

« ولقد حاول الملك ان يلجأ الى المباهاة والتفاخر ، فقلت اننا جادون فيما نطلبه من تعيين رئيس وزارة صديق واقامة حكومة تتعاون معنا باخلاص فى تنفيذ ما نحتاج اليه ، وليس معنى هذا بالضرورة ان تعلن الحرب . »

تجربة لحادث ٤ فبراير

ثم يقول السفير « اشرت من طرف خفى الى ان الجنرال ويفل (قائد القوات البريطانية فى مصر) يترقب عودتى هذا المساء ، ليقف على مدى استجابة الملك لطلباتنا . . وقد رجوت من الملك ان لا يلعب بالنار وان يتخذ قراره على عجل ، خصوصاً فيما يتعلق بما ابديته من النصح له ، وان لا يلتفت الى مشورة على ماهر الخطرة وآرائه الملتوية . واعدت الكرة باننا جادون فيما نطلبه ، فقال انه يعى ذلك جيداً . »

الملك يستخف بقوات الحلفاء

وقال السفير لحكومته ان الملك قد عرض خلال الحديث الى ان واجبه كملك

لمصر ، ان لا ينضم فى الحرب الى الطرف الخاسر . فرددت عليه بأن مصر مرتبطة بنا ، نجونا أو غرقنا ، فمن الخير ان نتحمل معاً لكى ننجو معاً . وقلت اننا سوف ننتصر فى النهاية فلا يظن غير ذلك وأضاف السفير لم أكن أثناء الحديث قد علمت بآخر تطورات الموقف فى فرنسا ، والتى كان هو (أى الملك) قد سمع أنباءها ، وكان لها أثر فى توجيه أفكاره .

وفى ختام هذه البرقية الهامة ، قال السفير انه قد أبلغ احمد حسنين باشا الذى كان يشغل آنذاك منصب الأمين الأول فى القصر ـ كل ما دار بينه وبين الملك ، وطلب اليه ان يبصر الملك بضرورة الأخذ بما طلبه السفير . وكان من رأى احمد حسنين اعطاء على ماهر فرصة أخرى ، الا ان السفير رد عليه « باستحالة ذلك لأن الرجل لا يستطيع ان يعمل باستقامة . »

الملك يتمسك بوزارة على ماهر

بالرغم من تقديم هذه المطالب ، فان الملك أخذ يراوغ ويماطل فى تنفيذها تمسكاً بوزارة على ماهر وخاصة بعد ان تطور الموقف العسكرى فى أوروبا وبعد انهيار فرنسا ، الأمر الذى شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع دول المحور ، شعبية كانت أم رسمية ، لاعلى اعتبار ان المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطانى أو الفرنسى ، الذى عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، كان هذا الميل يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف اكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها . كما انه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الألمانية التى لا تقهر من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته .

رسالة الى ملك انجلترا

على أية حال فان الملك فاروق ـ استمراراً فى سياسة كسب الوقت ـ بعث فى الثامن عشر من يونيه برسالة الى ملك انجلترا ، يشكو فيها أسلوب التعسف والتشدد الذى يمارسه السفير البريطانى . وفى نفس الوقت أوفد الملك احمد حسنين ليقابل السفير ويخبره بأمر تلك الرسالة ويوضح له بأن التعديل الوزارى يتوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة .

وكذلك كانت مقابلة حسنين باشا للسفير تحمل دور الوساطة كى يسمح لعلى ماهر بالعودة الى منصبه فى القصر رئيساً للديوان الملكى ، مراعاة لكرامة الملك فاروق بعد ان بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيساً للوزارة ، ولكن السفير رفض

رفضاً باتاً وأكد فى الوقت نفسه ان ليس فى نية حكومة لندن التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية باعلان الحرب .

ولم تكن رسالة الملك فاروق الى ملك انجلترا لتحدث أثراً فى موقف الحكومة البريطانية فهى المسؤولية عن القرار الذى اتخذته وهى السلطة التنفيذية امام البرلمان . وكل مشتغل بالقوانين الدستورية يعلم ان الملك فى انجلترا يملك ولا يحكم - فلم يأت يوم ٢٢ يونيه حتى كان السفير البريطانى قد تلقى موافقة حكومته على التهديد باعلان الأحكام العرفية البريطانية فى مصر . اذا لم يستجب الملك فاروق للمطالب البريطانية . وكذلك خولت حكومة لندن سفيرها فى القاهرة ، ان يقبل تنازل الملك فاروق عن العرش اذا أعرب عن ذلك ، على ان لا يترك طليقاً وانما يوضع تحت الرقابة الانجليزية حتى لا يلجأ الى ايطاليا ليطالب بعرشه . .

وكانت ذريعة بريطانيا فى اللجوء الى هذه الاجراءات العنيفة ، ان مصر بموقفها الحالى قد خالفت المادة الخامسة من المعاهدة التى تقضى بتعهد مصر ان لا تتخذ فى علاقاتها مع الدول الأجنبية ، موقفاً يتعارض مع المحالفة .

الاجتماع الأول بالزعماء

مهما يكن من أمر فان الملك فاروق رغبة منه فى تدارك الموقف وحفاظاً على عرشه ، استدعى عدداً من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب الى قصر عابدين للتشاور فى الأمر . فاجتمعوا مساء السبت ٢٢ يونيه وافتتح الملك الاجتماع وانصرف بعد ان تلا عليهم بياناً بالمسائل التى سيتناولها البحث . وتداول المجتمعون الموقف بعد ان عرضه على ماهر واستمر اجتماعهم أكثر من خمس ساعات ، وتشير محاضر تلك الجلسة الى ان المجتمعين وفى مقدمتهم احمد ماهر رأوا من الخير ان تستقيل وزارة على ماهر بعد ان انعدمت الثقة بينه وبين الحكومة البريطانية . وقرروا وضع الأمر بين يدى الملك ، ومعنى ذلك هو الاذعان للتبليغ البريطانى . كما بحثوا شكل الوزارة الجديدة فرأى بعضهم ان تكون وزارة قومية ، بينما رفض النحاس باشا الائتلاف وطلب ان تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة وانتهوا على غير اتفاق .

وفى صباح اليوم التالى (٢٣ يونيه) استقبل الملك السفير البريطانى - وبرفقته جنرال ويفل - وسلم الملك للسفير صورة من القرار الذى تم التوصل اليه فى اجتماع الأمس وأوضح بأن ذلك يبين « اننا نسير فى سياسة قويمة من الصداقة والاخلاص تجاه انجلترا » فكرر عليه السفير المطالب البريطانية التى تقضى بتشكيل حكومة قوية تمثل الشعب - وتلتزم بتنفيذ المعاهدة وطلب منه استدعاء النحاس باشا لمشاورته فى الأمر .

الاستجابة لمطالب انجلترا

وفى مساء اليوم نفسه (٢٢ يونيه) وكان على ماهر قد قدم استقالته ، ذهب احمد حسنين (الأمين الأول) الى دار السفارة البريطانية ، ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال على ماهر رياسة الوزارة وألا يعود الى منصبه فى القصر ، وعزم الملك على استدعاء النحاس باشا ورؤساء الأحزاب السياسية الأخرى ، للاتفاق على اختيار رئيس وزارة محايد . فأوضح له السفير تمسكه بمطلبهم الأساسى وهو ان يكون رئيس الوزارة الجديد حائزاً لتأييد النحاس باشا . وانتهت المشاورات على وجه السرعة ، وأومأ السفير الى ان يكون الرئيس الجديد من طراز حافظ عفيفى أو حسن صبرى .

الاجتماع الثانى بالزعماء

دعا الملك زعماء الأحزاب الى حضور اجتماع آخر عقد فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونيه ليتشاوروا فى تأليف الوزارة . وقد أصر النحاس باشا على رفض الاشتراك فى وزارة قومية وصمم على طلبه بتأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة .

على ماهر يشرح موقفه

عقب هذا الاجتماع ذهب على ماهر الى مجلس الشيوخ والقى بياناً أوضح فيه أسباب استقالته وذكر ان السلطات البريطانية تقدمت اليه بعدة طلبات كما هو ثابت فى محفوظات وزارة الخارجية ورياسة مجلس الوزراء ، وأنه استجاب الى الكثير من هذه المطالب فى نطاق معاهدة التحالف ، الأمر الذى استوجب شكر السلطات العسكرية البريطانية عليها . ولكن السفير البريطانى لجأ الى الأساليب العتيقة ، وطلب تنحيته عن الحكم .

ونلاحظ هنا ان على ماهر لجأ الى مجلس الشيوخ وليس الى مجلس النواب ، الذى يملك وحده اعلان الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التى قد يثيرها رئيس مجلس النواب نفسه ـ احمد ماهر ـ شقيق رئيس الوزراء .

ومن الواضح ان تنحية على ماهر لم تكن بسبب احجامه عن اعلان الحرب . اذ ان الانجليز قد انتهوا الى الموافقة على اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة . ولم يشترطوا فيمن يخلف على ماهر ان يعلن الحرب على ايطاليا ويبدو ان السبب فى اخراج على ماهر هو إنعدام الثقة بينه وبين السفير البريطانى ، كما يبدو ان اصرار الانجليز على عدم عودته الى منصبه فى رياسة الديوان ، يرجع الى انه كان يظاهر الملك على الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الألمان ، والاطمئنان الى نوايا ايطاليا نحو مصر اذا ما كتب النصر لدولتى المحور .

ومما شجع الانجليز على تنحية على ماهر ، تحرج الموقف العسكرى واستحسان الزعماء المصريين لتغيير الوزارة ، ثم عودة الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الداخلية فى مصر .

وزارة حسن صبرى باشا

قبل الملك استقالة على ماهر يوم ٢٧ يونيه وعهد الى حسن صبرى فى اليوم التالى بتأليف الوزارة الجديدة وقد شكلت من ستة عشر وزيراً ، يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والمستقلين ، واعتذر الوفد عن عدم الاشتراك فيها . ولم يكن اختيار حسن صبرى استجابة كاملة لرغبات الانجليز ، بيد انهم اعتبروه حلا وسطاً وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى فى تصريح له يوم ١٠ يوليو فى مجلس اللوردات اذ قال « ان انجلترا لم تضغط على مصر لتعلن الحرب على ايطاليا ، وان التغيير الوزارى الذى حدث أخيراً فى مصر ، كان بناء على طلب الكثيرين ممن يمثلون المصريين وان علاقة الحكومة البريطانية بالوزارة الحاضرة ، تدعو الى أشد الاغتباط وانه كان يود ان يشترك الوفد فى الحكم . . »

وعن موقف مصر من الحرب أعلن حسن صبرى فى البرلمان بجلسة ٣ يوليو ، ان سياسته فى هذا الشأن ، هى استمرار للسياسة التى التزم بها على ماهر فى الجلسة السرية بتاريخ ١٢ يونيه ، ووافق عليها المجلسان بما يشبه الاجماع .

محاولة أخيرة

فى الأسبوع الثانى من ديسمبر سنة ١٩٤٠ احرزت القوات البريطانية نجاحاً كبيراً فى وقف زحف القوات الايطالية على مصر . وعلى أثر انتصار الانجليز فى موقعه سيدى برانى خطر لرئيس الحكومة (مستر تشرشل) ان الفرصة موائمة لكى تعلن مصر الحرب على ايطاليا . وقام لورد هاليفاكس (وزير الخارجية) بابلاغ تلك الرغبة الى سفيره فى القاهرة ، وقال فى برقيته الى سير مايلز لامبسون ان مصر تستطيع فى الموقف الراهن ان تضطلع بمسؤولية أكبر فى الدفاع عن نفسها ، وبذلك يخف الضغط على القوات البريطانية لكى تتفرغ الى عمليات أخرى . وفى تلك البرقية أجرى لورد هاليفاكس تحفظاً رشيداً بقوله لابد من تخفيض نطاق أى هجوم جوى محتمل على مصر الى حد كبير . . وذلك فى حالة ماذا دخلت مصر الحرب !

عملا بهذه التعليمات ، استشار السفير البريطانى القادة العسكريين فى المنطقة ، وقد اجمعوا على ان الوقت غير مناسب لاشتراك مصر فى الحرب للأسباب الاتية :

أولا : ان الحكومة المصرية القائمة ، وعلى رأسها حسين سرى باشا الذى خلف

حسن صبرى يوم ١٥ نوفمبر والذى أعلن فى البرلمان يوم ٢٥ منه ان سياسته استمراراً لسياسة المغفور له (حسن باشا صبرى) ، تبذل كل جهدها نحو الموقف الحربى وفى وسعها ارسال قوات متحركة وسفن مصرية للمساعدة فى إعادة الأسرى الايطاليين و . . الخ .

ثانياً : أن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قناة السويس والموانىء المصرية للقصف من جانب ايطاليا . ومن تلك القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء .

ثالثاً : ان احتمال هجوم ايطالى من الجو على الأراضى المصرية ما يزال قائماً ، ويصعب التحكم فى مدى انتشاره ، أو التخفيف من آثاره ، ولدى الايطاليين فى ليبيا (٢٠٠) قاذفة تستطيع الوصول الى القاهرة اذا ما اريد استخدامها ، كما ان مقاتلاتهم فى جبهة الصحراء الغربية ، لا تزال تفوق المقاتلات البريطانية بنسبة ٤ الى واحد .

رابعاً : ان اطمئنان القائد العام (الجنرال ويفل) الى هدوء الجبهة الخلفية كانت عوناً له فى نجاح معركته الأخيرة ، وهذا الهدوء الذى ساد المنطقة منذ ستة أشهر بعد تسوية الأزمة التى صاحبت اخراج على ماهر من الحكم وكادت تؤدى الى مواجهة بين الجيش المصرى (مؤيداً من الملك) وبين القوات البريطانية .

خامساً : هذا من الناحية العسكرية . ومن الناحية السياسية فقد أكد سرى باشا للسفير انه تعرض أخيراً لضغط شديد من احمد ماهر (رئيس الهيئة السعدية) لاعلان الحرب على دولتى المحور ولكنه (سرى باشا) لا يرى الوقت مناسباً لهذا الاجراء . وأضاف السفير فى تقريره الى حكومته « انه يخشى ان تطلب مصر ـ اذا دخلت الحرب ـ الحق فى ان تمثل فى مؤتمر السلام . . وانها قد تتقدم بمطلب تعديل المعاهدة تعديلا كبيراً ، وقد يكون لها بعض المطامع الاقليمية فى ليبيا » .

عرضت هذه الأسباب مجتمعة على لورد هاليفاكس يوم ١٥ ديسمبر ١٩٤٠ فأقرها وقدمها الى مجلس الوزراء البريطانى فوافق على ترك هذا الموضوع وشأنه ، وتقرر حفظ الموضوع .

يبين مما تقدم ان هذا القرار كان الفيصل فى امر اشتراك مصر فى الحرب . فلم تعاود الحكومة البريطانية اثارته بعد ذلك بطريقة جدية . بيد انه كان يحدث كلما تحرج الموقف على الحدود الغربية ، ينعقد البرلمان فى جلسات سرية ويتخذ قراراً بتأييد سياسة الوزارة القائمة وهى تجنيب مصر ويلات الحرب !

موقف الأحزاب من قضية دخول الحرب

هذا على الصعيد الرسمى ، اما على الصعيد الشعبى ، فقد كانت قطاعات كبيرة من الرأى العام ، تنفر من اشتراك مصر فى حرب « لا ناقة لنا فيها ولا جمل » كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر وهو يخطب يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤١ فى جامع بيبرس وكان الملك فاروق حاضراً يؤدى صلاة الجمعة فى ذلك المسجد . وكانت مشاعر الناس غاضبة اثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٣٩ قتيلا و٣٣ جريحاً . .

أما الأحزاب فكان موقفها يتلخص فى ان السعديين ينادون بضرورة دخول مصر الحرب لرد العدوان الايطالى ، اذ ان ذلك اكرم لمصر من ان تدع الانجليز وحدهم يردون هذا العدوان . أما الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون ، . . فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر فى الحرب . واما الوفديون فكانوا ممتنعين عن اعلان رأيهم فى هذه المسألة الخطيرة . وفى العريضة المشهورة التى قدموها الى السفارة البريطانية يوم أول ابريل سنة ١٩٤٠ شرح النحاس باشا الموقف السياسى ، وطالب بالغاء الأحكام العرفية ، وان تتعهد انجلترا بانسحاب قواتها بمجرد عقد الصلح وباعادة النظر فى المعاهدة . . ولم يتعرض لمسألة اعلان الحرب . . ويمكن تعليل ذلك بأن الوفد خشى ان هو حبذ دخول مصر الحرب ان يغضب جمهرة الشعب ، وان هو عارض اشتراك مصر فى الحرب ، أغضب الانجليز فاختار طريق السلامة ، ولم يشر فى العريضة الى تلك المسألة الشائكة بكلمة واحدة . .

وتولت وزارة النحاس باشا الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وفى أواخر يونيه من تلك السنة ، جاوزت قوات المحور حدود مصر وأوغلت فى صحرائها وانسحبت القوات البريطانية ، فأخلت مرسى مطروح وفوكه والضبعة ، ولكنهاصمدت فى « العلمين » واضطربت الأحوال فى مصر خوفاً من زحف القوات الألمانية والايطالية الى الأسكندرية . وفى ٢٣ اكتوبر بدأت المعركة الفاصلة وانتهت يوم ٤ نوفمبر بهزيمة قوات المحور . وأتم الحلفاء القضاء عليها فى شمال أفريقيا فى مايو ١٩٤٣ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب الى جانب الحلفاء منذ ديسمبر ١٩٤١ .

مصر تعلن الحرب استيفاءاً للشكليات

كانت تلك الانتصارات مدعاة لاطمئنان انجلترا الى موقفها فى الشرق الأوسط فبدأت تعمل على تخفيف قبضتها على شؤون مصر الداخلية . وعندما استحكم الخلاف بين القصر والوفد على أمور لاتتصل بالسياسة الخارجية ، وقفت انجلترا جانباً وسمحت للملك باقالة النحاس باشا وتعيين احمد ماهر باشا رئيساً للحكومة فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ .

ولما كانت مصر راغبة فى الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى دعا اليه الحلفاء تمهيداً للانضمام الى هيئة الأمم المتحدة ، ولما كان اعلان الحرب على دول المحور شرطاً اساسياً لحضور هذا المؤتمر ، فقد عملت وزارة احمد ماهر على استيفاء هذا الشرط ، وكان النصر قد كتب للحلفاء ، وكانت ايطاليا قد خرجت من الحرب . . فقرر مجلس الوزراء إعلان الحرب . وهو اجراء شكلى محض . وبعد ان القى احمد ماهر فى مجلس النواب هذا القرار ، انتقل الى مجلس الشيوخ . وبينما هو يجاوز البهو الفرعونى بين المجلسين ، اغتاله احد الشبان المتهوسين . . وفى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها احمد ماهر ، خلفه محمود فهمى النقراشى (فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) واجتمع مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى جلسة سرية يوم ٢٦ فبراير ووافقا على اعتبار مصر فى حالة حرب مع الرايخ الألمانى وامبراطورية اليابان .

التلويح بضم بعض أجزاء من ليبيا الى مصر

سبقت الاشارة الى ان السفير البريطانى فى القاهرة كان يخشى ان يكون لمصر مطامع اقليمية فى ليبيا ، مقابل اشتراكها فى الحرب ، وكان هذا من دواعى اعتراضه أخيراً على اعلان مصر الحرب .

وتلح على ذاكرتى فى ان اسجل هنا ما علمته عن هذا الموضوع من حسن نشأت باشا الذى كان سفيراً لمصر فى لندن طوال فترة الحرب ، والذى كانت تربطنى به مودة قديمة وقد زارنى عدة مرات فى مكتبى بالسراى بعد ان ترك السلك السياسى وعاد الى مصر ليتفرغ لأعماله ومشروعاته الخاصة .

أخبرنى نشأت باشا ان مسألة ضم أجزاء من ليبيا الى الأراضى المصرية كانت فعلا موضع بحث بينه وبين وزير الخارجية البريطانية ، ضمن المزايا والاغراءات التى كانت انجلترا مستعدة لتقديمها لمصر اذا هى

اشتركت فى الحرب ضد ايطاليا . وذكر نشأت باشا انه عندما عاد الى مصر بالاجازة فى شتاء سنة ١٩٤٢ عرض الفكرة على رئيس الوزراء (النحاس باشا) كما انه أومأ اليها فى احدى مقابلاته مع الملك فاروق ، ولكنه لم يجد اذناً صاغية .

وبطبيعة الحال لم تكن تباشير الثروة البترولية قد ظهرت على أرض ليبيا آنذاك . . ولذا فان كفة الغرم كانت ارجح من كفة الغنم . .

الفصل الثامن

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

خطاب النحاس باشا فى نوفمبر ١٩٤٥ - بيان كبير المستشارين ورد النحاس باشا عليه - « الأهرام » ينشر الملف السرى للحادث - الشروع فى عزل الملك وصيغة تنازله عن العرش - تقييم الموقف - السفير لم يكن مخلصاً فى معالجة الأزمة - موقف الجيش المصرى واعتزاز الملك به - حسنين باشا يسعى لنقل السفير البريطانى - موقف امريكا - من مذكرات وزير الدولة .

ظل حادث ٤ فبراير الذى وقع فى سنة ١٩٤٢ سراً مكتوماً اذ كانت الأحكام العرفية مفروضة بسبب الحرب ، وكانت الرقابة قد منعت نشر أى شىء عن الحادث إلا ما صدر عن البلاغات الرسمية ومقابلات الملك للزعماء السياسيين وتشكيل الوزارة الوفدية .

خطاب النحاس باشا :

وبعد ثلاثةأعوام من وقوع الحادث الذى لم يكن يعلم عنه إلا من اتصلوا به ، وهؤلاء كادوا يتناسونه بحكم حاجات الحياة ، وبعد ثلاثة عشر شهراً من إقالة الوزارة الوفدية ، خطب النحاس باشا فى مناسبة عيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ١٩٤٥) فأورد إشارة عابرة الى أن خصوم الوفد هم المسؤولون أولا وأخيراً عن ٤ فبراير لأنهم زيفوا ارادة الأمة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ وأفسدوا الحياة النيابية وكانوا سبباً فى اختلال الأمن واضطراب الأحوال المالية .

كان خطاب النحاس باشا إيذاناً بفتح باب المناقشة ، فبادر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين الى نشر محاضر الجلستين اللتين عقدتا فى قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان محمود حسن باشا حاضراً بوصفه نائباً لرئيس لجنة قضايا الحكومة . وفجرت جريدة الكتلة « نقاشاً عنيفاً حول موقف النحاس باشا وذهب مكرم عبيد باشا الذى كان قد انفصل عن الوفد ، الى القول بأن النحاس كان على علم بنوايا الانجليز (فى تقديم الانذار ومحاصرة قصر الملك) ، ومشتركاً معهم .

سارع النحاس باشا الى الرد على تلك المزاعم ونشرت له جريدة « المصرى » بياناً مستفيضاً من « الحقائق العشر » عن حادث ٤ فبراير وكذلك نشرت له جريدة « الأهرام » بتاريخ ٢٣ نوفمبر تعليقاً على المحضر الذى سجله كبير المستشارين الملكيين ، ثم ناشدت الصحافة إقفال باب المناقشة فى هذا الحادث المشهور .

لا يذكر اسم امين عثمان

ورغم كل ما كتب وما نشر عن ٤ فبراير ، فان سياجاً من الغموض ظل يحيط بما وقع فيه ، وكنت مازلت اذكر التعليمات التى تلقيتها من مكرم باشا فى اليوم التالى (٥ فبراير) وكنت مديراً لمراقبة النشر وقتها ، بمنع الاشارة فى الصحف والمجلات الى اسم امين عثمان باشا تصريحاً أو تلميحاً . .

وبعد تعيينى فى السراى فى يونيه ١٩٤٢ رحت أقلب فى أوراق المحفوظات العامة والمحفوظات السرية بالديوان لعلى اجد ما يكشف بعض أسرار هذا الحادث . فلم أعثر إلا على مذكرة قدمها الأمين الأول (اسماعيل تيمور باشا) لاثبات حالة اقتحام السفير البريطانى لصالونات التشريفات ، وصعوده الى مكتب الملك محاطاً بحرس بريطانى مسلح ، ومذكرة أخرى من ضابط الياوران عما شاهده من تجمع القوات والدبابات البريطانية حول قصر عابدين .

« الأهرام » ينشر الوثائق

وكذلك لم أظفر من حسنين باشا رئيس الديوان ، رغم احاديثنا المتكررة على مر الأيام ، ما يكشف الستار عن بعض الأسرار . ولما كان يوم ٤ فبراير هو قمة الصراع بين الملك والسفير البريطانى ، فقد حرصت من خلال عملى بمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة « الأهرام » وبعد ان فضت اختام السرية ـ بانقضاء ثلاثين عاماً ـ عن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٧٢ ان اطلع على وثائق تلك الحقبة وان احصل على صورة منها للمركز .

وفى أوائل سنة ١٩٧٣ صدرت يوميات (لورد كيلرن) بطل هذا الحادث . وقام « الأهرام » بنشر مقتطفات منها فى المدة من ٤ مارس الى ١٢ منه ، بيد انها كانت فى حدود ضيقة للغاية . ولذا فقد حرص المركز على نشر الوثائق السرية وقد ضمها ملف مستقل به نحو ستين برقية ورسالة تبادلها السفير البريطانى مع وزير خارجيته فى الفترة بين ١٨ يناير و ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وتقع مستنداتها فى نحو مائتى صفحة نشرها « الأهرام » فى ستة أجزاء ابتداء من يوم الجمعة ١٧ ابريل سنة ١٩٧٣ .

محتويات الملف

يستعرض الجزء الأول من الملف ، مقدمات ٤ فبراير من أزمة التموين الى تحرج الموقف العسكرى بالنسبة للحلفاء الى اخفاق حسين سرى فى تعديل وزارته بعد استقالة وزير المالية (عبد الحميد بدوى) الى أزمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة « فيشى » بناء على طلب السفير البريطانى ، دون عرض الأمر على الملك .

أما خلفية الحادث فانها ترجع الى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ التى انتهت باقالة النحاس باشا رغم الجهد الذى بذله سير مايلز لامبسون للتوسط بين القصر والوفد . وتجددت الأزمة فى سبتمبر ١٩٣٩ ثم فى يونيه ١٩٤٠ عندما اقترح السفير تغيير وزارة على ماهر فاذا عارض الملك فعليه ان يتخلى عن العرش . ويومئذ وجه السفير تبليغاً الى الملك بضرورة استشارة زعيم الأغلبية ، منذراً أن الجنرال « ويفل » قائد عام القوات البريطانية ، ينتظر نتيجة هذا التبليغ . . وانفجرت الأزمة باخراج على ماهر والعهد الى حسن صبرى بتأليف وزارة جديدة .

ويشرح الجزء الثانى من الملف أزمة قطع العلاقات مع حكومة « فيشى » المتعاونة مع المحور ، وأبعادها السياسية والعسكرية لاتصالها بموضوع الفرنسيين الأحرار الذين كانوا يحاربون فى صفوف الحلفاء .

ويشير هذا الجزء الى المرشحين لرياسة الوزارة خلفاً لسرى باشا الذى قدم استقالته يوم ٢ فبراير .

وفى الجزء الثالث تفصيل لمناورات القصر باقتراح وزارة مؤقتة تمهيداً لوزارة قومية واتجاه مستر إيدن الى خوض اختبار للقوة مع الملك ، وترشيح الأمير محمد على وصياً على العرش ، والتفكير فى انشاء نظام حكم آخر ، بعد ان تقرر عزل الملك بدعوى انه خالف المادة الخامسة من المعاهدة .

ويكشف الجزء الرابع من الملف عن الدور الخطير الذى قام به أمين عثمان بصفته أداة اتصال بين السفير البريطانى والزعامة الوفدية .

ويثبت الجزء الخامس ، رفض النحاس باشا لرياسة وزارة ائتلافية وتمسكه بوزارة وفدية خالصة كما يسجل الحديث الذى دار بين الملك والنحاس بعد ظهر يوم ٣ فبراير وقد نقله أمين عثمان الى السفير .

أما الجزء السادس والأخير ، فقد نشر فى أول يونيه ١٩٧٣ ، وتضمن الوثائق التى حملها لامبسون الى الملك ، ووصفاً شاملا للمقابلة الدرامية بينهما . وصيغة البيان الشفوى الذى القاه السفير . : وصيغة التنازل عن العرش . وانتهاء الحادث بالتهنئة الحارة التى تلقاها السفير البريطانى من حكومته .

تقييم الموقف

ليس من غرض هذه المذكرات ، أن أعيد الى ذهن القارىء وصفاً للاجتماعات التى تمت ، والمحاولات التى بذلت لحل تلك الأزمة السياسية العنيفة ، والاجراءات التى اتخذت لمحاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية ، فهذا كله مبين بوضوح فيما نشره « الأهرام » ولكنى أود فيما اكتبه اليوم ، ان اسجل بعض الانطباعات التى علقت بالذاكرة .

١ ـ اذ يبدو من المقابلات التى جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، ان الخلاف كان ينحصر فى نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها هل تكون قومية أو ائتلافية أو حزبية أو محايدة لاجراء الانتخابات . وعندى ان كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الأزمة التى انتهت اليها ، بل ان الأمر فى حقيقته كان صراعاً على السلطة بين قوتين متعارضتين . الأولى تتمثل فى حزب الأغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على أحزاب الأقلية يساندها القصر . فكان لابد من انتصار احداهما على الأخرى .

٢ ـ وعلى ضوء الوثائق الانجليزية وفى نطاق ما تجمع لدى من معلومات من خلال عملى فى القصر مساعداً لرئيس الديوان ، يمكن القول بأنه لم يحدث اتصال مباشر بين السفير البريطانى والنحاس باشا ، وان امين عثمان كان همزة الوصل بينهما وعند تشكيل الوزارة أراد النحاس مكافأة أمين عثمان فعرض عليه منصباً وزارياً ولكن الأخير بعد ان استشار السفير البريطانى ، فضل منصب السكرتير العام لرياسة مجلس الوزراء ، حيث يكون اكثر نفوذاً وأكبر فائدة بوصفه « الظل المباشر لرئيس الوزراء » .

وبعد عشرة أيام من قيام الوزارة الجديدة ، استصدر النحاس باشا مرسوماً بتعيين أمين عثمان رئيساً لديوان المحاسبة بدرجة وزير . ولم يكن قانون انشاء هذا الديوان قد صدر بعد ، فلم يقدم الى البرلمان إلا فى ١٣ مايو ١٩٤٣ .

وفى التعديل الوزارى الذى تم فى ٣ يونيه ١٩٤٣ عين أمين عثمان وزيراً للمالية وهو المنصب الذى يلى فى الأهمية ، منصب رئيس الوزراء .

اما مكافأة السفير فقد وضحت فى برقية مستر « ايدن » بالتهنئة ثم بالانعام عليه برتبة « لورد » فى أول فرصة (يناير ١٩٤٣) بمناسبة اعلان الرتب والنياشين فى انجلترا فى يناير من كل سنة .

٣ ـ ان السفير البريطانى عاون على تصعيد الأزمة باعتراضه على المرشحين الثلاثة (ماهر وهيكل وبركات) خلفاً لحسين سرى . وكانت حجة السفير فى رفض

ترشيح احمد ماهر رئيس الهيئة السعدية انه كان قد أصيب بنوبة خفيفة . . وفى رفض حسين هيكل بدعوى انه كان حديث العهد برياسة حزب الأحرار الدستوريين . اما بهى الدين بركات فقد كان من زعماء النواب المعارضين للمعاهدة عند نظرها فى مجلس النواب سنة ١٩٣٦ . وكل هذه تعللات ظاهرة البطلان .

وكانت هناك أسماء أخرى لم يرشحها القصر ولكن السفير عمد الى ذكرها فى تقاريره الى المسؤولين فى لندن ، لكى يثير القلق فى نفوسهم . وهذه الأسماء على ماهر واسماعيل صدقى ومحمد محمود خليل . وبهذا استقر رأى الحكومة البريطانية على مفاتحة النحاس باشا ليتولى الحكم .

تحيز السفير البريطانى

ومن المرجح أن السفير لم يكن خالص النية فى معالجة تلك الأزمة . ويبدو انه باصراره على عودة الوفد الى الحكم ، كان (أى السفير) يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه فى نظر حكومته . اذ كان وزير الخارجية مستر « ايدن » قد وجه اليه نوعاً من اللوم لفشله فى الوساطة بين القصر والوفد فى أزمة ديسمبر سنة ١٩٣٧ التى انتهت باقالة النحاس باشا .

ومع ان كلا من رئيس الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين أرسل فى اعقاب ٤ فبراير احتجاجاً شديداً الى السفير البريطانى لتدخله السافر فى شؤون مصر الداخلية ، فان « لامبسون » عمل على ان تستمر العلاقات مع الحزبين طبيعية وودية ، ولذا فقد أوفد « والترسمارت » السكرتير الشرقى لمقابلة احمد ماهر باشا يوم ٧ فبراير لابلاغه أسف السفير لعدم استطاعته التحدث معه فى الأمر خلال الأزمة ، بسبب عجلة الحوادث ، وان تصرف الانجليز فرضته الظروف بسبب الحرب .

وبهذا المعنى تحدث السكرتير الشرقى الى هيكل باشا .

وكذلك اقترح السفير على حكومته ان توعز الى صحيفة « التايمز » اللندنية لتنشر مقالا تمتدح فيه موقف الحزبين من قضية التعاون المصرى الانجليزى ، وتشير الى ان رئيسيهما كانا من الأعضاء الموقعين على معاهدة التحالف ، وتقدر بصفة خاصة موقف احمد ماهر من مسألة اعلان مصر الحرب على دولتى المحور .

وقد ظهر المقال فى « التايمز » يوم ١٣ فبراير وأذاعت هيئة الاذاعة البريطانية مقتطفات منه .

ومن ناحية أخرى سعى السفير لدى النحاس باشا لكى يخصص بعض الدوائر

الانتخابية لمرشحى الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين . وكان السفير يخشى ان يمتد التنافس الحزبى الى تقاذف الاتهامات الموجهة الى الجانب البريطانى وقد وافق النحاس باشا فى البداية ولكنه بعد الذى علمه من ان السعديين والدستوريين يرددون « ان الوزارة الحالية جاءت على أسنة الرماح الانجليزية » عدل عن رأيه وتعهد للسفير بمنع أية خطب أو منشورات انتخابية فيها مساس بالحليفة .

موقف الجيش

فى جميع الأزمات التى مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ فى الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب موقف الرأى العام . وعندما طالبت باعلان مصر الحرب على دولتى المحور قالت انها تقدر الأهمية البالغة للقوات المسلحة ، وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهر ، أصرت على ان تجىء الوزارة الجديدة ، حائزة لولاء الجيش .

وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين يوم ٤ فبراير ، احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية .

وعقب وقوع الحادث توجه وفد من ضباط القوات المسلحة الى قصر عابدين وقابلوا حسنين باشا واعربوا له عن استعدادهم للثأر من المسؤولين عن محاصرة القصر بالدبابات وقد أثناهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه وناشدهم الهدوء بعد ان انفرجت الأزمة وشكر لهم باسم الملك جميل مشاعرهم الوطنية . وكان زملاؤهم فى نادى الضباط ينتظرون نتيجة هذا اللقاء .

وقد قدر الملك هذا الشعور من جانب قواته المسلحة ، وحرص على ان يمضى معهم فى ناديهم يوم ٤ فبراير من كل عام .

وفى برقية من السفير البريطانى الى حكومته يوم ١٠ فبراير قال « أبلغنى الجنرال ستون (قائد القوات البريطانية فى القاهرة) ان حادث ٤ فبراير قد أدى الى قدر كبير من الاستياء فى الجيش المصرى لا سيما بين الضباط البارزين ، الذين وان كانوا لا يكنون مشاعر خاصة للملك فاروق ، إلا انهم يرون ان ثمة إهانة قد لحقت بالعرش عن طريق فرض القوة »

موقف رئيس الديوان

أما عن موقف حسنين باشا فقد أثير أول ما أثير سنة ١٩٤٨ فى الشهادة التى أدلى بها على ماهر باشا فى قضية اغتيال امين عثمان عندما سئل عن معلوماته عن

حادث ٤ فبراير فقال ان حسنين كان على علم بأن الدبابات ستحضر (الى قصر عابدين) فى الساعة التاسعة مساء . . ثم قال « ان المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها الينا . كما انه بعد ان ذهب الى السفير (بعد الساعة السادسة مساء) عاد وكانت عنده معلومات أخرى وسئل فلم يقل شيئاً . . »

ونجد فى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل باشا معلومات أكثر دقة وإيضاحاً اذ يقول « حمل رئيس الديوان قرار رفض الانذار وذهب به الى السفارة البريطانية بعد ان طلب الينا ان ننتظر عودته منها . وانتظرنا طويلا فلما تجاوزت الساعة السابعة ، عاد الينا يقول انه سلم قرارنا للسفير وان السفير قال له سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة وقد أبلغكم اننى لا أحضر وقد ابلغكم نبأ آخر . . »

ويتابع الدكتور هيكل مذكراته فيقول « حاولنا ان نستشف من حسنين ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير لكن حسنين أكد لنا انه لم يستطع رغم المحاولات التى بذلها ان يتبين شيئاً وانه حاول جهده ان يصرف السفير عن المضى فى إجراء قد يفسد علاقات الدولتين ، فلم يظفر منه بجواب . . »

تلك هى معلومات شخصيتين كبيرتين ممن حضروا اجتماعات ٤ فبراير .

ومن ناحيتى فقد سمعت حسنين باشا يتحدث كثيراً عن ٤ فبراير وكان فى كل مرة يبدى مرارة ظاهرة . وقد فهمت انه كان يتصور ان تثور الأزمة وتنتهى بتبليغ بريطانى ، أو بتهديد باستعراض بعض الوحدات العسكرية أو بما كان يطلق عليه باللغة الانجليزية Show of Force ثم يصل الاتفاق الى حل وسط باختيار رئيس وزراء يرتضيه الملك ولا يعترض عليه الانجليز . كما حدث فى يونيه سنة ١٩٤٠ بيد ان السفير البريطانى القى بكل ثقله لتصعيد الأزمة .

محاولة نقل السفير

وتبين من الوثائق الانجليزية ، ان محاصرة القصر بالدبابات وسد الطريق بين الماظه ووسط المدينة بالمصفحات والحيلولة دون وقوع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية كانت عملية عسكرية لم يعلم بها إلا مجلس الحرب فى السفارة ، والضابط المنوط بالمعركة فى ساعة الصفر المحددة . ولم يكن أحد من المصريين يعلم بها .

وكان حسنين يذكر ٤ فبراير بالأسى والأسف . ولم يدع فرصة لقائه بأحد من أعضاء مجلس العموم أو من الانجليز ذوى الحيثية عند زيارتهم لمصر إلا اجتمع به وحدثه عن الأثر السيء الذى خلفه الحادث فى نفوس المصريين ، وافهمه ان السفير

« تجاوز حدوده » وأخذ حسنين يتلمس المآخذ على وزارة النحاس باشا ويبلغها للمسئولين فى لندن عن طريق سفيرنا فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) ويتهم انجلترا بانها تتستر وراء وزارة الوفد فى الحصول على مآربها من مصر وانها تتغاضى عن الفساد والفوضى . .

وبعد الحادث مباشرة ، اتخذ السفير موقفاً غير ودى من حسنين وراح يفاتح حسين سرى باشا فى ان يتولى رئاسة ديوان الملك بدلا من حسنين باشا ولكن حسين سرى اعتذر عن عدم قبول المنصب .

وقد آلى حسنين على نفسه ان يعمل على اخراج الوفد من الحكم . وقد سعى فى هذا الاتجاه فى ابريل ١٩٤٣ ثم فى ابريل ١٩٤٤ ونجح فى مسعاه فى اكتوبر من نفس السنة . ومن ناحية أخرى دأب حسنين على تصيد الأخطاء لسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) الى ان جاءت حكومة العمال وتحسنت ظروف الحرب بالنسبة للحلفاء ، فوافقت لندن على نقل سفيرها فى يناير سنة ١٩٤٦ الى منصب مندوب فوق العادة فى جنوب شرق آسيا .

موقف أمريكا من ٤ فبراير

أتاحت لى فرصة زيارة الولايات المتحدة الأمريكية فى رحلة خاصة فى صيف سنة ١٩٧١ ان اطلع على ملف ٤ فبراير فى دار المحفوظات القومية فى واشنطن ، وبه مجموعة الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين وزيرها المفوض فى القاهرة (مستر الكسندر كيرك) ويمكن تلخيص محتويات الملف فيما يلى ، استكمالا لدراسة هذا الموضوع .

١ ـ ذكر مستر كيرك ، ان مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى فى أواخر يناير ١٩٤٢ لم تعرض على الملك فاروق عرضاً سليماً . ويبدو ان أبعادها السياسية والعسكرية لم تكن واضحة بالقدر الكافى .

٢ ـ ان حسين سرى قرر منذ اول فبراير تقديم استقالته بسبب المظاهرات التى سارت فى الشوارع تهتف بحياة على ماهر وتنادى « الى الأمام يا روميل » وتردد هتافات عدائية ضد حسين سرى والانجليز .

٣ ـ وصف ما حدث من مشاورات الملك مع الزعماء المصريين ، والتفكير فى وزارة قومية أو وزارة وفدية ، وتقديم الانذار للملك وصيغة التنازل عن العرش ، بما لا يخرج عما ورد مفصلا بالوثائق البريطانية ونشرتها صحيفة « الأهرام » فى مايو سنة ١٩٧٣ (كما سبق بيانه) .

٤ ـ ان الملك فاروق استدعى مستر « كيرك » لمقابلته فى منتصف الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير ليخبره بالانذار البريطانى . وقد كان مستر « كيرك » عند الملك عندما عاد حسنين باشا من مقابلة السير مايلز لامبسون ، منبئاً بأن السفير يطلب مقابلة الملك فى التاسعة مساء . .

٥ ـ ان وزير أمريكا المفوض لم يتسع له المقام للحديث عن الخلافات السياسية الداخلية ولكنه استطاع ان يبلغ الملك ان اهم ما يشغل أمريكا وانجلترا فى الوقت الحاضر هو هزيمة هتلر وبذل أقصى جهد لكسب الحرب ، وانه يأمل ان يكون الملك عاملا فى هذا الاتجاه .

مدير القسم المختص يرى التدخل فى المشكلة

على أثر وصول هذه المعلومات الى واشنطن ، تقدم مدير قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية (مستر Murray) بمذكرة قال فيها ان عزل الملك فاروق فى الوقت الحاضر امر غير مرغوب فيه ، لأنه يجعل من الملك شهيداً فى نظر الشعب المصرى وقد يترتب عليه حدوث اضطرابات فى المنطقة واعتداءات على البريطانيين كما حدث فى الماضى القريب ، مما يتيح الفرصة لدعاية المحور وتأليب الشعوب العربية والاسلامية ضد الحلفاء .

واستطرد مستر « موراى » فقال ان الانجليز تمكنوا فى مستهل الحرب العالمية الأولى من خلع الخديو (عباس) ولكن الأمر اليوم جد مختلف ، ويبدو ان الانجليز لا يقدرون ما أصاب نفوذهم من تقلص فى المنطقة .

وقال مستر « موراى » فى مذكرته انه يعلم ان سير مايلز لامبسون لا يراعى اللياقة الدبلوماسية فى تعامله مع الملك فاروق ، وانه يقف من الملك موقف الاستاذ من تلميذه .

ثم عرج على موقف النحاس باشا الذى دعى الى تولى الحكم باملاء من الانجليز ، فقال انه اشتهر بالزعامة الوطنية القادرة على قيادة جماهير الشعب نحو الاستقلال . فالتصرف البريطانى الأخير يعطى الانطباع بأن الاستقلال الذى حصلت عليه مصر لم يكن إلا صورياً ، وهذا يضع النحاس باشا فى موقف يعرضه لفقدان « ثقة الشعب فيه » .

وخلص مستر « موراى » من هذا العرض الى اقتراح ارسال البرقية التالية الى وزير أمريكا المفوض فى القاهرة . مشروع برقية من وزير الخارجية الأمريكية الى وزيرها المفوض فى القاهرة ونصها :

« واشنطن فى ٥ فبراير ـ اشارة الى برقياتكم الثلاث بتاريخ ٤ فبراير ، اننى أوافق تماماً على ما ذكرتموه للملك فاروق (عن أهمية المجهود الحربى) . ان الحكومة ترى فيما تبذله من العون الحربى فى ميدان الشرق الأوسط ، وايفاد الجنرال مكسويل على رأس البعثة العسكرية الأمريكية الى مصر ، وتزويد المنطقة بالسلاح والعتاد ، ما يبرر اهتمامها بما يجرى فى مصر من تطورات . »

ولهذا نرجو ـ ان لم يكن لديك مانع ـ ان تبلغ وزير الدولة البريطانى المقيم فى القاهرة ، اننا نأمل فى ان لا تؤدى الأحداث الأخيرة الى تحول جزء من القوات البريطانية عن واجبها الأساسى فى المنطقة المصرية . كما تجدر الاشارة الى ان أسباب الأزمة الحالية قد تكون لها صلة بمخططات دول المحور فى شرق البحر الأبيض المتوسط .

ومهما يكن من أمر فان من المرغوب فيه ان يحتفظ الملك فاروق بعرشه ، وان يقوم النحاس باشا برئاسة وزارة حائزة لثقة القطاعات العريضة من الشعب ، تلك الثقة التى لازمت النحاس باشا فى الماضى .

ولعلمك الشخصى فاننا نقدر الانطباع الذى حصل عليه السفير « ويليام بوليت » المبعوث الشخصى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية عند زيارته لمصر فى نوفمبر سنة ١٩٤١ ، من ان الملك فاروق يفتقر الى مستشارين اكفاء . وان السفير البريطانى يفتقر فى تعامله مع الملك ، الى اللباقة والدبلوماسية».

وكيل الخارجية يعارض هذا الرأى

عرض هذا المشروع على وكيل وزارة الخارجية مستر « سمنر ويلز » فلم يوافق على ارساله الى القاهرة وكتب مذكرة قال فيها قد يكون سير مايلز لامبسون لا يراعى اللياقة الدبلوماسية كما . بلغنى من عدة مصادر فى معالجة الأوضاع فى مصر ، ولكنى من ناحية أخرى ، لا أرى ان مصالحنا فى المنطقة ، تتطلب مثل هذا التدخل المقترح . ان مصر تقع فى دائرة النفوذ البريطانى ، بحيث لا يرضى انجلترا ان تتدخل فى شؤون مصر الداخلية . ثم استطرد مستر ويلز قائلا«اننى لا أسمح بأى حال من الأحوال ان تتدخل انجلترا فى الشؤون الداخلية لاحدى دول امريكا اللاتينية . واحسب ان انجلترا تتخذ نفس الموقف اذا نحن حاولنا التدخل فى شؤون مصر الداخلية». ثم قال مخاطباً مدير قسم الشرق الأدنى « الا ترى معى انه اذا زادت الأحوال سوءا فى مصر ، فان البريطانيين سوف يلقون علينا اللوم ، بسبب تدخلنا فى الأمر ؟ »

وعاود مستر « موراى » الكرة بمذكرة قال فيها « نحن بطبيعة الحال ننزل

على رأيكم بشأن البرقية المقترحة ولكنى استأذن فى القول بأن الموقف فى دول امريكا اللاتينية يختلف عن موقف مصر الحالى اذ ان الأولى ليست مسرحاً لعمليات حربية كبيرة . »

ثم قال أود ان أعيد الى الذاكرة اننا ـ حتى قبل ان ندخل الحرب العالمية الحاضرة ، فان انجلترا طلبت منا رسمياً ان ندخل الى جانبها فى المشكلة الايرانية . وكذلك عندما تدخلنا فى المشكلة العراقية دون طلب من انجلترا ، فان الأخيرة اعربت عن امتنانها بكل قوة .

« ثم ان ما نقترحه اليوم من اجراء لا يعتبر تدخلا ، وانما هو مجرد تعبير عن املنا فى ان تظل مصر محتفظة بالاستقرار والهدوء بينما تجرى الأحداث العسكرية من حولها . وقد ترون معى ان للشرق الأدنى فى الوقت الحاضر أهمية كبرى من حيث هو مسرح للعمليات الحربية ، وشريان حيوى لوصول عتادنا وامداداتنا التى تكفلنا بارسالها الى المنطقة تعزيزاً لنضالها . اننا لا نستطيع ان نقف مكتوفى الأيدى بينما الخطر والتمزق يهددان بعض دول المنطقة سياسياً أو اقتصادياً . »

لم يجد مستر « سمنر ويلز » ما يرد به على تلك الحجج القوية ، فاكتفى بالتأشير على مذكرة مدير القسم بأنه تحت ظروف قاهرة هذا ممكن ، بيد ان الموقف فى مصر لم يصل الى هذا الحد من التدهور . . وبهذا حفظ الموضوع .

من مذكرات وزير الدولة

وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط هو « سير اوليفر لتيلتون » وهو عضو فى هيئة الوزارة البريطانية وممثلها فى المنطقة منذ يوليو سنة ١٩٤١ وقد انشأ بالسفارة البريطانية لجنة للدفاع ، تتألف من قادة الأسلحة الثلاثة (الجيش والبحرية والطيران) ومن السفير البريطانى ، وكانت اللجنة تنعقد يومياً تقريباً . وكان للمندوب السامى فى فلسطين ولسفير انجلترا فى العراق ، حق حضور جلسات تلك اللجنة .

وقد أصبح سير أولفر لتيلتون فيما بعد لورد « شاندوس » ونشر مذكراته فى سنة ١٩٦٢ وعندما جاء ذكر ٤ فبراير قال « بالطبع انتقد عملنا هذا بعد ذلك ، قال البعض ان مطالبنا كانت قاسية وان اجراءاتنا كانت عنيفة . . ومن السهل ان نقول هذا ونحن فى وستمنستر Westminister مقر الوزارات البريطانية ولكنها كانت القاهرة فى سنة ١٩٤٢ وكنا فى زمن حرب . وقال البعض الاخر اننا اخطأنا فى

عدم عزل الملك . . »

وختاماً لهذه القصة التى ظلت آثارها تتردد فى الدوائر السياسية والحزبية فى مصر زمناً طويلا ، فان حادث ٤ فبراير كانت له معقبات بالغة الأهمية . اذ نجم عنه تدهور فى شعبية حزب الأغلبية ، كما نجم عنه خلاف مستحكم بين القصر والوفد ، تتابعت أزماته من صيف ١٩٤٢ الى خريف ١٩٤٤ وانتهت باقالة وزارة النحاس باشا فى اكتوبر من تلك السنة . وتراكمت أحداث السنوات التالية ، وأدت تصرفات الحاكمين الى فقدان الثقة فى النظام كله ، وانتهت الى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

الفصل التاسع

أزمة الكتاب الأسود

مطالب الانجليز تصفية لحسابهم مع الملك ـ الخلاف بين القصر والوزارة ـ الملك يرفض نقل الحكومة إلى الخرطوم ـ تأجيل الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر ـ تدهور العلاقة بين النحاس ومكرم ـ عريضة مكرم باشا ـ مقابلتى للنحاس باشا ـ لقاء مثير بين رئيس الديوان والسفير ـ التخطيط لاقالة الوزارة ـ مقابلة هامة بين الملك والسفير ـ تحت قبة البرلمان ـ مستشار السفارة يتدخل لحذف سؤال من المضبطة ـ توجيهات بريطانية إلى النحاس باشا وتهديد للملك ـ تعديل الوزارة ـ تقييم محتويات الكتاب .

رجعت إلى مفكرتى فوجدت أول اشارة إلى أزمة الكتاب الأسود كانت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ إذ ورد بها « حضر إلى الديوان مكرم عبيد باشا ومعه أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة ، والتمس بعد مقابلة رئيس الديوان ، رفع عريضة مكتوبة بخط اليد وموقعا عليها منه ، إلى المقام السامى وأطلق على العريضة (الكتاب الأسود عن العهد الأسود) .

ثم قلت « يظهر أن العريضة (حوالى ٣٢٠ صفحة) طبع منها عدة نسخ ووزعت فى الخفاء على مصر والأقاليم . واختتمت بنداء إلى جلالة الملك لانقاذ البلاد باقالة الوزارة الحاضرة ، والغاء أعمالها غير الدستورية ، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الأعمال غير الشرعية المنسوبة إلى الحكومة فى ظل النظام الحاضر . . » .

كان هذا هو التقديم الرسمى لعريضة مكرم باشا ، بيد أن القصة لها مقدمات استغرقت عدة أشهر وجرت بشأنها مقابلات ومناورات للتخلص من وزارة النحاس باشا ، وانتهت إلى تهديدات خطيرة من الجانب البريطانى باستعمال القوة فى سبيل الاحتفاظ بالوزارة القائمة بعد أن توفرت لها فرصة الدفاع عن نفسها تحت قبة البرلمان .

نشأت القصة عن خصومة بين النحاس باشا ومكرم عبيد فى مارس سنة ١٩٤٢ تطورت إلى فرقة اتخذها رئيس الديوان الملكى ذريعة للاطاحة بوزارة النحاس باشا بعد أن تفاقم الخلاف بين القصر والوفد حول عديد من المسائل منها ما طلبه الانجليز تصفية لحسابهم مع الملك ، ومنها ما ترتب على تنازع الاختصاص على مر الأيام .

مطالب الانجليز :

فى أول لقاء للسفير البريطانى مع النحاس باشا يوم ٧ فبراير ، أثار سير مايلز لامبسون موضوع على ماهر باشا وضرورة ابعاده إلى السودان أو أية جهة نائية أخرى ثم طلب تنحية عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان عن منصبه ، كما طلب استبعاد الايطاليين الملحقين بخدمة الملك .

وفى الحقيقة فان النحاس باشا عالج هذه المطالب الثلاثة بطريقة حازمة متأنية وبشجاعة سياسية فى مواجهة الضغوط المتزايدة من الجانب البريطانى والتى وصلت فى بعض الأحيان إلى التهديد بان يتولى السفير بنفسه تنفيذ تلك المطالب .

فيما يتعلق بعلى باشا ماهر ، قابله النحاس باشا وبعد أن شرح له الموقف ، ترك له الخيار بين أن يعتكف فى داره بالقصر الأخضر (بضواحى الاسكندرية) أو يعين سفيرا فى إحدى دول أمريكا الجنوبية ، أو أن يرسل إلى الخرطوم ! وقال النحاس باشا أن الوزارة مستعدة للاشراف على أملاك على باشا وشؤونه المالية أثناء غيابه عن مصر . . . ولما رفض ماهر باشا كل هذه العروض ، اعتقله النحاس وصدر بذلك بلاغ رسمى من رياسة مجلس الوزراء بتاريخ ٨ ابريل ١٩٤٢ .

وعن المطلب الخاص بوكيل الديوان ، فان النحاس باشا لم يكن مقتنعا بوجاهته وكان مترددا فى الاستجابة له . وظلت المسألة معلقة زمنا طويلا ، وبقى عبد الوهاب طلعت باشا يزاول عمله معنا فى الديوان ، وكنت قد عينت فى يونية ١٩٤٢ مديرا للادارة العربية ومعاونا له ، إلى أن صدر الأمر الملكى باحالته إلى المعاش فى ٧ ديسمبر من تلك السنة حيث تسلمت عمله وكان خروجه بطريقة كريمة وقد وافق النحاس باشا على تعيينه بعد ذلك عضوا فى مجلس الشيوخ .

وفيما يتعلق بالايطاليين الملحقين بخدمة الملك ، وكان عددهم نحو ١٦ عاملا ، وهم من موظفى الخاصة الملكية ، فقد استبقى الملك منهم مدير شؤونه الخصوصية (انطونيو بولى بك) واثنين من معاونيه ، وظلوا فى خدمة الملك رغم إصرار الانجليز على اخراجهم .

البوليس الخاص :

وكان من بين طلبات الانجليز حل فرقة البوليس الخاص وهى تشكيلات شبه

عسكرية أنشئت لتكون تحت تصرف السراى وكان يرأسها محمد طاهر باشا وهو يمت بصلة القربى للأسرة المالكة . ولم يبطىء النحاس باشا فى الاستجابة لهذا الطلب بل انه أمر باعتقال طاهر باشا . . ويبدو أن النحاس باشا ذكر ما كان من أمر فرقة القمصان الزرقاء التى أنشأها الوفد والتى أصر الملك على حلها فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ فأراد زعيم الوفد أن يرد التحية إلى الملك فاروق ، ومن هنا كان اصرار رئيس الحكومة على حل فرقة البوليس الخاص .

وكذلك تم اغلاق نادى السيارات الملكى بناء على طلب السفير البريطانى واصدر النحاس باشا أمرا عسكريا باعتقال النبيل عباس حليم الذى كان رئيسا للنادى وكان يشايع انتصارات الألمان على قوات الحلفاء .

تراكم الخلافات بين القصر والحكومة :

تلك كانت مطالب الانجليز لتصفية حسابهم مع الملك ، أما الخلاف بين القصر والحكومة ، فقد بدأ بأمور تافهة وانتهى إلى النزاع على السلطات الدستورية ، وتتابعت الأحداث بحيث لم يكن يمر شهر دون قيام أزمة أو حدوث سوء فهم بين الطرفين .

١ - فى مارس ١٩٤٢ طلب النحاس باشا إلى الملك أن يمنح رتبة الباشوية لبعض الوزراء بمناسبة افتتاح البرلمان يوم ٣٠ منه بيد أن الملك أرجأ الأمر إلى فرصة أخرى ولم يوافق عليه إلا فى مايو من تلك السنة .

٢ - كان النحاس باشا يعمل على ايجاد اتصال مباشر بينه وبين الملك . وبعد عدة مقابلات أخذ القصر يحيل رئيس الحكومة إلى رئيس الديوان فى أغلب الأحيان لابلاغ ما يريد عرضه على الملك .

٣ - فى الأسبوع الأخير من شهر يونية ، بدأت القوات البريطانية فى الانسحاب إلى السلوم ثم اضطرت للجلاء عن مرسى مطروح أمام جحافل قوات المحور . وتحرج الموقف وظهر شبح الغزو ودارت معركة فى أول يوليو بين قوات روميل والجيش الثامن واجتمع البرلمان فى جلسة سرية لمناقشة الحالة الحاضرة . وفى اليوم التالى اجتمع السفير والقائد العام للقوات المسلحة البريطانية (جنرال ستون) بالنحاس باشا فى مجلس الوزراء لمدة أربع ساعات . . ثم اجتمع المجلس عشر ساعات متصلة وأعلن انه سيتابع الاجتماع ليل نهار . . . واتصلت الوزارة بمحافظ الاسكندرية وأبلغته ما يجب اتباعه اذا ما بلغها المارشال روميل . وكنا فى الديوان نطالع هذه الأنباء فى الصحف . . دون أن تخطرنا رياسة مجلس الوزراء بشىء عنها وكأن الملك فى معزل عما يجرى فى بلاده .

٤ - ومع أن زحف قوات المحور توقف فى ٤ يوليو ، إلا أن السفير البريطانى اتصل بحسنين باشا وأبلغه أن لندن تفكر فى نقل السفارة إلى الخرطوم اذا ما توغلت قوات المحور فى الأراضى المصرية وقال أن النحاس باشا موافق على انتقال الحكومة أيضا إلى السودان ولكن الملك رفض الموافقة على هذا الاقتراح ، وصمم على الصمود فى القاهرة .

٥ - وفى الأسبوع الأخير من أغسطس ، نشأ خلاف بين وزير الدفاع (حمدى سيف النصر باشا) وبين رئيس أركان حرب الجيش (الفريق ابراهيم عطا الله باشا) فى شأن اعتقال ثلاثة من الضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية وطلب الوزير اخراج رئيس الأركان لأنه يتصل بالقصر فى كل صغيرة وكبيرة .

٦ - وفى أواخر سبتمبر تجددت أزمة الجيش ، لأن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة ولاء للملك احتجاجا على حادث ٤ فبراير . واقترح الوزير الاستغناء عن خدماتهم ،بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية بحيث تتاح لهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم فيما نسب اليهم .

٧ - واستمرت أزمة الجيش إلى نوفمبر من تلك السنة (١٩٤٢) وقد نعود إلى المزيد من البيانات عنها عند الكلام عن صلة القصر بالقوات المسلحة وذلك فى الفصول التالية من هذه المذكرات .

٨ - فى منتصف سبتمبر قام الخلاف على رئاسة حفلة الأزهر التى كانْ مزمعا اقامتها فى مناسبة الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر الشريف . هل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة أوباسم الشيخ المراغى .

وسوف نعود إلى شرح تلك الأزمة أيضا فى الفصل الخاص بعلاقة القصر بالأزهر والمعاهد الدينية .

٩ - وجاء شهر أكتوبر وقد تحسن الموقف الحربى فى موقعة العلمين وزال شبح الغزوعن مصر ، فانتقلت الوزارة إلى مصيف الاسكندرية وراح مجلس الوزراء يعقد ثلاث جلسات أسبوعيا فى « بولكلى » بينما الملك ودواوين القصر باقية فى القاهرة . وكان المتبع فى جميع العهود أن تقرر السراى موعد الانتقال رسميا إلى المصيف . وعندئذ تنتقل الوزارة إلى الاسكندرية .

١٠ - وفى شهر نوفمبر نشب خلاف على تعيين أمير للحج وهو منصب فخرى يصدر به أمر ملكى دون العرض على مجلس الوزراء . رشحت الوزارة على كمال حبيشه بك وكيل وزارة الداخلية ليكون أميرا للحج فى طلعة هذا العام ، ورأى الملك أن يعهد بهذا المنصب إلى كبير الياوران الفريق عمر فتحى باشا ، وانتهى الأمر إلى حل وسط أن يكون فتحى باشا أميرا للحج والأستاذ حبيشة وكيلا لهيئة الشرف .

١١ - وفى أواخر يناير سنة ١٩٤٣ طلب النحاس باشا رتبا ونياشين لأعضاء وزارته بمناسبة عيد ميلاد الملك (١١ فبراير) ولكن الملك لم يستجب لهذا الطلب .

١٢ - وفى ١٨ فبراير تجددت أزمة الأزهر اذ اعتقلت الحكومة كلا من الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر والشيخ أحمد حسن الباقورى والشيخ سليمان نوار من شيوخ المعاهد بدعوى انهم يحرضون طلبة الأزهر على الاضراب والسير فى مظاهرة إلى عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده ، وقد سارع رئيس الديوان إلى الاعتراض على اعتقالهم وقابل رئيس الحكومة وانتهى الأمر بالافراج عن المعتقلين فورا وعودة الطلاب إلى معاهدهم .

١٣ - وفى ٨ مارس تجدد الخلاف حول تعيينات بعض كبار الضباط اذ خلت وظيفة مدير عام مصلحة الحدود بوفاة شاغلها اللواء على حسنين الشريف واقترحت الوزارة تعيين الأميرالاى على بك موسى بينما رشح القصر لهذه الوظيفة الهامة ، اللواء عبد الله النجومى باشا ياور الملك ، وابن أحد قادة الدراويش الذى قتل فى معركة مع الانجليز فى السودان .

تلك مقتطفات من الخلاف داخل دوائر العمل الذى لا يصل إلى حد العلانية ، وزاد عليه النحاس باشا بيانا أذاعه من داره (حيث كان معتكفا بسبب مرضه) فى مناسبة عيد الدستور (١٥ مارس) فاستعرض التطورات التى مرت بها الحياة الدستورية من انتصارات وهزائم ، ثم أورد أسماء بعض زعماء المعارضة المسؤولين عن تعطيل الدستور أحيانا ، أو العبث بالانتخابات أحيانا أخرى . وفى النهاية وجه انتقادا لمسلك الملك فؤاد والملك فاروق نحو الدستور . .

تدهور العلاقة بين النحاس ومكرم :

فى هذا الجو المشحون بالتوتر والصراع بين القصر والوفد ، ألقى مكرم باشا قنبلته السياسية بتقديم النسخة الأصلية من « الكتاب الأسود عن العهد الأسود » إلى الديوان الملكى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ وكانت العلاقة بينه وبين النحاس باشا قد وصلت إلى قطيعة لا رجعة فيها بعد أن كانا صديقين حميمين منذ ثورة ١٩١٩ وتوطدت العلاقة بينهما فى سنة ١٩٢٧ عندما أنتخب النحاس باشا رئيسا للوفد ومكرم عبيد باشا سكرتيرا عاما وكانا ينتسبان فى اللقب إلى زعيم الأمة سعد زغلول فكان يطلق على النحاس باشا خليفة سعد وعلى مكرم باشا ابن سعد البكر .

بدأ التنافس بين الرجلين على كسب الشعبية ولما يمض شهر واحد على توليهما الحكم . اذ كانت الوزارة تبذل جهدها لمعالجة أزمة المواد التموينية وأهمها القمح . وفجأة وعلى وجه التحديد يوم ٣ مارس ١٩٤٢ طلعت الصحف بتصريح لمكرم عبيد بوصفه وزير المالية وشؤون التموين ، قال فيه أن تفريج أزمة القمح

وتوفير الغذاء للشعب ، كانت ثمرة لمجهوده الشخصى . . ولم يكن النحاس باشا ليرضى عن هذا الكلام فأمر بنشر تصريح له فى الصحف فى اليوم التالى مؤداه أنه هو صاحب الفضل فى حل أزمة القمح بالتعاون مع السلطات البريطانية .

اغتنم رئيس الديوان هذه الفرصة وأخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزارة ووزير المالية ، فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك يوم ١٢ مارس وخرج مكرم بعدها يقول لمندوب « الأهرام » انه لقى من الملك فاروق « ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظرة دقيقة وعميقة إلى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها » إلى ان قال « لم ألبث طويلا حتى أدركت أن ملكنا الشاب قد ملك زمام الأمور بفضل ما أوتى من رجولة مبكرة وخبرة منوعة نادرة ، قلما أتيحت لملك من الملوك . . . » .

هذا الوصف الذى سجله مكرم يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى رسمها النحاس باشا ومكرم باشا عن الملك للسفير البريطانى منذ سنة ١٩٣٧ وعندما تحرج الموقف فى فبراير سنة ١٩٤٢ .

ولعل تصريح مكرم باشا عن أزمة القمح كان من بين الأسباب التى دعت إلى سحب شؤون التموين من اختصاصه وتعيين وزير مستقل (هو أحمد حمزة باشا) للتموين فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ .

وجاءت الأزمة الفاصلة فى موضوع الاستثناءات اذ طلب النحاس باشا ترقيات استثنائية لثلاثة من الموظفين العاملين معه فى وزارة الداخلية وأحيل الطلب إلى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته . . . وفى اجتماع مجلس الوزراء فى ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه ووافقه جميع الوزراء ما عدا وزير المالية . ونشرت صحيفة « الأهرام » يوم ١٤ مايو مذكرة اللجنة المالية يمنع الاستثناءات بين الموظفين وبهذا أصبح معروفا ان الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ غاية المدى . . .

اخراج مكرم باشا من الوزارة ومن الوفد :

طلب رئيس الوزراء إلى رئيس الديوان استصدار مرسوم باقالة مكرم عبيد من وزارة المالية . ولهذا الطلب سابقة فى تاريخ الوزارات المصرية ، ولو ان الوضع فى الحالتين جد مختلف . فى سبتمبر سنة ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالنيابة (يحيى باشا ابراهيم) استصدار مرسوم باقالة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية (العدل) اذ ذاك . ووافق الملك فؤاد على الطلب فورا لان عبد العزيز فهمى كان قد امتنع عن تنفيذ رغبة الملك فى عزل الشيخ على عبد الرازق (القاضى بالمحاكم الشرعية) بسبب كتابه « الاسلام وأصول الحكم » . أما فى حالة مكرم باشا فان الملك كان راضيا عنه تمام الرضا بل ان القصر كان يساند مكرم فى تحديه للنحاس باشا . . .

واضطر النحاس باشا إلى تقديم استقالة الوزارة فى ٢٦ مايو ، ويبدو أنه خشى أن يقبلها الملك ويكلف غيره بتشكيل وزارة جديدة . . . ولذا فقد حرص على أن يثبت فى كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بينه وبين وزير ماليته اذ قال « نظرا لما قام بينى وبين حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من خلاف جوهرى طال أمده وتعددت مظاهره وتعذر على علاجه بالرغم مما بذلته من الجهود . ولما كان هذا الخلاف قد أدى إلى استحالة استمرار التعاون بيننا ، فانى أتشرف بأن أرفع إلى جلالتكم استقالة الوزارة . . » وقد وافق الملك فى اليوم نفسه على اعادة تشكيل وزارة النحاس باشا وتعيين وزير جديد للمالية (كامل صدقى باشا) .

ونحن نذكر هنا أن النحاس باشا عندما قرر اخراج النقراشى باشا من الوزارة فى صيف سنة ١٩٣٧ فانه تريث إلى أن حانت الفرصة فى ٢٩ يوليو من تلك السنة ، بمناسبة تولى الملك سلطته الدستورية حيث تقضى التقاليد الدستورية أن تقدم الوزارة استقالتها ويعهد الملك إلى رئيس الحكومة بتشكيل وزارة جديدة وعندما صدرت مراسيم ٢٩ يوليو أسقط منها اسم النقراشى باشا وثلاثة وزراء آخرين .

وبعد اخراج مكرم من الوزارة قررت الهيئة الوفدية فصله من منصب سكرتير عام الوفد بعد أن ظل يتمتع به خمس عشرة سنة متوالية . . وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب فى ٦ يولية ١٩٤٢ بعد اثنتين وعشرين سنة وبعد أن كان من أهم أعضاء الحزب ، ان لم يكن أهمهم .

ولم يبق لمكرم باشا من المناصب سوى عضوية البرلمان فراح يؤلف حزب « الكتلة الوفدية » من ١٧ عضوا من أعضاء البرلمان (ثلاثة من الشيوخ وأربعة عشر نائبا) وعكف مكرم على تجميع مواد الكتاب الأسود وتأييده ببعض الوثائق من ملفات وزارات المالية والتموين وغيرهما ، وكان يشجع معاونيه بالتأكيد لهم أن القصر يؤيده فيما يعمله .

محتويات الكتاب الأسـود :

جاء ثمرة هذا الجهد الذى بذله مكرم وأنصاره واستغرق عدة أشهر ، كتاب من ٣٢٠ صفحة ويضم سبعة أبواب ، أولها عن استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف . وثانيها بعنوان الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون . وموضوع الباب الثالث هو التستر على بعض التهم المنسوبة لبعض الاصهار والأنصار ، والباب الرابع عن رخص التصدير وصفقات التموين ، والخامس عن تفشى الوساطة والرشوة فى الصفقات التجارية ووظائف الحكومة وتعيين العمد . . الخ ، والسادس عن الاستغلال الصغير ، والباب السابع عن فضائح المحسوبيات والاستثناءات .

وقد نعود إلى تقييم محتويات الكتاب بعد أن نستعرض المناقشات التى جرت حوله فى البرلمان .

مقابلتى للنحاس باشا :

سلمنى حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا يوم ٢٩ مارس واحتفظت بها فى مكتبى بالديوان إلى يوم ١٠ ابريل حيث أعددنا كتابا باحالة العريضة إلى رئيس الحكومة متضمنا أهميتها لان مقدمها عضو فى البرلمان القائم ورئيس لحزب الكتلة الوفدية وكان وزيرا للمالية عدة مرات كما كان نقيبا للمحامين أكثر من مرة . وقد كلفنى حسنين باشا بتسليم كتاب الديوان والعريضة إلى رئيس الحكومة . واثباتا لقيامى بهذه المهمة دونت فى مفكرتى عن هذا اليوم (١٠ ابريل) ما يلى « بأمر من معالى الرئيس ، اتصلت بمنزل النحاس باشا فأجابنى السكرتير « ميشيل ساويرس » ، وأخبرته بأن عندى رسالة عاجلة من رئيس الديوان إلى رئيس الحكومة ولذا أطلب موعدا لتقديمها ، وسأل إلى متى سأكون بالمكتب . . فقلت إلى منتصف الثامنة . . وإلى حوالى منتصف التاسعة لم يتصل بى ميشيل فعاودت الاتصال بمنزل الباشا فقيل لى تفضل ! » .

قابلت رفعته فى مكتبه بالمنزل وكان ممسكا بورقة وقلم وأشار إلى انه مستعد لتلقى الرسالة . وبعد أن أبلغته تحيات معالى الباشا قلت له انه كلفنى أن أحمل اليكم هذا الكتاب . فأخذ يتلوه بصوت عال ، ثم استعرض محتويات العريضة ، واعترض على عدم ذكر الامضاءات على الجزء الخاص بانتخابات المحامين ، كما اعترض على اطلاق « الكتلة الوفدية » على حزب مكرم باشا وقال « أنا رئيس الوفد وأنا أحاربه فى استعمال هذه الصفة »وأخيرا طلب نسخة من العريضة فوعدته باستئذان حسنين باشا فى ذلك » .

وفيما بين ٢٩ مارس و ١٠ ابريل تمت إتصالات مكثفة بين رئيس الديوان والسفير البريطانى من جهة وبين رئيس الديوان وزعماء المعارضة من جهة أخرى .

استطلاع رأى السفير :

فى ٦ ابريل ذهب حسنين باشا إلى السفير البريطانى وحدثه فى شأن الكتاب الأسود معربا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق الملحقة بالعريضة تكفى للحكم على تصرفات رئيس الوزراء وبعض الوزراء . ولكن السفير ارتأى اما تقديم الاتهامات إلى القضاء واما مناقشتها بالطرق الدستورية فى البرلمان . وبعث السفير إلى حكومته يقول انه « يبدو من محادثتى مع حسنين ومن تقرير مندوبنا المتصل بدوائر القصر أن الملك يعتزم استدعاء النحاس باشا لكى يسأله عما ورد فى الكتاب الأسود وأن جلالته

تحت ضغط زعماء المعارضة ، قد يلجأ إلى اقالة الوزارة لهذا السبب . . » .

وفي ٩ ابريل قابل حسنين باشا السفير مرة أخرى ، وقد نصحه الأخير بالتريث وذكره بالآثار السيئة التى ترتبت على اقالة النحاس باشا فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

لقاء مثير بين رئيس الديوان والسفير :

عاد حسنين باشا إلى مقابلة لورد كيلرن يوم ١٣ ابريل بعد أن أعرب زعماء المعارضة عن مؤازرتهم لما ورد فى الكتاب الأسود من اتهامات . قال حسنين للسفير أن أربعة أو خمسة من تلك الاتهامات لا تحتمل المناقشة وانها تدين النحاس باشا وأسرته .

كان من رأى السفير اعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه أمام القضاء أو باجراء اسفتاء عام ! قال حسنين للسفير أن النحاس باشا لن يلجأ إلى القضاء وإذا رأى السفير اجراء انتخابات فمن العدل أن تجريها وزارة محايدة . وهنا قال السفير انه لا يضمن نزاهة تلك الانتخابات وأن الرجوع إلى البرلمان القائم هو خير وسيلة لاعطاء النحاس باشا فرصة للدفاع عن نفسه .

قال حسنين أن التهم الموجهة إلى رئيس الحكومة إذا لم تثبت براءته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة إلى السفارة البريطانية لانها تحتضن وزارة فاسدة ! فأجاب السفير بأن المسألة ليست احتضان وزارة فاسدة وانما نحن نطلب اعطاء فرصة للمتهم لكى يدافع عن نفسه ، وان كل ما نطلبه أن تكون بمصر وزارة تحرص على تنفيذ المعاهدة وتكون حائزة لثقة الأغلبية التى يمكنها من تنفيذ المعاهدة ونحن فى زمن حرب .

وفى ختام هذا الحديث أكد حسنين انه اذا صمم السفير على رأيه فانه (أى حسنين) سوف يقدم استقالته ، وفعلا خرج حسنين من دار السفارة ليقابل الملك ويقدم استقالته فى اليوم التالى من رياسة الديوان . . .

التخطيط لاقالة الوزارة :

كانت الخطة التى رسمها حسنين باشا لاحراج مركز الوزارة تتلخص فى امرين (١) تنشيط المعارضة ، (٢) مهادنة الانجليز لكيلا يعترضوا على تنحية الوزارة عن الحكم .

١ ـ بدأ نشاط المعارضة باجتماع عقده اسماعيل صدقى باشا فى داره يوم ١٦ ديسمبر ١٩٤٢ ، دعا اليه كبار السياسيين (غير الوفد) لتنظيم حركة المعارضة . وبعد ذلك باسبوع اجتمعت الهيئة السعدية وأثار النقراشى باشا موضوع رفع العلم الوطنى

على دار النحاس باشا أسوة بقصر عابدين . . واجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى أوائل ابريل ١٩٤٣ وانضم اليهم جميع زعماء المعارضة فى تقديم كتاب إلى الملك يوم ١٤ منه أيدوا فيه عريضة مكرم باشا وطالبوا باقالة الوزارة .

وبعد ان اتضح ان الانجليز مارسوا ضغطا شديدا على القصر لكى يوافق على مناقشة الكتاب الاسود تحت قبة البرلمان ، عاد زعماء المعارضة الى الاجتماع وطلبو مقابلة السفير البريطانى فى يوم ١٨ ابريل ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم ارسلوا اليه مذكرة مع الاستاذ فريد زعلوك قالوا فيها انهم مع اخلاصهم للمعاهدة فانهم يحتجون على تدخل انجلترا فى شؤون مصر الداخلية بعد ان ابتعد خطر الحرب عن اراضيها . . .

وعادت مجلة « روزاليوسف » إلى الظهور لتكوْن لسان حال المعارضة ٢ ـ وسعياً وراء إيجاد جو من الود بين القصر والانجليز أوعز حسنين باشا إلى الملك أن يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمناسبة زيارة « دوق جلوسستر » لمصر ، وأن تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ للترفيه عن الجنود البريطانيين والأمريكيين وطلعت جريدة « الأهرام » ، فى هذه المناسبة (١٥ ديسمبر ١٩٤٢) بمقال افتتاحى قالت فيه ان القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء ، كما أشارت إلى أن الملك كان قدوة لشعبه عندما رفض أن يترك عاصمة بلاده عندما تقدم العدو إلى العلمين .

وقد تبين من مقابلة رئيس الديوان للسفير أن الخطة لم تؤت ثمارها وأن الانجليز يعتزمون مساندة الوزارة إلى النهاية بل تبين انه فى اليوم الذى قدمت فيه العريضة إلى رئيس الحكومة (١٠ ابريل) كان السفير البريطانى ومعه المستشار الشرقى فى زيارة للنحاس باشا فى داره لتناول الشاى معه ولتهنئته بالشفاء والعودة من الاسكندرية . . .

مقابلة هامة بين الملك والسفير :

استقبل الملك السفير البريطانى يوم ١٤ ابريل ودار بينهما حديث على جانب كبير من الأهمية ، سجله السفير فى برقيته رقم ٧٤٥ بقوله « قابلت الملك فاروق بعد ظهر اليوم وقد استمرت المقابلة ساعة كاملة ودارت فى جو من المودة وفى غير كلفة . قلت للملك انه قد يكون محرجا كما نحن محرجون ، بسبب التطورات الأخيرة . . ثم شرحت له سياستنا وهى الحرص على تنفيذ المعاهدة بوزارة تستند إلى أغلبية شعبية وهذا متوفر فى وزارة النحاس باشا . وقد أقر الملك سلامة هذا المنهاج وقال انه أمر طبيعى وفى زمن الحرب لا يمكن أن يكون غير هذا . وقد قدمت له منطوق ما ورد فى برقيتكم رقم ٦٢٠ ونص برقيتكم رقم ٦٢٤ فقال انه لا يختلف فى شىء مع وجهة نظركم » .

وجهة نظر الحكومة البريطانية :

قالت الخارجية البريطانية فى ١٢ ابريل « ان سحب الخلاف (بين القصر

والوفد) تتجمع وقد تؤدى إلى اخراج الوزارة الحاضرة ، الأمر الذى يجب علينا أن نتفاداه ، نظرا للمساندة الشعبية التى ما زالت تتمتع بها الحكومة القائمة » وقالت لسفيرها فى القاهرة « عليك أن تقابل الملك وتستعرض معه الموقف بصفة غير رسمية . وتستطيع أن تسلم بأن الاتهامات الموجهة إلى الوفد خطيرة ويجب الرد عليها . كما يجب أن توضح أن صاحب الكتاب الأسود شخص موتور وقد لا يكون فوق الشبهات ولا يبغى المصلحة العامة . ومن المسلم به عامة فان النحاس باشا رجل صادق ونزيه وهو ما يشهد به أعداؤه . وطالما هو متمتع بثقة الرأى العام فان اخراجه من الحكم ليس فى صالح الملك ولا فى صالح الحكومة البريطانية » .

ويتابع السفير حديثه مع الملك فيقول « عندما أكدت على ضرورة اتاحة الفرصة لرئيس الحكومة لكى يدافع عن نفسه قال الملك انه ضعيف الأمل فى أن يتمكن النحاس باشا من تبرئة نفسه . وقد يختلف فى أن يكون البرلمان الحالى صالحا لعرض هذه المشكلة عليه ، وهو (أى الملك) متأكد من عدم صلاحيته . . . » ثم يستطرد السفير قائلا :

« وعندئذ أعطانى الملك بصفة غير رسمية ورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة ورد بها » :

رأى الملك كتابة :

« تعلمون سعادتكم بالاتهامات الخطيرة الموجهة إلى رئيس الحكومة وبعض وزرائه . وبصفتى ملكا دستوريا فان مسؤوليتى تقتضينى الحفاظ على كرامة المؤسسات والأوضاع الدستورية فى البلاد ونزاهتها » .

« ولهذا فمن الضرورى أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتمكين رئيس الحكومة وزملائه من الدفاع عن أنفسهم ضد تلك الاتهامات . بيد أنى لا أرى أن يتم هذا بمجرد طرح الثقة على الوزارة فى البرلمان القائم . . » .

ويستطرد السفير قائلا « فيما يتعلق بمناقشة الموضوع فى البرلمان ، قد يكون الملك « على حق ولكنى قلت له أن الأمر يتوقف على سير المناقشات وتطوراتها وصداها لدى الرأى العام . وأن الصعوبة تكمن فى النظام البرلمانى فى مصر اذ أن الحكومة التى تتولى اجراء الانتخابات ، تلجأ عادة إلى التدخل فيها . . والبرلمان الحالى قائم ولا يمكن تجاهله . ولعل أفضل طريقة هى أن يطرح النحاس باشا القضية على الشعب لمعرفة مدى ثقته بالحكومة الحاضرة . ولكن هل يستطيع ذلك ؟ (وكنت حريصا على أن أؤكد أن لا علم لى بما يدور فى خلد النحاس باشا » .

« وقد علق الملك على هذا بقوله أنه بغض النظر عن النظام الدستورى ، فان

الطريقة المقترحة من شأنها أن تجعل المتهم حكما . وقد طال النقاش حول صعوبة الحصول على صورة صحيحة للرأى العام » .

واختتم السفير برقيته إلى وزير خارجيته بقوله « ولم يعترض الملك على مدى تقديرك لمكرم عبيد وقال انه أيضا لا يثق به كثيرا . . » .

ثم قال السفير « ان محصلة هذه المقابلة هو ابعاد خطر الاقالة المفاجئة لوزارة النحاس باشا ، انتظارا لما تسفر عنه مناقشات البرلمان . . ».

تحت قبة البرلمان :

كانت مقابلة الملك للسفير البريطانى يوم ١٤ أبريل واستقالة حسنين باشا من رياسة الديوان ، بمثابة وقف اطلاق النار بين القصر والوفد ، وانتقال المعركة إلى مجلسى الشيوخ والنواب .

وقد كان أمام النحاس باشا ، أحد طريقين ، إما أن يرفع دعوى قذف ضد مكرم باشا وإما أن يثير الموضوع أمام البرلمان . وكان هناك طريق ثالث جال بخاطر أمين باشا عثمان وأبلغه إلى السفير البريطانى وهو أن يقدم النحاس باشا استعفاءه ويتحلل من قيود الوظيفة ويلجأ إلى الشارع السياسى لمنازلة مكرم عبيد . ويبدو أن الفكرة لم تتعد المناورة لأنها لم ترق فى نظر السفير كما انها لم تعرض على القصر ، ولو انها عرضت لكان قبول الاستقالة أسرع مما يتصوره السفير أو أمين عثمان .

وبينما كان السفير يناقش الملك فى صلاحية البرلمان القائم للنظر فى محتويات الكتاب الأسود كان النحاس باشا قد استقر رأيه على طرح الموضوع للمناقشة فى البرلمان ، وأوعز إلى بعض الشيوخ والنواب بتقديم أسئلة عما ورد من اتهامات فى الكتاب الأسود ، يتولى الوزير المختص الرد عليها فورا . .

سأل أحد الشيوخ رئيس الحكومة يوم ١١ ابريل عن مدى علمه بالاتهامات التى أذاعها مكرم عبيد واذا كانت غير صحيحة - كما يرجو - فلماذا لا يقدم مكرم إلى القضاء بتهمة القذف ؟ وأجاب النحاس باشا فى اليوم التالى ببيان تلى فى المجلسين بأن مثل هذه الأمور يجب الرد عليها فى نطاق المسؤولية الوزارية وطبقا لأحكام الدستور . .

وفى اليوم التالى تقدم النواب بسبعة أسئلة . . وانهالت الأسئلة من الشيوخ والنواب بحيث وصلت فى ١٧ مايو إلى نحو أربعين سؤالا وقام رئيس الوزراء والوزراء بالرد عليها بما يفيد سلامة تصرفاتهم . وكان مجلس الشيوخ قد وافق بجلسة ٢٢ ابريل على أن البرلمان هو الجهة الدستورية المختصة فى هذا الشأن .

وعندئذ تبين لصاحب الكتاب الأسود أن الموضوع سوف ينتهى بالثقة بالوزارة

«الانتقال إلى جدول الأعمال ، خصوصا وأن اللائحة تقضى بعدم التعقيب على الاجابة على الأسئلة ، فقدم استجوابا يوم ١٧ مايو ثم كشف عن أوراقه وطلب تأجيل الاستجواب يوما واحدا لكى يحصل على بعض المستندات من الديوان الملكى . .

وفى اليوم المحدد لمناقشة استجواب مكرم باشا اقترح رئيس مجلس النواب أن تنتهى المناقشة فى موعد غايته ٢٠ مايو وأن تراعى الضوابط الآتية :

١ ـ لا يذكر شيء عن الملك باعتباره فوق الخلافات الحزبية .

٢ ـ لا يجوز التعرض لمسائل هى موضع نظر المحاكم .

٣ ـ لا تذكر أسماء من شملتهم الترقيات الاستثنائية الأخيرة .

٤ ـ لا يصح استخدام الألفاظ النابية .

٥ ـ يمنع نشر ما يدور فى المجلس حول الاستجواب حتى تأخذ الحكومة فرصتها للرد على الاتهامات . وهذا يتفق مع التقاليد البرلمانية سواء فى مصر أو فى انجلترا .

وتكلم مقدم الاستجواب ثلاثة أيام متتالية وأدلت الحكومة برأيها وانتهت المناقشة بموافقة ١٧٦ نائبا على بيانات الحكومة ، وامتنع عشرة عن التصويت ، وتقرر الانتقال إلى جدول الأعمال .

السفارة تطلب حذف سؤال من المضبطة :

واستكمالا لما دار فى مجلس النواب فى هذا الشأن ، أرادت الوزارة أن ترد التحية إلى رئيس الديوان خصوصا بعد أن أعلن مكرم باشا عن حصوله على بعض المستندات من ديوان الملك . فتقدم أحد النواب الوفديين بسؤال عن الديون التى فى ذمة حسنين باشا للدولة ، هى ثمن أثاث كان قد أمر بصنعه فى مدرسة أسيوط الصناعية سنة ١٩٢٩ ، ورد وزير المعارف (أحمد نجيب الهلالى باشا) ببيان طويل فى ١٩ مايو قال فيه « أن فى ذمة حسنين باشا ٥٠٣ جنيها و٥٠٧ مليما » ، وفى اليوم التالى نشر حسنين بيانا فى الصحف دافع عن نفسه بقوله « أن تكاليف هوايته للطيران والكشوف الصحراوية التى قام بها . جعلت متطلباته المالية يتعذر معها تسديد الدين دفعة واحدة وانه سبق أن اتفق مع وزير المالية (أحمد عبد الوهاب باشا) على تسوية الدين بعد سنة ١٩٤٤ ، وأراد الهلالى باشا أن يستطرد فى مناقشة هذا الموضوع لولا أن تدخل السفير البريطانى الذى أوفد مستشاره الشرقى (سير والتر سمارت) إلى مجلس النواب حيث قابل رئيس المجلس وطلب اليه حذف السؤال والرد عليه من المضبطة ، وتم ذلك فعلا . . وقد لاحظ النائب المحترم فكرى أباظة عند التصديق على المضبطة انها خلت من الاشارة إلى هذا السؤال ، فأجاب رئيس المجلس

(عبد السلام فهمى جمعه باشا) بأنه لم يكن هناك سؤال ولا جواب . .

وقد أدى هذا التهجم على القصر إلى عكس المقصود منه ، وزاد من تعاطف الرأى العام مع رئيس الديوان ، بل ان نائب باب الشعرية الأستاذ سيد جلال بعث إلى حسنين شيكا على بياض ليسدد ما عليه من الديون . وقد أعاد حسنين الشيك إلى مرسله شاكرا .

تجـدد الأزمـة :

عاد رئيس الديوان إلى مباشرة عمله بموجب أمر ملكى رقم ٨ بتاريخ ٢٢ ابريل جاء فيه « عزيزى أحمد حسنين باشا

« اطلعنا على كتابكم الذى رفعتموه الينا يوم ١٤ ابريل الحاضر وفيه تلتمسون قبول استقالتكم من رياسة ديواننا لأسباب لها اعتبارها » .

« ومع تقديرنا لهذه الأسباب رأينا أن نصدر أمرنا اليكم بالاستمرار فى القيام بأعباء منصبكم لتستأنفوا عملكم فى خدمة وطننا وعرشنا ، بما عهدناه فيكم من اخلاص لشعبنا ولنا .

« أن ما نعرفه فيكم من شجاعة الرأى ورجاحة الفكر واستقامة النهج ، ليزيد من تقديرنا لما أديتموه من خدمات حققتم بها ايماننا بأن خدمة العرش لا تكون الا بالتفانى فى خدمة الوطن » .

« ونحن إذ نبلغ أمرنا هذا اليكم يسرنا أن نعرب لكم عن شكرنا على ما قدمتموه من جهود صادقة وخدمات موفقة ، آملين أن تكون أعمالكم المقبلة ، استئنافا لهذه الجهود والخدمات » .

ورغم اعتكاف حسنين باشا ، فانى كنت أطلبه يوميا فى داره على أعمال الديوان . وهنا أنقل من مفكرتى عن يوم ١٧ابريل « قابلنى سير والتر سمارت صدفة عند باب منزلى فأستوقفنى وسأل بعد المقدمة المتعارفة عن الجو والسكن ، هل استقالة حسنين باشا جدية فأكدت له ذلك . فقال انها خسارة أن يكون قد تسرع فى هذا العمل . . فقلت له أن الخسارة تعود على الطرفين . .

ثم سأل عما اذا كانت السفارة تستطيع الكتابة إلى بالنيابة فأجبت بالنفى اذ ليست لى صفة رسمية أستطيع بها الرد عليهم اذا ما أستدعى الحال ردا .

وقطعت الحديث بأن سألته أن أوصله إلى محل عمله فاعتذر شاكرا وانصرف إلى نادى الجزيرة ليستقل سيارته». .

استأنف رئيس الديوان نشاطه بتدبير حملة اعلامية فى انجلترا ، اذ أوفد رسولا مسموع الكلمة فى الأوساط البريطانية إلى لندن وزودوه بنسخ من الكتاب الأسود . .

غير أن الحملة لم تفلح لأن الرسول وجد القوم هناك مشغولين بأحداث الحرب عما عداها من الأمور . . . وفى تلك الفترة كتب النصر لقوات الحلفاء باستيلائهم فجأة على تونس « وميناء بنزرت » .

وأوشك شهر ابريل على النهاية وكانت مناقشات البرلمان عن الكتاب الأسود مستمرة وبطريقة روتينية ولا تخرج عن سؤال يقدمه نائب وفدى وجواب يلقيه الوزير المختص . وموقف متشدد حيال المعارضة .

فى مجلس الشيوخ قدم هيكل باشا استجوابا عن دستورية المناقشة فى البرلمان ولماذا لا يقدم مكرم باشا إلى القضاء للنظر فى الاتهامات الموجهة إلى الوزراء ، وقد أجاب النحاس باشا بأن هذه الأمور تدخل فى نطاق المسؤولية الوزارية طبقا للدستور ولا تدخل فى اختصاص المحاكم . . .

وفى ٢٧ ابريل رفض رئيس مجلس النواب استجوابا قدمه مكرم باشا نظرا لأن بياناته غامضة . . . ولأن وقائعه غير محددة !

وتجددت مظاهر الخلافات الصغيرة بين القصر والوزارة ، نذكر منها :

١ ـ فى الاحتفال بذكرى وفاة الملك فؤاد (٢٨ ابريل) لم يحضره من الوزراء سوى وزير الأوقاف ووزير المالية وقد جرت العادة على أن يحضر هذه المناسبة رئيس الوزراء وجميع الوزراء بكامل هيئتهم .

٢ ـ قررت الوزارة ألا يحضر من أعضائها فى المناسبات التى يرأسها الملك ، سوى الوزير المختص ، وذلك حفاظا لكرامة الوزراء ، خشية أن يمتنع الملك عن مصافحة أحدهم . .

٣ ـ دعت حرم النحاس باشا إلى التبرع لأسبوع البر . . فأعلن القصر عن مشروع « يوم المستشفيات » وتبرع له الملك بألف جنيه ، كما قدم زعماء المعارضة تبرعات سخية .

٤ ـ ما زال الخلاف قائما على تعيين مدير عام لمصلحة الحدود .

٥ ـ وقع فى مفوضية تركيا حادث اهتزت له دوائر القصر وطلب من النحاس باشا الاعتذار عنه .

ذلك أن الأمين الأول (اسماعيل تيمور باشا) كان حاضرا حفل المفوضية وعندما تقدم لتحية النحاس باشا فاجأه بقوله « لعلك لا تخشى أن تلوث نفسك بمصافحتى . . وعلى كل حال فسوف يكون هناك الكثير مما سنقوله لكم ، فيما بعد . . . » .

٦ ـ علمنا فى الديوان ان الوزارة تنظم وفود العمال للقيام بمظاهرة عدائية يوم ٦ مايو

(عيد جلوس الملك) فاتصلت بمدير الأمن العام لمنع سير المظاهرات الى ساحة عابدين !

٧ ـ أعلن الملك عزمه على مقاطعة الوزارة . . وهو أمر يضعف من هيبة الحكومة ، ويوحى بأنها وشيكة السقوط !

هذا عن الجانب المصرى ، أما عن الجانب البريطانى فقد بلغ من اهتمامه ان طلب مستر تشرشل رئيس الحكومة موافاته ببرقية عاجلة فى نحو الف كلمة . . عن ملخص الاتهامات الموجهة الى النحاس باشا وأفراد أسرته .

ورأى مستر ايدن وزير الخارجية انه رغماً عن استمرار المناقشات البرلمانية فان الموقف يهدد بالانفجار فبعث يستطلع رأى سفيره فى مصر عن مدى تقلص شعبية الوفد وعن اتجاهات الرأى العام والشعور السائد فى الجيش المصرى بوجه خاص .

قال السفير طبقاً لما لديه من المعلومات فان الوفد لا يزال هو حزب الأغلبية فى البلاد وانه تأكد من هذا بنفسه عندما قام برحلة الى الوجه القبلى وهو الجزء المعروف بأنه أقل تحمساً للوفد من الوجه البحرى . ومع تسليم السفير بأن الوفد فقد كثيراً من شعبيته بعد حادث ٤ فبراير ، فانه اذا دخل انتخابات حرة فانه يفوز بأغلبية ٦٠ ٪ من الأصوات . .

أما عن الشعور السائد فى الجيش فسوف نستعرضه عند الحديث عن التهديد باستعمال القوة .

توجيهات بريطانية للنحاس باشا

على ضوء هذه البيانات بعث مستر ايدن الى سفيره فى القاهرة بالتوجيهات الآتية :

(أ) أن الأسس التى قام عليها حزب الوفد أصبحت غير ذات موضوع بعد عقد المعاهدة وان المصلحة تقضى باعادة تكوين الحزب على مبادىء سياسية تقوم على دعامتين الأولى الحفاظ على التحالف بين مصر وانجلترا والثانية رفع مستوى المعيشة بمجهود مكثف على غرار المجهود الحربى .

(ب) ان من الخير ان تعود الصلة بين بيت الأمة (حرم سعد زغلول باشا) وبين النحاس باشا . . ففى ذلك تقوية أدبية وشعبية للحزب فى تكوينه الجديد .

(جـ) « اذا ما تقرر اجراء انتخابات جديدة فانه (أى مستر ايدن) لا يرى ضرورة العهد بها الى وزارة محايدة ، وانما تجريها وزارة النحاس باشا مع التوصية

بتعديل الوزارة !

(د) وأخيراً اقترح وزير الخارجية البريطانية بدعة انتخابية جديدة وهى ان يعهد الى شخصية أو عدة شخصيات مستقلة بالإشراف على الانتخابات لضمان حيادها فى إطار وزارة الداخلية ، تكون لها مرتبة الوزير دون الاشتراك فى الوزارة .

تهديد باستعمال القوة ضد الملك

لم تلق هذه التوجيهات اذناً صاغية من النحاس باشا ، إلا فيما يتعلق بالتعديل الوزارى (كما سيجىء بيانه) وعندما استشعر الانجليز بأن الملك يفكر فى اقالة الوزارة تقدموا اليه بنصيحة ملزمة ، هى ان يتيح للنحاس باشا فرصة للاستفتاء أو اجراء انتخابات عامة لمعرفة اتجاهات الرأى العام . .

وعرض الأمر على مجلس وزراء الحرب فى جلستى ٥ ، ٧ مايو فوافق على اسداء النصح للملك بأن إخراج النحاس فى الوقت الحاضر يعتبر عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحربى . فاذا صمم الملك على اقالة الوزارة فان للسفير البريطانى ان يهدد باستعمال القوة العسكرية . .

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد الفعل لدى الجيش المصرى اذا ما دعا الحال الى استعمال القوة ضد الملك . فاذا اقتصر الأمر على المقاطعة السلبية أو عدم التعاون فان فى استطاعة القوات البريطانية المحلية مواجهة الموقف . اما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الأمر يختلف لأنه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية المسلحة .

وكان من رأى وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط (مستر كايسى) النصح بعدم اللجوء الى القوة خشية تدخل الجيش المصرى أو اغضابه ، وقواته تعاون الحلفاء فى منطقة القنال . وقال وزير الدولة ان الرأى العام العالمى سوف ينتقد حمايتنا بقوة السلاح لوزارة تقوم حولها الشبهات . . وانه يفضل تنحية الوزارة عن تنحية الملك .

وانتهت الأزمة بعدول الملك عن اقالة الوزارة . واستمر النحاس باشا ووزراؤه يناقشون اتهامات الكتاب الأسود الى يوم ٢٤ مايو وفى اليوم التالى بعث رئيس الحكومة الى رئيس الديوان بمضابط الجلسات التى انتهت الى الثقة بالوزارة والانتقال الى جدول الأعمال بأغلبية ١٧٦ صوتاً للاشىء ! وانسحاب المعارضة .

تعديل الوزارة

توجه السفير البريطانى الى رئيس الحكومة مهنئاً بانتهاء الأزمة ، وناصحاً له بأن

يطلب مقابلة الملك ويعمل على استرضائه فى حادثة المفوضية التركية وبأن يعمل فى الوقت نفسه على تطهير الوفد والحد على قدر الامكان من المحسوبيات والاستثناءات فى وظائف الدولة .

فى ٣١ مايو قابل النحاس باشا الملك وعرض عليه التعديل الوزارى ، فوافق عليه فيما عدا ترشيح النائب المحترم عمر عمر لمنصب الوزارة لأنه اتخذ موقفاً عند مناقشة الكتاب الأسود .

وقد حرص السفير على تقاضى أتعاب الوساطة التى قام بها وانتهت الى هذا الحل السعيد ، وكان السفير يضيق بوزير الشؤون الاجتماعية (عبد الحميد عبد الحق) بسبب تزعمه لقانون استعمال اللغة العربية فى شؤون الحسابات ومراسلات الشركات الأجنبية وكذلك لم يكن راضياً عن كامل صدقى باشا لأنه يعرقل أعمال وزارة المالية . وقد استجاب النحاس باشا لهذه الرغبات فعين أمين عثمان باشا وزيراً للمالية بدلا من كامل صدقى الذى عين رئيساً لديوان المحاسبة ونقل عبد الحق من الشؤون الاجتماعية الى وزارة الأوقاف . وعين فؤاد سراج الدين باشا وزيراً للداخلية مع قيامه مؤقتاً بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية . وفهمى حنا ويصا بك عضو الشيوخ وزيراً للوقاية المدنية .

وفى هذه المناسبة اقترح حسنين باشا على السفير ان يشمل التعديل الوزارى إخراج حمدى سيف النصر باشا وزير الحربية واحمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف العمومية ، بسبب موقفهما العدائى من القصر ، وبهذا يسود التفاهم بين الملك والوزارة ـ بيد أن السفير قال لرئيس الديوان ان الوزارة بصدد ملء المناصب الشاغرة ولا تفكر فى إخراج الوزراء من مناصبهم . .

تقييم الكتاب الأسود

مما يستوقف النظر فى موضوع هذا الكتاب انه خلا من الاشارة تصريحاً أو تلميحاً الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد كان مكرم باشا من أقرب المقربين الى النحاس باشا وقتها . وكنا نطمع فى ان نقف منه على الأسباب التى حدت بالنحاس باشا الى رفض الوزارة القومية التى عرضها عليه الملك فى اجتماعات الزعماء التى تمت يومى ٣ و ٤ فبراير بقصر عابدين ، اذ يمكن اعتبار هذا الرفض من المآخذ على الوفد . ولو ان النحاس باشا قبل تشكيل وزارة قومية أو وزارة ائتلافية فان قبوله كان كفيلا بانهاء الأزمة دون حاجة الى الانذار البريطانى أو محاصرة القصر بالدبابات وارغام الملك على قبول وزارة وفدية خالصة . ويبدو ان مكرم باشا أغفل الاشارة الى هذا الحادث لأنه كان مستشاراً أو شريكاً مؤثراً فيما أدى اليه حادث ٤ فبراير من نتائج تركت آثاراً بعيدة فى هيبة الحكم فى مصر .

اشتمل الكتاب على سبعة أبواب تضمنت نحو مائة مسألة أغلبها أصغر من أن يذكر . . وفيما عدا خمسة اتهامات أو ستة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهده عن تأييدها بما يثبت صحتها .

١ ـ على سبيل المثال ذكر مكرم باشا ان نظارة النحاس باشا لوقف البدراوى كان نوعاً من استغلال النفوذ وكانت النظارة تدر عليه ١٥٠٠ جنيهاً سنوياً . . والحقيقة كما وردت فى اجابة الحكومة ان نظارة هذا الموقف كان معهوداً بها الى المنزلاوى بك وفى سنة ١٩٣٦ انتقلت النظارة الى النحاس باشا . وفى سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة الشرعية بتسليم وقف البدراوى الى وزارة الأوقاف . ولما عاد النحاس باشا الى الحكم فى سنة ١٩٤٢ اسندت اليه النظارة من جديد . . ويلاحظ ان أعيان الوقف تقع فى سمنود (بلدة النحاس باشا) ولم يضار المستحقون فى شيء لأن اجر النظر حق شرعى لناظر الوقف . ومن العسير اعتبار هذا التأرجح استغلالا للنفوذ فهو أقرب الى القول المأثور « بارك الله فيمن نفع واستنفع . . »

٢ ـ وكذلك ورد فى الكتاب الأسود ان النحاس باشا عهد الى أحد المقاولين لانشاء طريق سمنود مقابل اسقاط دعوى أقيمت ضد هذا المقاول ، ولم يستطع مكرم باشا اثبات ذلك . .

٣ ـ وعن تأجير بيت النحاس باشا فى الاسكندرية أدعى مكرم باشا ان إيجاره كان الف جنيه وأجاب النحاس باشا بأن قيمة الايجار لم تزد عن ٥٠٠ جنيه وقال مكرم ان المنزل استؤجر ليكون نادياً ليلياً ، وان النحاس باشا وعد صاحب الملك بتعيينه عضواً فى البرلمان ، ولم يقم دليل على صحة ما ذكره مكرم باشا فى كتابه الأسود .

٤ ـ وعن موضوع اقامة النحاس باشا فى عوامة أو دهبية أو باخرة مملوكة للدولة ، فان كل رؤساء الحكومة فعلوا ذلك !

٥ ـ وعن تبرعات أسبوع البر ، قال النحاس باشا ان جمعها كان تمهيداً لطلب الانعام على المتبرعين بالرتب والألقاب مع توجيه التبرعات الى مشروعات البر والاحسان !

٦ ـ ولعل التهم الموجهة الى وزير الأشغال عن نقل بعض المهمات الخاصة بكوبرى بنها لاصلاح عزبة الوزير ، أو توصيل ترعة الى أراضى أحد أصدقائه كانت تستحق المزيد من الايضاح لأن الوزارة أجابت بأن مثل هذه الأعمال كانت ضمن مشروعات الرى القديمة !

٧ ـ واما عن موضوع المحسوبيات والاستثناءات فى تعيينات وترقيات موظفى الدولة ، فتلك مسألة مألوفة فى مصر فى جميع العهود ، ولعلها كانت أكثر عدداً فى الوزارات الوفدية منها فى وزارات الأقلية . ويرجع ذلك الى أن الوفد هو حزب الأغلبية ولأنه بقى بعيداً عن الحكم زمناً طويلا فهو فى العشرين سنة من ١٩٢٤ الى ١٩٤٤ لم يتول الوزارة سوى أربع مرات ولم يزد حكمه عن خمس سنوات . .

وقد جمع النحاس باشا اجابات الحكومة فى كتاب اطلق عليه « الكتاب الأبيض » وقدمها الى رئيس الديوان رداً على عريضة مكرم باشا واعتبرت الأزمة منتهية أو على الأصح مؤجلة الى فرصة سنحت فى ابريل من السنة التالية ، عندما قام رئيس الديوان بمحاولة ثانية لاقصاء النحاس باشا عن الحكم .

وهذا ما سوف نعرض له فى الفصل التالى . . . .

الفصل العاشر

تجدد الخلاف
ومحاولة تعيين رئيس الديوان رئيساً للحكومة

محاولة المصالحة بين القصر والوزارة ـ عودة الى الخلاف بشأن تعيينات قضائية ـ الوزارة تعمل على عزل شيخ الازهر ـ الخلاف على ترقيات ضباط الجيش ـ الملك يتجاهل الحكومة ويجتمع بزعماء المعارضة ـ السباق الى مواساة منكوبى الملاريا ـ الملك يستدعى السفير البريطانى ويسلمه مذكرة بضرورة اقالة الوزارة ـ تشكيل وزارة حسنين باشا ـ انجلترا تتمسك بالنحاس باشا وتهدد الملك .

اسفرت الجولة الاولى فى الصراع بين القصر وحكومة الوفد عن فوز النحاس باشا فى البرلمان بالثقة واستمراره فى الحكم بمساندة الحكومة البريطانية التى هددت باستعمال القوة ضد الملك إن هو أقال الوزارة .

وقد ارتضى الملك هذا الوضع وبدأت اتصالات ودية بين القصر والوزارة وكذلك تحسنت العلاقات بين وزير الدفاع (حمدى سيف النصر باشا) وبين رئيس اركان حرب الجيش (الفريق ابراهيم عطا الله باشا) ولو انهما لم يتفقا على اختيار مدير عام لمصلحة الحدود .

وكذلك عادت العلاقة طبيعية بين القصر والسفارة البريطانية ، وقابل الملك لورد كيلرن عدة مرات الى ان قام السفير باجازته السنوية يوم ٣١ اغسطس **١٩٤٣** وعاد الى القاهرة فى ٢٨ نوفمبر من تلك السنة . وكان من مظاهر الود ان استقبل الملك فى الاسبوع الاول من اكتوبر رئيس اساقفة « يورك » وقام بزيارة الكاتدرائية الانجليكانيه فى قصر النيل وقدم الى الكاتدرائية أطارين من البرونز لنافذتين هدية تذكارية وكان لهذه الزيارة اثر بالغ فى نفوس الجالية البريطانية واشادت بها الصحف المحلية وذكرت جريدة « المقطم » فى هذه المناسبة ان كنيسة « سان بيتر » فى روما تزينها هدية تذكارية من محمد على الكبير . . .

محاولة المصالحة

فى ٨ يونيه ١٩٤٣ سافر النحاس باشا الى القدس وكانت السيده حرمه قد سبقته اليها واتصلت بالملكة نازلى التى كانت تستجم وقتها فى ربوع فلسطين ولحق بهم حسنين باشا . ويبدو ان الملكة بذلت من المساعى الحميدة ما كاد يؤدى الى تصفية الخلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، وكان من علامات هذا التحسن ان الملك اوفد كبير امنائه الى النحاس باشا يوم ١٥ يونيه لتهنئته بعيد ميلاده الرابع والستين وهى لفته ملكية لم نألفها من قبل ، وقد احدثت ذعرا فى صفوف المعارضة . .

وعندما عادت الملكة نازلى الى مصر فى يوليو كان الملك والنحاس باشا فى استقبالها فى محطة القاهرة ومعه جميع الوزراء بملابسهم الرسمية . . ولم يتخلف منهم سوى وزيرى المعارف والدفاع . وبتنا فى الديوان نترقب اجراء تعديل وزارى يترتب عليه اخراج الوزيرين وكان هذا شرطا او مطلبا اساسيا لحسنين باشا فى سبيل المصالحة مع الوزارة . ثم تبين لنا ان تخلف الوزيرين عن هذا الاستقبال ، كان بناء على طلب القصر لان الملك قرر عدم مصافحتهما ونزل النحاس باشا على رغبة الملك ولم يشأ أن يحدث ازمة فى تلك المناسبة .

عودة الى الخلاف

بحلول موسم الصيف بدأت الوزارة فى الانتقال الى الاسكندرية . وكانت القاعدة المرعبة فى جميع العهود ، ان يقرر الملك موعد الانتقال الرسمى الى المصيف ويتبعه رئيس الوزراء ووضح للرأى العام ان الفجوة ما تزال قائمة وكان هذا التصرف من جانب الوزارة مظهرا من مظاهر التحدى للقصر ، ولجأ الديوان الى مواجهة هذا التحدى فلم يكن يمر شهر دون حدوث ازمة أو قيام نزاع بين الطرفين على ادارة شئون الحكم والتنافس على اكتساب الشعبية .

اذكر من ذلك ان القصر أقام فى ١٦ اغسطس حفلة فى حديقة سراى عابدين للطلبة المتفوقين دعا اليها نحو ٤٥٠ طالبا من الجامعات والمدارس . وفى ١٦ سبتمبر اقام الملك وليمة افطار للطلبة الغرباء ولم يدع الى هاتين الحفلتين احد من الوزراء . وفى مناسبة اول رمضان (٣ سبتمبر) دعا الملك هيئة الوزارة كما جرت العادة الى وليمة افطار اعتذر عن عدم حضورها النحاس باشا لوجوده بالاسكندرية واحتجاجا على عدم دعوة وزيرى المعارف والدفاع . وفى مقابل دعوة الملك للعمال واعضاء النقابات يوم ١٢ سبتمبر فى قصر عابدين اقام لهم النحاس باشا حفلة فى ملعب الاسكندرية وخطب فيهم وزير الشئون الاجتماعية مؤكدا عناية الوزارة بشئون العمال .

ازمة رئيس محكمة النقض والابرام

صادف يوم ٢٤ سبتمبر يوم الجمعة الاخيرة من شهر رمضان وقد جرت التقاليد على ان يؤدى الملك صلاة الجمعة فى جامع عمرو بن العاص فى مصر القديمة وان يصحبه الى المسجد رئيس الوزراء . وحضر النحاس باشا من الاسكندرية لهذا الغرض وتحدث مع حسنين باشا فى عدة مسائل منها ترشيح سيد بك مصطفى وكيل محكمة النقض والابرام رئيسا لها . وفى اليوم التالى صدرت موافقة الملك على هذا الترشيح وكلفنى حسنين باشا بأن اتصل بالنحاس باشا لابلغه تلك الموافقة . وكان النحاس باشا فى طريق العودة الى الاسكندرية فأتصلت بالدكتور محمد صلاح الدين الذى كان سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء ولم يلبث ان عاد ليخبرنى بأن الوزارة عدلت عن ترشيح سيد بك مصطفى وانها ستبعث الينا بالمرشح الجديد بعد قليل . .

بعد بضعة ايام اقترحت الوزارة تعيين امين انيس باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة رئيسا لمحكمة النقض وصدرت الموافقة على ذلك وادى اليمين القانونية امام الملك يوم ١٣ اكتوبر وبعد اسبوعين قدم ثلاثة من مستشارى النقض استقالتهم احتجاجا على تعيين انيس باشا رئيسا للمحكمة . ولم تكن هناك اسباب واضحة لهذا الاحتجاج لان اقدمية انيس باشا بين رجال القضاء ، فضلا عن كفاءته الممتازة ، تؤهلة لرياسة محكمة النقض . وعلى اثر استقالتهم تحدد لهم موعد لمقابلة الملك .

وعندما عرضت الوزارة ترشيح ثلاثة من المستشارين بدلا من الذين استقالوا ، ارجأ الديوان الموافقة على هذا الطلب . وفى تلك الاثناء خلت فى اقلام قضايا الحكومة (مجلس الدولة فيما بعد) ثلاث وظائف لمستشارين ملكيين .
وكان من رأى رئيس الديوان ملء تلك الوظائف بمستشارى النقض المستقيلين وكلفنى بمقابلة وزير العدل صبرى ابوعلم باشا لاعرض عليه هذا الاقتراح .

قابلت صبرى باشا يوم ٢ يناير ١٩٤٤ وعرضت عليه الامر فقال ان التعيين فى وظائف المستشارية الملكية من اختصاص رئيس الوزراء فرجوته ان يعرض الاقتراح على النحاس باشا فقال انه سيفعل ولكنه يحب ان يؤكد ان تعليق الحركة القضائية على تعيين هؤلاء المستشارين الثلاثة ، امر محرج له جدا وان مستر « برنتون » القاضى بالمحاكم المختلطة ومستر هيوز النائب العام ابلغاه ان العمل معطل فى المحاكم المختلطة بسبب عدم تعيين قاضيين بها . واضاف صبرى باشا قائلا ان تأخير البت فى الحركة القضائية ليس من المصلحة الوطنية فى شىء ! أردت ان استوضحه فقال ان التأخير قد يؤثر على موقف مصر سنة ١٩٤٩ (يقصد موعد الغاء المحاكم المختلطة) فسألت صبرى باشا عن علاقة حركة قضاة المحاكم الاهلية بالقضاء المختلطه فقال « سبق ان اخبرتك ان التعيين فى المحاكم المختلطة سيكون من بين

قضاة الاهلى . . » وهنا قلت لصبرى باشا ، انا على كل حال موفد اليك برسالة محددة وقد ابلغتك اياها فقال محتدا ان الحركة عندكم فى الديوان منذ ٢٣ اكتوبر . . فأعدت عليه ما ذكرته وكان جوابه انه سيعرض الامر على رئيس الوزارة وانما يود ان يذكر ان المستشارين الثلاثة الذين يقترح الديوان اعادتهم الى السلك القضائى ، قد اشتغلوا بالسياسة . . فسألت الوزير هل يقصد واحدا منهم فقال واحد أو اثنين أو ثلاثتهم .

وفور عودتى الى مكتبى اتصل بى صبرى باشا وقال انه عرض الامر على النحاس باشا وهو يرى انه لايمكن اعادة احد من هؤلاء المستشارين الى أية وظيفة فى الحكومة !

وتمسكت الوزارة بموقفها واستعانت بالسفير البريطانى الذى قابل حسنين باشا وطلب اليه الاسراع فى التصديق على الحركة القضائية وتم ذلك فعلا بصدور المرسوم الملكى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ بتعيين ثلاثة مستشارين فى محكمة النقض والابرام .

وفيما يتعلق باقلام قضايا الحكومة فقد اتصل بى النحاس باشا يوم ٢٩ يناير ، وكان حسنين باشا معتكفا فى داره ، وعرض ترشيح وايت ابراهيم بك ، وابراهيم حسن الطوبى مستشارين ملكيين وبعد موافقة الملك ابلغتها الى رئيس الوزارة فى اليوم التالى .

بين الاقدمية والكفاءة

وختاما لهذه الازمة فان الوزارة كانت تتمسك دائما بوجهة نظرها فى ترشيحات القضاة بدعوى ان مجلس القضاء الاعلى وافق عليها فلا محل لاعتراض القصر على شيء منها . وهنا اذكر ان قانون استقلال القضاء الذى نص على اختصاصات مجلس القضاء الاعلى كانت الوزارة الوفدية قد سارعت الى استصداره وعندما عرض مشروعه على الديوان الملكى لم يكن لدينا اعتراض عليه سوى ما ورد بالمادة الخاصة بالترقيات بين القضاة بنسبة الثلثين للاقدمية والثلث للكفاءة . وكان من رأى الديوان ان الثلث كثير . . واقترح نسبة اقل من الثلث لان الكفاءة مسألة تقديرية اما الاقدمية فهى حق مكتسب لاينازع فيه أحد ، بيد ان الديوان لم يتمسك باقتراحه رغم وجاهته ووافق على القانون باعتباره تنظيما اساسيا للسلطة القضائية كما وافق عليه البرلمان فى ٦ يوليو ١٩٤٣ بما يشبه الاجماع .

حركة قضاة المحاكم المختلطة

نشرت جريدة « المصرى » فى ٦ اكتوبر ١٩٤٣ نبأ تعيين ابراهيم فرج مدير

المستخدمين بوزارة الداخلية ، وحسن ابو علم ، قاضيين بالمحاكم المختلطة ، وكانا ضمن حركة واسعة وكانت ما تزال موضع مشاورة بين الوزارة وديوان الملك .

كلفنى حسنين باشا بزيارة صبرى باشا ابو علم للتحدث اليه فيما نشرته جريدة « المصرى » والتفاهم على ما تضمنته الحركة وبأننا لااعتراض لنا عليها الا فيما يتعلق بالاستاذ ابراهيم فرج . قال الوزير انه فهم من حديث لحسنين باشا مع فؤاد باشا سراج الدين ان الاعتراض منصب ايضا على الاستاذ حسن ابو علم فنفيت له ذلك . واخذ الوزير يدافع عن ترشيح ابراهيم فرج وقال ان من الخير ان يعين فى المختلط حيث يجلس على منصة القضاء مع زميلين ولا تكون له السلطة التى يتمتع بها فى وزارة الداخلية . . .

قلت للوزير ان ابراهيم فرج نال من الترقيات والعلاوات ما لم ينله احد من زملائه فى التخرج من كليه الحقوق فأجاب بأن ترشيح ابراهيم فرج قاضيا فى المختلط لم تراع فيه دوافع الحزبيه . .

واخيرا سألنى الوزير كيف يعترض القصر على حركة قضاة المختلط بينما رئيس الديوان سبق ان اخبر رئيس الوزارة بالموافقة عليها فقلت لمعاليه انه كثيرا ما يحدث ان يبت فى أمر ثم يعاد النظر فيه وضربت لذلك مثلا حكاية سيد بك مصطفى وعدول الوزارة عن ترشيحه رئيسا لمحكمة النقض والابرام . . . ولم تقع هذه الايماءة موقع الرضا من صبرى باشا وانهى الحديث بأنه متمسك بوجهة نظره وبأنه ينتظر من الديوان اخطارا بالموافقة .

عدت بعد يومين من هذا اللقاء الى زيارة وزير العدل وابلغته ان رئيس الديوان اعاد عرض الحركة على جلالة الملك وانه وافق على القضاة الاربعة المرشحين ولم يوافق على تعيين ابراهيم فرج . وان الملك متأثر بما نشره القاضى الامريكى (مستر هنرى) حديثا عن انشاء غرفة للمرافعة باللغة الفرنسية امام المحاكم الاهلية بعد الغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ واضفت موجها الكلام الى صبرى باشا « ان معاليكم تحرصون على ان يكون اختيار قضاة المحاكم المختلطة من الاشخاص النموذجيين امثال الاستاذ حسن ابو علم . . » وعندئذ ابدى الوزير ما يشبه الاقتناع بوجهة نظر الديوان ، واعرب عن رجائه ان نسرع فى اعتماد مرسوم رؤساء المحاكم الاهلية وان استعجل ديوان كبير الامناء لتحديد موعد لمقابلة الملك حيث يحلف انيس باشا اليمين القانونية . وقد اجيب الى طلبه فى اليوم التالى (١٣ اكتوبر ١٩٤٣)

بين قضاة المحاكم الشرعية

فى الاسبوع الأول من سبتمبر ١٩٤٣ بعثت الوزارة الى الديوان بمشروع مرسوم

بإجراء حركة تعيينات وترقيات بين رجال القضاء الشرعى . ولدى مراجعتها طبقا لكشوف الأقدمية المحفوظة بالديوان تبين لنا عدة ملاحظات ترتب عليها تأخير الموافقة عليها الى ان اوفدنى حسنين باشا لمقابلة وزير العدل . وعندما توجهت الى مكتبه ابتدرنى بالسؤال عن اسباب تأخير امضاء المرسوم فقلت له لو انه اتفق عليها مبدئيا مع رئيس الديوان قبل تقديم الحركة الى مجلس الوزراء لما حدث شيء من التأخير . . قال وما ملاحظتكم فقلت له :

أولا ـ ان الشيخ حسنين مخلوف تؤهله أقدميته للتعيين عضوا بالمحكمة العليا فلماذا تخطته الوزارة واجاب صبرى باشا بأنه سوف يصدر قرارا وزاريا بتعيين الشيخ مخلوف رئيسا للتفتيش الشرعى وهى درجة مماثلة لدرجة عضو المحكمة العليا .

ثانيا ـ لاحظنا ان الشيخ علام نصار ـ القاضى بمحكمة مصر ـ عين نائبا لمحكمة مصر وكان من الطبيعى ان يرقى بإحدى محاكم الاقاليم فى البداية فقال الوزير ان الشيخ علام من أكفأ القضاة الشرعيين وان الوزارة لجأت فى إعداد الحركة الى استشارة كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة العليا .

ثالثا ـ لاحظنا ان الوزارة تخطت فى الترقية الشيخ فتوح حلاوة والشيخ جاب الله عساكر والشيخ محمود راضى فقال الوزير انه سيراعى ترقيتهم فى الحركة التالية فيما عدا الاخير (شقيق خيرت بك راضى مفتى الخاصة الملكية . . .) .

رابعا ـ واخيرا قلت لصبرى باشا ان الحركة تضمنت تعيين الشيخ محمود سالم قاضيا من الدرجة الثانية فى غير دوره فأجاب بأنه راعى أقدميته فى التخرج دون أقدميته فى الوظيفة .

وبعد هذا التفاهم أعيد عرض الحركة وصدر بها المرسوم الملكى فى ١٨ سبتمبر .

الوزارة تعمل على عزل شيخ الأزهر

فى مناسبة بدء العام الهجرى الجديد اوفد الملك حسنين باشا رئيس الديوان الى الشيخ المراغى شيخ الأزهر للتهنئة . كان هذا يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٣ وفى اليوم التالى بعث كل من الشيخ الغمراوى والشيخ احمد حمروش (من كبار شيوخ الازهر) برسالة الى رئيس الوزارة انتقدا فيها طريقة الشيخ المراغى فى ادارة شئون الازهر وطالبا بتحسين حال الخريجين . . وكان رد الحكومة انها مستعدة لاجابة مطالب الازهريين بعد تنحية الشيخ المراغى عن وظيفته . .

وفى الاسبوع الأول من يناير ١٩٤٤ اضطربت الاحوال فى الازهر اضطرابا شديدا

وتعطلت الدراسة فى الكليات والمعاهد الدينية واوفدنى الملك الى الشيخ المراغى لاستجلى الامر فتوجهت الى داره فى حلوان . وها أنا انقل حديثه معى من مفكرتى عن يوم ٩ يناير سنة ١٩٤٤ .

« سألت الشيخ عما نشر فى الصحف من أمر تعطيل الدراسة فى مختلف الكليات مدة اسبوع . . فقال ان هذا الامر لم يصدر منه ـ واخذ يسرد ماحدث منذ يوم الاربعاء ٥ الجارى من اشتباك الازهريين الوفديين بغيرهم ، والهتافات العدائية لرئيس الوزارة تارة وللشيخ تارة اخرى ، وما أعقب ذلك من الشغب والتعدى فى فناء كلية الشريعة بين الصعايدة الملتفين حول الشيخ والبحاروه . . واندساس فريق من الرعاع مسلحين بالعصى والمدى (مأجورين من الوفد . .) ثم حدثنى فضيلته عن اتصال الشيخ العنانى ، شيخ كلية أصول الدين به وعزمه على تقديم استقالته ، وما كان من اجتماع عمداء الكليات والانذار بسوء الحالة وبما ينتظر من إراقة الدماء اذا ماإجتمع الازهريون لاستئناف الدراسة اليوم .

ويرى فضيلته ان الوزارة أفهمت الازهريين ان مطالبهم لن تجاب إلا اذا أخرج الشيخ من منصبه ، وان هذا هو السبب فى تذمر الطلبة فسألته عما يراه حلا لهذا الموقف فقال :

أولا ـ تعيين وكيل للازهر .

ثانيا ـ منح الشيخ اجازة شهرين يعتزم قضاءها فى السودان .

ثالثا ـ تعهد الوزارة بعدم التدخل فى شئون الازهر .

* الى هنا ينتهى حديث الشيخ المراغى وقد تأيد لدينا بما نشر فى الصحف فى ٢٢ يناير من تأليف هيئة فى الازهر تؤيدها سكرتارية الوفد العامة واطلق عليها « اتحاد الازهر . . . » وعندئذ قدم الشيخ المراغى استقالته ووافق عليها رئيس الوزراء ولكن الملك رفض قبولها وظل الشيخ معتكفا فى داره .

وفى ٢٢يناير انفرجت الأزمة جزئيا بتعيين الشيخ مأمون الشناوى وكيلا للازهر بالأقدمية المطلقة . وكان الشناوى اماما لجلالة الملك فؤاد وعميدا لكلية الشريعة وكان المنصب خاليا أثر وفاة شاغله فى العام الماضى الشيخ عبد اللطيف الفحام .

وكان التعيين بأمر ملكى صادر من ديوان الملك ولم يصر النحاس باشا على ان يكون التعيين بمرسوم صادر عن رياسة مجلس الوزراء .

الخلاف على ترقيات ضباط الجيش .

خلت فى الاسبوع الاول من مارس سنة ١٩٤٣وظيفة مدير عام مصلحة الحدود بوفاة شاغلها وتراءى للقصر أن يرشح لتلك الوظيفة الهامة اللواء عبد الله النجومى ياور الملك ، ولكن وزير الدفاع لم يوافق على هذا الترشيح وكذلك قام خلاف بين

القصر والوزارة حول ترقية الاميرالاى على موسى الى رتبة اللواء .

وبينما كنت أقضى فترة استجمام فى رأس البر فى الاسبوع الاخير من اغسطس استدعانى حسنين باشا فجأة فقطعت اجازتى وعدت الى القاهرة ومنها الى الاسكندرية لمقابلة الوزير حمدى سيف النصر باشا ، للتفاهم على حركة ضباط الجيش الموقوفة منذ شهر مارس والمترتبة على شغل وظيفة مدير الحدود .

حاولت اقناع حمدى باشا بأن تعيين النجومى فى تلك الوظيفة يعتبر لفتة كريمة نحو السودان الشقيق فاللواء النجومى هو ابن أحد القادة الدراويش الذين استشهدوا فى الحرب مع الانجليز . . ثم اضفت الى ما تقدم ان ضباط الياوران هم ضباط فى القوات المسلحة يحتفظون بأقدميتهم فى كشف الجيش ، ومتى حان موعد ترقيتهم اعيدوا الى وحداتهم فهم ليسوا من الموظفين الدائمين فى السراى ثم ان رتبة النجومى العسكرية واقدميته ترشحانه لوظيفة مدير مصلحة الحدود .

لم يكتب لى النجاح فى مهمتى وبقيت حركة الجيش معلقة الى ان عرضت ترشيحات اخرى لملء الوظيفة ولم يتم الاتفاق عليها إلا فى ١٤فبراير ١٩٤٤بتعيين اللواء محمود هاشم فيها .

فى مناسبة عيد الجهاد

حرص الملك على احياء ذكرى عيد الجهاد الوطنى فأمر يوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٣بوضع إكليل على ضريح سعد زغلول وضريح على شعراوى وكذلك على نصب شهداء جامعة القاهرة بما اثار غضب الانجليز لارتباط هذا الاستشهاد بالانتفاضة الوطنية سنة ١٩٣٥واوفد الملك مندوبا لتحية ام المصريين وحرم شعراوى باشا وزار مندوب الملك عبد العزيز فهمى باشا لتحيته فى مناسبة عيد الجهاد .

ووافق هذا اليوم مرور ٢٥ عاما على قيام حزب الوفد وأرادت الحكومة الاحتفال بهذ العيد الفضى واقترحت عقد المؤتمر الوفدى فى قصر الزعفران بيد أن القصر لم يوافق على ذلك ، وكانت أحزاب المعارضة قد طلبت عقد اجتماع لها للاحتفال بعيد الجهاد فى سرادق يقام فى ميدان عابدين ولكن الوزارة لم تصرح بعقد هذا الاجتماع مع ان القصر وافق عليه .

فى اعقاب حادث القصاصين

فى ١٥نوفمبر ١٩٤٣وقع حادث القصاصين ، بينما كان الملك يقود سيارته من انشاص الى الاسماعيلية وفيما هو منطلق مسرعا ازاء بلدة القصاصين اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى مقبلة من داخل المعسكر فلم يستطع تفاديها واصطدم بها ، ونزعته الصدمة من امام عجلة القيادة والقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض منه ، ولم يستطع لشدة الصدمة حراكا من مكانه . ونقله رجال الجيش البريطانى إلى مستشفى الجيش بالقصاصين وهم لا يعلمون من هو . فلما تبينت القيادة شخصيته اتصلت بالسفارة البريطانية وبالديوان الملكى لابلاغ

الحادث وبدأ الناس يفدون الى القصاصين والى قصر عابدين ، معربين عن جزعهم لما حدث للملك فاروق وكان فى مقتبل العمر ولم يكن قد أساء الى أحد بعد . . .

لم يسافر النحاس باشا الى مكان الحادث وانتدب وزير الداخلية عقب علمه بالحادث فى مساء اليوم نفسه . وعندما توجه النحاس باشا فى اليوم التالى للاستفسار عن صحة الملك لم يمكنه حسنين باشا من مقابلة الملك الا بعد ان تحسنت صحته يوم ٢٠نوفمبر ولم يكتف حسنين بهذا بل انه لم يلبث ان دعا زعماء احزاب المعارضة الى القصاصين للاجتماع بالملك فى اليوم التالى حيث ناقشهم فى الموقف السياسى وكان مؤتمر الحلفاء اذ ذاك منعقدا فى القاهرة فأشار الملك على زعماء المعارضة بانتهاز تلك الفرصة فأوعز اليهم بتقديم مطالب مصر القومية الى الثلاثة الكبار . ولهذا التوجيه مغزاه من تجاهل الملك للوزارة القائمة .

مؤتمر الهرم

نشرت الصحف يوم ١٦نوفمبر ان فندق « ميناهاوس » سوف يعد لمقابلات ومحادثات هامة . ولما لم يكن لدى الديوان علم بما يجرى فقد اوفدنى الملك الى النحاس باشا اسأله عن صحة ما نشر . قال النحاس باشا ان الوزارة لاتدرى شيئا عن ذلك وانه اذا كانت هناك اجتماعات أو مؤتمرات فان الحكومة البريطانية هى التى تتولى الاعداد لها والاشراف عليها . . .

وحدث فعلا أن عقد المؤتمر فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نوفمبر لتنسيق وسائل الحرب ضد اليابان وتعجيل النصر للحلفاء فى المحيط الهادى حضر هذا المؤتمر كل من مستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومستر ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية والمارشال شيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية وعدد كبير من رجال الحرب والسياسة .

وبناء على توجيهات الملك قدم زعماء المعارضة مذكرة فى ٢٤نوفمبر الى المؤتمر بمطالب مصر القومية موقعا عليها من رؤساء الاحزاب بترتيب اقدميتهم وهم :

١ ـ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى .
٢ ـ محمد حسين هيكل رئيس حزب الاحرار الدستوريين .
٣ ـ الدكتور احمد ماهر رئيس الهيئة السعدية .
٤ ـ مكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية .

واشترك معهم فى وضع المذكرة بعض اقطاب المعارضة والمستقلين . اسماعيل صدقى ، احمد لطفى السيد ، بهى الدين بركات ، عبد الحميد بدوى ، وقد ضمنوها مقدمة عن آمال الشعوب فى الديمقراطية ونوهوا بجهود مصر ومساهمتها فى الحرب ثم طالبوا بالآتى :

اولا ـ خروج الجيوش الاجنبية من مصر بعد انتهاء الحرب .
ثانيا ـ وضع قناة السويس تحت اشراف المصريين .
ثالثا ـ احترام حقوق مصر فى السودان .
رابعا ـ اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح
.خامسا ـ الشكوى من سوء استخدام الوزارة للاحكام العرفية والرقابة الصحفية .

وعاد الى الاجتماع فى القاهرة فى المدة من ٤ الى ٦ ديسمبر كل من تشرشل وروزفلت وعصمت اينونو رئيس جمهورية تركيا للنظر فى توثيق العلاقات بين تركيا والحلفاء . وقد انتهز عصمت اينونو تلك الفرصة فقام بزيارة الملك فاروق فى المستشفى العسكرى بالقصاصين .

عودة الملك من القصاصين

عاد الملك يوم ٧ ديسمبر فجأة الى القاهرة اذ استقل قطارا خاصا من القصاصين الى سراى القبة ومنها بسيارة مكشوفة الى قصر عابدين . ولم تخطر الوزارة الا قبل الموعد بساعات قليلة بحيث لم يتيسر اذاعة النبأ بأية طريقة من طرق الأعلام . ورغم هذا فقد خرجت العاصمة للترحيب بعودة الملك ، وكان لقاءا حارا اشتد به ساعد الملك فقام يوم عيد ميلاده فى ١١ فبراير ١٩٤٤ بزيارة مفاجئه للوجه القبلى حيث طاف بالارجاء التى اصابها وباء الملاريا .

السباق الى مواساة منكوبى الملاريا

فى شتاء ١٩٤٣ اجتاحت حمى الملاريا عددا كبيرا من قرى الصعيد . وكان واضحا ان وزارة الوفد لم تتنبه الى شدة هذا الوباء الا فى الاسبوع الاول من فبراير ١٩٤٤ عندما قدمت الى البرلمان مرسوما بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٧٠ الف جنيه لمقاومة الملاريا فى الوجه القبلى وتحسين الاحوال الصحية .

وكذلك شاع بين الناس ان هناك نقصا فى المواد الغذائية بسبب تخصيص كميات كبيرة منها لجيوش الحلفاء ، الامر الذى ساعد على انتشار الوباء . . فاضطرت السفارة البريطانية الى اصدار بيان رسمى تنفى به وجود صلة بين تموين الجيوش الاجنبية المرابطة فى مصر وبين قلة الموجود من المواد الغذائية فى القطر .

تراءى للملك ان يقوم برحلة خاصة الى الصعيد . ومع انه استقبل النحاس باشا يوم ٧ فبراير فانه لم يخبره بما يفكر فيه . وفى مساء ٩ فبراير كلفنى الملك ان اتصل بوزيرى الداخلية والصحة العمومية وإبلاغهما عزمه على زيارة تفتيش المطاعنة .

وفى صباح يوم الخميس ١٠ فبراير (عشية عيد ميلاده) سافر الملك وبصحبته حسنين باشا رئيس الديوان ، ومراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية ، وعمر فتحى

باشا كبير الياوران ، وثلاثة من كبار الصحفيين ، حيث أمضى يومين فى زيارة قنا واسوان . . ومواساة المنكوبين .

وكان لتلك الزيارة اثرها فى تنبيه الاذهان الى خطورة الموقف ، وجرت فى الاسبوع الاخير من فبراير مناقشات حامية فى البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا وقد القى النحاس باشا بيانا استغرق اربع ساعات ، دافع فيه عن سياسة حكومته وانحى باللائمة على الوزارات السابقة لانها اعاقت مشروع تعلية خزان اسوان ، ثم القى المسئولية على بعض كبار الملاك فى الوجه القبلى لأنهم يعطون اجورا غير مجزية للعمال الزراعيين ! ومعروف ان الخاصة الملكية لها تفاتيش واسعة فى تلك المناطق .

وامعانا فى تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس ، قام الاخير فى ١٣ مارس بزيارة اسيوط والمنيا واستصحب معه وزراء العدل والاشغال والمعارف والداخلية والصحة والاوقاف واعلن عن زيارته الى قنا واسوان بعد قليل . وتمت الرحلة فعلا يوم ٣١ مارس حيث افتتح النحاس باشا عددا من المنشأت والساحات الشعبية واطلق عليها « مؤسسة مصطفى النحاس » . وفى الخطب التى القاها الوزراء فى تلك المناسبة ، ركزوا على ان الحكومة تعمل الكثير لابناء الصعيد ، بينما القصر لايعمل شيئا . . .

الملك يلفت نظر الوزراء

على اثر عودة الملك من رحلة الصعيد ، استدعى رئيس الوزراء ، كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والاوقاف والتموين والصحة العمومية ولفت انظارهم الى سوء حالة التغذية والتموين وانعدام الرعاية الصحية فى المناطق التى زارها . . وكانت هذه الاجتماعات ايذانا باعلان الخلاف بين القصر وحكومة الوفد

وقد سجلت فى مفكرتى يوم ١٠ أبريل العبارة الاتية « اجتمعت الأدلة على ان زيارة النحاس باشا الى قنا واسوان ، احيطت بمظاهر تعلو على ما هو مقدر لرئيس وزارة . . فقد جمع الاموال من عامة الشعب ، وفديين وغير وفديين ، واقام على جمعها رجال الادارة ، والمديرين والمرافقين ، ولما وصلت الى مائة وثلاثين الفا من الجنيهات ، اعلن باسم الوفد انه قرر انشاء مؤسستين اجتماعيتين تحملان اسم « مصطفى النحاس » لكل منهما مائة الف جنيه . .

وتدل هذه العبارة على ما كنا نحس به فى القصر من الضيق ، وكان قد اتصل بعلمنا ان النحاس باشا امر باعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقى عند حضوره فى المناسبات ، أسوة بما يتبع فى التشريفات الملكية . . .

ويستدعى السفير البريطانى

وبعد ظهر يوم ١٢ ابريل استدعى الملك السفير البريطانى ، وبعد ان شرح له الاسباب التى تدعو الى اقالة وزارة النحاس باشا ، تبسط فى الحديث قائلا « ان البلاد لاتحتمل ملكين . . » ورد السفير مداعبا اذ قال « أن ملكا واحدا يكفينا » (One King is enough) . . ثم سلمه مذكرة رسمية جاء فيها :

مذكرة الملك

تضمنت المذكرة تقديما جاء فيه :

« تذكرون سعادتكم اننى اعربت لكم فى مايو من العام الماضى عن مشاعر القلق نحو الحكومة الحاضرة بسبب الاتهامات الخطيرة التى وجهت اليها علانية لعدم نزاهة حكمها ورغم ما أبدته الحكومة من دفاع عن نفسها داخل البرلمان فانها لم تستطع ازالة الشك الذى لازم تصرفاتها ، فى نظر الرأى العام فى البلاد » .

« وقد وجهت نظركم الى ما أصاب الحكومة من فقد الثقة والتأييد الادبى بسبب عدم نزاهة حكمها واصبح الامر يستوجب تغييرها ، بيد اننى استجابة لرغبة الحكومة البريطانية استبقيت الوزارة واستأنفت علاقتى الرسمية لها نظرا للخدمات التى تؤديها لجهد الحلفاء الحربى ، واثباتا لرغبتى فى متابعة ذلك المجهود نحو النصر » .

« وكان المأمول بعد الضجة التى اثارتها الاتهامات الموجهة الى الوزارة الحاضرة ان تعمل على اصلاح ما افسد أملا فى ازالة الشكوك التى علقت بأذهان الناس . وللاسف لم تتخذ الوزارة شيئا فى هذا الاتجاه بل انها تمادت فى سلوكها بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر وتلك حقيقة يدركها الشعب عامة ، ومن اقصى البلاد الى اقصاها » .

ثم استطرد الملك قائلا « وليست الرشوة والفساد وحدهما اسباب قصور الوزارة الحاضرة بل انها عمدت فى الفترة الاخيرة الى محاولة الاستخفاف بهيبة العرش . ولاشك ان سعادتكم اطلعتم على البيانات الصادرة اخيرا عن رئيس مجلس الوزراء . فقد حاول ان يقلل من شأن الزيارة التى قمت بها للمنيا واسيوط . ثم هو راح يتطلب ان تكون مراسيم استقباله فى المحافظات التى يزورها مشابهة للتشريفات الملكية . . وامر بجمع تبرعات جبرية من الاهالى لاقامة مؤسسات خيرية تحمل اسم النحاس باشا . ولاشك ايضا فى انكم لاحظتم بيانات النحاس باشا عن التقليل من شأن المجاعة التى اجتاحت الوجه القبلى ، بل وتكذيب وجود وباء الملاريا فى تلك المنطقة ، ومجافاته لما اعلنته من توجيه نظر الوزراء الى ذلك الخطر المحدق بتلك المنطقة فالموقف بات خطيرا بحيث لايدع مجالا للشك وانا هنا استشهد بالبلاغ

الرسمى الذى اصدرته السفارة البريطانية بشأن توزيع المواد الغذائية فى الوجه القبلى . . واستطيع ان اضرب امثلة اخرى عديدة عن تصرفات من هذا القبيل . فالاموال العامة تصرف فى اغراض الدعاية لحزب الوفد وهناك محاولات لاجتذاب معلمى المدارس الالزامية ، وبث الفتنة فى الازهر والبوليس والجيش وتوجيه تلك المؤسسات الى عناصر سياسية لصالح الوفد » .

« وانا على يقين من ان سعادتكم تقدرون ان اجتماعات رئيس الوزراء وتصرفاته التى أشرت الى بعضها سيكون لها من سوء الاثر على الجهاز الحكومى . ما قد يؤثر على سلامة البلاد وامنها » .

قرار الملك

«وعلى ضوء ما تقدم ذكره من انتشار الفساد وسوء الادارة ومحاولات الفتنه بين طبقات الامة ومن محاولة الاستخفاف بهيبة العرش ، رأيت ان واجبى نحو وطنى وشعبى بعد امعان الفكر ـ احداث تغيير فى الوزارة القائمة » .

« وقد يهمكم معرفة رغباتى نحو من يخلف الوزارة الحاضرة ، وقبل ان اكشف عما اعتزمته فانى اود ان اؤكد للحكومة البريطانية ، حرصى على تنفيذ معاهدة الصداقة المعقودة بين مصر وانجلترا ، تنفيذا كاملا . »

« وتهدف الحكومة الجديدة الى استدامه التعاون وبذل الجهود كاملة حتى يتم النصر للحلفاء وقد اعتزمت تعيين خلف للوزارة الحالية ، من وزراء معروفين بالكفاءة والنزاهة والميل الى معاونة الحكومة البريطانية معاونة مخلصة جديرة بتقدير الحلفاء فى مجهودهم الحربى ولسوف تبادر الحكومة الجديدة الى اجراء انتخابات عامة فى غضون اشهر قليلة وبعدها تقدم استقالتها لكى تفسح المجال الى وزارة جديدة تحوز ثقة الشعب نتيجة لانتخابات حرة فى جميع البلاد » .

السفير يعترض ويطلب مهلة

قال السفير بعد ان تسلم مذكرة الملك ان القرار مفاجىء له وانه لو فوتح فى الامر قبل اتخاذ القرار لكان التصرف ميسورا . . ثم قال انه ليس هناك حكومة مثالية او رئيس وزراء مثالى وان الحكومة الحاضرة قامت بواجبها نحو المجهود الحربى على أحسن وجه ، وانها صمدت وقت الشدة سنة **١٩٤٢** عندما كان كثيرون يتهربون من المسئولية . . وكان العدو على الابواب وانتهى السفير الى انه امام هذه المواقف ، لايمكن اختيار توقيت اسوأ من هذا الوقت لتغيير حكومة تلك صفاتها وهذا حجلها . . .

ثم قال السفير ان مانمى الى علم الملك من ان النحاس باشا امر أن يقابل بتشريفه من رجال الجيش فى الوجه القبلى أو بأن تصدح الموسيقى بسلام شبيه بسلام الملك . . . لااساس له من الصحة .

وقد عقب الملك على هذا بأنه لديه ما يدعوه الى الاعتقاد بأن النحاس باشا يتجاوز حدوده ويعتدى على مظاهر الملكية . .

قال السفير انه يرجو الا تعتبر المذكرة قرارا نهائيا اذ لابد من عرض الامر على حكومته قبل الرد عليها .

واخيرا ذكر الملك السفير بالخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والسفارة البريطانية فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ (اثر حادث ٤ فبراير) بعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

كان هذا اللقاء يوم الاربعاء ١٢ أبريل وكان طبيعيا ان يعرض السفير الأمر على حكومته وانما كان عجبا ان يترك الازمة معلقة ويسافر الى الاسكندرية فى اليوم التالى للاستجمام . . وكذلك سافر النحاس باشا الى « سمخراط » لتمضية اجازة شم النسيم .

وتراءى لوزير الخارجية البريطانية ان يعرض الامر على رئيس الوزراء . ورغم عطلة الاحد يوم ١٦ أبريل فان مستر تشرشل بعث الى الملك فاروق رسالة جاء فيها ان الازمة من الاهمية بحيث يتطلب الموقف عرضها على مجلس الوزراء وطلب من الملك فاروق عدم اتخاذ أى إجراء عنيف أو متسرع وفى الوقت نفسه نصح للنحاس باشا عن طريق السفير ، بأن يلتزم الهدوء وقال مستر تشرشل ان ما يشجعه على تقديم هذه النصيحة ، ان انجلترا جنبت مصر ويلات الحرب وبذلك توفر لها الامن والرخاء الذى تنعم به .

الخارجية البريطانية تتقصى الحقائق

بالاضافة الى تقارير السفير البريطانى الى حكومته فان وزارة الخارجية بعثت فى اواخر مارس برسول يستطلع الرأى الاخر عن الموقف السياسى فى مصر . وقد حضر مستر « سكريفنر » رئيس ادارة الشرق الاوسط ، واجتمع اكثر من مرة بحسنين باشا رئيس الديوان ، كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة . وخلص الى ان الشكوى من الوزارة القائمة تنحصر فى امرين :

١ ـ شدة الرقابة على الصحف .

٢ ـ كثرة الاعتقالات السياسية .

وكان حسين سرى باشا رئيس الوزارة السابقة ، قدم استجوابا عن الرقابة وطالب بقصرها على الشئون المحلية ، وجرت مناقشة عنيفة بينه وبين النحاس باشا وانتهت الى الانتقال الى جدول الاعمال بعد شكر الحكومة .

اما عن المعتقلين السياسيين فقد ذكر النحاس باشا انه يستعمل حقه فى حدود الاحكام العرفية ومراعاة لظروف الحرب . وكان من رأى السفير البريطانى ان بعض الاعتقالات يتم لأغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة امين عثمان باشا لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح اسباب اعتقالهم . . . .

وعلى سبيل التندر قال مستر « سكريفنر » انه علم من مصدر ثقة ان النحاس باشا أمر باعتقال الطاهى الخصوصى لانه وضع فى الحساء كمية من البصل اكثر من اللازم . . .

وفى حديث « سكريفنر » مع رئيس الديوان فان حسنين باشا أنحى باللائمة على الانجليز لانهم يحتفظون بوزارة قصرت فى شئون التموين وان اهالى الصعيد قد يقومون بثورة كالتى حدثت فى سنة ١٩١٩ وان الوفد اذا دخل انتخابات حرة فانه لن يفوز باكثر من ٣٠٪ من الاصوات . . .

تشكيل وزارة حسنين باشا

دونت فى مفكرتى عن يوم ١٨ أبريل ١٩٤٤ مايلى « لما لم يصل رد الحكومة البريطانية فقد اعدت الاوامر الملكية باقالة الوزارة والعهد الى حسنين باشا بتأليف وزارة تصلح ما افسدته الوزارة القائمة وتجرى انتخابات جديدة».

وقد وافق يوم ١٧ أبريل اجازة شم النسيم ورغم عطلة الدواوين والمصالح الحكومية فقد بدأ حسنين باشا مشاوراته واجتمع بالشخصيات التى رأى الاستعانه بها وكلهم من المستقلين عن الاحزاب . رشح على امين يحيى لوزارة المالية فطلب مهلة استشار فيها عمه عبد الفتاح يحيى باشا ثم عاد ليعتذر عن عدم قبول الوزارة . ووقع الاختيار على حسن صادق باشا وزيرا للدفاع ، ومحمد كامل مرسى باشا للمعارف ، ومحمد على نمازى باشا وزيرا للعدل ، وعلى عبد الرازق باشا للاوقاف ، وعبد القوى احمد باشا للاشغال ، وطراف على باشا للمواصلات ، وراضى ابو سيف راضى للشئون الاجتماعية ، ومريت غالى لوزارة التجارة والصناعة ، ومحمود محمد محمود بدلا من على يحيى ، وعبد الفتاح عمرو باشا وزير دولة وكذلك استقبل على توفيق شوشه ورشحه وزيرا للصحة ولكنه اعتذر لارتباطه برئاسة مركز الصحة العالمية فى الشرق الاوسط يخشى ان هو استقال منها ان ترشح المنظمة طبيبا آخر من غير

المصريين ، هذا وقد وقع الاختيار على حسن فهمى رفعت باشا ليكون وزيرا للداخلية واحتفظ حسنين بالرياسة ووزارة الخارجية .

حملت الاوامر الملكية الى مكتب الملك فى ثكنات عابدين وكان قد اعتصم بها واصدر اوامره الى ضباط وجنود الحرس الملكى بملازمة اماكنهم لمواجهة ما قد يحدث من اضطرابات . وبعد توقيع الملك اتصل حسنين باشا فى الساعة الواحدة ظهرا بالمستشار الشرقى بدار السفارة البريطانية (سير والترسمارت) وابلغه ان أوامر الاقالة وتعيين الوزارة الجديدة قد وقعها الملك .

وعلى الفور طلب السفير البريطانى مقابلة الملك وحضر فى الساعة الثانية الى قصر عابدين حيث كرر للملك تحذير مستر تشرشل بأن لايتخذ اى قرار الا بعد وصول تعليمات لندن ، وان الامر مايزال معروضا على مجلس الوزراء هناك . . وان الحكومة البريطانية سوف تقف ضد البادىء بالتحدى .

وعقب المقابلة عرج السفير على مكتب حسنين باشا واكد عليه تحذير مستر تشرشل ، وقال انه سيتصل فى هذا المعنى بأمين باشا عثمان لابلاغه الى النحاس باشا الذى كان فى طريقه من « سمخراط » الى الاسكندرية . ولدى مغادرة السفير قصر عابدين سأله الصحفيون فأجاب بانه « من حسن الحظ انى جئت فى الوقت المناسب » :

(I am glad came in time)

مراسيم التشكيل

لم يكتب لمراسيم الوزارة الجديدة ان تأخذ طريقها الى التنفيذ لان رئيس الديوان أمر بتأجيل اذاعتها وقد سجلت فى محفوظات الديوان وهذا نصها :

« عزيزى احمد محمد حسنين باشا

إن المرحلة التى يجتازها العالم اليوم ، مرحلة حاسمة فى تاريخ الامم ، ولما كانت مصر حلقة فى سلسلة الشعوب المناضلة عن الديمقراطية ، والحق ، والحرية ، والعدالة ، فقد وجب ان تتولى امورها حكومة ديمقراطية ، ترعى الحقوق وتصون الحريات ، وتحكم بالعدل بين الناس . »

« ونظرا لما أعهده فيكم من كفاءة ووطنية ونزاهة ، ولما أعرفه فيكم من التفانى فى خدمة شعبى ، والولاء القديم لعرشى ، اقتضت ارادتنا ان نكلفكم تأليف وزارة تكفل للشعب حريته فى الاعراب عن ارادته ، باجراء انتخابات صحيحة تقوم فى جو من الطمأنينة والهدوء .

« وإنى لمعتمد عليكم فى أن تهيئوا لشعبى المحبوب حكومة نزيهة قوية تتأثر بالحوادث وتؤثر فيها ، حكومة تعمل طبقا لبرنامج مرسوم ، يجمع بين عنصرى القومية والدولية ، ويحقق ما أريده لمصر من رخاء وعظمة » .

« وينبغى أن تضع الحكومة أمام عينها توفير التموين للشعب ، فلا يكون بين المصريين جائع ولا عار ولا محروم ، وأن يكون للرشوة والجشع والاستغلال عقوبات ماضية قاضية ، ويجب أن توفر الحكومة للموظف والعامل والفلاح والجندى حياة جديدة طيبة عادلة تضمن الرزق والحق وتصون الكرامة » .

« ويجب أن يكون هدف الحكومة خير المحكومين لا خير الحاكمين ، وأن تنظر الى المصريين جميعا بعين المساواة ، تحترم الرأى معها أو ضدها ، وتزدرى الغرض لها أو عليها ، تطلق الحرية وتقيد الفوضى » .

« ويجب أن تعمل الحكومة على توطيد دعائم النظام والسلام ، وأن تمضى فى الخطة التى انتهجتها مصر منذ ظللت العالم هذه الغمامة القاتمة من أحداث الحرب ، اذ وفت بعهودها وتعهداتها لحليفتها بريطانيا العظمى ، وساهمت فى معونتها فوضعت تحت تصرفها مواردها ومنشأتها ، مما كان له أثر فعال فى نصرة الأمم المتحالفة » .

« وقد أثبتت مصر فى أشد الساعات محنة ، برباطة الجأش ، والاخلاد إلى السكينة ، والايمان بالله والحق ، انها المثل الطيب الصادق للحليف الطيب الصادق وستظل دائما هذا المثل » .

« وإلى جانب ما بذلته مصر ، وما يجب أن تبذله من جهد لنصرة الديمقراطية ، يجب أن توثق الرابطة بينها وبين البلاد العربية ، وأن تكون لهذه البلاد سندا وعضدا فى كل ما يؤيد الوحدة ، حتى نضرب المثل لما يستطيع اتحاد الأمم أن يفعله لخير البشرية » .

« أن الظلم ، والجهل ، والفقر ، والمرض ، والجوع ، والرشوة ، والمحسوبية ، كلمات لا ينبغى أن تدل على معنى فى بلادى » .

« أريد فجرا جديدا تشرق فيه شمس السعادة والعدالة والحرية والمساواة » .

« ولا شك انكم وأنتم تمهدون الطريق لقيام الحكومة التى نبتغيها ، وتتطلع الأمة إليها وترتضيها ، ستلقون منا ومن الأمة المصرية الكريمة كل تعضيد وتأييد » .

« وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى معاليكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به » .

« والله معنـا » .

صدر بقصر عابدين فى ٢٥ ربيع الثانى ١٣٦٣
١٨ أبريل ١٩٤٤

رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ (فاروق)

جواب حسنين باشا

مولاى صاحب الجلالة . .

تشرفت بتلقى أمركم الكريم وملء نفسى الشكر والحمد على ما تفضلتم جلالتكم فأوليتمونى به من ثقة هى أغلى أمانى فى الحياة .

وأنه ليشرفنى أن أضطلع بأعباء الوزارة لانفذ ارادتكم واعمل على الوصول إلى تحقيق الغاية الوطنية السامية التى رسمتموها فى أمركم الملكى الكريم وهى اسعاد الشعب الذى تحبونه وتعيشون له وتعملون على تمكينه من أن ينال حقه فى الحرية والحياة وأن ما تضمنه كتاب مولاى سيكون هاديا لى ومعينا على تحمل المسئولية الخطيرة .

والله أسأل أن يوفقنى لخدمة مصر العظيمة فى ظلك ورعايتك وعطفك يا مولاى .

وأنى أتشرف بأن أعرض على جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى مهمتى .

مجلس الوزراء فى لندن يتمسك بالنحاس باشا :

أخيرا وبعد ثمانية أيام من مقابلة الملك للسفير البريطانى فى شأن تغيير الوزارة انعقد مجلس الوزراء البريطانى فى هيئة وزارة الحرب ، واستعرض الموقف الناشىء عن الخلاف بين الملك والوزارة على ضوء مذكرة بامضاء مستر تشرشل ، جاء فيها « نظرا لأن النحاس باشا له الأغلبية فى مجلس النواب الذى لا يزال قائما وسوف يظل قائما لثلاث سنوات قادمة ، فان من العسير الموافقة على تغيير الوزارة ونحن فى حالة حرب » .

وتقول المذكرة « أما إذا أراد الملك استعمال سلطته . فله أن يأمر النحاس باشا باجراء انتخابات جديدة أو اجراء استفتاء عام ليتعرف على رأى الأمة . فاذا صمم الملك على التغيير فان الحكومة البريطانية توافق على رئيس جديد حائز للأغلبية وليس من رجال القصر » .

ويهدد باستعمال القوة :

في يوم الجمعة ٢١ ابريل حمل « لورد كيلرن » هذا القرار إلى الملك فاروق ، وأضاف أن التعليمات صدرت من لندن إلى رؤساء القوات العسكرية ليكونوا على استعداد لمواجهة أى خطر مفاجيء ، اذا ما رفض الملك مقترحات الحكومة البريطانية . . .

وكان مجلس الدفاع قد اجتمع في القاهرة برئاسة « لورد موين » وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وحضره القادة العسكريون وكان من رأيهم عدم الضغط على الملك أو اللجوء إلى استعمال القوة ، لأن التدخل قد يثير الجيش المصرى ، وبذلك يحرم الجانب البريطاني من معاونة عشرين ألف جندى ، يشاركون في المجهود الحربي خصوصا عند منطقة القنال وقال « لورد كيلرن » أن كل ما يطلبه من الملك فاروق هو اجراء انتخابات حرة لمعرفة رأى الأمة في الوزارة الحاضرة ، وأنه يفضل أن يجرى النحاس باشا هذا الاستفتاء . . .

انتهاء الأزمة :

أصبح واضحا من قرار مجلس الوزراء البريطاني ، الذى أبلغه السفير إلى الملك ، أن لندن تعترض على اقالة النحاس باشا ، فلم ير الملك بدا من العدول عن قراره ، وأوفد رئيس ديوانه إلى السفير يوم ٢٤ أبريل لابلاغه أنه (أى الملك) مستعد لاستبقاء الوزارة الوفدية في الحكم في الوقت الحاضر .

وفي تلك المقابلة تم الاتفاق بين حسنين باشا ولورد كيلرن ، على أن يطلب النحاس باشا مقابلة الملك لتصفية الموقف ، على أن يسبقها تفاهم بين حسنين وأمين عثمان باشا لبحث التفاصيل ووضع أسس التعاون بين القصر والوزارة .

وانتهز حسنين باشا الفرصة فاقترح على السفير اخراج حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع ونجيب الهلالى باشا وزير المعارف من هيئة الوزارة بيد أن السفير قال أن اعتزال حمدى باشا مرتبط بعزل الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش . . المعروف بولائه الشديد للملك ! أما عن نجيب الهلالى فقد ذكر السفير أنه يتعذر عليه أن يقترح على النحاس باشا أن يتخلى عن أكفأ وزرائه . . .

وبذلك انحسرت أزمة كادت تؤدى إلى عزل الملك فاروق عن العرش وارساله إلى كندا أو أفريقيا الجنوبية ، وتعيين الأمير محمد على مكانه . وكانت تصرفات الحكومة البريطانية وتهديدها باستعمال القوة تكرارا لما حدث في أزمة الكتاب الأسود في ابريل ١٩٤٣

هاتان المحاولتان وقد منيتا بالفشل ، لم تؤثرا فى تصميم الملك ورئيس ديوانه ، على اخراج وزارة النحاس باشا من الحكم ، وقد تهيأت لهما الفرصة فى أكتوبر ١٩٤٤ ليقوما بالمحاولة القاضية . . . وهو ما سنعرض له فى الفصل التالى .

الفصل الحادى عشر

إقالة وزارة الوفد فى اكتوبر ١٩٤٤

الملك يوجه نظر الحكومة الى ما يجرى فى السودان ـ استمرار النزاع حول شيخ الازهر وترقيات الضباط ـ الملك فى القاهرة والحكومة فى الاسكندرية ـ التنافس بين القصر والوفد على اكتساب الشعبية ـ محاولة اخيرة للمصالحة ـ حادث اللافتات ووقف مدير الامن العام عن عمله ـ تدابير الاقالة يوما بيوم ـ خلاف بين النحاس والانجليز ـ حديثى مع النحاس باشا ـ تسليم أمر الاقالة ـ الوزارة الجديدة والوحدة العربية .

لم تسفر الوساطة التى قام بها السفير البريطانى لاحلال الوئام بين القصر والحكومة الا عن تحسن طفيف فى مظهر العلاقة بين الطرفين . اما جوهر الخلاف فقد ظل قائما وتعددت اسبابه وتفاقمت دواعية بحلول فصل الصيف وخاصة فى شهر رمضان الذى بدأ فى ٢٠ أغسطس من هذا العام .

انحصرت مظاهر الود فى ان رئيس الوزراء والوزراء حضروا الاحتفال الذى اقيم فى مسجد الرفاعى يوم ٢٨ أبريل ١٩٤٤ فى مناسبة ذكرى وفاة الملك فؤاد . ثم فى تعدد الاتصالات بين رئيس الديوان وامين باشا عثمان ، رسول الوزارة والسفارة معا . ثم فى الحفلة التى اقامها النحاس باشا فى قصر الزعفران يوم ٦ مايو بمناسبة عيد جلوس الملك اذ اشار فى خطابه الى ان الاستقلال والحكم الدستورى ، تحقق لمصر على يدى الملك فاروق .

اما الخلاف حول شئون وزارة الدفاع ، وحول شئون الازهر فقد ظل قائما . وظهر فى الافق نزاع جديد حول شئون السودان ، وكذلك استمر التنافس على كسب الشعبية بين القصر والوفد .

السودان :

تواترت الأنباء عن سعى انجلترا إلى السير بالسودان نحو الحكم الذاتى . وتأييد هذاالاتجاه فى الخطاب الذى ألقاه الحاكم العام فى الخرظوم يوم ٣٠ مايو فى افتتاح المجلس الاستشارى للمدريات الشمالية .

وكان الملك قد استدعى النحاس باشا ولفت نظره الى تراخى الحكومة فى حماية مصالح مصر فى القطر الشقيق ، كما استدعى السفير البريطانى وابلغه ما يشعر به من القلق نحو ما يجرى فى السودان .

وفى هاتين المقابلتين اثار الملك ايضا ما ورد فى رسالة وجهها مستر تشرشل الى رئيس وزارة اليونان الجديد من ان انجلترا تحمى مصر من العدوان الخارجى . . ولم يستسغ السفير هذه الانتقادات فراح يقترح على الملك انشاء مجلس خاص من كبار السياسيين ، على غرار Privy Council فى انجلترا ، يستشيره الملك فى الامور الهامة ، ويتخذه درعا يقيه نتائج الاعمال الاندفاعية . . .

اما النحاس باشا فقد اكتفى بانشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر والسودان . وعندما حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا فى ٢٦ اغسطس ، خطب النحاس باشا فقال انه على اتصال مستمر مع الحاكم العام الذى يمثل الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، وانه طلب اليه احترام مصالح مصر وحقوقها فى السودان . اذ ان السودان ومصر بلد واحد . . .

فى وزارة الدفاع

اراد حمدى باشا سيف النصر اجراء حركة تنقلات بين ضباط الجيش ، فاقترح فى الاسبوع الاول من مايو نقل عشرين ضابطا ، من الموالين للسراى ، من القاهرة الى الوجه القبلى ، بسبب ما اشيع من تدبير مؤامرة لاغتيال النحاس باشا ، ولم يقتنع القصر بهذه الذريعة . . ثم عاد الوزير فاقترح نقل ثمانية من صغار الضباط الى الاقاليم بدعوى المعاونة على تنفيذ التدابير الخاصة بمقاومة الملاريا . . ولم يوافقه القصر على هذه الحركة ايضا .

وفى الاسبوع الاول من اغسطس ، رشحت الوزارة اللواء توفيق الساوى باشا ، وكيلا لوزارة الدفاع ، ولم يشأ رئيس الديوان ان يبدى اعتراضا على هذا وهو يعلم انه يمت بصلة القربى للوزير . وترتب على هذا الاختيار ان تذمر لواءات الجيش وعلى رأسهم اقدمهم فى الرتبه ، احمد حمدى باشا ، وقد زارنى رئيس اركان حرب الجيش وسلمنى صورة من احتجاجهم . . .

هذا وقد دعا الملك فى ٣١ اغسطس كبار ضباط الجيش الى مأدبة افطار لم يدع اليها وزير الدفاع !

حول شيخ الازهر

ظلت استقالة الشيخ مصطفى المراغى تتأرجح بين القصر والوزارة ، فالنحاس باشا يعتبره مستقيلا والديوان يقول انه باق فى منصبه . . وتجددت المشكلة فى الاسبوع الاخير من يونيه ١٩٤٤ عندما حضر وفد من علماء الازهر الى قصر عابدين وقدموا عريضه يلتمسون فيها البت فى استقالة الشيخ ، ثم توجهوا الى دار الرياسة حيث استقبلهم الرئيس شخصيا وطمأنهم على المستقبل . وردا على هذا ، تقدم فريق آخر من شيوخ الازهر بعريضة مضادة ولكن البوليس امر بمصادرتها وحال دون وصولهم الى قصر عابدين .

وكانت العادة المتبعة خلال شهر رمضان ان يلقى شيخ الازهر بعد خطبة الجمعة درسا دينيا يحضره الملك . وفى ٢٥ اغسطس القى الشيخ المراغى الدرس الدينى واهداه الملك مسبحة ثمينة . . وكان مدعو الى مأدبة افطار ملكية ، وعندما صدر بلاغ ديوان كبير الامناء عن تلك المأدبة . ذكر الشيخ المراغى بوصفه شيخا للازهر . . اى انه باق فى منصبه .

الملك فى القاهرة والحكومة فى الاسكندرية :

بحلول فصل الصيف اخذ النحاس باشا والوزراء فى التوجه الى الاسكندرية قبل ان يقرر الملك موعد الانتقال الى المصيف رسميا . وقد اراد الملك ان يعرب عن عدم رضائه عن هذا التصرف وعهد اليّ ان اثير هذه المخالفة مع وزير الداخلية .

قابلت فؤاد باشا سراج الدين فى وزارة الشئون الاجتماعية يوم ١١ يونيه ١٩٤٤ ودار بيننا حديث اسجله فيما يلى :

« اوضحت للوزير ان اعتراض القصر منصب على الانتقال الرسمى . . اما ذهاب الوزراء الى الاسكندرية بصفة شخصية ، فليس هناك اعتراض عليه . . قال فؤاد باشا انه يقر وجهة النظر هذه وانه من السهل ان يسافر الوزير فى نهاية الاسبوع للراحة والاستجمام ثم يعود الى مكتبه للعمل ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء مثلا ـ وقال هذا متيسر لنا ولكنه قد يتعذر على رفعة الرئيس ـ نظرا لتقدمه فى السن وحاجته الى الراحة . ولذلك قد يضطر الى عقد اجتماع مجلس الوزراء فى الاسكندرية . فقلت فى مثل هذه الاحوال ، يمكن الاستئذان من جلالة الملك والحصول على موافقته

وامتد الحديث بيننا فذكر فؤاد باشا انهم مرهقون بطلبات الشيوخ والنواب . وانه متعب وانه لايفهم تهافت الناس على منصب الوزير ، ولو انه يفهم ان يطمع الشخص الذى لم يسبق له الاشتراك فى الوزارة ان يصبح وزيرا لاول مرة . . انما بعد هذا فهو يدهش للرغبة فى معاودة الوصول الى هذا المنصب ! وقال ان لديه مشروعات كثيرة يرجئها حتى يسافر الى الاسكندرية ، فقلت له ان الانتقال غير الرسمى يهيىء له فرصة اوسع واكثر استجماما . لان الانتقال الرسمى يترتب عليه سفر الكثيرين من اعضاء البرلمان ورؤساء الهيئات الى الاسكندرية يلاحقونه بمطالبهم . . فقال هذا صحيح » .

« وكذلك تحدثت الى فؤاد باشا بشأن نبأ الافراج عن النبيل عباس حليم ومحمد طاهر باشا ، اذ أطلعنا عليه فى الصحف ولم نخطر به قبل نشره فقال انه يأسف وانهم فلاحون . . ولذلك يهملون احيانا البروتوكول فى مثل هذه الواجبات الدقيقة . واضاف الى انه اذا كان رئيس الوزارة لم يبادر باخطار السراى فلأن طلب الافراج جاء بتوصية من السراى خصوصا بعد ان تقرر الافراج عن الامير عمر الفاروق قبل ذلك ببضعة ايام

قلت هذا محتمل ، وانصرفت بعد ان وعد فؤاد باشا بعرض الامر على النحاس باشا فيما يتعلق بالانتقال الى الاسكندرية وموافاة الديوان بالنتيجة » . .

وبعد هذا الحديث ، نشر « الاهرام » فى اليوم التالى ان مجلس الوزراء قرر الترخيص لبعض الوزراء بالسفر الى الاسكندرية الى ان يبت فى امر الانتقال الى المصيف بصفة رسمية . .

زيارات ملكية مفاجئة :

فى يوم السبت ٢٩ يوليو وهو يوافق عيد تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، قام الملك بزيارة مفاجئة لمصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . زار خلالها منازل العمال وابدى اهتماما ظاهرا بشئونهم وعددهم ثلاثون الفا بالاضافة الى خمسة آلاف موظف بالشركة ولم تخطر الحكومة بتلك الزيارة .

وبعد ذلك بيومين قام الملك بزيارة مفاجئة لبنك مصر . وفى تلك المناسبة انعم بقلادة فؤاد الاول على حسنين باشا رئيس الديوان وهو اكبر نشان فى الدولة ، وطبقا للامر الملكى الخاص بتلك القلادة ، لايجوز ان يزيد عدد حامليها على عشرة شخصيات وهى تعطى حاملها لقب « صاحب المقام الرفيع » .

وكذلك انعم الملك برتبة البيكوية على بعض الصحفيين الذين رافقوه فى تلك الزيارتين . واذكر عندما ابلغت فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، لنشر الخبر فى الصحف ، سألنى هل هذا اخطار ام لأخذ الرأى فقلت له « هذا مجرد اخطار . . . » وراحت صحيفة البلاغ الوفدية تندد بتلك الانعامات ونشرت الى جانب البيكوات الصحفيين اسماء بعض الوزراء وهم ما يزالون « أفندية . . » .

التنافس على اكتساب الشعبية :

رأينا فى الفصل السابق مبادرة الملك الى زيارة منكوبى الملاريا فى قنا واسوان واهتمام الحكومة بعدئذ بتقرير مليون من الجنيهات لمساعدة فقراء الصعيد ، وجاءت اشهر الصيف فأتاحت الفرصة للمباراة بين القصر والوزارة على استمالة الطلبة والعمال . اقام الملك فى ١٧ اغسطس حفلة شاى للطلبة المتفوقين وأمر بانشاء جائزة فاروق الاول للعلوم والفنون . كما اقام مأدبة افطار فى قصر عابدين لستمائة من الطلبة الغرباء . وكان رد الحكومة على هذا ان قرر مجلس الوزراء انشاء جائزة للعلوم يطلق عليها « جائزة مصطفى النحاس . . » .

وفى ٢٩ اغسطس دعا الملك ستمائة عامل الى افطار فى قصر عابدين ، كما دعا مندوبى نقابات العمال بالاسكندرية الى مأدبة افطار يوم ٤ سبتمبر فى قصر رأس التين .

واذكر فى هذا المقام ان مراسل وكالة « تاس » السوفيتية فى القاهرة ، ذكر لرئيس تحرير مجلة الاثنين ان الملك فاروق هو اول ملك فتح ابواب قصره للشعب ، وذلك بمناسبة حفلات الافطار والمآدب الملكية ، وتلاوة القرآن من عابدين ، التى يحضرها نحو عشرة آلاف شخص . .

منع اذاعة القرآن من قصر عابدين :

فى مجال التسابق الى اكتساب الشعبية لجأ القصر فى السنتين الاخيرتين الى اقامة سرادق كبير فى ميدان عابدين حيث يقوم كبار المقرئين بتلاوة القرآن الكريم واذاعته خلال شهر رمضان المعظم . وتراءى للوزارة فى هذا العام (١٩٤٤) ان تمنع اذاعة القرآن بدعوى تزاحم الجماهير على الميدان . مما يسبب ارتباك حركة المرور . . فاقترح القصر الاكتفاء باذاعة القرآن على الموجة القصيرة . . بحيث تصل الى الدول الاسلامية المجاورة ولكن وزير الشئون الاجتماعية ، فؤاد سراج الدين ، اعتذر ايضا عن الموافقة على هذا الاقتراح وقال انه يتعارض مع البرامج المعتمدة للاذاعة . .

محاولة اخيرة للمصالحة :

تراكمت هذه المنازعات وتوالت اسبابها الى ان تقابل رئيس الديوان مع وزير الصحة ، الدكتور عبد الواحد الوكيل ، صهر النحاس باشا ، فى الاسبوع الأخير من اغسطس ، حيث سرد حسنين دواعى الخلاف مع الوزارة . وراح الدكتور الوكيل يقترح على النحاس باشا ان يطلب مقابلة الملك ويعمل على تصفية الجو ، وتمت المقابلة فعلا يوم ٣ سبتمبر . وبدا شيء من التفاهم ولكن الملك حرص على ان يوجه اللوم فى تلك المقابلة الى رئيس الوزراء لتقاعس الحكومة عن مواجهة انجلترا بحزم فى شأن مشكلة السودان وكانت هى الشغل الشاغل للمصريين جميعا . بسبب اجراءات الانفصال التى يباشرها الحاكم العام فى الخرطوم .

حادث اللافتات :

بعث كبير الأمناء الى رئيس مجلس الوزراء طبقا للعادة المرعية اخطارا بأن جلالة الملك سوف يؤدى صلاة الجمعة الاخيرة (١٥ سبتمبر ١٩٤٤) فى مسجد عمرو ابن العاص . ولكن الاخطار لم يتضمن دعوة رئيس الوزارة الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ، منذ زمن بعيد . ولما سأل النحاس باشا قال له كبير الامناء ان حسنين باشا رئيس الديوان هو الذى سيصحب الملك فى موكبه الرسمى الى المسجد .

كان هذا القرار ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الافطار التى اقامها الملك يوم ٢٥ اغسطس لسفراء الدول العربية ودعى اليها النحاس بوصفه وزيرا للخارجية . .

وفى يوم الجمعة اليتيمة ، بينما كان الركب سائرا فى طريقه من عابدين الى مسجد عمرو بن العاص فى مصر القديمة ، شاهد الملك لافتات مكتوبا عليها « يحيى الملك مع النحاس . . . » فأمر فور وصوله الى المسجد محمود بك غزالى مدير الامن العام ، بنزع تلك اللافتات بحيث لايراها عند عودته عقب الصلاة . ولم يكن حاضرا من يمثل الحكومة ، سوى وزير الاوقاف (عبد الحميد عبد الحق) خلافا لما تقضى به المراسم من وجود الوزارة بكامل هيئتها لاستقبال الملك فى تلك المناسبة الهامة

وقف مدير الامن العام عن العمل

لم يجد غزالى بدا من تنفيذ امر الملك ، وعلى الفور اصدر فؤاد باشا سراج الدين امرا من الاسكندرية بوقف محمود غزالى عن عمله ، واذاع النبأ فى الصحف . . .

اتصل حسنين باشا بمستر « الان ترنس شون » القائم باعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لايعتزم اتخاذ اى اجراء متسرع ضد الوزارة ، ولكنه حفظا لكرامة الملك ، يجب ان يعود محمود غزالى الى منصبه . وبادر مستر شون بارسال خطاب الى النحاس باشا قال فيه ان انجلترا مازالت تبدى اهتماما كبيرا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة للعمليات الحربية وانها ترغب فى تجنب اية اجراءات قد تؤثر فى سير المجهود الحربى ، واضاف ان محمود غزالى بوصفه مديرا للامن العام ، يتفهم وجهة النظر هذه ويتعاون مع السلطات العسكرية فى سبيل تحقيق تلك الغاية .

انقضى اسبوع دون ان يرد النحاس باشا على هذا الخطاب وكانت مثل هذه الامور تعالج بالوساطة الشفوية عن طريق امين عثمان . ولكن امين عثمان باشا كان يقضى اجازة فى فلسطين وتعذر الاتصال به . وراح النحاس باشا يوفد رسولا الى لندن هو احمد عبود باشا ، فى محاولة لمساندة الوزارة فى موقفها ضد القصر ، ويبدو انه أفهم ان حكومة لندن غير مستعدة للتورط هذه المرة فى مثل هذه الخلافات الداخلية .

عاد امين عثمان من القدس يوم ٢٢ سبتمبر واتصل بمستر شون ، واقترح عليه ان ينقل غزالى بك الى وظيفة اخرى . . وتقدم بنفس الاقتراح الى رئيس الديوان ولكن الملك اصر على عودة غزالى مديرا للامن العام ، واقترح حسنين عودة غزالى ولو لفترة قصيرة ينقل بعدها الى وظيفة اخرى .

واخيرا اجاب النحاس باشا على خطاب مستر شون فقال :

١ ـ ان محمود غزالى اخطأ فى تصرفه بنزع اللافتات

٢ ـ ان الملك باصدار امره الى مدير الامن العام مباشرة قد تجاوز سلطاته الدستورية .

٣ ـ ان العون الذى يلقاه الحلفاء من مدير الامن العام انما هو تنفيذ لتعليمات رئيس الحكومة وتوجيهاته ، وان اى موظف فى موقعه يؤدى العمل بنفس الهمة وروح التعاون مع الحليفة .

اطلع حسنين باشا على هذا الجواب وفهم من مستر شون ، انه سوف يبعث بخطاب شخصى الى النحاس باشا يقول فيه ان ما لديه من معلومات تؤكد ان غزالى كان فى موقف دقيق للغاية ، وانه (اى مستر شون) لايود ان يدخل فى نقاش حول المسائل الدستورية وانه عندما اشار الى خدمات مدير الامن العام . انما كان يرغب فى تسجيل تقدير السلطات البريطانية له .

تدابير الاقالة يوما بيوم :

انقضى شهر سبتمبر ومشكلة محمود غزالى معلقة . الملك يتمسك بضرورة عودته

الى عمله مديرا للامن العام ورئيس الوزراء يتشبث بقرار وقفه عن العمل لانه اهمل اهمالا جسيما . . وكان حسنين باشا قد اقترح اعادة غزالى ولو لفترة قصيرة ينقل بعدها الى وظيفة اخرى وبهذا يكون قد نال جزاءه ، ولكن النحاس باشا لم يوافق ، وبذلك وصلت الازمة الى طريق مسدود ، وراح كل من الطرفين ، القصر والوزارة ، يستعد للجولة الثالثة . كانت الجولة الاولى فى ابريل ١٩٤٣ حول ازمة الكتاب الاسود ، التى فاز فيها النحاس باشا بالاستمرار فى الحكم بمساندة الانجليز ، وكانت الجولة الثانية فى ابريل ١٩٤٤ عندما شرع الملك فى اقالة النحاس باشا وتعيين حسنين باشا رئيسا للوزارة . وقد رأينا تدخل الجانب البريطانى فى تلك المرة ايضا مما اضطر الملك الى العدول عن قراره .

وكانت حجة انجلترا فى التمسك بوزارة الوفد انها مازالت تمثل الاغلبية بين جماهير الشعب وانها تتعاون بصدق مع الحليفة ، فى سبيل المجهود الحربى . اما وقد انحسر خطر الحرب عن مصر نهائيا . وتوالت انتصارات الحلفاء بحيث اخذوا يستعدون لعقد مؤتمر السلام ، فقد تغير الموقف تماما .

الخلاف بين النحاس والانجليز :

استشف حسنين من مقابلاته المتكررة مع مستر شون ، وكانت تربطهما صداقة وزمالة من جامعة اكسفورد ان الجانب البريطانى يتردد فى الضغط على الملك فى الازمة القائمة . ونشط حسنين الى الاجتماع ببعض زعماء المعارضة ، وكانت تلك المقابلات والاجتماعات تتم فى داره لكيلا يعلم بها احد .

وعلم حسنين ان الوزارة تستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالتها بدعوى ان الانجليز لايستجيبون للمطالب الوطنية وبانهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية . . .

وواقع الامر ان النحاس باشا عندما خطب فى ٢٦ اغسطس ١٩٤٤ طالب بتعديل المعاهدة كما اشار الى ضرورة صيانة حقوق مصر فى السودان . وفى المقابلة التى جرت بينه وبين لورد كيلرن يوم ٥ سبتمبر حذره السفير من اثارة هاتين المسألتين فى الوقت الحاضر . وعندما تشرف السفير بمقابلة الملك يوم ٨ سبتمبر مستأذنا فى القيام بأجازة يقضيها فى جنوب افريقيا ، تحدث اليه فى هذا المعنى ، مؤكدا تحذيره لرئيس الوزراء وبالاضافة الى ما تقدم فان اعتراض مستر شون على تنحية مدير الامن العام ، أوحى الى النحاس باشا ان ينشر الخطابين المتبادلين بينه وبين القائم بأعمال السفير البريطانى فى هذا الشأن ، دلالة على تدخل انجلترا فى شئون مصر الداخلية .

مؤتمر الاتحاد العربى :

كان هذا محصلة الموقف فى اول اكتوبر ، وفى الوقت نفسه ، كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد العربى تسير قدما نحو النجاح ، وتحدد يوم ٥ اكتوبر موعدا لانتهائها ، وتقرر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧ اكتوبر بالاسكندرية . فكان على النحاس باشا ان يتريث حتى يتم هذا العمل المجيد الذى يسجل له فى التاريخ ، شرف بطولة الوحدة العربية ، وبعدها يقدم استقالته مستندا الى اسباب وطنية منها تدخل انجلترا فى شئون مصر الداخلية .

ومن جانب القصر كان الامر يقتضى التريث ايضا لان اقالة الوزارة وهى تستعد لتوقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان الملك يعترض على قيام الوحدة العربية ، وهو الحريص على ان تكون له زعامتها . . ولهذا التزم الطرفان جانب الترقب والانتظار . . .

الملك يتوسط بين سوريا ولبنان :

وحدث اثناء مناقشات الجلسة الختامية لمؤتمر الاتحاد العربى ، ان قام نزاع بين رئيس وفد سوريا (سعد الله بك الجابرى) وبين رئيس وفد لبنان (رياض بك الصلح) فدعاهما الملك الى قصر عابدين ، واجتمع بهما ونجح فى تهدئة الخلاف ، وسوف نعرض لتفصيله فى موضعه . وقد احتج النحاس باشا على تصرف الملك وقال ان اجتماعا كهذا كان ينبغى ـ طبقا للدستور ـ ان يحضره بوصفه وزيرا للخارجية .

فى هذا اليوم بالذات الخميس ٥ اكتوبر ، قرر الملك عزل النحاس باشا واعد حسنين باشا خطة محكمة احيطت بالسرية والكتمان الشديدين مع الاستعداد لجميع الاحتمالات بحيث لايتمكن النحاس باشا من تقديم استقالته .

بعد ظهر يوم الخميس . تم اعداد كتاب الاقالة ، وتوليت كتابته بخط يدى ضمانا للسرية ، وقدمته الى الملك فوقعه وكان بادى الارتياح فلم يعلق على رداءة الخط الذى كتبت به الوثيقة ، خلافا لما يحرره الموظفون المختصون فى قلم التوقيع بالديوان .

حديثى مع النحاس باشا :

وكنت مدعو الى حفلة الغداء التى يقيمها رئيس الوزراء فى قصر انطونيادس بالاسكندرية يوم السبت بمناسبة توقيع بروتوكول الجامعة العربية . وسافرت بالقطار صباح الجمعة الى الاسكندرية وفى حقيبتى امر الاقالة ونزلت بفندق وسط المدينة غير

لافت للانظار وغير بعيد عن فندق سيسل حيث يقيم النحاس باشا . وفى عربة البولمان التقيت بالشيخ يوسف يسين السكرتير الخاص لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبالشيخ السليمان رئيس ديوان الامير فيصل ، وكانا ذاهبين الاسكندرية لحضور المأدبة ، ودار بيننا حديث فى العموميات ، وحول موضوع الجامعة العربية ، فهمت من الشيخ يوسف ان موافقة الملك عبد العزيز على نصوص الميثاق بصفة نهائية لم ترد بعد .

فى يوم السبت ٧ اكتوبر ، عقب مأدبة الغداء وبعد انصراف المدعويين ، انتحيت جانبا مع النحاس باشا فى حديقة القصر وقلت له ان جلالة الملك يود ان يعرف ما تقرر بشأن محمود غزالى وقد مضى على وقفه عن العمل ثلاثة اسابيع . قال النحاس باشا انه كان منشغلا بالرد على **الانجليز الذين اقحموا انفسهم فى الأزمة ، بما يعتبره تدخلا فى شئوننا الداخلية !** ولما قلت لرفعته ان جلاله الملك يرى اعادة غزالى بك الى عمله ولو بصفة مؤقته ، قال اذا كانت هذه هى رغبة الملك ، فلابد من استجواب غزالى لماذا تصرف دون الرجوع الى الوزير المختص ، فأجبت بأن الوزير كان بالاسكندرية ولم يكن الوقت ليتسع ، لأن الملك امر بنزع اللافتات على الفور بحيث لايراها عند عودته من المسجد عقب صلاة الجمعة اليتيمة .

وكانت هناك . مسائل اخرى معلقة بين القصر والوزارة منها تعيين عضوين فى مجلس الشيوخ تحدثنا فيها وطلبت من النحاس باشا موعدا فى الغد ، فحدد الساعة الخامسة بعد ظهر الاحد ، لأعرض عليه نتيجة اتصالاتى مع الملك فى القاهرة

تسليم أمر الاقالة :

فى الصباح الباكر من يوم الاحد ٨ اكتوبر اتصل بى حسنين باشا تليفونيا وطلب عودتى الى القاهرة فورا ! سافرت بالقطار . وبلغت قصر عابدين حوالى الواحدة بعد الظهر وقابلت حسنين باشا واخذ يحدثنى عن تردد الانجليز فى الموافقة على اقالة النحاس باشا وقال انه سألهم بصفة قاطعة اذا كانوا غير قادرين على التدخل لدى النحاس باشا لانهاء مشكلة غزالى ، فلماذا يعترضون على ان يقيل الملك رئيس وزرائه وهو حق من حقوقه الدستورية . . ثم تكلم عما نشرته صحيفة البلاغ لسان حال الوفد بتاريخ امس من تحذير لمن يضعون العراقيل امام النحاس باشا فى سبيل ممارسة حقوقه الدستورية . . وتداولنا فيما اشيع اليوم من ان النحاس باشا دعا الى عقد مجلس الوزراء فى الساعة السابعة مساء لتقديم استقالة الوزارة ، بدعوى تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية كما اشيع انه سوف ينشر الكتابين المتبادلين بينه وبين مستر شون فى مسألة غزالى بك .

ذكرت حسنين باشا بموعدى مع النحاس باشا فى الساعة الخامسة . فاتصل على الفور برئيس مصلحة الركايب الملكية لاعداد سيارة تقوم فورا الى الاسكندرية وغادرت القاهرة فى منتصف الثالثة بعد الظهر ووصلت الى فندق « سيسل » فى الخامسة ألا ربع . حيث استقبلنى النحاس باشا فى الصالون المجاور لغرفته ، وبعد ان ابلغته تحيات الملك ، سلمته امر الاقالة فأخذ يتلوه بصوت مسموع وكان منطوقه :

امر ملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على ان تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات ، وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا ان نقيلكم من منصبكم .

واصدرنا امرنا هذا لمقامكم الرفيع ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ، ما أمكنكم اداؤه من الخدمات اثناء قيامكم بمهمتكم .

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣ (٨ اكتوبر ١٩٤٤)

فاروق

لم اسجل تفصيل ما قاله النحاس باشا بعد ان قرأ امر الاقالة . . وكان الموقف دقيقا بالنسبة لى فقد أرتج علىّ ، بيد انى اذكر انه قال « ربنا يوفق جلالة الملك ، ويلطف بالبلاد . . . » ثم استأذنت داعيا له بالصحة والرفاهية .

عدت مسرعا الى قصر المنتزة حيث كان الملك يتأهب للعودة الى القاهرة بالديزل الملكى ، وكان قد حضر خصيصا فى الصباح لزيارة معهد فؤاد الاول للاحياء المائية بالاسكندرية ، وعرضت عليه نتيجة المقابلة فابدى ارتياحه وتفضل بدعوتى لمصاحبته فى الديزل الى القاهرة ولكنى اعتذرت اذ كنت مضطر للعودة الى الفندق لاجمع اوراقى وامتعتى وسافرت بالسيارة حيث بلغت قصر عابدين حوالى العاشرة مساءاً، وكان القصر يعج بوفود المهنئين بالوزارة الجديدة برئاسة احمد ماهر باشا (ينظر الفصل السادس عشر)

الوزارة الجديدة والوحدة العربية :

وكان اول عمل قام به رئيس الوزارة ـ **بتوجيه من الملك** ـ اذاعة بيان فى الصحف بان الحكومة تؤيد قضية الوحدة العربية التى هى قضية قومية وليست سياسية . وجاء هذا ردا على ما اشيع فى الاوساط الوفدية من ان اقالة النحاس باشا ، تعتبر هدما للقضية العربية .

وأعاد ماهر باشا تشكيل وفد مصر لدى مؤتمر الاتحاد العربى ، واستكمل بعض مواد الميثاق بناء على تعديلات ادخلها عبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين . وتم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥ اما ما انجز فى اكتوبر ١٩٤٤ فقد اطلق عليه بروتوكول الاسكندرية .

وقد اعرب الملك عن رضائه بانتهاء تلك الازمة ، فدعا رئيس الوزراء والشيخ المراغى شيخ الازهر ، ومحمود غزالى مدير الامن العام الى مأدبة الغداء التى اعتاد اقامتها لموظفى القصر عقب صلاة الجمعة (الموافق ١٣ اكتوبر) . وبعد عشرة ايام استضاف الملك القائم بأعمال السفارة البريطانية ونحو خمسين عضوا فى الجالية البريطانية وقد اشادت الصحف بهذه المجاملة دليلا على الصداقة المصرية البريطانية . وكذلك انتهز الملك فرصة مرور مستر « ايدن » وزير الخارجية بالقاهرة فدعاه الى مقابلته واكد له حسن استعداد الوزارة الجديدة فى سبيل التعاون مع الحليفة .

ولم يستقبل الملك احدا من اعضاء الوزارة المقالة سوى الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وزير الاوقاف ، تقديرا منه لموقفهما خلال تلك الازمة التى استمرت زمنا طويلا والتى ترجع جذورها ـ كما سبق بيانه ـ الى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

الفصل الثانى عشر

الملك والوحدة العربية

بعد الغاء الخلافة ـ انجلترا تدعو الى الوحدة العربية ـ جامعة دول أو جامعة شعوب ـ مشاورات الوحدة ـ اهتمام أمريكا بانشاء الجامعة ـ الملك يفض النزاع بين سوريا ولبنان ـ بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية ـ الملك فاروق يجتمع بالملك عبد العزيز آل سعود ـ اول مؤتمر قمة عربى ـ تقسيم فلسطين ـ الجيش المصرى يحتل غزة والمجدل ـ الملك يزور الجبهة ـ حديثى مع وزير انجلترا المفوض ـ قيام دولة اسرائيل ـ حسنى الزعيم يقترح المناداة بالملك فاروق ملكا على سوريا .

بدا التفكير فى اقامة وحدة عربية أو اتحاد عربى او تجمع اسلامى . . عقب هزيمة تركيا فى الحرب العالمية وبدأ انفصال الولايات التى كانت تحت سلطانها (مصر والعراق وسوريا ولبنان والحجاز والسودان . . الخ) . وقد تزعم حركة الوحدة العربية قادة عسكريون تخرجوا فى الكلية الحربية بالاستانة ، امثال نورى السعيد وجميل المدفعى عن العراق وعزيز المصرى فى مصر والحجاز .

بعد الغاء الخلافة :

ويتصل بموضوع الوحدة العربية والوحدة الاسلامية أمر الخلافة التى كانت معقودة لآل عثمان منذ عدة قرون والتى الغاها مصطفى كمال سنة ١٩٢٣ وترتب على الغائها ان اخذ زعماء المسلمين فى الهند ومصر وفى الحجاز يتطلعون الى وراثتها . . وكان الملك فؤاد أولى ملوك المسلمين بها . فأوحى الى رجال الازهر بدراسة الامر والدعوة له . كان هذا عام ١٩٢٥ بيد ان صعوبات قامت فى الداخل والخارج حالت دون تحقيق هذه الغاية ، فى الداخل ظهر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للقاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق ، الذى دلل فيه على ان الخلافة ليست اصلا من اصول الحكم فى الاسلام . . . وفى الخارج كان الملك عبد العزيز آل سعود قد استولى على ارض الحجاز ولم يكن مؤيدا لان يرث الملك فؤاد نفوذ العثمانيين على سائر المسلمين .

توقفت فكرة احياء الخلافة الاسلامية زمنا طويلا ، ولم تثر الا بصفة عارضة فى اوائل عهد الملك فاروق فى مناسبة الدعوة لانقاذ فلسطين وكانت انجلترا قد دعت الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يحضره زعماء العرب للنظر فى قضية فلسطين ، فاجتمعت وفود العرب فى القاهرة استعدادا للسفر الى لندن . وفى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٩ دعاهم الملك فاروق الى حضور صلاة الجمعة فى مسجد قيسون وحضرت الوفود الصلاة ومن بينهم امراء السعودية واليمن ، واتخذ الملك فاروق من نفسه اماما للمصلين . وعند خروجه من المسجد هتفت له الجماهير : « يحيا أمير المؤمنين . . » .

انجلترا تدعو الى الوحدة العربية :

اما التجمع العربى فقد دعت اليه بريطانيا العظمى ضمن تصريح أدلى به وزير خارجيتها مستر إيدن فى مجلس العموم يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ تأييدا لما سبق ان صرح به فى مايو سنة ٤١ من أن انجلترا « ننظر بعين العطف إلى أى دعوة بين العرب لتقوية وحدتهم الثقافية او الاقتصادية او السياسية . . على ان يكون التمهيد لها نابعا من العرب انفسهم . . » .

وعلى اثر هذا التصريح نشطت الصحف فى مصر وفى انجلترا الى نشر العديد من المقالات والاراء المؤيدة لاقامة اتحاد فيدرالى عربى شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية .

ويبدو ان انجلترا كانت ترمى من وراء هذا التصريح الى امرين : اولهما القضاء على ما بقى لتركيا من نفوذ فى منطقة الشرق الاوسط وثانيهما : ان تتزعم هى (اى انجلترا) حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة او بغداد وكانت تطمع فى ان يتزعم نورى السعيد باشا الوحدة العربية وكانت الحرب العالمية الثانية ما تزال قائمة ، وكان العراق قد اعلن فى ١٦ يناير ١٩٤٣ قيام حالة الحرب بينه وبين دول المحور . بينما احجمت مصر عن إثارة مثل هذا الاعلان اكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا وايطاليا .

جامعة دول او جامعة شعوب :

بادر الملك فاروق الى استطلاع رأى العرب فى الوحدة بينهم فعهد الى محمد على علوبه باشا أحد الوزراء السابقين المعروف بتشيعه للعروبة والاسلام ، ان يقوم بالاعداد لمؤتمر عربى للنظر فى امر الوحدة . وكذلك اوفد الملك ، فؤاد اباظة باشا (رئيس الجمعية الزراعية) الى بعض الدول العربية لاستطلاع رأيها فى انشاء اتحاد او تجمع عربى . .

كان هذا فى اوائل مارس ١٩٤٣ عقب تصريح مستر ايدن ، وفى الاسبوع الاخير من الشهر جاء الى القاهرة جميل المدفعى من رؤساء الوزارات السابقين فى العراق ، وتحسين العسكرى وزير الداخلية وسفير العراق السابق فى مصر ، للاعداد لزيارة ملك العراق الشاب وانتهز النحاس باشا الفرصة فاجتمع بهما وتحدث اليهما فى شأن الوحدة العربية وبدا من حديثهما ان العراق تقترح عقد مؤتمر تمهيدى يجمع عناصر رسمية وغير رسمية للنظر فى المشروع ، وكان هذا هو رأى نورى باشا السعيد رئيس الوزراء وقتها ، بينما كان النحاس باشا يرى ان تكون المحادثات على اسس رسمية اى بين الحكومات ، وبهذا المعنى صرح فى البرلمان يوم ٣٠ مارس ردا على سؤال لاحد اعضاء مجلس الشيوخ ، وبهذا التصريح احتفظ النحاس باشا بقيادة الحركة ، وحال دون اشتراك علوبه ، أو فؤاد اباظة ، أو عبد الرحمن عزام فى المشاورات .

وعندما زار النحاس باشا مدينة القدس فى يونيه سنة ١٩٤٣ اطلقت عليه صحف الوفد فى مصر « انه زعيم القضية العربية » ، وفى الوقت نفسه كان الملك عبد العزيز آل سعود يستقبل وفدا من الصحفيين الفلسطينيين للنظر فى مطالبهم كما ان القائم باعمال السفارة السعودية فى القاهرة استقبل وفدا من اهالى مصر الذين هم من اصل عربى وعلى رأسهم عبد الستار الباسل . . .

مشاورات الوحدة :

استمرت الاتصالات ثنائية بين النحاس باشا وممثلى الدول العربية الذين يفدون الى مصر فى مناسبات مختلفة ، من سوريا حضر سعد الله الجابرى رئيس الوزراء وجميل مردم وزير الخارجية لتقديم الشكر الى الملك فاروق ردا على تهنئته بانتخاب شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية فى اكتوبر ١٩٤٣ وقد انتهز النحاس باشا الفرصة فتحدث اليهما فى انضمام سوريا الى الوحدة العربية .

وفى نوفمبر من تلك السنة اعتقلت السلطات الفرنسية الشيخ بشاره الخورى رئيس جمهورية لبنان ، وسارع الملك فاروق الى الاحتجاج على هذا التصرف ، واستقبل ممثلى انجلترا وامريكا فى القاهرة ولفت نظرهما الى خطورة الازمة الدستورية القائمة فى لبنان . وبعد الافراج عن الشيخ بشارة ، اوفد اليه الملك كبير الياوران (عمر فتحى باشا) للتهنئة ومعه اربعة من رؤساء تحرير كبريات الصحف المصرية ، وظلت البعثة ضيفا على الحكومة اللبنانية من ٢٠ ديسمبر الى ٣٠ منه ثم حضرت الى مصر بعثة برياسة رياض بك الصلح رئيس الوزراء ردا على تهنئة الملك وكان لها نشاط ملحوظ طوال شهر يناير ١٩٤٤ اذ احتفلت بغرس شجرة « الارز » فى ميدان قصر عابدين . وامتد نشاط البعثة الى عقد لقاءات مع ممثلين من فلسطين قدموا لها تقريرا

كاملا عن مشكلاتهم ، كما استقبلت وفدا من المراكشيين وكانوا يطالبون بالغاء الحماية الفرنسية والحماية الاسبانية وانضمام مراكش الى الجامعة العربية .

واوفد امام اليمن فى فبراير مندوبين عنه هما السيد حسين الكبسى والسيد احمد القاسم لمقابلة النحاس باشا وكان معروفا عن الامام يحيى انه لا يرغب فى الارتباط بمعاهدات ولا يفوض احدا فى التفاوض فى مثل هذه الشئون . . .

وكذلك اوفد الملك عبد العزيز فى مارس سكرتيره الخاص والشيخ حافظ وهبه وزير السعودية المفوض فى لندن ، وفاتحهما النحاس باشا فى امر الوحدة العربية وتأليف لجنة تحضيرية لاعداد المشروع وكان من راى العاهل السعودى تأجيل النظر فى عقد اللجنة التحضيرية الى ان يتم الاتفاق على مشروع الوحدة من حيث المبدأ والى ان يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية حول الاطار العام لحل مشكلة فلسطين . .

اللجنة التحضيرية :

التقت رغبة الملك عبد العزيز فى تأجيل المشاورات مع رغبة الملك فاروق وان كانت لاسباب اخرى ، فقد كان يفكر وقتها (ابريل ١٩٤٤) فى عزل النحاس باشا وكان يأمل فى ان يتم انشاء الجامعة العربية على يد رئيس وزارة يرضى عنه القصر . .

وكان النحاس باشا قد بعث فى اواخر يونيه كتابا الى ممثلى الدول العربية الذين تشاور معهم فى امر الوحدة ودعاهم الى الاجتماع لتقييم تلك المشاورات خلال شهرى يوليو واغسطس من تلك السنة . وتباطأت السعودية فى ايفاد مندوبها وحل شهر رمضان (٢٠ اغسطس) وانتهز نورى السعيد فرصة التأجيل فأخرج مشروعا كاد يقضى على فكرة الجامعة العربية من اساسها . . وهو المشروع الذى عرف فيما بعد باسم الهلال الخصيب او سوريا الكبرى . ومحصله ، ان تقوم دولة هاشمية تضم سوريا والعراق ولبنان وشرق الاردن وفلسطين . . . ونشر المشروع فى ٢٢ اغسطس فى صحف انجلترا حيث لقى ترحيبا متحفظا . . بينما قوبل فى مصر باعتراض شديد أدى الى ان تصدر المفوضية العراقية بلاغا رسميا بأن حكومتها لا تفكر فى شىء من هذا . وصرح الملك عبد العزيز ال سعود بمعارضته لمشروع سوريا الكبرى وقال انه يريد ان لا يترتب على قيام الوحدة العربية ، ان تستفيد دولة على حساب دولة اخرى . . وقال سعد الله الجابرى ان سوريا المستقلة غير مرتبطة بأى اتفاق مع اية دولة اخرى وانها لا ترغب فى الارتباط الا بما يجمعها مع الدول العربية الاخرى .

وقال وزير خارجية لبنان ان بلده ديمقراطى فى اساسه ويهمه ألا يكون بؤرة للاستعمار او منبرا لاستعمار الدول المجاورة .

واخيرا اجتمعت اللجنة التحضيرية فى الاسكندرية يوم ١٦ سبتمبر وعقدت ست جلسات متوالية ومن بين ما اتخذته من قرارات تمهيدية اختيار من يمثل فلسطين لديها .

من الذى يمثل فلسطين :

كان الاتجاه العام فى مشاورات الوحدة العربية ان تكون عضويتها قاصرة على الدول المستقلة . وبهذا امتنع التفكير ـ تحت ضغوط دبلوماسية من فرنسا وانجلترا ـ فى ضم كل من مراكش وتونس والجزائر وليبيا الى ان تحصل على استقلالها . وفيما يتعلق بفلسطين وهى من اهم العناصر بين الدول العربية ، فقد سعى النحاس باشا لدى السلطات البريطانية لكى تفرج عن جمال الحسينى وامين التميمى ، وكانا معتقلين فى « سيشل » وتسمح لهما بحضور المشاورات ، واتصل عدة مرات منذ مارس ١٩٤٤ بالسفير البريطانى فى القاهرة ولكن انجلترا لم تستجب لطلب الافراج عنهما .

واخيرا اعلنت اللجنة التحضيرية عقب جلسة اول اكتوبر قبول موسى العلمى ممثلا لفلسطين . وقالت انجلترا ان العلمى لا يمثل الحكومة الفلسطينية ، وحصلت من النحاس باشا على تأكيدات بان موسى العلمى سوف لا يشترك فى التصويت او فى اتخاذ القرارات . .

اهتمام امريكا بانشاء الجامعة العربية :

كان انشاء الجامعة العربية موضع اهتمام من الرئيس روزفلت ، حيث اوفد مبعوثا خاصا هو مستر « هارولد هوسكنز » لاستطلاع الرأى وجمع المعلومات عن تلك المؤسسة الناشئة ، وكانت تربطنى بمستر هوسكنز صلة مودة عندما كان يعمل مستشارا بمفوضية الولايات المتحدة الامريكية فى القاهرة (وقد عين بعد ذلك مساعدا لوكيل وزارة الخارجية فى واشنطن) وقد جاء لمقابلتى فى الاسبوع الاخير من يونيه ١٩٤٤ حيث اوضحت له اهمية الجامعة واختصاصاتها والآمال المعقودة عليها . ثم طلب مقابلة الملك ليقدم اليه رسالة شفوية من الرئيس روزفلت . وتمت المقابلة بصفة غير رسمية فى الاسكندرية .

الملك يفض الخلاف بين سوريا ولبنان :

فى الجلسة الختامية لمؤتمر اللجنة التحضيرية يوم ٥اكتوبر احتدم النقاش حول تعيين الحدود بين سوريا ولبنان ، مما حدا بالنحاس باشا بوصفه رئيس المؤتمر الى التهديد بنشر محاضر الجلسات السرية للمحادثات الثنائية التى دارت بينه وبين كل بعثة . . وقد اعترف رئيس الوفد السورى ، سعد الله بك الجابرى ، بأنه لا يخفى رغبة حكومته فى ان تضم اجزاءا من لبنان . . وكانت فيما سبق داخلة ضمن الاراضى السورية . . .

وبلغ هذا الصدام مسامع الملك فاروق فاجتمع على الفور برؤساء وزارات كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن وامكن تسوية الموقف .

وقد اعترض النحاس باشا بأن اجتماعا كهذا كان ينبغى دستوريا ان يحضره شخصيا بوصفه رئيسا لوزراء مصر ووزير خارجيتها .

وكانت لبنان اكثر الدول حساسية بالنسبة لتعبير « الوحدة العربية » او « الاتحاد العربى » ولذا فقد اقترح النحاس باشا ان يطلق على اجتماع الوفود الاخيرة « المؤتمر العربى العام » وكذلك اعلن المندوبون اتفاقهم بالاجماع على الاعتراف باستقلال لبنان داخل حدوده الحالية .

بروتوكول الاسكندرية :

اسفرت مناقشات الوحدة عن بروتوكول الاسكندرية ، وقعه مندوبو الدول العربية يوم السبت ٧ اكتوبر بقصر انطونيادس بالاسكندرية . ولم يوقعه مندوب السعودية انتظارا لتعليمات حكومته ، ولم يوقعه مندوب اليمن لانه غير مفوض بالتوقيع ، وكان يحضر بصفته مراقبا اومستمعا . . .

ينص البروتوكول على ان تؤسس جامعة للدول العربية المستقلة التى ترغب فى الانضمام اليها . ويكون للجامعة مجلس تمثل فيه الدول على قدم المساواة ، يختص بتنفيذ الاتفاقات التى تعقدها تلك الدول . وينعقد فى فترات دورية . ويختص بالنظر فى كل ما ينشأ بينها من خلاف . وفى جميع الاحوال لا يجوز الالتجاء الى القوة لحل اى نزاع بين دولتين من اعضاء الجامعة .

وتتعاون الدول الاعضاء فى مجالات الاقتصاد والثقافة والشئون الصحية والاجتماعية

وجاء فى البروتوكول ان فلسطين تشكل واحدا من اهم العناصر بين الدول العربية وان حقوق عرب فلسطين لا يمكن المساس بها بغير وقوع خطر على السلام . وان

الوعود التى قطعتها بريطانيا على نفسها ، تعتبر خطوة الىّ الامام نحو أقامة السلام والاستقرار . وان ليس هناك شيء اكثر ظلما من الرغبة فى حل مسألة اليهود الأوربيين سيئى الحظ باعتراف الجميع ، بظلم آخر يكون ضحاياه الفلسطينيون العرب . .

وفى منتصف نوفمبر اوفد الملك عبد الرحمن عزام بك وكان قد صدر امر ملكى بتعيينه وزيرا مفوضا بوزارة الخارجية للشئون العربية ، الى المملكة السعودية حيث قابل الملك عبد العزيز وحصل منه على الموافقة (مع بعض التحفظات) على بروتوكول الاسكندرية ووقع عليه الشيخ يوسف يسن يوم ١٦ يناير ١٩٤٥ .

ميثاق جامعة الدول العربية :

فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ اقيلت وزارة النحاس باشا وخلفتها وزارة ائتلافية برئاسة احمد ماهر باشا واعلنت الوزارة الجديدة تمسكها بالوحدة العربية وانما اعادت النظر فى نصوص البروتوكول اذ أدخل عليها بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين بعض تعديلات قانونية .

واجتمعت اللجنة التحضيرية عدة مرات خلال شهرى فبراير ومارس واقرت ميثاق الجامعة فى صورته الجديدة يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥ ووقعه جميع المندوبين . وصدر قرار بتعيين عزام امينا عاما للجامعة لمدة سنتين .

وصدق عليه البرلمان فى ٧ ابريل . اما الامام يحيى فقد وافق عليه فى ٧ مايو .

الملك فاروق يجتمع بالملك عبد العزيز

اغتنم عبد الرحمن عزام فرصة مقابلاته مع العاهل السعودى لاقناعه بالانضمام الى بروتوكول الاسكندرية فراح يعمل على توثيق العلاقة بين مصر والسعودية . وفى ٢٢ يناير ١٩٤٥ ابحر الملك فاروق على اليخت الملكى الى « ينبع » ومنها الى « رضوى » حيث اجتمع بالملك عبد العزيز واهداه قلادة محمد على الكبير ، ثم ادى صلاة الجمعة فى المدينة المنورة يوم ٢٦ يناير وعاد الى السويس ومنها الى القاهرة .

اصطحب الملك فى تلك الرحلة ناظرالخاصه الملكية (مراد محسن باشا) وعبد العزيز بدر بك مدير الادارة العربية بالديوان ، وعبد الرحمن عزام بك والاستاذ/ كريم ثابت مندوب صحيفة المقطم ولم يكن قد عين مستشارا صحفيا لديوان الملك بعد . .

وقد اعترض احمد ماهر باشا رئيس الوزراء بان الرحلة تعتبر عملا سياسيا وانها من

شئون الدولة التى ينبغى استشارة الحكومة فيها طبقا للدستور . . ولهذا فقد اجتمع النقراشى باشا وزير الخارجية برئيس الديوان (احمد حسنين باشا) وكبير المستشارين الملكيين (عبد الحميد بدوى باشا) وحضرت هذا الاجتماع فى نادى محمد على بالاسكندرية ودارت مناقشة فقهية دبلوماسية ، انتهت بان أفتى بدوى باشا بان اختيار عبد الرحمن عزام ضمن اعضاء البعثة ، يعتبر تمثيلا كافيا للحكومة ، وكان عزام قد عين وزيرا مفوضا بوزارة الخارجية للشئون العربية . . .

وفى العام التالى ، قدم الى مصر الملك عبد العزيز فى زيارة رسمية يوم ١٠ يناير ١٩٤٦ وقد رحب به الملك فاروق والحكومة المصرية وأعد له برنامج حافل لزيارة معالم القاهرة والاسكندرية وعاد الى السعودية يوم ٢٢ يناير على اليخت الملكى « المحروسة » واسعدنى الحظ بمرافقته على رأس بعثة الشرف التى صحبته من السويس الى جده .

اول اختبار للجامعة :

كان اول اختبار للجامعة العربية النظر فى الموقف المتدهور فى سوريا ولبنان وما ترتب عليه من تدخل القوات الفرنسية فى مايو ١٩٤٥ وقد دعى مجلس الجامعة الى الانعقاد فى جلسة خاصة وقرر يوم ١٢ يونيو ضرورة حماية استقلال كل من سوريا ولبنان .

وكانت فلسطين وما تزال هى مشكلة المشاكل فى كل ما يواجه الجامعة العربية الى يومنا هذا . فى ٢٤ سبتمبر فجر « مستر ترومان » رئيس الولايات المتحدة الامريكية قنبلة احدثت ضجة كبيرة فى الدوائر العربية . اذ أوصى بهجرة مائة الف يهودى الى فلسطين ولم تكن انجلترا راضية عن هذا الاقتراح وحدثت مشادة كتابية بين امريكا وانجلترا انتهت الى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق وكان من رأيها السماح بهجرة ١٥٠٠ يهودى شهريا وكان هذا الرأى افضل بالنسبة للعرب اذ يمكنهم امتصاص هذا العدد تدريجيا وفى زمن قصير . . .

فى هذا الجو المضطرب فكر الملك فاروق فى الاجتماع بالملوك والرؤساء العرب فأبحر على اليخت الملكى « فخر البحار » فى حراسة الطوافة فوزية الى البحر الاحمر ودعا زعماء العرب الى لقائه ويبدو ان الوصى على عرش العراق طلب التأجيل الى موعد اخر فاكتفى الملك فاروق بزيارة جدة ثم زار جزيرة قمران وعدة جزر صغيرة فى البحر الاحمر وعاد الى العريش يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ .

اول مؤتمر قمة عربى .

لم يثن هذا التأجيل من عزم الملك على الالتقاء بزعماء العرب فدعاهم الى الاجتماع فى « زهراء انشاص » فى الاسبوع الاخير من مايو ١٩٤٦ وحضر المؤتمر كل من الملك عبد الله عن شرق الاردن ، والامير سعود ولى عهد المملكة العربية السعودية والامير عبد الاله الوصى على عرش العراق ، والامير سيف الاسلام عبد الله نجل الامام يحيى عن اليمن وشكرى القوتلى رئيس جمهورية سوريا والشيخ بشاره الخورى رئيس جمهورية لبنان كما حضره عبد الرحمن عزام بك امين عام الجامعة ، ودعيت الى حضوره ممثلا لديوان الملك

دام الاجتماع يومى ٢٨ و٢٩ مايو وجرت فيهما مناقشات مطولة ومرتجلة اذ لم يكن للمؤتمر جدول اعمال . وانتهت الى اصدار بيان من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، استغرق صفحتين من الانشاء والبلاغة ، ولم يأت بشىء جاد ولا جديد سوى انهم ، اى الملوك والرؤساء ، بعد المداولة فى الشئون العامة والخاصة بالشئون العربية ، وجدوا انفسهم متفقين تمام الاتفاق . . على الرغبة فى السلام والسعى الى استقلال ليبيا والى تحقيق مطالب مصر القومية ، وانهم تداولوا فى قضية فلسطين وقرروا رفض اية هجرة جديدة اليها . اذ ان ذلك يعتبر نقضا صريحا للكتاب الابيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى . . ثم اعربوا عن املهم فى ان لا تساند كل من انجلترا وامريكا اية قرارات من شأنها المساس بحقوق عرب فلسطين . . .

ومع ان هذا البيان اتسم بالمسالمة فإنى أذكر ان الملك عبد الله اراد فى اللحظة الاخيرة ان يؤجل الموافقة عليه بدعوى تأخر الوقت وكان قد جاوز منتصف الليل وانسحب الى جناحه الخاص ، فلحق به الملك فاروق وانتزع منه التوقيع على البيان !

هذا ولم تخطر الحكومة المصرية بهذا الاجتماع اذ وجهت الدعوة من الديوان مباشرة ، وانما دعى صدقى باشا رئيس الوزراء الى حضور مأدبة الغداء التى اقيمت تكريما للملوك والرؤساء فى نهاية المؤتمر يوم ٢٩ مايو . اما وزير الخارجية المصرية وقتها « احمد لطفى السيد باشا » فقد أعلن عن اعتكافه ولم يحضر المأدبة . .

وكان هذا الاجتماع مؤشرا على ان مصر هى قلب العروبة ومحط املها . ويومئذ قرر الحاج محمد امين الحسينى مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا ، مغادرة برلين حيث كان يقيم ، وحضر الى القاهرة فجأة يوم ٢١ يونيه ١٩٤٦ واعلن انه لجأ الى حمى الملك فاروق . وقد اضطرت رياسة مجلس الوزراء الى اصدار بيان رسمى بان الحكومة المصرية قبلته لاجئا سياسيا . . .

تقسيم فلسطين بين العرب واليهود :

بعد الركود الذى اصاب قضية فلسطين طوال سنى الحرب العالمية الثانية . حاولت انجلترا ايجاد حل للمشكلة فعقدت مؤتمرا فى لندن فى يناير ١٩٤٧ وقدمت مقترحات اساسها تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، كان مصيرها الفشل . ورأت انجلترا ان تتخلى عن مسئوليتها وان تنهى انتدابها فعرضت المشكلة على هيئة الأمم المتحدة ووافقت الجمعية العمومية فى ١٥ مايو على تأليف لجنة تحقيق . . وفى اكتوبر نشطت امريكا الى العمل على تقسيم فلسطين كما نشطت الجامعة العربية الى اتخاذ تدابير عسكرية لمواجهة الموقف وبينما كان مجلس الجامعة منعقدا فى بيروت فى ١٠ اكتوبر ظهر المفتى محمد امين الحسينى فجأة هناك واقترح اقامة حكومة لفلسطين تحت رئاسته . .

عرض مشروع التقسيم على الجمعية العمومية ومارست امريكا ضغوطا على بعض الدول لحملها على التصويت لصالح التقسيم الذى صدر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بموافقة ٣٣ صوتا ضد ١٣ صوتا وامتناع عشرة دول عن التصويت . وكانت الدول العربية قد تقدمت فى اللحظة الاخيرة باقتراح حكومة فيدرالية بين العرب واليهود ، ولكن الجمعية العمومية رفضت الاقتراح . .

جرت على الفور محادثات عسكرية فى بغداد تمهيدا لتنفيذ قرارات بلودان السرية فتألفت ثلاثة جيوش برياسة الجنرال صفوت باشا واختير فوزى القاوقجى رئيسا لغرفة الهجوم ، واقترح المفتى تعيين عبد القادر الحسينى للدفاع عن القدس ، واتخذت دمشق مقرا للقيادة العامة .

كان هذا فى فبراير ١٩٤٨ وكان النقراشى رئيس الحكومة المصرية مؤيدا لهذا الاجراء وان تشترك مصر بقوات من المتطوعين وان تمدهم بالسلاح والتدريب اذ كان يخشى ان يشترك الجيش المصرى فى حرب نظامية بينما القوات البريطانية ترابط خلف ظهره فى منطقة القتال . وقد حدثنى النقراشى باشا عن هذا الاتجاه فأبلغته الى مسامع الملك فلم يعلق عليه . وفجأة سقطت حيفا فى ايدى اليهود يوم ٢٣ ابريل فاحتجت الجامعة العربية على انجلترا ، وعقد فى عمان مؤتمر عسكرى خطير ، وبعد ثلاثة ايام تحركت القوات العربية لانقاذ فلسطين .

الجيش المصرى يحتل غزة والمجدل :

كانت المعلومات التى تجمعت لدى الملك من وزير الدفاع حيدر باشا وامين عام الجامعة العربية عزام بك مشجعة على ان يشترك الجيش المصرى فى الحرب لتحرير فلسطين . وانعقد البرلمان فى جلسة سرية يوم ١١ مايو ودافع النقراشى باشا عن هذا

الاتجاه بعد ان تبين انه مطلب الرأى العام فى مصر وفى البلاد العربية ، ووافق البرلمان على دخول الجيش كما وافق على اعلان الاحكام العرفية لتأمين سلامة قواتنا . ولم يعترض على هذا القرار سوى اسماعيل صدقى باشا اذ كان يعلم عندما كان رئيسا للحكومة سنة ١٩٤٦ ان قوة اليهود وتنظيماتهم العسكرية تدعو الى التريث والحذر . وكان هذا القول مدعاة لغضب الملك فاروق على صدقى باشا الى ان قضى نحبه .

وفى ١٥ مايو احتلت القوات المصرية غزة وواصلت زحفها الى المجدل ثم الى بير السبع حيث احتلتها . وذكرت الصحف ان الجيش الاردنى تجاوز القدس فى زحفه الى تل ابيب - فانعقد مجلس الأمن وقرر وقف القتال لمدة شهر واختار الكونت « فولك برنادوت » وسيطا للأمم المتحدة للاشراف على وقف القتال .

الملك يزور الجبهة :

ذكرت الصحف المحلية ان كتيبة من الحرس الملكى ارسلت الى ميدان القتال فى مايو ١٩٤٨ بيد أنى لم أتابع التأكد من صحة هذا النبأ . وفى ٦ يوليو قام الملك بزيارة الجبهة فاستقل القطار فى المساء من القنطرة ووصل الى غزة صباح اليوم التالى حيث تفقد القوات المصرية فى أسدود والمجدل ووصل الى نتشاليم وكان فى صحبته الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع وعمر فتحى باشا كبير الياوران ووكيل الديوان (صاحب هذه المذكرات) والاستاذ كريم ثابت المستشار الصحفى . . .

واستؤنف القتال فى يوليو على الجبهة المصرية وحدها وتقاعست الأردن ومعها العراق عن مواصلة الكفاح . وكان الملك عبد الله قد حضر الى القاهرة واجتمع بالملك فاروق يوم ٢٣ يونيه وحاول اقناعه بتجديد فترة الهدنة كما زار الملك عبد العزيز فى الرياض لهذا الغرض ، وكانت السعودية قد اشتركت فى الحرب فارسلت مجموعة من المحاربين البدو . . الى ساحة القتال .

وكانت اسرائيل قد انتهزت فرصة الهدنة فأعادت تنظيم قواتها وعززتها بالطائرات والدبابات وبهذا تمكنت من شن هجمات ضد اجزاء اخرى من المناطق التى سبق تخصيصها للعرب وفوجئت مصر بانسحاب القوات الاردنية من اللد والرملة فاستولى عليها الصهيونيون وبذلك تحولت قواتهم الى مواجهة الجيش المصرى وحده . . وفرضت الهدنة ثانية فى ١٩ يوليو دون تحديد لمدة وقف القتال ، مما اتاح الفرصة لاستئناف مناورات الاستعمار وغدر اليهود .

مناورات امريكا ومجلس الامن :

١ ـ بدأت هذه المناورات عقب قرار الجمعية العمومية بتقسيم فلسطين عندما اقترح السكرتير العام تنفيذ التقسيم بواسطة قوة دولية ولكن الولايات المتحدة الامريكية لم توافق على هذا الاقتراح . اما انجلترا فقررت امام اضطراب الموقف ان تجلو عن فلسطين وتدع غيرها يحل المشكلة .

٢ ـ قبيل انتهاء الانتداب البريطانى بساعات قليلة بعث مجلس الامن الى الدول العربية يدعوها الى الهدوء والمحافظة على الامن . وبعد دقائق من قيام دولة اسرائيل اذاع الرئيس ترومان اعتراف امريكا بالدولة الجديدة يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ دون ان يخطر حليفته انجلترا بهذا القرار . .

٣ ـ قدم الكونت برنادوت بعد جهد دام ثلاثة اشهر مقترحات عملية لفض النزاع بين العرب واليهود . ومحصلها ان تضم فلسطين الى شرق الاردن فى وحدة مكونة من جزءين احدهما عربى والاخر يهودى ، مع تخصيص منطقة النقب للقسم العربى ومنطقة الجليل للقسم اليهودى ، اما القدس فتبقى ضمن القسم العربى مع توفير حكم ذاتى محدود للجالية اليهودية فيها . ورفع تقريره الى الأمم المتحدة فى الاسبوع الاول من سبتمبر وفى ١٦ منه اغتالته جماعة « شتيرن » بعد ان تحققت من شخصيته . . فاجتمع مجلس الامن فى جلسة خاصة وتمخضت قراراته عن تعيين مستر « رالف بانش » وسيطا بدلا من الكونت برنادوت . .

٤ ـ وافقت كل من انجلترا وامريكا على مقترحات برنادوت اما العرب فقد رفضوها لاسباب لم اتبين صحتها الى يومنا هذا . واما اليهود فقد كان واضحا انهم لا يرضون عنها وما فتئوا يطالبون بمناطق جديدة لتسهيل الدفاع عن اسرائيل . .

٥ ـ رغم الهدنة الاولى والثانية استمر القتال فى منطقة « النقب » وتطورت الهجمات الاسرائيلية بما ادى الى سقوط « بير السبع » فى ايديهم يوم ٢١ اكتوبر . . واستتبع ذلك محاصرة منطقة الفالوجا واضطرت القوات المصرية الى اخلاء اسدود والمجدل . وحدث هذا كله تحت بصر مجلس الامن وسمعه . وكل ما قرره المجلس هو الدعوة الى احترام الهدنة فى جميع انحاء فلسطين بينما اعلن مستر شيرتوك وزير الخارجية وقتها ان النقب (منطقة حيوية لاسرائيل . .

٦ ـ وعندما علم الملك فاروق بسقوط بير السبع ، استدعى حيدر باشا وزير الدفاع

الى اجتماع فى منزلى يوم ٢٣ اكتوبر حضره كبير الياوران والمستشار الصحفى . . وكان الملك بادى الاضطراب وسأل حيدر باشا عن تفاصيل المعركة وانتهت المناقشة بوعد من حيدر بمداركة الامر . .

٧ ـ ولعل اخطر اعمال الغدر التى قامت بها اسرائيل نتيجة لتهاون الاردن فى الدفاع عن المنطقة احتلال « ام رشرش » حدث هذا بعد ان فرضت الهدنة الثالثة فى ٧ يناير ١٩٤٩ وبينما كان الوفد الاردنى يجرى محادثاته فى رودس بشأن الهدنة . اصدر جلوب باشا قائد الفيلق العربى اوامره بالانسحاب من منطقة رأس النقب وام رشرش الواقعة على خليج العقبة فاحتلتها القوات الاسرائيلية يوم ١٠ مارس حيث اقيم ميناء « ايلات » وبذلك حصلت اسرائيل على موقع هام من المواقع الاستراتيجية ، ومنفذ على البحر الاحمر ، وطريق للاتصال مع آسيا وافريقيا .

ويومئذ اعلن بن جوريون رئيس حكومة اسرائيل « أن حرب الاستقلال قد انتهت بعد ان كلفتنا اكثر من خمسة آلاف قتيل » .

حديثى مع وزير بريطانيا المفوض

طلب مستر « شايمان اندروز » الوزير المفوض والقائم باعمال السفارة البريطانية فى مصر مقابلتى فدعوته الى العشاء عندى يوم ٩ سبتمبر ١٩٤٨ ودار بيننا حديث انقله عن مفكرتى قال محدثى « انه اتصل بعلمه عن اجتماعات اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ان النية متجهة الى اقامة دولة عربية برئاسة المفتى وان عزام والباجه جى (رئيس وزراء العراق) يعملان على حمل اللجنة على اقرار ذلك . ويرى مستر « اندروز » بصفته الشخصية ان الحكومة البريطانية تعارض فى ذلك كل المعارضة لأن المفتى لا يمكن الوثوق به ولأن عزام يتحدث بشكل منطقى فى العموميات وعندما نسأله عن امر معين يسبح فى عالم الخيال . .

سألت مستر « اندروز » كيف تحل المشكلة فقال انه يرى ان تترك المناطق التى احتلها الجيش المصرى لمصر وما احتلته القوات الاردنية للاردن وان تحاصر المنطقة المخصصة لليهود وان تضمن الأمم المتحدة حدودها الضيقة فاذا ما حدثتهم انفسهم بالاعتداء فان المعاهدة المصرية الانجليزية كفيلة بتدخل بريطانيا .

« قلت له اننا لم نر هذا التدخل عندما اشتبكنا اخيرا مع اليهود ، فقال لان تلك ظروف مختلفة لاننا كنا نخشى ان ترفع امريكا الحظر المفروض على توريد السلاح لدول الشرق الاوسط . .

فقلت له ان من العسير ان يجد زعيما عربيا يعلن موافقته على قيام دولة يهودية

ويعترف بها فقال ان الحال لا يتطلب اعترافا وانما مجرد الاذعان لقرار صادر من هيئة الأمم . .

سألته هل توافق انجلترا على الاعتراف باسرائيل وانضمامها الى هيئة الأمم فاجاب بان وزارة الخارجية البريطانية لم تفكر فى الاعتراف بعد . . وانه سيكون موضع نقاش عسير . . . »

وفى نهاية الحديث اكدت له ما سبق ان اعلنته الدول العربية من تنزهها عن الاطماع الاقليمية فى فلسطين . وعدا هذا فان القطاع الصغير الذى احتلته مصر لايغنيها شيئا طالما ان منطقة النقب مكتظة بالمستعمرات اليهودية . فقال ان لمصر الحق فى الاستيلاء على النقب فسألته هل يكون هذا يخرق الهدنة فأجاب بالنفى وانما يكون بطريق مبادلة السكان فيحتلها اللاجئون العرب مقابل الاماكن التى يجلون عنها فى الشمال .

عرضت مضمون هذا الحديث على الملك فلم يعلق عليه . . وبعد قليل تلقيت من شايمان اندروز كتابا شخصيا قال فيه ان انجلترا على استعداد فى الظروف الحاضرة لان تغمض عينيها عما يتسرب من السلاح من مخازن الجيش البريطانى فى منطقة القنال الى القوات المصرية المحاربة فى فلسطين . . .

قيام دولة اسرائيل :

نتيجة لجهود الولايات المتحدة الامريكية ، ومناورات مجلس الامن ، وتقاعس انجلترا عن تحمل مسئولياتها وتواطؤ جلوب باشا قائد الفيلق العربى ، وغدر اليهود ، قامت دولة اسرائيل . وفى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ بدأت فى جزيرة رودس مفاوضات فى الهدنة تحت اشراف الوسيط الدولى ، وقد مثل مصر القائمقام اسماعيل شيرين بك منتدبا من رياسة مجلس الوزراء وتم توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل فى ٢٤ فبراير وتوالت الاتفاقات مع لبنان فى ٢٣ مارس ومع الاردن فى ١٣ ابريل ومع سوريا فى ٣٠ يوليو .

وبعد ثلاثة ايام من توقيع الهدنة مع مصر خطب مستر بيفن فى مجلس العموم فقال ان انجلترا وامريكا تعملان على رفع مستوى المعيشة فى منطقة الشرق الاوسط لكيلا تصبح « بلقانا » اخرى وانه اذا تجدد القتال بين العرب واليهود فان انجلترا لن تقف مكتوفة الايدى ـ وقال مستر بيفن ان امريكا سوف تعترف بمملكة شرق الاردن اما اعتراف انجلترا باسرائيل فسوف لايتقرر الا بعد استشارة دول الكومنولث . .

وفى ١١ مايو ١٩٤٩ وافقت الجمعية العمومية على قبول اسرائيل عضوا فى هيئة الامم المتحدة .

وفى ١٢ ديسمبر بينما كانت هيئة الامم تناقش وضع القدس تحت الوصاية الدولية راح رئيس حكومة اسرائيل يعلن رفض التدويل ويحصل من الكنيست (البرلمان) على قانون يعتبر القدس عاصمة للدولة الجديدة .

وبينما كانت اسرائيل تثبت اقدامها فى قلب فلسطين ، كان العرب يتنافسون فيما بينهم على التوسع الاقليمى . . . وضم دولة الى اخرى وانشاء سوريا الكبرى . . وبينما قامت فى اسرائيل دولة ناهضة ، قامت فى سوريا ثلاث انقلابات عسكرية اطاحت بالحكم المدنى وعزل شكرى القوتلى وخلق جو أبعد ما يكون عن الاستقرار . قام الزعيم حسنى الزعيم بالانقلاب الاول فى ٣ ابريل ١٩٤٩ وتزعم الكولونيل سامى الحناوى الانقلاب الثانى فى ١٤ اغسطس وفى ٢٠ ديسمبر قاد اديب الشيشكلى الانقلاب الثالث . . .

ملك مصر ملكا على سوريا :

بعد ثلاثة ايام من تولى حسنى الزعيم السلطة . نادى الملك عبد الله بمشروع سوريا الكبرى ، وهرع نورى السعيد للاجتماع بقائد الانقلاب يوم ١٩ ابريل ودعاه الى الاشتراك فى حلف عسكرى يضم سوريا والعراق وشرق الاردن وطار عزام بك الى دمشق للوقوف على ما يجرى فى المنطقة من مشاورات تمس الجامعة العربية .

وبعد ظهر يوم ٢٠ ابريل دعانى الملك للمبيت فى استراحة ناظر الخاصة الملكية فى انشاص وقال « ان لدينا بعض الاعمال العاجلة فى الغد » ولم يذكر شيئا عن طبيعة تلك الاعمال . . وفى الصباح الباكر توجهت الى قصر « زهراء انشاص » حيث يقيم الملك والقيت الاستعدادات قائمة لاستقبال ضيف كبير . وبعد قليل وصلت سيارة ملكية نزل منها الزعيم حسنى الزعيم فاستقبله الملك ثم دعانا الى اجتماع حضره من الجانب السورى نذير فنصه سكرتيره الخاص ، ومن الجانب المصرى كريم ثابت المستشار الصحفى ، وكنت حاضرا الاجتماع بصفتى رئيسا للديوان بالنيابة .

جرى حديث طويل حول الاوضاع القائمة فى سوريا خاصة وفى الشرق الاوسط عامة وشرح الزعيم المشروعات المعروضة عليه تحقيقا لفكرة الهلال الخصيب ، واقامة سوريا الكبرى . . وانتهت الجلسة الى الموافقة على الترتيبات الاتية :

١ ـ المناداة بالملك فاروق ملكا على سوريا

٢ ـ ان يكون حسنى الزعيم نائبا للملك فى دمشق

٣ ـ اختيار عبد العزيز بدر بك محافظ القنال ، وزيرا مفوضا لمصر فى دمشق .

ومحسن البرازى وزيرا مفوضا لسوريا فى القاهرة ، لاستكمال الاجراءات الادارية لتنفيذ الاندماج !

وعلى الفور صدر بلاغ من ديوان الملك جاء فيه « انه فى الساعة الثامنة من صباح اليوم ، وصلت الى مطار الماظة طائرة خاصة تقل دولة الزعيم حسنى الزعيم ، رئيس الجمهورية السورية ، يصحبه الاستاذ نذير فنصه سكرتير دولته الخاص . وكان فى استقبال دولته صاحب العزة كريم ثابت بك ، المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك ، موفدا من قبل جلالته ، ثم استقل دولته طائرة ملكية الى مطار انشاص . وعند وصول دولته ، حظى بمقابلة جلالة الملك ولبث فى الحضرة الملكية وقتا طويلا . وبعد تناول الغداء على المائدة الملكية ، عاد دولته فى سلامة الله الى دمشق ، مودعا بمثل ما قوبل به من الحفاوة والاكرام . »

وقد صرح الزعيم لمندوب الاهرام فى دمشق انه نبذ مشروع سوريا الكبرى وانه يرفض سياسة التكتل .

التمهيد للاندماج وتدهور الموقف فى سوريا :

كان بطلا هذه المغامرة هما نذير فنصه وكريم ثابت . وهى مغامرة تتنافى مع النظام الاساسى لجامعة الدول العربية الذى نص على استقلال كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق وضمان حدودها الحالية ، وفيما يتعلق بمصر فان مثل هذا الاجراء هو من صميم اختصاص مجلس الوزراء المهيمن بحكم الدستور على شئون الدولة . . فضلا عن ان دستورنا يقضى بان لايجوز للملك ان يتولى مع ملك مصر ، امور دولة اخرى بغير رضا البرلمان . .

وكان ابراهيم عبد الهادى باشا رئيسا للوزارة وقتها ، وقد رأيت من باب المجاملة اخطاره بمنطوق البلاغ قبل اذاعته . وفى يوم ٢ مايو قدم محسن البرازى اوراق اعتماده وزيرا مفوضا لسوريا وحضر الحفل عبد الهادى باشا بوصفه وزير الخارجية بالانابة . وبعد الحفلة زارنى ابراهيم باشا فى مكتبى معاتبا عن عدم اخطاره مسبقا ، فشرحت له جوانب الموضوع وكان متفهما لاوضاع العمل فى القصر ، اذ كان رئيسا للديوان فى المدة من فبراير ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٨ . هذا وقد صدر الامر الملكى بعد ذلك بتعيين بدر بك وزيرا مفوضا لمصر فى دمشق .

وتدعيما لمركز الزعيم من الناحية الدستورية ، اجرى استفتاء فى ٢٦ يونيه على رياسة الدولة ، فحصل على اغلبية كبيرة وعقب فوزه فى الاستفتاء صرح بانه سوف يعمل على ضم الاردن الى سوريا . . فهو جزء منها .

وانتهت القصة فى سوريا باستيلاء الكولونيل سامى الحناوى على السلطة فى ١٤ اغسطس واستدعاه شكرى القوتلى الى دمشق وتكليف هاشم الاتاسى بتشكيل وزارة ائتلافية . على ان الاتجاه السائد فى هذا التغيير وفى الانقلاب الذى تلاه فى ديسمبر من تلك السنة هو معارضة الحلف العسكرى مع بغداد ونبذ مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب .

الفصل الثالث عشر

علاقة الملك بالجيش والقوات المسلحة

أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ـ الخلاف على طريقة تعيين رئيس أركان الحرب ـ تعيينات وترقيات ضباط الجيش ـ الملك يعتز بقواته المسلحة ـ الرتب المدنية لكبار الضباط .

ترتب على إنسحاب الجيش المصرى من السودان ، تنفيذا للانذار البريطانى عقب اغتيال سير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى نوفمبر ١٩٢٤ ، أن شرعت الحكومة المصرية فى إعادة تنظيم قواتها المسلحة فأنشأت فى العام التالى مجلس الجيش ولجنة الضباط . وكانت انجلترا قد أوصت بتعيين سردار بريطانى ولكن مصر اكتفت بتعيين مفتش عام هو الفريق سبنكس باشا . وفى سنة ١٩٢٧ قام خلاف شديد بين مصر وانجلترا حول إعادة تنظيم الجيش وتزويده بالسلاح والعتاد وحول تحديد اختصاصات المفتش العام . وكان الحكم للوزارة الائتلافية برياسة ثروت باشا فتقدمت بمشروع متواضع لمد الجيش بعشرين مدفعا وسربين من الطائرات الحربية ولكن المندوب السامى اللورد لويد اقترح أن يتم التعزيز على أربع سنوات ـ وأن لا تزيد قوة الجيش عن ١٢,٥٠٠ مقاتل .

ويتلخص النزاع فى أن المندوب السامى كان يرى أن أمور الجيش تدخل فى نطاق التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ويلزم الرجوع فيها إلى انجلترا ، وأن تقتصر قوة الجيش المصرى على الدفاع عن حدود مصر ، بينما كانت مصر ترى انها أصبحت مستقلة وانها ترغب فى إنشاء جيش قوى مسلح لتأمين استقلالها . وتشبث كل طرف بموقفه وتدخل المندوب السامى لدى الملك فؤاد ، ولدى سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب وقتئذ ، وهدد باستدعاء البوارج الحربية إلى ميناء الاسكندرية وانتهت الأزمة فى يونية ١٩٢٧ ، بالتسليم بوجهة النظر البريطانية بعد أن طلب المندوب السامى إلى الملك بأن لا يغادر البلاد طالما أزمة الجيش قائمة .

وأثير موضوع تنظيم الجيش مرة أخرى عندما نشبت الحرب الايطالية الحبشية سنة ١٩٣٥ ، وفى أعقاب معاهدة التحالف والصداقة مع انجلترا ، وانتهزت الحكومة الوفدية الفرصة فأنشأت سنة ١٩٣٧ مجلسا أعلا للدفاع وهيئة لأركان حرب الجيش .

الخلاف على كيفية تعيين رئيس الأركان :

نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ على أن يتكون مجلس الدفاع الأعلى من رئيس الوزراء ، ووزراء الأشغال والمالية والمواصلات ووكيل وزارة الدفاع ورئيس أركان حرب الجيش . كما نص على أن يكون تعيين الأخير بمرسوم . وكان من رأى القصر (مجلس الوصاية وقتئذ) أن يكون تعيين رئيس الأركان بأمر ملكى ، ولكن وزارة النحاس باشا صممت على أن يكون بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء .

وظل هذا الوضع قائما إلى سنة ١٩٤٩ عندما رشح القصر الفريق عثمان المهدى باشا رئيسا لهيئة الأركان ، وأراد الملك أن يكون التعيين بأمر ملكى ، وكان هذا يستدعى تعديل القانون المشار إليه ، ومع أن رئيس الوزراء وقتئذ (ابراهيم عبد الهادى باشا) كان موافقا على هذا الترشيح إلا أنه لم يبادر إلى تعديل القانون ، وقال أن الأمر يتعلق بالمظهر دون الجوهر . وكان حسين سرى باشا ـ الذى خلف عبد الهادى ـ فى رئاسة الوزارة ـ أسرع من سلفه فى الاستجابة لرغبة الملك ، فعدل القانون فى نوفمبر ١٩٤٩ بحيث أصبح تعيين رئيس الأركان يصدر بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء .

تعيينات وترقيات ضباط الجيش :

تقضى المادة ٤٦ من الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها إلى البرلمان ، ولقد كانت شئون التعيين والترقى بين ضباط الجيش من أيسر الأمور التى تعرض على القصر ، فالترشيحات تعرض أولا على لجنة الضباط وكانت اللجنة تراعى مبدأ الأقدمية المطلقة ، فإن وجد سبب للتخطى فانها تسجله فى توصياتها ، وكانت قرارات اللجنة ترسل إلى رئيس ديوان الملك لمراجعتها على كشوف الأقدمية المحفوظة بالديوان ، ثم يحيلها إلى ديوان كبير الياوران المختص بعرضها على الملك وبعد التصديق عليها ، يتولى ديوان الملك نشرها وتحرير البراءات الخاصة بالرتب العسكرية الجديدة .

ولست أذكر ان خلافا كبيرا نشأ بين القصر والوزارة حول ترقيات ضباط الجيش ، سوى بعض الحساسيات عندما منح الملك رتبة الفريق لكبير الياوران ، ورتبة الأميرالاى (شرف) لرئيس إدارة السيارات بالقصور الملكية . أما ما حدث فى

عهد الوزارة الوفدية بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٤ مماَ سبقت الاشارة إليه فى الفصل الثامن من هذه المذكرات ، فمرده إلى أن الوزارة كانت تستند دائما إلى المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . . وكان الوفد يرى أن شئون الجيش من مصالح الدولة وليست من اختصاص الملك وحده ، وقد أدى هذا الخلاف فى الرأى إلى توتر العلاقة بين الوزير (الوفدى) حمدى سيف النصر باشا وبين رئيس الأركان (الموالى للقصر) ابراهيم عطا الله باشا ، مما حدا بالوزير إلى إسناد منصب رئيس لجنة الضباط إلى وكيل وزارة الدفاع بدلا من رئيس هيئة الأركان .

الملك يعتز بقواته المسلحة :

وكان الملك يفخر بجيشه ويعتز بقوته ، وقد أشرت فى الفصل السابع من هذه المذكرات إلى الدور الذى قام به الملك فاروق فى تجنيب مصر ويلات الحرب حرصا على سلامة الجيش ، بعد أن كانت وزارة على ماهر قد قررت فى مجلس الوزراء يوم ٧ سبتمبر ١٩٣٩ إعلان الحرب على ألمانيا .

وبعد أن دخلت ايطاليا الحرب عاود السفير البريطانى طلبه أن تدخل مصر الحرب ، ولكن الملك أكد له فى حديثه معه بالاسكندرية يوم ١٧ يونية سنة ١٩٤٠ أنه « باعتباره ملك مصر يرى أن لا ينضم فى الحرب إلى الجانب الخاسر » ، وكانت جحافل الجيش الألمانى قد توغلت فى فرنسا بعد أن اجتاحت بولندا ، وكان الملك حريصا على ألا يقحم الجيش فى معارك ليس لمصر مصلحة فيها .

وأذكر عندما صدر كادر موظفى الحكومة سنة ١٩٣٩ وكان يقضى بتخفيض الماهيات والمرتبات أرادت الوزارة تطبيقه على ضباط القوات المسلحة ، ولكن الملك وقف إلى جانب مطالب الجيش وصدر للضباط كادر خاص لم تسر عليه أحكام الكادر العام .

وأثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، قدم إلى الديوان الملكى وفد من ضباط الجيش ، وقابلوا حسنين باشا رئيس الديوان وأعربوا له عن شديد استنكارهم لما وقع من محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية ، ثم أبدوا استعدادهم للثأر من المسؤولين . وقد أثناهم رئيس الديوان عن ذلك ، كما أن الملك حرص على أن يزور الضباط فى ناديهم يوم ٤ فبراير من كل عام تقديرا منه لمشاعرهم الوطنية .

وفى أغسطس ١٩٤٦ بعد أن تم جلاء الانجليز عن القلعة وتسلمها الجيش المصرى ، بعد أن نزل عنها العلم البريطانى الذى ظل يرفرف عليها أربعة وستين

عاما ، أمر الملك باقامة حفل عسكرى مهيب وحرص على أن يرفع بنفسه علم مصر على قلعة القاهرة .

الرتب المدنيـة لكبار الضباط :

تلك هى بعض الدلائل على اعتزاز الملك بقواته المسلحة ، وحرصه على استدامة ولائها وانما حدث فى يوليو سنة ١٩٤٦ بينما كانت وزارة صدقى باشا وديوان الملك يشتغلان بأمور المفاوضات مع انجلترا لتعديل المعاهدة ، تراءى للملك بطريقة مفاجئة وغير مبررة . . . أن يعدل الأمر الملكى الصادر فى سنة ١٩٢٣ خاصا بالرتب المدنية التى تمنح للعسكريين .

كان هذا الأمر يقضى بمنح رتبة الباشوية تلقائيا لكل ضابط يرقى فى الجيش أو فى الشرطة إلى رتبة اللواء ، والبكوية للاميرالاى . ولكن الملك بناء على اقتراح قدمه إليه ضابط شاب من ضباط الياوران . . قرر أن يكون منح الرتب المدنية للعسكريين جوازيا أى أن كل حالة تبحث على حدة وبطريقة فردية بناء على ما يعرضه وزير الحربية ويوافق عليه القصر .

وكانت حجة مقدم الاقتراح ما لاحظه من كثرة عدد الحائزين لرتبة الباشوية من بين العسكريين ، وفاته أن هذا كان أمرا طبيعيا نظرا للزيادة المضطردة فى قوات الجيش والشرطة بعد المعاهدة . كما فاته أن المدة التى يقضيها الضابط المرقى إلى رتبة اللواء كانت قصيرة لا تزيد عن ثلاث سنوات يحال بعدها إلى الاستيداع ، فكانت الرتبة المدنية بمثابة تعويض أدبى عن قصر مدة الخدمة فى القوات المسلحة .

قد يكون لهذا التعديل أثر تافه عند القارىء هذه الأيام ، ولكنه بالنسبة لمجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التى قضت بإلغاء الرتب والألقاب ، كان له أثر كبير وكانت له قيمته الأدبية التى لا يمكن التقليل من شأنها إذ كانت رتبة الباشوية ، تعتبر تتويجا لخدمة الضباط وكان حقهم قد تعلق بها وكانوا يترقبونها عند الترقية إلى رتبة اللواء .

وبعد صدور هذا التعديل ، تلقيت فى الديوان كثيرا من الشكاوى من الأصدقاء والمعارف من ضباط الجيش والشرطة ولكن الأمر كان فد نفذ . ومما لاشك فيه أن هذا التعديل قد أساء إلى موقف القصر من ضباط القوات المسلحة .

الفصل الرابع عشر

القصر وشئون السودان

نصيب مصر فى ادارة السودان ـ المجلس الاستشارى ـ صدقى باشا يهنىء الملك من لندن ـ الخلاف على تفسير البروتوكول ـ السودان فى مجلس الأمن ـ النقراشى يتجاهل وفاق السودان ـ دور القصر فى مباحثات خشبة ـ كامبل ـ مفاوضات النحاس باشا ـ مفاوضات الهلالى باشا ـ محاولة الحصول على اعتراف أمريكا بلقب ملك مصر والسودان .

أشرت فى الفصل التمهيدى من هذه المذكرات إلى النزاع الذى نشب بين الملك فؤاد وبين الانجليز حول النص فى الدستور على لقب ملك مصر والسودان ، وإلى الانذار العنيف الذى وجهته حكومة لندن إلى الملك فى ٢ فبراير ١٩٢٣ ، وعدول الملك عن التشبث برأيه اكتفاء بما ورد فى المادة ١٦٠ من الدستور على أن لقب الملك سوف يقرره المندوبون المفوضون عن نظام الحكم النهائى فى السودان .

على أن اللقب الذى اعتمده الديوان هو « ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان ودار فور وكردفان » ، وذلك فى جميع المراسلات الرسمية التى توجه إلى الدول الأجنبية بإستثناء انجلترا ودول الكومنولث . .

وظل أمر السودان معلقا وكان من أسباب فشل جميع المفاوضات التى دارت بين مصر وانجلترا سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٠ إلى أن جاءت معاهدة ١٩٣٦ فنصت على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ وأن يواصل الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

وكان واضحا أن مصر لم تحصل على نصيبها فى المشاركة الفعلية للنهوض بالسودان وإعداده للحكم الذاتى . ولم يترتب على المعاهدة سوى عودة وحدات من الجيش المصرى إلى السودان فى أواخر سنة ١٩٣٧ ، وتلا ذلك تعيين خبير اقتصادى مصرى للسودان ، ثم انشاء مدرسة ثانوية فى الخرطوم ، وانشاء دار للطلبة السودانيين فى القاهرة باسم « بيت السودان » كان موضع التشجيع المادى والأدبى من جانب الملك فاروق ، ثم افتتاح الخط التليفونى الجديد بين مصر والخرطوم . .

لورد كيلرن ينصح النحاس باشا :

أثير موضوع السودان فى أوائل مايو ١٩٤٤ عندما أشار الحاكم العام فى خطاب افتتاح المجلس الاستشارى للمديريات الشمالية إلى ما يدل على أن السودان يكاد يكون مستقلا عن مصر ، بدليل التفكير فى تحديد جنسية مستقلة لأهل السودان .

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ قال النحاس باشا فى ذكرى الاحتفال بيوم الاستقلال ، أن معاهدة ١٩٣٦ يلزم تعديلها وأنه على اتصال دائم مع الحاكم العام للمحافظة على حقوق مصر فى السودان واحترامها . وعلى أثر هذا الخطاب هرع السفير البريطانى إلى النحاس باشا ، وحذره من اثارة موضوع السودان فى الوقت الحاضر ، إذ أن ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولا يبقى لها إلا ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ .

وكانت تلك نصيحة قاسية هدد فيها ممثل انجلترا بفصم العلاقة بين مصر والسودان . ويبدو أن ما شجع السفير على توجيه هذا التحذير هو شعوره بأن له يدا على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان السفير قد وقف إلى جانب النحاس باشا فى المحاولتين اللتين قام بهما الملك لإقالة الوزارة الوفدية فى ابريل ١٩٤٣ وابريل ١٩٤٤ .

ولم يتورع السفير البريطانى عن تأكيد تلك النصيحة إلى الملك عندما قابله يوم ٨ سبتمبر مستأذنا فى القيام باجازة يقضيها فى جنوب أفريقيا .

السودان فى مفاوضات صدقى - بيفن :

كرست وزارة صدقى باشا الجزء الأكبر من جهودها للمفاوضة مع انجلترا لتعديل معاهدة ١٩٣٦ بعد انقضاء عشر سنوات عليها ، وألفت فى ٧ مارس ١٩٤٦ وفدا للمفاوضات على النحو السابق بيانه فى الفصل الرابع من هذه المذكرات . وقد اعتذر الحزب الوطنى عن عدم الاشتراك تمسكا بمبدئه « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » أما حزب الوفد المصرى فقد رفض الاشتراك إلا أن تكون له الرئاسة وأغلبية المفاوضين .

وبدأت المفاوضات فى القاهرة وانتقلت إلى الاسكندرية واستطال أمرها إلى أن سافر رئيس الحكومة ووزير الخارجية إلى لندن يوم ١٦ أكتوبر من تلك السنة .

وعقد الجانبان المصرى والبريطانى خمس جلسات انتهت إلى الموافقة على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد لا يتجاوز أول سبتمبر ١٩٤٩ وفيما يتعلق بالسودان ، اتفق الطرفان على أن السياسة التى يتبعانها فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، سيكون هدفها الأساسى ، رفاهية

السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ، ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . .

صدقى باشا يبشر الملك ويدلى بتصريح للصحفيين :

وبعد ظهر يوم الجمعة ٢٥ أكتوبر ، بينما كنا مدعوين إلى الغداء على ظهر اليخت الملكى « المحروسة » بالاسكندرية ، اتصل بى صدقى باشا تليفونيا من لندن وكلفنى أن أبلغ أجمل تهانيه إلى جلالة الملك إذ أصبح ملك مصر والسودان ، وبأن القوات البريطانية سوف تجلو عن مصر فى موعد لا يتجاوز أول سبتمبر ١٩٤٩ . وقد سر الملك بهذا النبأ سرورا عظيما وأوفدنى لاستقبال صدقى باشا فى مطار القاهرة عند عودته .

وفى مساء ٢٦ أكتوبر وصل صدقى باشا وكان بادى الارهاق ، ولما سأله الصحفيون قال « جئت لكم بالسيادة على السودان » . وترتب على هذا التصريح أن قامت مظاهرات عنيفة فى السودان وصرح مستر اتلى رئيس الوزراء بأنه لم يتقرر شىء منها فى شأن السودان وأن تصريحات صدقى باشا ناقصة .

وقد أشرنا فى الفصل الرابع من هذه المذكرات إلى أسباب فشل مفاوضات صدقى - بيفن ، وراحت حكومة لندن تعيد حساباتها بعد أن تبين لها أن كفاءة صدقى باشا قصرت عن إنجاح المشروع وأن شعبية الملك فاروق التى كان مستر بيفن يعتمد عليها فى تنفيذ المعاهدة لم تكن بالقدر الكافى ، وخاصة بعد أن وضح موقف هيئة المفاوضات ، إذ اعترضت عليه أغلبية أعضائها وأعلنوا رفضهم لها فى الصحف وهم من أنصار الملك وأقربائه . . .

الخلاف على تفسير مواد البروتوكول :

على الرغم من الاتصالات العديدة بين صدقى باشا وبين الديوان وبين سفير مصر فى لندن (عمرو باشا) فان مستر بيفن أراد أن يقف على أرض صلبة ، فاقترح على صدقى باشا يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تبادل خطابين يلحقان بالمعاهدة ويتضمنان تفسيرا لبعض النصوص الواردة فى بروتوكول السودان .

قال مستر بيفن « اتفقنا على أن البروتوكول لا يتضمن تغييرا فى حالة السودان القائمة فى الوقت الحاضر ، وعلى ذلك فلن يكون ثمة أية تغييرات فى الادارة الحالية إلا فيما هو ضرورى لاعداد السودانيين للحكم الذاتى .

ثم يستطرد مستر بيفن فيقول فى اقتراحه « أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فان البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عندما ينضجون للحكم الذاتى ، الحرية فى اختيار وضع حكومة السودان فى المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة :

فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد فى المستقبل مع التاج المصرى وقد يختارون الاستقلال ، وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين » .

وقد رد صدقى باشا على الفور بمذكرة مسهبة بتاريخ ٧ ديسمبر مبديا دهشته لهذه المعانى التى تفسر بها الحكومة البريطانية نصوص البروتوكول وهو تفسير يجرده من كل معانيه ومراميه . وقال صدقى باشا « إن هذا التفسير يسمح للسودانيين منذ الآن بممارسة الحق فى الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق فى الانفصال تماما عن مصر .

وأضاف صدقى باشا أن البروتوكول عنى بأن يوضح أن حق السودانيين فى اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغى أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلى ، ولا ينبغى أن يشمل الانفصال السياسى عن مصر .

وفى اليوم التالى قدم صدقى باشا استقالته ، وخلفه النقراشى باشا .

السودان فى مجلس الأمن :

عاد النقراشى باشا إلى الحكم يوم ٩ ديسمبر وألف وزارته من ستة وزراء من حزب السعديين وستة من حزب الأحرار الدستوريين وهما الحزبان المؤيدان لمشروع صدقى - بيفن . واستأنف النقراشى محادثاته مع « السير رونالد كامبل » السفير البريطانى فى القاهرة وقدم له فى ١٥ يناير ١٩٤٧ مشروعا جديدا لبروتوكول السودان ، ينص على أن الطرفين يتفقان « على أن يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين ، وتنمية مصالحهم ، والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى ، على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . . » .

لم توافق انجلترا على تلك الصيغة وتمسكت بتفسيرها للبروتوكول أى أن يكون للسودانيين الحق - منذ الآن - فى ممارسة اختيارهم (بين الوحدة والاستقلال) تبعا لمصالحهم السياسية .

واستمرت الأنباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ وكان خطاب الحاكم العام يوم ٨ ديسمبر ثم يوم ٢٢ منه يسفر عن سياسة مرسومة تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر . وصادف يوم ١٩ يناير ذكرى توقيع اتفاقيتى السودان سنة ١٨٩٩ فاعتبرته الأحزاب والطوائف المختلفة فى مصر يوم حداد عام ، ولبس الناس شارات الحداد وتعطلت جميع المسارح ودور السينما ، وقرر مجلس نقابة الصحفيين أن

تصدر الصحف فى ذلك اليوم مجللة بالسواد مشاركة للأمة فى حدادها .

وتبين للنقراشى باشا أن انجلترا تصر على موقفها من البروتوكول فعرض الأمر على مجلس الوزراء وحصل على موافقته على رفع النزاع إلى مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة . وقد وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسة ٢٧ يناير بأغلبية ١٧٥ صوتا ضد ١٥ وقد حضر الملك فاروق جانبا من تلك الجلسة . .

قدمت مصر شكواها إلى مجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ واستغرق نظر القضية عدة جلسات فيما بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر حيث طالب النقراشى بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر وانهاء النظام الادارى فى السودان . وفى النهاية عرض بعض المندوبين اقتراحات بالعودة إلى المفاوضات الثنائية ولم يوافق المجلس على أى اقتراح منها إذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لاقراره ، فأعلن رئيس المجلس (الرفيق اندريه جروميكو مندوب روسيا) أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ أى قرار فى هذه القضية ، وستظل مدرجة فى جدول الأعمال . . .

النقراشى يتجاهل وفاق السودان ومعاهدة التحالف :

رشحت الحكومة البريطانية سير روبرت هاو ، الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية وعضوا فى هيئة مفاوضات صدقى ـ بيفن ، رشحته حاكما عاما للسودان ، وقد جرت السوابق على أن ينص فى ديباجة مرسوم تعيينه ، انه بناء على اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ ، ولكن النقراشى باشا أغفل الاشارة إلى هاتين الاتفاقيتين إذ اعتبر أن مصر تحللت منهما اذ أعلنت مطالبها باعتبارهما غير قائمتين . . . وصدر المرسوم فى مارس ١٩٤٧ دون الاشارة إليهما . . .

وردا على هذا التجاهل فان الحاكم العام عندما قرر تعيين قاضى القضاة فى السودان ، حرص على أن ينص فى الأمر الادارى بهذا التعيين فى أكتوبر ١٩٤٧ على أنه صدر بناء على اتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ .

انجلترا تمضى فى تدابير الانفصال :

اتخذت سياسة انجلترا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى ، منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطبة الجمعة للوالى الشرعى (ملك مصر) ومنها تصعيب الهجرة على المصريين ، وعرقلة العلاقات الثقافية والاقتصادية بين مصر والسودان ، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف حتى رفضت أخيرا تعيين مصرى قاضيا لقضاة السودان . وقد شغل هذا المنصب كل من الشيخ أمين قراعة والشيخ نعمان الجارم والشيخ مصطفى المراغى ثم الشيخ حسن مأمون وكانت مدته تنتهى فى يناير ١٩٤٧ فانتهز الحاكم العام الفرصة وبعث إلى الحكومة المصرية بمذكرة قال فيها

إنه مع تقديره لكفاءة الشيخ حسن ومكانته العلمية ، فان حكومة السودان تعتزم ترشيح قاض سودانى محله .

وقد اقترح النقراشى باشا حلا وسطا باستبقاء الشيخ حسن مأمون فى منصبه ، على أن تتحمل الحكومة المصرية مرتبه ، وأن تنشىء حكومة السودان وظيفة نائب له يعين فيها قاض سودانى ، وبذلك تتيسر زيادة عدد الوظائف الكبرى أمام السودانيين ، وفى الوقت نفسه تحتفظ مصر بهذا الرباط الدينى القوى بين مصر والسودان . بيد أن الحاكم العام لم يستجب لهذا الاقتراح واختار قاضيا سودانيا ليكون قاضى القضاة .

مشروعات السودنة :

تواترت الأنباء الواردة من الخرطوم فى مستهل سنة ١٩٤٤ عن تفكير حكومة السودان فى اعداد تشريع يحدد الجنسية السودانية ، وقد أثار النحاس باشا هذا الموضوع مع السفير البريطانى كما بعث رئيس الوزراء أحمد ماهر باشا بعد ذلك فى ديسمبر برقية إلى الحاكم العام يطلب فيها عدم اتخاذ أية خطوة فى هذا الشأن دون الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية . وتلقى ماهر باشا ردا بأن مسألة الجنسية السودانية لم تكن محل بحث فى الوقت الحاضر . . .

وبينما كان صدقى باشا يتفاوض مع الانجليز لتعديل المعاهدة ، نشرت وكالة رويتر فى مايو ١٩٤٦ برقية مفادها أن حكومة السودان تبحث فى إنشاء مجلس تشريعى ومجلس للوزراء . . . وقد بادر رئيس الحكومة المصرية إلى الاتصال بالحاكم العام ، وجاءه الرد بأن البرقية المشار اليها لا تنطبق على الواقع . . .

وواقع الأمر هو أن الحاكم العام كان قد شكل فى ابريل ١٩٤٦ مؤتمرا ليدرس الخطوات اللازمة لاشراك السودانيين فى ادارة بلادهم اشتراكا فعليا . وتكون هذا المؤتمر من ثمانية أعضاء بريطانيين وثمانية أعضاء من المجلس الاستشارى لشمال السودان وثمانية أعضاء سودانيين آخرين وسبعة أعضاء من حزب الأمة . ولم يشترك فيه أحد من مؤتمر الخريجين أو الأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر ، وقدم المؤتمر توصياته فى مارس ١٩٤٧ متضمنة إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى .

دور القصر فى مباحثات خشبه ـ كامبل :

بعد يومين من اخفاق مجلس الأمن فى اصدار توصية فى الشكوى التى تقدمت بها مصر ضد انجلترا طالبة الجلاء وانهاء النظام الادارى فى السودان ، أصدر الحاكم العام اعلانا فى الخرطوم قال فيه سواء استؤنفت المفاوضات أو لم تستأنف ، فان حكومة السودان مصممة على أن تعجل بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، على أساس التوصيات التى تقدم بها مؤتمر ادارة السودان ، وتمت صياغتها فى مشروع بقانون .

ومع أن هذا المؤتمر لم تشترك فيه الأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر كما لم يشترك فيه مصرى واحد ، فقد وافق النقراشى باشا على الاشتراك مع انجلترا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريقة الحكم الذاتى . واقترحت انجلترا فى ابريل ١٩٤٨ تشكيل لجنة ثنائية لبحث مشروع القانون .

رشح النقراشى باشا عبد الرزاق السنهورى باشا لتمثيل مصر فى تلك اللجنة الثنائية ، ولكن السفير البريطانى (سير رونالد كامبل) اتصل بى وقال انه مع تقديره لكفاءة السنهورى وعلمه ، فانه يخشى أن يكون اختياره لا يساعد على تيسير المباحثات لأن له موقفاً معاديا لانجلترا . . . عندما زار الخرطوم أخيرا بوصفه وزيرا للمعارف . .

عرضت الأمر على الملك وعلى رئيس الحكومة ، وتم الاتفاق على ان يمثل مصر ، احمد محمد خشبه باشا وزير الخارجية وقتها . وسارت المباحثات بين خشبه باشا وسير رونالد كامبل فى سهولة ويسر بفضل العلاقة الودية القائمة بين القصر والوزارة من جهة وبين القصر والسفارة من جهة اخرى ، وكان سير رونالد من اكثر الدبلوماسيين البريطانيين اعتدالا وتفهما للقضية المصرية ، واستغرقت المباحثات ثلاثة اسابيع من ٦ مايو الى ٢٨ منه بحث فيها الجانبان نحو سبعين مادة هى قوام مشروع القانون . وأدخل الجانب المصرى عدة تعديلات أقرها الجانب البريطانى ومن بينها :

١ ـ ورد فى الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القانون ، اشارة الى وفاق السودان سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ وقد طلب خشبه باشا حذف تلك الفقرة ، ووافق السفير البريطانى على ذلك

٢ ـ نص المشروع على المسائل المحظور على الجمعية التشريعية نظرها وهى الدستور والعلاقة بين حكومة السودان وحكومتى مصر وانجلترا وأى قوة أجنبية ، وقد رأى الجانب المصرى اضافة موضوع الجنسية السودانية الى تلك المسائل المحظورة ووافق الجانب البريطانى على هذا التعديل .

٣ ـ وكذلك تضمنت التعديلات تحديد سلطة الحاكم العام لنسخ قرارات المجلس التنفيذى وفى شئون الانتخابات ، واسبقية استعمال اللغة العربية ، وتبليغ القوانين وغير ذلك من الامور التى تكفل النهوض بالسودانيين والحفاظ على مظهر مشاركة مصر فى شئون السودان .

الاعضاء المصريون فى المجلس التنفيذى

بيد أن المباحثات تعثرت عند تحديد عدد الأعضاء المصريين فى المجلس

التنفيذى . اذ نص المشروع على ان يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا . ويشكل من :

أ ـ زعيم الجمعية التشريعية والوزراء ان وجدوا .

ب ـ اربعة اعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير الادارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى والقائد العام للجيش (وكلهم من البريطانيين) .

جـ ـ لا اكثر من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم العام بمحض تصرفه سواء كانوا سودانيين أم لا . . .

واقترح الجانب البريطانى ان يكون نصيب مصر من هؤلاء الاعضاء الثلاثة ، تعيين اثنين من المصريين هما مفتش عموم الرى المصرى بالسودان والخبير الاقتصادى . واقترح خشبه باشا ان تمثل مصر باربعة اعضاء على قدم المساواه مع البريطانيين .

وجرت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع فاجتمعت مرتين بالسفير البريطانى فى دار أحد مستشاريه تفاديا لاشراك ديوان الملك بصفة رسمية فى المباحثات . وكانت وجهة نظر السفير ، أن الاربعة اعضاء المشار اليهم لايمثلون انجلترا بل هم موظفون فى حكومة السودان . . وكانت حجته فى هذا الشأن بادية الضعف ورددت عليه بأن الأربعة اعضاء المصريين سوف يعينهم ايضا الحاكم العام ، ومن الخير ان تكون هناك مساواة بين المصريين والبريطانيين من حيث المركز والعدد ، وقد وعد بمراجعة حكومته لكى توافق على تمثيل المصريين تمثيلا اقوى فى المجلس التنفيذى .

وعاد السفير الى اخطار خشبه باشا بأن اقصى ما امكن التوصل اليه هو ان يدعى قائد القوات المصرية فى السودان لحضور جلسات المجلس التنفيذى عندما يبحث المجلس فى مسائل الدفاع . وهذا يعنى ان تمثل مصر بعضوين ونصف ، مقابل اربعة اعضاء انجليز ، ولم تقبل مصر هذا العرض وتوقفت المباحثات فى ٣٠ مايو عند هذا الحد .

وختاما لهذا الموضوع فقد كان الحل الامثل هو ما سبق ان اقترحه الملك فاروق على الجانب البريطانى من تعيين نائب مصرى للحاكم العام . كان هذا فى اوائل سنة ١٩٣٩ ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ورأت مصر ان تقف منها على الحياد الايجابى بينما اعلن السودان قيام حالة الحرب بينه وبين دولتى المحور . . . وبذلك تعذرت متابعة هذا الاقتراح ، واصبح غير ذى موضوع .

ومضى الحاكم العام فى تنفيذ مشروعات السودنه دون الحصول على موافقة الحكومة المصرية عليها . وظل هذا الوضع قائما الى ان عادت وزارة الوفد الأخيرة الى الحكم فأثارت موضوع السودان من جديد .

ملك مصر والسودان

ما ان وليت وزارة النحاس باشا الحكم فى يناير ١٩٥٠ حتى دخلت فى مباحثات مع الانجليز لتعديل المعاهدة وتحقيق مطلب الجلاء ووحدة وادى النيل . وبدلا من أن يبدأ وزير الخارجية (محمد صلاح الدين بك) حديثه مع الجانب البريطانى من حيث انتهت مفاوضات صدقى - بيفن . . فانه راح يشرح تاريخ السودان وحق مصر الطبيعى فى المشاركة فى ادارته وضرورة جلاء الانجليز عنه . وتبادل مع مستر بيفن ثم مع سير رالف ستيفنسون (سفير بريطانيا الجديد) مراسلات ومذكرات تؤيد وجهة نظر مصر بما لا يزيد عما اورده صدقى باشا سنة ١٩٤٦ فى مفاوضاته وما سجله النقراشى باشا تفصيلا عند عرض النزاع على مجلس الامن سنة ١٩٤٧ .

استغرقت مباحثات صلاح الدين - ستيفنسون طوال سنة ١٩٥٠ الى صيف ١٩٥١ واسفرت عن اقتراح هزيل تقدم به السفير البريطانى يوم ٨ يونيه ، متضمنا المبادىء التى يمكن التفاوض عليها . . . وهى التوسع فى ضمان كميات مياه النيل اللازمة لمصر . . وتأليف لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الحكم الذاتى . . وقد خلا الاقتراح من الاشارة الى وحدة وادى النيل تحت تاج مصر المشترك . . وعندما سئل السفير عن هذا الاغفال ، تذرع بأن تلك العبارة اثارت مخاوف السودانيين وترتب عليها وقوع اضطرابات خطيرة فى السودان عقب تصريح صدقى باشا فى نوفمبر ١٩٤٦ .

انتهت مباحثات صلاح الدين - ستيفنسون الى بيان القاه وزير الخارجية المصرية فى البرلمان يوم ٦ أغسطس ١٩٥١ قال فيه ان الانجليز لايريدون الخير لمصر ولاللسودان ، وانهم يدعون انهم يرغبون فى اعداد السودان للحكم الذاتى بينما هم يعملون على استمرار حكمهم له منفردين لأطول مدة ممكنة .

وفى ٨ اكتوبر باتفاق مسبق مع ديوان الملك ، اعلن النحاس باشا فى البرلمان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ وتم التصديق على هذا الالغاء فى ١٥ اكتوبر فى مجلس الشيوخ باغلبية ١٤١ من مجموع اعضائه وعددهم ١٨٠ وفى مجلس النواب باغلبية ٢٨٥ من مجموع اعضائه وعددهم ٣١٩ ، وفى اليوم التالى صدر القانون رقم ١٧٦ بتعديل الدستور بحيث اصبح الملك يلقب « ملك مصر والسودان » كما صدر القانون رقم ١٧٧ بوضع دستور ونظام خاص للسودان .

وقد استقبلت البلاد ممثلة فى البرلمان وفى جموع الشعب ، الغاء معاهدة ١٩٣٦ بالابتهاج وبحماسة اعادت اليها روح الوطنية التى تجلت فى ثورة ١٩١٩ واراد الملك ان يعرب عن امتنانه وتقديره للحكومة فأمرنى باعداد كتاب ملكى بهذا المعنى وارساله الى النحاس باشا لانه حقق امنية من أعز أمانى والده الملك فؤاد فى شأن السودان .

وقد أعود الى تفصيل ذلك عند الكلام عن الظروف التى أدت الى الغاء المعاهدة وذلك فى الفصل العشرين من هذه المذكرات .

السودان بعد الغاء المعاهدة

ترتب على الغاء المعاهدة نتائج جاوزت خطورتها ما كان متوقعا لها . اذ اعتبرت مصر وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال عملا عدائيا . . بينما اعلنت انجلترا تمسكها بالمعاهدة وبطلان الغائها ، وقامت بغزو المنطقة واشتبكت فى حرب مع قوات الامن وكتائب الفدائيين المصريين ، الى ان وقعت مجزرة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ وحريق القاهرة فى اليوم التالى . . .

وفيما يتعلق بالسودان ، ابلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلى الدول الاجنبية بتعديل لقب الملك ، واخذت بعض الدول (ايران وباكستان وايطاليا واليونان) فى الاعتراف باللقب الجديد . وكانت هولندا قد تقدمت بترشيح سفير جديد لها فى مصر وصممت الوزارة على أن يوجه خطاب الاعتماد الى ملك مصر والسودان .

ثم تطور النزاع بين مصر وانجلترا الى عداء سافر ، وحاول الملك عبد العزيز آل سعود ، كما حاول نورى السعيد رئيس حكومة العراق ، التوسط لتسوية الخلاف . وقامت الولايات المتحدة الامريكية بدور نشيط فى هذا المجال وبعثت فى أوائل مايو ١٩٥٢ مستر هنرى بايرود وكيل وزارة الخارجية ، الذى اصبح فيما بعد سفيرا لامريكا فى القاهرة ، الى مصر لجمع المعلومات وتقييم الموقف .

ومن ناحية اخرى ، أوفدنى الملك الى امريكا بناء على اقتراح مستر كافرى سفير امريكا فى مصر فاجتمعت فى واشنطن يوم ٣٠ يونيه ١٩٥٢ بالقائم باعمال وزير الخارجية كما اجتمعت بمستر بايرود فى حفلة غداء فى بلير هاوس ، وتحدثنا طويلا حول مسألة الاعتراف بلقب الملك . . وكانت محصلة هذه المباحثات ان امريكا تركز اهميتها الكبرى على اشتراك مصر فى حلف الدفاع عن الشرق الاوسط مقابل الاعتراف بملك مصر والسودان . . وانها بذلت مساعيها الحميدة لدى انجلترا بيد أن حكومة لندن ترى ضرورة استشارة السودانيين فى أمر اللقب الجديد ، وان تتعهد مصر بمنح السودانيين الحكم الذاتى . . وحق تقرير المصير .

وفى سبيل توحيد الصفوف بين السودانيين دعا رئيس الوزارة (احمد نجيب الهلالى باشا) زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة ، وهو الحزب المناوىء للوحدة مع مصر فكانت لفته سياسية بارعة ، وأوفد المهدى باشا ثلاثة من اعضاء الحزب هم عبد الله الفاضل المهدى والسيد عبد الرحمن على طه وزير المعارف ، والسيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية التشريعية ، حيث عقدوا عدة اجتماعات فى الفترة

بين ٢٦ مايو و ٩ يونيه مع الهلالى باشا ، ولم تؤد هذه الاجتماعات الى تسوية كاملة .

واستمر الوضع قائما الى ان جاءت ثورة يوليو ، وتولى قائدها اللواء محمد نجيب ، التفاوض مع الانجليز ونجح فى توحيد الصفوف بين الاحزاب السودانية ، ثم توصل الى اتفاق ١٢ فبراير ١٩٥٣ ترتب عليه انسحاب القوات العسكرية البريطانية والقوات المصرية من السودان ، وقيام جمعية تأسيسية واجراء استفتاء لتقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر أو الاستقلال التام .

واسفر الاستفتاء عن اختيار الاستقلال ، واصبح السودان دولة مستقلة ذات سيادة .

الفصل الخامس عشر

علاقة القصر بالأزهر والمعاهد الدينية

تكوين الازهر ـ المراغى شيخا للأزهر ـ الوزارة تحاول احتواء الازهر ـ النحاس باشا يستنجد بالسفير البريطانى ـ المصالحة بين المراغى والمفتى ـ لماذا لم تحتفل مصر بالعيد الالفى ـ اختيار شيخ جديد للازهر ـ تعديل القانون وتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق ـ قصة الشيخ عبد المجيد سليم .

يرجع تنظيم الازهر والمعاهد الدينية الى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والقوانين المعدلة له وكان آخرها سنة ١٩٣٦ وعند وضع دستور ١٩٢٣ حرص الملك فؤاد على الاحتفاظ بحقه كاملا فى مباشرة سلطته فى شئون الازهر ، ولذا فقد نصت المادة ١٥٣ من الدستور على ان « ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالازهر والمعاهد الدينية ، واذا لم توضع احكام تشريعية ، تستمر مباشرة هذه السلطة ، طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الان » ، ورغبة من الملك فى بسط نفوذه على المنشآت ذات الصبغة الدينية ، اصدر امره فى فبراير ١٩٢٥ بإلحاق مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم بالازهر الشريف . ولكن البرلمان أوقف هذا الضم فى فبراير ١٩٢٧ واعيدت المدرستان الى وزارة المعارف العمومية .

ومن ناحية اخرى بذلت محاولات فى عهد الوزارة الائتلافية سنة ١٩٢٦ لاخضاع ميزانية الازهر لرقابة البرلمان ، اذ قررت اللجنة المالية فى مجلس النواب تخفيض مخصصات المعاهد الدينية والنظر فى ميزانية وزارة الاوقاف اسوة بباقى الوزارات ، ولكن رئيس المجلس (سعد باشا زغلول) اقنع اللجنة بأن البرلمان لايتدخل فى الشئون الدينية ، طالما لم تصدر التشريعات المنصوص عليها فى المادة ١٥٣ من الدستور .

تكوين الازهر

شيخ الازهر هو الرئيس الاعلى لتلك الهيئة ويعين بأمر ملكى . وكذلك يعين شيوخ المعاهد بأمر ملكى بناء على ما يعرضه شيخ الازهر .

وللازهر مجلس اعلا يرأسه شيخ الازهر . ويتألف من اثنى عشر عضوا ويضم

شيوخ المذاهب الاربعة ووزير الاوقاف أو وكيل الوزارة ، ومدير الازهر وثلاثة يعينون بأمر ملكى .

ويعاون شيخ الازهر فى الامور الدينية والشرعية ، جماعة من كبار العلماء وهى هيئة استشارية تتألف من ثلاثين عضوا من كبار المشايخ ويشترط فى العضو :

١ - ان يكون سنه ٤٥ سنة على الاقل .

٢ - ان يكون قد مارس التدريس بالأزهر أو بأحد المعاهد الدينية عشر سنوات على الاقل ، أو أن يكون اشتغل قاضيا لمدة ١٥ سنة باحدى المحاكم الشرعية وان يكون حائزا لشهادة العالمية .

٣ - ان يكون مؤلفا لرسالة فى الفقة أو الفلسفة .

٤ - ان يشتهر بالورع والتقوى .

ويعين العضو بأمر ملكى بناء على ما يعرضه شيخ الازهر وبعد ترشيحه من اغلبية اعضاء الجماعة .

المراغى شيخاً للأزهر

فى يونيه ١٩٢٨ عين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للأزهر ، كما عين الشيخ عبد المجيد سليم ، مفتيا للديار المصرية .

وتقدم الاستاذ الاكبر فى اكتوبر ١٩٢٩ بمشروعات لاصلاح الأزهر ، لم تجد قبولا لدى الملك فؤاد . فاستقال المراغى وحل محله الشيخ الاحمدى الظواهرى ثم الشيخ ابو الفضل الجيزاوى من بعده :

ونظرا لاضطراب الحالة فى الازهر فى مستهل ١٩٣٥ اضطر الملك الى اعادة الشيخ المراغى الى منصبه وظل يشغله الى ان توفى الى رحمة الله فى اغسطس ١٩٤٥ .

الوزارة تحاول احتواء الازهر

منذ ان وليت الوزارة الوفدية الحكم أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى تعمل على الحد من نفوذ القصر فى شئون الدولة ، مستندة فى ذلك الى المبادىء الديمقراطية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم ، والى ما ورد فى الدستور من أن رئيس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، بينما القصر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور ايضا ، فالملك هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم وهو الذى يرتب المصالح الحكومية ، وهو الرئيس الاعلا للجيش ، وهو الذى يعين الرؤساء الدينيين . . الخ . .

وكان الجيش والازهر أهم دعامتين يتحصن بهما القصر فى بسط سلطانه ، وقد اشرنا فى الفصل الثالث عشر من هذه المذكرات ، الى النزاع المستمر بين القصر والوزارة حول التعيينات والترقيات بين كبار الضباط . وفيما يتعلق بالازهر ، اتجهت الحكومة الى احتوائه باعتباره مؤسسة من مؤسسات الدولة ، فاتخذت لهذا الغرض من الاجراءات ما يلى :

١ ـ أنشأت فى مجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعينت الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية . وبهذا اصبح ضابط اتصال بين النحاس باشا واصحاب المناصب القيادية فى الازهر .

٢ ـ انشأت « الاتحاد الازهرى » وكان على صلة وثيقة بالسكرتارية العامة للوفد .

٣ ـ حدث فى ١٣ فبراير ١٩٤٣ ان حاول جمع من الازهريين التوجه الى قصر عابدين لتهنئة الملك فى عيد ميلاده فتعرض لهم رجال الشرطة واطلقوا النار عليهم فاصيب منهم ١٨ شخصا .

٤ ـ حاولت التعيين فى بعض المناصب الكبرى بموجب مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء ، ولكن القصر تمسك بأن يتم اصدارها بموجب امر ملكى يصدر عن الديوان كما حدث فى تعيين وكيل الازهر فى يناير ١٩٤٤ .

٥ ـ اعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخريجين من المعاهد الدينية ، ولكنها علقت تنفيذه على اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الازهر .

٦ ـ شجعت الوزارة على اشعال الفرقة بين شيخ الازهر ومفتى الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسة فى الكليات والمعاهد الدينية ، ووضعت العراقيل فى سبيل الشيخ المراغى الى ان قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها .

النحاس باشا يستنجد بالسفير البريطانى

كان الشيخ المراغى من انصار الملك ومن المقربين اليه وخاصة عندما وقف الى جانبه فى مسألة تجنيب مصر ويلات الحرب . وهو صاحب العبارة المشهورة عندما خطب يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٤١ فى مسجد « بيبرس » وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة اذ قال فى خطابه ان الحرب « لاناقة لنا فيها ولاجمل . . . » مما اغضب الانجليز واحتجوا على تلك العبارة رسميا لدى رئيس الحكومة (حسين سرى باشا) واعتبروا الشيخ المراغى من خصوم الحلفاء .

وعندئذ لجأ النحاس باشا الى السفير البريطانى ليعاونه على اخراج الشيخ المراغى من منصبه واتصل السفير بحسنين باشا رئيس الديوان وطلب الاستفسار عن الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يختص بالازهر والرؤساء الدينيين . وقد كلفنى حسنين

باشا باعداد مذكرة فى هذا الشأن ، وقامت الادارة القانونية فى الديوان بشرح المادة ١٥٣ من الدستور ولائحة وزارة الاوقاف ، وتولت الادارة الافرنجية ترجمتها الى اللغة الفرنسية وارسلت الى السفارة البريطانية .

ويبدو أن السفير لم يشأ التورط فى هذه المنازعات الشائكة فابدى رأيه بلباقه من ان السفارة لا شأن لها بالامور الدينية ونصح للنحاس باشا ان يتعايش مع القصر فى هذا المجال .

وقد شجع هذا الموقف حسنين باشا فراح يطلب من النحاس باشا اصدار تصريح باعتبار استقالة الشيخ المراغى كأن لم تكن . . بيد ان النحاس باشا لم يستجب لهذا الطلب . وظل الشيخ معتكفا فى داره بحلوان الى أن اقيلت وزارة الوفد ولم يستأنف عمله الا فى يناير سنة ١٩٤٥ وبقى فيه الى ان اختاره الله الى جواره يوم ٢٢ اغسطس من تلك السنة .

المصالحة بين المراغى والمفتى

استرعى نظر الملك أن تقوم خصومة بين شيخ الازهر وبين مفتى الديار المصرية وان يمتد أثرها الى الصدام بين الصعايدة (انصار المراغى) والبحاروه (انصار المفتى) داخل الكليات والمعاهد الدينية . ولذا فقد كلفنى بمحاولة التوفيق بين الشيخين فاجتمعت بهما فى مكتب الاستاذ الاكبر ودار بينهما نقاش طويل انتهى الى اتفاقهما على عدة مسائل منها ضرورة ادخال تعديلات على نظم الدراسة فى الازهر وتحسين حال المدرسين والخريجين . بقيت مسألة الاشتغال بالسياسة ، قال المفتى ان الازهر ينبغى ان يكون بعيدا عن السياسة . . . وقال الشيخ المراغى ان للازهر تاريخا طويلا فى الانضمام الى الحركة الوطنية وكان له دور بارز فى ثورة ١٩١٩ ثم فى انتفاضة ١٩٣٥ فكيف يتسنى ابعاد تلك الجماعات المثقفة عن الاهتمام بما يجرى فى البلاد من احداث ؟ وقد صمم المفتى على رأيه وقال المراغى ان الاشتغال بالسياسة لا يعنى الانتماء الى حزب من الاحزاب ، أو الولاء لهيئة دون اخرى . .

واذكر ان الحوار بين الشيخين كان هادئا ومفيدا وكان دورى فيه هو مجرد اثبات اهتمام الملك بأن يسود الوئام بين الرجلين . وقد بدا اننا توصلنا الى شىء من ذلك .

لماذا لم تحتفل مصر بالعيد الألفى

وافق يوم الجمعة ١٨ سبتمبر ١٩٤٢ (٧ رمضان ١٣٦١) العيد الالفى للأزهر حسب التقويم الهجرى اذ انه افتتح فى عهد الخليفة الفاطمى المعز لدين الله فى اليوم السابع من شهر رمضان المعظم سنة ٣٦١ هجرية .

ونشطت ادارة الازهر والمعاهد الدينية الى وضع النظام الذى يجرى عليه الاحتفال بهذا التراث العلمى الكبير . وعقد الاستاذ الاكبر عدة اجتماعات حضرها مفتى الديار المصرية ووكيل الازهر وشيوخ الكليات وكبار مفتشى العلوم الدينية والعربية ، وتألفت لجان لوضع نبذة عن تاريخ الجامع واعداد الخطب والكلمات التى يلقيها الامام الاكبر ومندوب الحكومة واتخذت الاجراءات لإذاعة الحفلة واصدار طابع بريد تذكارى لتلك المناسبة العظيمة .

وكان مقررا ان يؤدى الملك صلاة الجمعة فى الازهر ثم يستمع الى الحديث الدينى الذى يلقيه الشيخ المراغى ثم يدعو العلماء وكبار الضيوف الى مائدة افطار فى قصر عابدين . ولم يبق الا طبع بطاقات الدعوة وارسالها الى كبار المدعوين والى ائمة المسلمين فى الخارج . وهنا قام خلاف بين القصر والوزارة على من يصدر الدعوة . . هل هو رئيس الحكومة أو شيخ الازهر . وكان من رأى القصر ، ان الحفل يرأسه الملك وله صبغة علمية دينية ، فمن الطبيعى أن توجه الدعوة باسم الشيخ المراغى شيخ الازهر ، وقال النحاس باشا انه هو الذى يوجه الدعوة أو ان توجه باسم وزير الاوقاف . . وقد حاول حسنين باشا رئيس الديوان اقناع رئيس الحكومة بوجهة نظر السراى ولكنه لم يوفق ، وتشبث كل بموقفه . . وترتب على ذلك ان تأجل الاحتفال وصدر بلاغ من ديوان كبير الامناء يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٢ بأن الملك يشكو من التهاب فى اللوزتين ولهذا فان مأدبة الافطار التى كانت ستقام فى قصر عابدين وكذلك الاحتفال بالعيد الالفى للازهر الشريف ، سيؤجلان الى موعد يحدد فيما بعد . . .

ولم يحدد هذا الموعد الى اليوم ، وبذلك أضاعت مصر مناسبة ضخمة لتثبت مركزها الدينى فى العالم الاسلامى والاشادة بمرور الف سنة على تلك المؤسسة العلمية الشامخة .

اختيار شيخ جديد للازهر

بعد وفاة الشيخ المراغى فى اغسطس ١٩٤٥ نشأت ازمة من نوع جديد ، فهى ليست نزاعا بين القصر والوفد ، فوزارة النحاس باشا كانت قد اقيلت فى اكتوبر ١٩٤٤ ولكنها ازمة بين القصر وهيئة كبار العلماء أثارها الملك شخصيا بغير مبرر . . وكانت لها آثار بالغة الاهمية فى الاوساط الدينية .

فقد رشح الديوان الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية شيخا للازهر . وكانت طبيعة الاشياء تقضى بهذا الاختيار ، فهو اهل علم وتقوى يؤهلانه لهذا المنصب الخطير ، فضلا عن سابقة عمله فى القصر اذ كان إمامًا للملك فؤاد .

ولشد ما كانت دهشتى عندما اعترض الملك على هذا الترشيح وأصدر امره بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف ، شيخا للازهر . والشيخ عبد الرازق يستوى كفاءة وعلما مع الشيخ عبد المجيد بل قد يتميز عنه بالاستنارة فى الفلسفة والعلوم العصرية ، فهو استاذ جامعى وله مؤلفات عديدة فى الفقه والتوحيد وعلم الاجتماع وله مركز مرموق فى المجتمعات الدينية . ولكنه ليس عضوا فى هيئة كبار العلماء ، ولما كان قانون الازهر ينص على اختيار شيخه من بين اعضاء تلك الهيئة فقد اقتضى الامر تعديل هذا القانون . . فاتصلت برئيس الحكومة وابلغته توجيهات الملك .

تقدمت وزارة النقراشى باشا بتعديل قانون الازهر تعديلا الغى بمقتضاه الشرط الخاص بعضوية هيئة كبار العلماء ، وبدلا من شرط التدريس فى الازهر لمدة عشر سنوات تعدلت المادة الى خمس سنوات بالتدريس فى الازهر أو فى جامعة فؤاد أو جامعة فاروق الاول . وكذلك اضيف لشروط الترشيح من سبق له ان تولى منصب الافتاء أو عضوية المحكمة العليا الشرعية .

اجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة المفتى وقررت الاعتراض على ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق لانه ليس عضوا فى الهيئة . وانتهزت الصحف الوفدية الفرصة ، وقامت بحملة شديدة ضد الوزارة القائمة ، وخصصت الصحف المحلية اعمدة طويلة (باستثناء الاهرام والمقطم) لمناقشات عنيفة ومتعارضة ، وذهبت صحيفة « الوفد المصرى » الى ان شخصية اجنبية (تقصد الأمير أغا خان زعيم الطائفة الاسماعيلية) تدخلت لصالح الشيخ عبد الرازق . وقدم احد النواب سؤالا فى هذا المعنى واجاب النقراشى باشا فى جلسة ٨ ديسمبر ١٩٤٥ بانه حينما استقبل الشخصية الاسلامية العظيمة المحت فقط الى ان الشيخ مصطفى عالم جليل ، وعبرت عن املها فى ان يكون شيخ الازهر منتخبا من رجال ذوى خبرة وتجربة حتى يتمكن العالم الاسلامى من التعاون الوثيق معه . واضاف النقراشى قائلا ان المفتى ووكيل الازهر السابقين ، قدما صورة مشوهة عن هذا اللقاء .

وقد استقبل النقراشى باشا الشيخ عبد المجيد سليم وحاول إثناءه عن تزعم الحركة المضادة لتعديل القانون ، وقمت من ناحيتى بمحاولة مماثلة فاجتمعت مرتين بالشيخ عبد المجيد ، وكانت تربطنى به علاقة ود قديمة ، وأوضحت له ان قرار الملك فى شأن التعديل لايمكن الرجوع فيه وان من الخير ، ان يكون بعيدا عن الجدل الذى تتزعمه بعض الصحف وانه بوصفه اكبر اعضاء هيئة كبار العلماء سنا ومقاما ، يستطيع التعاون معنا الى ان تمر الازمة بسلام ، ولكن الشيخ لم يعدل عن موقفه وكانت مدة خدمته تنتهى فى منتصف اكتوبر من تلك السنة . وكان مفروضا ان تمد سنتين اخريين .

اما الشيخ مأمون الشناوى وكيل الازهر فقد قدم استقالته من منصبه احتجاجا على تخطيه للتعيين شيخا للازهر ، وقال انه قد تعذر عليه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة داخل هيئة كبار العلماء .

تعديل القانون وتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق

وافق مجلس النواب بجلسة ١١ ديسمبر ١٩٤٥ على تعديل قانون الازهر واحيل المشروع الى مجلس الشيوخ ، وبعد مناقشة عنيفة تزعمتها المعارضة الوفدية وافق عليه المجلس فى الاسبوع الاخير من ذلك العام . وصدر الامر الملكى بتعيين الشيخ مصطفى شيخا للازهر فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ .

تسلم الشيخ مصطفى عمله وسط جو يسوده الاضطراب والفوضى ، فقد تعطلت الدراسة عدة فترات فى العام السابق . ورواسب التشاحن بين الصعايدة والبحاروه مازالت قائمة ، ومطالب الأزهريين لم تجب كاملة .

وقد بذل الشيخ جهدا بالغا لتصفيه الموقف وتسوية الامور ، وعاونته الحكومة وسانده القصر فى سبيل تأدية رسالته . ولكن مشاكل الازهر لا تنتهى ، وكان لفضيلته من سماحة النفس ودقة الحس ما جعله يصبر ويتصابر الى ان حالت صحته دون الاستمرار فى تحمل اعباء منصبه ، وقضى نحبه فى ١٦ فبراير ١٩٤٧ .

وظل منصب الامام الاكبر شاغرا الى ان عين فيه الشيخ مأمون الشناوى يوم ٢٠ يناير ١٩٤٨ وورث الشيخ مأمون تركة بالغة التعقيد وكان كلما جاء لمقابلتى يردد قول الشاعر : ولو كان هما واحدا لاحتملته ولكنه هم وثان وثالث .

قصة الشيخ عبد المجيد سليم

يشاء القدر ان يستعيد الشيخ عبد المجيد سليم حقه اذ وافق الملك اخيرا على تعيينه شيخا للازهر فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ بعد شهر من وفاة الشيخ مأمون الشناوى .

وكما سبق القول فان مشاكل الازهر لا تنتهى ، وللازهريين مطالب متجددة ورأت وزارة النحاس باشا ان تحقيق تلك المطالب تكلف ميزانية الدولة مبالغ باهظة فأجلت النظر فيها . وفى الوقت نفسه تقدمت الوزارة بمشروع لمساواة الازهريين بزملائهم من رجال التعليم فى الجامعات والوزارات الاخرى من حيث سن المعاش بجعله ستين سنة بدلا من سبعين ، وقطع بدل الخبز الذى يتقاضونه فوق مرتباتهم . . الخ .

لجأ الشيخ عبد المجيد الى مقابلة الملك ، وعرض عليه مطالب الازهر ، وصرح بعد المقابلة بأن الملك شمله بعطفه وانه أودع الازهر امانة فى عنقه .

ثم حدث ان نشرت مجلة آخر ساعة بعددها الصادر فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٥١ حديثا منسوبا الى شيخ الازهر اجاب فيه على اسئلة لمندوب المجلة فقال انه يستهجن الرقص عند الافرنج ثم اشار ان الحكومة تضن بالمال على رجال الازهر ومشروعاته ، ثم قال « تقتير هنا واسراف هناك » ، وكان الملك يومئذ يصطاف فى الخارج وما ان اطلع على الحديث حتى ظن ان النقد موجه الى شخصه . . فارسل اشارة عن طريق اللاسلكى من اليخت الملكى الى الديوان يأمر فيها بعزل الشيخ عبد المجيد سليم فورا . .

وبدلا من سؤال الرجل عما قصد اليه من تلك العبارة وعما اذا كان التصريح المنسوب اليه صحيحا او مفترى عليه فان الوزارة اغتنمت الفرصة للتخلص من مطالب فضيلته ونفذت التوجيه السامى دون ابطاء ، فاوعزت الى الشيخ ان يستقيل فاستقال يوم ٣ سبتمبر . حدث هذا فى غيبتى عن مصر اذ كنت فى مأمورية بالخارج وكان كبير الامناء يقوم بعملى فى رياسة الديوان . وقد احزننى ان اطالع فى الصحف يوم عودتى فى ٤ سبتمبر نبأ استقالة الشيخ عبد المجيد وتعيين الشيخ ابراهيم حمروش خلفا له ؟ وكان فى مقدور الديوان والوزارة مراجعة الملك فى هذا الامر . فولاء الشيخ عبد المجيد لم يكن موضع شك او شبهة . ودليلى على ذلك انه عندما بعث الى الملك برقية تهنئة يوم ٢٩ يوليو ١٩٥١ (بمناسبة عيد تولى الملك سلطته الدستورية) عن طريق كبير الامناء فإن الملك رد عليه شخصيا بالشكر تكريما لشخصه وتقديرا لمركزه .

ومن ناحية اخرى فان الشيخ عبد المجيد لم يفتأ يردد عطف الملك على مطالب الازهريين ، وفى يوم ٢٩ اغسطس بالذات نشر « الاهرام » رسالة بامضاء فضيلته بانه سيرفع امر هذه المطالب الى الملك عند عودته من الخارج ، وقال ان الازهر لازم لمصر كنهر النيل .

وفى هذا كله ما يثبت ولاء الشيخ عبد المجيد للجالس على العرش ، واستطيع ان اؤكد هذا عن ثقة اذ كنت اعرف فضيلته منذ زمن بعيد وكان بمنزلة اخى الاكبر ، وكانت علاقتنا فى العمل غاية فى الود والاحترام . وانى اذكر له كلما لقينى ـ وكان يعلم قسوة الدسائس والتنافس بين الموظفين فى القصر منذ ان عمل اماما بديوان الملك فكان ينصحنى بتلاوة الاية الكريمة كلما جئت الى مكتبى فى السراى :

« رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطاناً نصيرا »

(صدق الله العظيم)

هذا وقد كان لإقالة الشيخ عبد المجيد سليم رد فعل عنيف فى الاوساط الدينية ولدى علماء المسلمين خاصة فى ايران فارسلوا برقيات استنكار واحتجاج على هذا التصرف .

وكان من حسنات وزارة على ماهر باشا عندما عاد الى الحكم ، ان استصدر من الملك فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ امرا باعادة الشيخ عبد المجيد ، شيخا للازهر من جديد .

الفصل السادس عشر

نظرة الملك إلى الممارسة الديمقراطية

التوفيق بين احزاب الاقلية ـ اول هيئة نيابية تستكمل خمس دورات ـ التجديد النصفى لمجلس الشيوخ ـ الملك يطلب عزل رئيس ديوان المحاسبة ـ مقابلتى للنحاس باشا ـ استجواب مصطفى برعى ـ الملك يطلب اخراج رئيس مجلس الشيوخ ـ النحاس باشا يتردد ثم يوافق ـ مراسيم ١٧ يونيه ١٩٥٠ ـ اعتراض الديوان ـ حديثى مع مراسل التيمس حول عريضة المعارضة ـ الملك يعتبرها عيبا فى الذات الملكية ـ تقييم الموقف .

يبين مما سبق عرضه فى الفصل الرابع من هذه المذكرات ان الملك فؤاد كان يضيق بالنظام البرلمانى لما يفرضه من قيود على سلطاته المطلقة . . ولذا فقد اغتنم الفرصة فوافق على حل البرلمان ثلاث مرات وتأجيل الانتخابات عدة مرات ثم استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر فى سنة ١٩٣٠ وما لبث ان أعاد الدستور القديم على اثر الانتفاضة القومية فى نوفمبر ١٩٣٥ وبذلك لم يعمل بالدستور فى المدة من ١٩٢٣ الى ١٩٣٥ سوى ثلاث سنوات فقط . .

ومنذ ديسمبر ١٩٣٥ وطوال عهد الملك فاروق لم تتعرض الحياة النيابية الى تأجيل أو تعطيل وانما كانت سياسة الملك الشاب تقوم على احترام النظام البرلمانى مع تشجيع الاحزاب غير الوفدية حتى تشد أزرها وتكتسب شعبية تناهض بها حزب الوفد .

وقد سار الملك على هذا النهج من سياسة التوازن بين الاحزاب ، ولم يعدل عنه الا فى حالتين : الاولى فى اغسطس ١٩٣٩ عندما عين رئيس ديوانه (على ماهر باشا) رئيسا للحكومة على اكتاف الدستوريين والسعديين . والاخيرة فى يونيه سنة ١٩٥٠ عندما وافق على رأى مستشاره الصحفى باخراج بعض الشيوخ من أحزاب الاقلية واحلال شيوخ وفديين محلهم ، وما ترتب على ذلك من إخلال بالتوازن الحزبى فى مجلس الشيوخ ، كما سيجىء تفصيله فى موضعه .

أحزاب الاقلية فى الحكم :

كان السبيل الى دعم الاحزاب اللا وفدية هو ان يعهد اليها بالحكم وان يساندها القصر فى ادارة شئون البلاد . وعندما أقيلت وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ عهد الملك الى محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، بتأليف الوزارة ، فشكلها من الاحرار الدستوريين وبعض الشخصيات الكبيرة المستقلة واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ، وأجرى الانتخابات على دفعتين فى ابريل ١٩٣٨ وكان حزب الهيئة السعدية قد تألف برئاسة احمد ماهر باشا ومعه النقراشى باشا بعد انفصالهما من الوفد ، ونشط رجال الادارة الى معاونة المرشحين من الحزبين ، واسفرت النتيجة عن فوز ٩٣ من الاحرار الدستوريين و ٨٠ مقعدا للسعديين ولم يحصل الوفد الا على ١٢ مقعدا بل ان زعيمه النحاس باشا ومكرم عبيد باشا السكرتير العام سقطا فى دائرتيهما الانتخابية . .

واستقرت الاوضاع باشراك السعديين فى الحكم فى يونيه ١٩٣٨ واصبح للوزارة ١٧٠ مقعدا داخل البرلمان ، وكان مفروضا ان تسير الامور فى مجراها الطبيعى زمنا طويلا ولكن دسائس القصر أدت الى استقالة محمد محمود باشا وتاليف وزارة برئاسة على ماهر باشا فى ١٨ اغسطس من السنة التاليه .

من الامثلة على مناورات رئيس الديوان لإحراج الوزارة :

١ ـ انه انتزع من رئيس الحكومة رئاسة الوفد المسافر الى لندن فى فبراير ١٩٣٩ لحضور مؤتمر المائدة المستديرة لبحث مشكلة فلسطين . . وكان محمود باشا قد جمع امره ليراس ذلك الوفد .

٢ ـ وضع العراقيل فى سبيل إعادة تشكيل وزارة محمود باشا ومحاولة فرض كامل البندارى باشا وزيرا . ولما رفض محمود باشا ، استصدر رئيس الديوان أمرا ملكيا بتعيين البندارى وكيلا لديوان الملك .

٣ ـ ان على ماهر باشا اجتمع بالنحاس باشا فى صيف ١٩٣٨ بالاسكندرية يوم ١٧ يونيه وابلغه ان وزارة الدستوريين والسعديين لم يبق لها حظ من البقاء .

ولم يتنبه الملك الى ان هذه المناورات ، من شأنها ان تضعف مركز الحزبين الحاكمين ، وتزيد من قوة الوفد وهو فى المعارضه . .

وبعد اسبوعين من تأليف وزارة على ماهر باشا ، قامت الحرب العالمية الثانية . وقد استعرضنا فى الفصل السابع دور القصر فى تجنب مصر ويلات الحرب ، وخرج على باشا من رياسة الوزارة فى يونيه ١٩٤٠ بناء على طلب الانجليز ، كما تعهد الملك بعدم اعادته الى رياسة الديوان أبدا . وخلفه حسن صبرى باشا الذى استعان

بالدستوريين والسعديين وجاء من بعده حسين سرى باشا فى ١٥ نوفمبر من تلك السنة وسار على نفس النهج الى ان ساءت علاقته بالقصر اثر حادث قطع العلاقات مع حكومة «د فيشى» وكانت جهود وزارته قد قصرت عند معالجة ذلك الحادث كما قصرت عن تفريج ازمة التموين ، فاستقالت فى ٢ فبراير ١٩٤٢ . ثم جاءت وزارة الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان دور القصر فيها هو العمل على التخلص منها ، وبعد ان فشلت محاولاته فى ابريل ١٩٤٣ وابريل ١٩٤٤ تم له النجاح فى اكتوبر ١٩٤٤ واعيد تشكيل الوزارة من السعديين والدستوريين وانضم اليهما حزب الكتلة الوفدية برئاسه مكرم عبيد باشا وجرت الانتخابات فى يناير ١٩٤٥ وكان للقصر دور بارز فى رعايتها والسير بها الى التوازن المنشود .

محاولة التوفيق بين الاحزاب :

بينما كنت أقوم بتسليم الأمر الملكى باقالة الوزارة إلى النحاس باشا فى فندق سيسل بالاسكندرية فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الأحد ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كان حسنين باشا يجتمع بالدكتور أحمد ماهر باشا فى قصر عابدين ويبلغه أمر الملك بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة . وسارعت وزارة الداخلية إلى الافراج عن مكرم عبيد وجىء به من الاعتقال فى سجن الأجانب إلى رياسة مجلس الوزراء وتم تشكيل الوزارة من أربعة من السعديين وأربعة من الأحرار الدستوريين وأربعة من حزب الكتلة الوفدية ورئيس الحزب الوطنى .

وصدر مرسوم بحل مجلس النواب الوفدى وإجراء انتخابات عامة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٤ ونشطت الأحزاب لاختيار مرشحيها ، وبناء على نصيحة الملك تم الاتفاق بين زعماء الأحزاب على توزيع المقاعد فى المجلس الجديد على الوجه التالى بصفة مبدئية : ٥٥ مقعدا للسعديين و ٥٥ للأحرار الدستوريين و ٥٥ لحزب الكتلة الوفدية و ٢٠ مقعدا للحزب الوطنى و ١٤ مقعدا للمستقلين وتبقى ٦٥ دائرة مفتوحة للمنافسة بين المرشحين . .

أما حزب الوفد فلم يشترك فى الانتخابات وكان صبرى باشا أبو علم ، وزير العدل فى الوزارة السابقة ، قد زارنى فى الأسبوع الأخير من نوفمبر وقدم مذكرة بمطالب الوفد وهى تتلخص فيما يلى :

١ - أن تكون الانتخابات حرة فعلا ما دام الملك هو حامى الدستور .
٢ - لا يمكن إجراء انتخابات فى ظل حكومة حزبية تعتزم معارضة الوفد .
٣ - يقترح الوفد وزارة من المستقلين يكون حيادها ضمانا لحرية الانتخابات .
٤ - ايقاف الأحكام العرفية واعطاء الصحافة حريتها كاملة أثناء الانتخابات .

ولما عرضت تلك المطالب على رئيس الحكومة (أحمد ماهر باشا) قال انه سبق أن دعا فى انتخابات ١٩٤٢ إلى اجراءات مماثلة ولكن الوزارة الوفدية رفضتها .

لهذا قررت الهيئة الوفدية مقاطعة الانتخابات بدعوى أن القصر لم يجب مطالبها . وبذلك أصبح الجو خاليا لأحزاب الأقلية ، ثم بدأت المناورات والمنازعات .

الخلاف على الدوائر المغلقة والدوائر المفتوحة :

كان من رأى هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين ومكرم باشا رئيس حزب الكتلة الوفدية أن تكون نسبة توزيع المقاعد فى المجلس الجديد ، ٨٠ مقعدا لكل من السعديين والدستوريين وحزب الكتلة وبذلك تبقى الدوائر المفتوحة فى أضيق الحدود وقد وافقهم على ذلك رئيس الديوان ولكن أحمد ماهر باشا رئيس الوزارة تمسك بالتوزيع القديم وهدد بالاستقالة وقد اجتمع الملك يوم ١٢ نوفمبر بالزعماء الثلاثة كل على انفراد فى محاولة لتقريب وجهات النظر .

استمر النزاع بين رؤساء الأحزاب إلى الأسبوع الأخير من نوفمبر وكان حسنين باشا قد اعتكف فى داره بحلوان ولجأ الزعماء إلى القصر مرة أخرى وكلفنى الملك بمقابلتهم فاجتمعت بهم فى مكتبى يوم ٣٠ نوفمبر ، حضر عن السعديين النقراشى باشا وعن الدستوريين هيكل باشا وعن الكتلة مكرم عبيد باشا كما حضر حافظ رمضان باشا عن الحزب الوطنى .

دار بين الحاضرين نقاش طويل كانت محصلته أن هيكل باشا ومكرم باشا يرغبان فى التوسع فى عدد الدوائر المغلقة والتضييق من عدد الدوائر المفتوحة للمنافسة ، وهما يعلمان أن المرشحين من السعديين ورئيسهم وزير الداخلية سوف يكون فوزهم محققا . . وكان مكرم باشا ، يرى أنه صاحب الفضل فى اقالة الوزارة الوفدية وأن حزبه الناشىء لا يقل عددا وكفاءة عن باقى الأحزاب .

اقترحت على الزعماء أن تبقى النسبة التى ارتضاها رئيس الوزراء قائمة وهى ٥٥ مقعدا لكل حزب من الأحزاب الثلاثة وتخصيص عشرين مقعدا للحزب الوطنى . وأن يتم الترشيح فى الدوائر المفتوحة لأصلح المرشحين بصرف النظر عن انتمائه الحزبى ، وقد وافق هيكل والنقراشى على ذلك ولكن مكرم باشا اقترح أن يكون القصر حكما فى حالة الخلاف على صلاحية المرشح . . فقلت أن هذا متعذر تماما لأن رئيس الديوان معتكف فى حلوان ، وأنا شخصيا ليست لى خبرة فى المفاضلة بين مرشح وآخر واقترحت أن يعهد بالتحكيم إلى رئيس الحزب الأقل عددا وهو فى هذه الحالة حافظ رمضان باشا . ولم يوافق الحاضرون على ذلك . وانما توصلنا إلى تأليف لجنة للتوفيق بين المرشحين للدوائر المفتوحة .

القصر يطلب مراعاة الحياد :

وبدأت المعركة يوم ٨ ديسمبر وتقدم للترشيح فى المائتين وأربع وستين دائرة ما يربو عل ثمانمائة مرشح وسط نزاع شديد بين السعديين وحزب الكتلة . وبعد أسبوع من بدء المعركة اتصل بى حسنين باشا من حلوان وكلفنى أن اتصل بالمحافظين والمديرين لابلاغهم رغبة الملك فى مراعاة الحياد الكامل بين المرشحين ـ ولما علم رئيس الحكومة بأمر هذه التوجيهات اعتبرها تدخلا من القصر فى شئون الانتخابات وحدثنى وهو غاضب وهدد بالاستقالة ثم دعانى لمرافقته إلى حلوان لمقابلة حسنين باشا حيث عقدنا اجتماعا طويلا انتهى إلى عدول رئيس الديوان عن موقفه بعد أن عرض الأمر على الملك ولذا فقد عاودت الاتصال بالمحافظين والمديرين لالغاء التعليمات السابقة .

وأسفرت الانتخابات عن فوز ٩٢ من السعديين ، ٥٤ من الدستوريين ، ١٧ من حزب الكتلة ، ٧ من الحزب الوطنى ، ٢٧ من المستقلين . . وجرت الاعادة فى ٦١ دائرة وكانت النتيجة النهائية ١٢٥ للسعديين و ٧٤ للأحرار الدستوريين ، ٤٩ لحزب الكتلة الوفدية ، ٧ من الحزب الوطنى ، ٢٩ مستقل .

وترتب على تلك النتيجة نشوب خلاف جديد حول تعديل الوزارة . . وكان مكرم باشا يتمسك بالمساواة العددية بينما يرى أحمد ماهر باشا أن تكون نسبة الوزراء متوازية مع نتيجة الانتخابات . . أما هيكل باشا فقد آثر السلامة وطلب أن يعين رئيسا لمجلس الشيوخ فأجيب إلى طلبه . وتعدلت الوزارة فى ١٥ يناير ١٩٤٥ بحيث أصبح للسعديين ستة وزراء بدلا من أربعة واحتفظ حزب الكتلة بأربعة وزراء ومثلهم للأحرار الدستوريين .

أول هيئة نيابية تستكمل خمس دورات :

كان رضاء الملك عن الهيئة النيابية الممثلة فى أحزاب الأقلية مدعاة لاستقرارها دورة تشريعية كاملة إذ افتتح مجلس النواب أعماله يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ واختتمها فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان قد أثير فى أواخر عهد وزارة حسين سرى نقاش طويل حول المدة القانونية هل هى خمس سنوات أو خمس دورات وتألفت لجنة وزارية أطلق عليها مجلس الفقهاء ، تكونت من صليب سامى ومحمد حسن العشماوى وسيد مصطفى ومحمد على نمازى والمفتى الجزايرلى ومحمد على راتب والدكتور محمد هاشم وجميعهم من رجال القانون البارزين ودرست الموضوع وانتهت إلى أن المدة القانونية هى خمس دورات بينما كان رأى الدستوريين والسعديين انها خمس سنوات تنتهى فى يناير سنة ١٩٥٠ .

صدر المرسوم فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩ بدعوة الناخبين إلى الادلاء بأصواتهم وفاز الوفديون بأغلبية فاقت ما كان مقدرا لها . . وتألفت وزارة النحاس باشا يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ على تفصيل سوف نعرضه فى الفصل التالى .

تعاقب الوزارات والتجديد النصفى لمجلس الشيوخ :

هذا عن مجلس النواب أما مجلس الشيوخ فقد كان مسرحا لاهتزازات دستورية عنيفة بدأت فى مارس ١٩٤١ وانتهت فى يونية ١٩٥٠ .

تنص المادة ١١٥ من الدستور على تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ فى كل خمس سنوات سواء كان التجديد بطريقة الانتخاب أم بطريق التعيين . ولما كانت نيابة النصف الأول من أعضاء المجلس تنتهى فى ٦ مايو سنة ١٩٤١ فقد أجريت القرعة بجلسة ٧ مارس ثم تراءى للوزارة القائمة برياسة حسين سرى باشا أن الحالة الدولية تنذر بدخول الحرب دورا خطيرا ليست مصر بعيدة عنه ، فأعلنت أن الظروف غير ملائمة لاجراء عملية انتخاب أعضاء جدد . ولكنها عمدت إلى استصدار مرسوم فى ٢٤ مارس بتعيين أعضاء جدد بدلا من الذين خرجوا بالقرعة .

ولما تولت وزارة النحاس باشا الحكم فى أعقاب ٤ فبراير ١٩٤٢ استصدرت مرسوما فى ٢٢ منه ببطلان تلك التعيينات وقامت باجراء انتخابات لملء مقاعد الخارجين بالقرعة ثم استصدرت فى ٢٦ مارس مرسوما بتعيين شيوخ جدد بدلا من الذين عينهم حسين سرى باشا .

ثم جاءت وزارة احمد ماهر باشا فى اكتوبر ١٩٤٤ فأبطلت تعيين الشيوخ الذين اختارهم النحاس باشا واعادت من عينهم حسين سرى وكان ذلك بموجب مرسوم صدر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٤ .

وكان توزيع المقاعد فى مجلس الشيوخ كالآتى :

٦٥	مقعدا	للوفديين
٤٠	مقعدا	للمستقلين
١٥	مقعدا	للاحرار الدستوريين
١٤	مقعدا	للسعديين
٧	مقاعد من حزب الكتلة الوفدية	
٣	مقاعد	من حزب الاتحاد الشعبى
٢	مقعد	من الحزب الوطنى
١		مقعد خال
١٤٧		المجموع

وحل موعد التجديد النصفى الاخير سنة ١٩٤٦ وكان الحكم لوزارة اسماعيل

صدقى باشا وبتعاونه مع القصر اجريت الانتخابات وتمت التعيينات بحيث اصبح توزيع المقاعد كما يلى .

٤٥ للوفديين ، ٤٤ للمستقلين ، ٢٨ للاحرار الدستوريين ، ١٨ للسعديين ، ٩ لحزب الكتلة ، ٢ للحزب الوطنى .

وبهذا تحقق للملك ما كان ينشده من ايجاد توازن بين الاحزاب بحيث يكون للوفديين ما يقرب من ثلث الاعضاء وللاحزاب الاخرى الثلث وللمستقلين الثلث ، حتى لا تكون لحزب من الاحزاب اغلبية مطلقة او تقوم فى المجلس دكتاتورية برلمانية .

رأى النحاس باشا :

عاد الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ وكانت وزارة النحاس باشا مقبلة على التفاوض مع الانجليز فى شأن تعديل المعاهدة ورأت من الخير ان تهادن المعارضة ، فلم تفكر فى الغاء مراسيم اعضاء الشيوخ الذين عينهم احمد ماهر باشا سنة ١٩٤٤ وتأيد هذا الاتجاه بالتصريح الذى ادلى به وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) لمندوب الاهرام يوم ٢٨ يناير ، كما اكد لى النحاس باشا هذا المعنى فى مقابلتى له بعد ذلك بخمسة اشهر . بيد ان الامور تطورت سراعا اذ نشأت ازمة بسبب استقالة رئيس ديوان المحاسبة وما ترتب عليها من استجواب الحكومة فى مجلس الشيوخ بشأن الخمسة آلاف جنيه التى صرفت للمستشار الصحفى لديوان الملك من مستشفى المواساه ، وموقف رئيس الشيوخ من هذا الاستجواب . وتفصيل ذلك كله فيما يلى :

استقالة رئيس ديوان المحاسبة :

اود قبل سرد تفاصيل هذه المسألة ان اذكر واقعة لها دلالتها على ان المستشار الصحفى لديوان الملك كان قد اتخذ موقفا من رئيس ديوان المحاسبة . فقد حدث فى حفل افتتاح مديرية الفؤادية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ وكان رئيس الوزارة (حسين سرى باشا) والوزراء مدعوين الى المائدة الملكية ، ان جاءنى كريم ثابت وابلغنى ان مولانا قرر الانعام برتبة الباشوية على بعض الوزراء اذكر منهم الدكتور محمد هاشم والمفتى الجزايرلى وعبد الشافى عبد المتعال ومحمد على راتب . .

عجبت لان الملك لم يفاتحنى فى هذا الشأن ، ولان الوزارة لم يمض عليها شهران وكانت مهمتها اجراء انتخابات متوازنة وهى ما تزال فى منتصف الطريق . . قلت هذا فى نفسى ولم اشأ ان استشكل وانما قلت لكريم باشا ان العدل يقضى بأن يشمل الانعام رئيس ديوان المحاسبة (الاستاذ محمود محمد محمود) فهو اقدم من

الوزراء الاربعة المذكورين . وذهب كريم ليعرض اقتراحى وعاد ليخبرنى ونحن على المائدة الملكية بان مولانا يرى تأجيله الى فرصة اخرى . . .

واننى لفى مكتبى بالديوان يوم ١٩ ابريل ١٩٥٠ اذ جاءنى أمر من الملك بان اقابل النحاس باشا واخبره بضرورة عزل رئيس ديوان المحاسبة لأنه يندد فى مجالسه بنادى « محمد على » بتصرفات القصر ولانه يطعن فى بعض افراد الحاشية الملكية وانه كان اخيرا فى رحلة الى مرسى مطروح بصحبة حسين سرى باشا وانه بمجرد عودته من الرحلة طلب الاوراق الخاصة بمستشفى المواساة لادراجها فى تقريره السنوى عن اعمال ديوان المحاسبة . قلت ان اخراج رئيس ديوان المحاسبة ليس بالأمر السهل ولا يملكه رئيس الحكومة الا بموافقة مجلس النواب وان هذا موضوع خطير واقترحت ان اعالج المسألة بنفسى وفى هدوء ، ولكن الملك أصر على رأيه . قلت إن الوقت متأخر وكانت الساعة تقترب من العاشرة مساء وطلبت التأجيل الى الغد فأجاب الملك بأن النحاس باشا ينتظرني فى داره . . اى انه حدث تمهيد للموضوع عن طريق غير المسئولين . . ويراد الآن اضفاء الصيغة الرسمية عليه عن طريق الديوان . .

مقابلتى للنحاس باشا :

قابلت النحاس باشا وكان ممسكا بورقة دون فيها رسالة الملك اليه . واذكر انه قال فيما يتعلق برئيس ديوان المحاسبة فإن الحكومة ستنظر فى الأمر اما عن سرى باشا فلاسبيل للحكومة عليه لانه استقال (كان رئيسا للديوان وطلب اليه الملك ان يعتزل فقدم استقالته يوم ٢ ابريل ١٩٥٠) .

ابلغت ما تقدم الى الملك وفى اليوم التالى استأذنت منه وتوجهت لزيارة الاستاذ محمود محمد محمود فى منزله واستفسرت منه عما نسب اليه من التنديد بسياسة القصر فنفى هذا نفيا باتا ثم سألته عن موضوع الخمسة آلاف جنيه التى صرفت لكريم ثابت من مستشفى المواساة فشرح لى الموقف ونتيجة تحقيق مفتش ديوان المحاسبة . قلت له ان الملك مستاء من اثارة هذا الموضوع فقال ان سراج الدين باشا اتصل به فى هذا الشأن وانه اعتزم الاستقالة من منصبه . واذكر انى سألته عن وجه المخالفة فيما يتعلق بالخمسة آلاف جنيه فقال انه لم تقدم مستندات مؤيدة لصرف المبلغ . وكان فى تصورى ان الكشف عن هذه المخالفة سوف يؤدى الى استقالة كريم ثابت من القصر وتعتبر المسألة منتهية . . . واخيرا رجوته ان يبعث الى بمذكرة عن نتيجة التحقيق فى هذا الموضوع فاستجاب لطلبى وعرضت المذكرة مع حديثى هذا على الملك وقلت انى اعرف عن الاستاذ محمود محمد عزة النفس وعفة اللسان مما يجعلنى اشك فى صحة ما نسب اليه من التنديد بالجالس على العرش اما عن

المخالفة فيمكن تسويتها بان يقدم المستشار الصحفى المستندات اللازمة لتبرير حصوله على الخمسة الاف جنيه .

بيد ان الامور سارت باسرع ما كنت اتصور وعن طريق غير المسئولين فى الديوان اذ اصر الاستاذ محمود محمد محمد على الاستقالة وصدر المرسوم بقبولها يوم ٢٠ أبريل وقبل مضى اسبوع ، صدر مرسوم ملكى بتعيين الدكتور احمد ابراهيم بك وكيل ديوان المحاسبة رئيسا له . وبادر الاستاذ الكبير مصطفى مرعى بك عضو الشيوخ الى تقديم استجوابه الشهير .

استجواب مصطفى مرعى :

بدأ الشيخ المحترم بسؤال رئيس مجلس الوزراء عن اسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة واجابت الحكومة بجلسة ٨ مايو ١٩٥٠ بان الاستاذ محمود محمد محمود لم يفصح فى كتاب استقالته عن اسباب معينة . . اما ان الاستقالة متصلة بملاحظات ابداها الديوان على نفقات حرب فلسطين اوعلى وجوه صرف الاعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساه بالاسكندرية فالجواب عنه ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بانشاء ديوان المحاسبة قد نص فى المادة ٩ منه على حق الديوان فى ابداء الملاحظات على صرف الاعتمادات فاذا وقع خلاف بين الديوان واحدى الوزارات او المصالح تعرض المسألة على مجلس الوزراء للفصل فى الخلاف . ولم يحدث فى عهد الحكومة القائمة خلاف بين الديوان وبين وزارة الحربية او وزارة الصحة العمومية فى حدود الموضوعين المتقدمين . بل على العكس فان ما وصل من ملاحظات فى هذا الشأن قد احلته الجهات المختصة محل العناية التامة .

وقد عقب مرعى بك على هذه الاجابة بانه سيحيل السئوال الى استجواب وفعلا قدم استجوابا فى الجلسة وتحدد لمناقشته يوم ٢٩ مايو واخذ المستجوب يشرح الحادثتين بإسهاب لا يخلو من عنف وأجلت الحكومة ردها الى الغد .

استمرار المناقشة :

واستؤنفت المناقشة فى اليوم التالى ، وكان مصطفى بك مرعى مضطرا للسفر الى الاسكندرية ومنها الى اوروبا فاعلن الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مدكور انه يتبنى الاستجواب . واخذ فؤاد سراج الدين يتكلم باسم الحكومة ردا على ما ورد فى الاستجواب مبتدئا بقوله انه لاحظ ان كرسى الرياسة (يقصد رئيس مجلس الشيوخ) كان يهتز عندما كان مرعى بك يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . . ورد على الحادثين بانهما لم يقعا فى وزارة الوفد ومع ذلك فقد دافع عن تصرف كريم ثابت وقال ان الوزارة اجرت تحقيقا فى مسألة الاسلحة الفاسدة وان التحقيق نفى المسئولية عن كل

من كان له يد فى هذه المسألة . واختتم رده بان رئيس ديوان المحاسبة هو الذى اصر على الاستقالة رغم محاولته ومحاولة رئيس الوزارة معه ، لكى يعدل عنها .

وعاد المجلس الى استكمال المناقشة وتكلم الدكتور مدكور وطلب الى المجلس ان يعين لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثتين واعترضت الحكومة بان هذا الطلب غير دستورى - وانتهى المجلس الى احالة المسألة الى لجنة الشئون الدستورية .

وهنا يذكر الدكتور حسين هيكل باشا فى الجزء الثانى من مذكراته فى السياسة المصرية « جاء عندى فؤاد سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ . فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت ولطالما حدثنى من قبل ، طاعنا عليه وعلى سياسة القصر ، وتدخله المعيب فى شئون الدولة » - وكان جوابه « لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته » .

وفى مناورة مكشوفة أوعز الى الصحف - عن غير طريق الديوان - ان تنشر يوم ٣٠ مايو خبرا فحواه ان الاستاذ كريم ثابت قدم استقالته من القصر . ولكن الملك أمر بعدم قبولها .

الملك يطلب اخراج رئيس مجلس الشيوخ :

غداة الانتهاء من استجواب مصطفى مرعى ، دعانى الملك الى مكتبه بقصر القبة ولما وصلت وجدت الاستاذ كريم ثابت قد سبقنى اليه ، واجتمعنا نحن الثلاثة وابتدرنى الملك بقوله « هل انت راض عما يجرى فى مجلس الشيوخ ؟ » قلت اظن المسألة انتهت بالدفاع الذى قدمته الحكومة فإعترض الملك قائلا كيف نظن ان المسألة انتهت ؟ ان هذه مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وهذا يمسنى شخصيا . . ولا يمكن ان احكم البلد وانا فى مركز بهذا الضعف ثم قال « لابد من استعمال الشدة والحزم محافظة على هيبة الملك» ثم قال « نحن فكرنا فى حل مجلس الشيوخ . . » فاستأذنت فى ابداء وجهة نظرى وشرحت خطورة هذا الاجراء وقبل ان اتم كلامى قال الملك « ان اقل ما يمكن عمله هو اخراج رئيس مجلس الشيوخ لانه سمح بهذه المظاهرة ، قلت ان هذه مسألة دقيقة ايضا ورجوت منه ان يتيح لى فرصة لمعالجتها بنفسى وعندئذ اشتد به الغضب الى ان قال « هل انت تخدمنى ام تخدم الاحرار الدستوريين ؟ » . فسكت ولم أعقب . وعاد الملك الى اظهار عدم ارتياحه ثم كرر أمره لى بان اتوجه الى رئيس الحكومة وابلغه رغبة المقام السامى فى اخراج الدكتور هيكل باشا من رئاسة مجلس الشيوخ .

مقابلتى للنحاس باشا :

ذهبت الى النحاس باشا وابلغته الاوامر وبينت له موقفى منها . قال رئيس الحكومة

ان كل هذه المسائل قد بحثناها ونحن ولو اننا نجد صعوبة فى تمرير القوانين من مجلس الشيوخ نظرا لعدم توافر الاغلبية لحزب الوفد ، الا اننا نحاول الاصلاح ما استطعنا . وقد فكرنا فى حل مجلس الشيوخ أو إخراج رئيس المجلس أو إبطال مراسيم الشيوخ الذين عينوا فى العهود السابقة ، ووجدنا انها كلها مسائل نحن فى غنى عنها . سألته عما عسى ان اقوله للملك فأعاد شرح هذه النقاط ثم اختتم حديثه بقوله انه يحسن معالجة الامر بالحسنى ، وقال تلك هى وجهة نظرنا ارجو ابلاغها الى جلالة الملك .

عدت الى مكتبى وابلغت الملك تليفونيا بما تقدم فقال « طيب ياسيدى » وهى عبارة تنبىء عن عدم ارتياحه ، ولم يفاتحنى بعدها فى شىء من هذا . .

وجاء موعد انتقال السراى والحكومة الى الاسكندرية ودعا الملك هيئة الوزارة كما جرت العادة الى تناول الغداء على المائدة الملكية يوم ٨ يونيه ودعا اليها رئيس مجلس النواب ولم يدع رئيس مجلس الشيوخ اظهار لعدم رضائه عنه .

مراسيم ١٧ يونيه ١٩٥٠

واننى لفى مكتبى بقصر رأس التين صباح يوم السبت ١٧ يونيه اذ دخل على المستشار الصحفى لديوان الملك وسلمنى ثلاث ورقات مكتوبة بخط اليد باسماء اعضاء مجلس الشيوخ المقترح اخراجهم واسماء الاعضاء المقترح ادخالهم . . قلت ما هذا ؟ قال ان الحكومة قررت ابطال مراسيم ١٩٤٤ واعادة مراسيم ١٩٤٢ وان جلالة الملك وافق على هذا وان رياسة مجلس الوزراء فى سبيل اعداد المراسيم الجديدة وارسالها الى القصر لإصدارها . . سألت كريم باشا من الذى اعطاك هذه الأوراق ؟ قال فؤاد باشا سراج الدين وكان الوقت متأخرا اذ كانت الساعة الثالثة صباحا فلم نشأ ازعاجك . . قلت ياسبحان الله نحن فى شهر الصيام والثالثة صباحا هى موعد السحور . . وعجبت فى نفسى ان يكون النحاس باشا قد غير رأيه الذى اكده لى فى مقابلتى له منذ اسبوعين . وزاد من عجبى او من غضبى انى كنت مجتمعا مع النحاس باشا مساء الخميس ١٥ يونيه اذ تفضل بدعوتى الى حفلة عيد ميلاده فى فندق سان استفانو وكنت وزوجتى موضع ترحيب منه ومن السيدة قرينته ترحيبا استرعى نظر الحاضرين ورجال الصحافة والمصورين . . ولم يفاتحنى النحاس باشا فى مسألة الشيوخ . . وكذلك تحدثت مع سراج الدين باشا فى تلك الحفلة فى أمور كثيرة ولم يذكر شيئا عن تلك المسألة . .

رجعت لنفسى وأنهيت حديثى مع المستشار الصحفى بقولى : « ان ديوان الملك لا يحتمل رئيسين » . . فخرج من مكتبى غاضبا . .

اعتراض الديوان :

وبعد قليل اتصل بى فؤاد سراج الدين يسألنى عما اذا كانت معارضتى تنصب على المبدأ أم على الأسماء المقترحة فأجبته بانى معترض على التصرف كله . . ثم طلبت مقابلة الملك لأمر عاجل فاستمهلنى ثم حدثنى تليفونيا . . فشرحت له وجهة نظرى إذ أن هذه المراسيم تحدث بلبلة فى مجلس الشيوخ وأن الأمور كانت سائرة بشكل طبيعى منذ ستة أشهر فلا محل لإبطال مراسيم سنة ١٩٤٤ وإحياء مراسيم سنة ١٩٤٢ وانه كملك دستورى لا مصلحة له فى أن يكون فى مجلس الشيوخ أغلبية وفدية ساحقة . وقد أنصت الملك إلى حديثى طويلا وأنا أدلل على مجهوداتنا منذ أن كان حسنين باشا رئيسا للديوان لايجاد توازن فى مجلس الشيوخ بين الأحزاب وبين المستقلين ، وفى الوقت الذى أوشكنا فيه أن نصل إلى تحقيق هذا الغرض تبطل مراسيم وتعاد مراسيم من شأنها كفالة الأغلبية للوفد فى المجلس . . وفى النهاية قلت اننا قد نأسف يوما على هذا التصرف . . قال الملك « قد تكون على حق ولكننى أعطيت كلمة . . » أى أنه وافق على المراسيم .

انتهى حديث الملك وانصرفت إلى منزلى فورا وتركت الأمر لادارة المحفوظات بالديوان لتتولى عرض المراسيم على الملك واكتفيت بالتأشير على الأوراق بانها لم تعرض عن طريقى وانما عرضت بواسطة المستشار الصحفى . .

وأذيعت المراسيم الثلاثة فى اليوم التالى وهى تقضى بزوال رياسة المجلس عن هيكل باشا وابطال عضوية ابراهيم عبد الهادى باشا ومصطفى مرعى بك وشيوخ آخرين وتعيين على زكى العرابى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وتعيين ٢٩ عضوا بينهم ١٩ وفديا وبذلك أصبح مركز الأحزاب ٦١ وفديا ، ٣٤ مستقل ، ٢٣ دستورى ، ٢٢ سعدى و٣ من الكتلة ، ٢ حزب وطنى ولم تكتف الوزارة بهذا بل انه عندما حل موعد التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى ابريل ومايو ١٩٥١ عملت بوسائلها الادارية على انجاح الموالين لها فى الانتخابات واسقاط المعارضين من مراسيم التعيين وبذلك توفرت لها الأغلبية المطلقة فى المجلس .

عريضة المعارضة :

ترتب على مراسيم ١٧ يونية أن اجتمع زعماء المعارضة ، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، هيكل رئيس الأحرار الدستوريين وابراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية ، واذاعوا يوم ٢٣ يونية بيانا على الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما فى إصدار هذه المراسيم من عدوان على الدستور . .

وبجلسة ٣ يوليو بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان بمشروع قرار يصدره المجلس بابطال المراسيم الثلاثة ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل

المجلس) منع عرض هذا الاقتراح . كما منع صاحب الاقتراح من الاحتكام إلى المجلس وناصره فى ذلك الأعضاء الجدد وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام فاضطر المعارضون إلى الانسحاب بعد أن احتجوا على مسلك رئيس الجلسة .

وحل موسم الصيف وما يتبعه من هدوء لم يعكر صفوه إلا ما نشرته الصحف والمجلات عن تحقيقات الأسلحة الفاسدة . . سافر النحاس باشا إلى أوروبا يوم ١٠ يوليو وأبحر الملك إلى ايطاليا يوم ١٠ أغسطس على اليخت الملكى « فخر البحار » وكان الأستاذ كريم ثابت ضمن أفراد الحاشية المرافقة لجلالته .

حديثى مع مراسل التيمس :

وفى الأسبوع الأول من أكتوبر ونحن بمصيف الاسكندرية اتصل بى مستر « سيريل كويليام » مراسل جريدة التيمس وقال انه قدم من القاهرة خصيصا لمقابلتى فى أمر هام . وكان مستر كويليام من الشخصيات المحترمة فى الأوساط المصرية والانجليزية وتشرف بمقابلة الملك عدة مرات ، فدعوته إلى الغداء وامتد بنا الحديث إلى تعثر المفاوضات بشأن المعاهدة والأزمة التى نشأت أخيرا بين مصر وانجلترا حول خزان مروى ثم تطرق إلى الموضوع الذى حضر من أجله فقال أن له صديقا من زعماء المعارضة أسر اليه انهم يعتزمون تقديم عريضة إلى الملك يوضحون فيها خطورة الموقف وما تنحدر اليه الأحوال فى مصر وأنه يرغب فى استطلاع رأيى فيما هم قادمون عليه .

قلت لمحدثى أن تقديم العرائض لا يجدى نفعا وليس بالطريقة المثلى . ولما سألنى الرأى قلت انى اقترح ـ بصفتى الشخصية ـ أن يجتمع زعماء المعارضة ليختاروا وفدا منهم لا يزيد أعضاؤه عن اثنين أو ثلاثة ، بطلب مقابلة الملك بعد عودته من الخارج ويقوم هذا الوفد بعرض ما يراه على الملك سواء فيما يتعلق بتصرفات الحكومة أو تصرفات بعض أفراد الحاشية . وقلت انى أعتقد أن الملك سوف لا يتأخر عن مقابلتهم . . فاذا لم يتحقق ظنى ولم يحدد الملك لهم موعدا فان طريق تقديم العرائض يظل مفتوحا أمامهم .

وقد بدا على مراسل التيمس ما يؤيد وجهة نظرى وعاد إلى القاهرة لابلاغها إلى المختصين .

ورود العريضة بالبريد :

ولشد ما كانت دهشتى عندما تسلمت يوم ١٧ أكتوبر ، عريضة مكتوبة على ورق هزيل موقعا عليها من ستة عشر شخصا ، قدموها إلى التشريفاتى فى قصر

عابدين ، فحولها إلى الديوان بقصر رأس التين ، ضمن البريد العادى . . أطلعت على العريضة فوجدتها مع ما فيها من صدق التصوير ، لا تخلو من عنف فى التعبير ، وكان الملك قد أخطرنى بعودته من الخارج صباح الأربعاء ١٨ أكتوبر وطلب أن لا يكون فى استقباله أحد . . .

اشتدت بى الحيرة ان انا قدمت العريضة الى جلالته فور وصوله ، فقد يتنافى هذا مع سلامة الذوق . . وان انا أجلتها الى اليوم التالى فقد يعلم بها عن طريق احد الموظفين او الحجاب المختارين . . وعهدى بالملك انه اشد الناس حرصا على ان يكون اول من يعلم . .

الملك يعتبرها عيبا فى الذات الملكية :

وصل الملك فى الساعة الرابعة صباحا وكنت ونجيب سالم باشا ناظر الخاصة الملكية فى استقباله . وقد صحبنا الى مكتبه فى قصر رأس التين ، وبدأ الحديث مع نجيب باشا مستفسرا عن انباء الخاصة الملكية ثم اذن له بالانصراف ، وسألنى عن احوال الديوان فعرضت عليه ما كان عندى من الشئون الجارية .

وكان الملك بادى الصحة والاستمتاع برحلته مما شجعنى على ان اقدم له العريضة فقرأها وراح يعيد النظر فى اسماء الموقعين عليها وهم ستة عشر شخصية من رجالات مصر البارزين ، ثم اعاد الاوراق وقال « انى اعتبر هذا عيبا فى الذات الملكية . . » فأمنت على رأيه وقلت سأتصل برئيس الحكومة فورا لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

وعند الظهيرة بدأت وفود المهنئين تصل الى ساحة رأس التين ، وخرجت جموع غفيرة من اهالى الاسكندرية ومن الاقاليم وسارت مواكبها تهنىء الملك بسلامة الوصول وترفع شعار الولاء للجالس على العرش . . ويبدو ان وزارة الداخلية قامت بالواجب فى تلك المناسبة اذ استمرت الزينات والافراح يومين أو ثلاثة . إبتهاجا بعودة الملك من الخارج

أعود الى العريضة فاقول انى اتصلت بالنحاس باشا وارسلتها اليه بعد ان ابلغته التوجيهات الملكية .

وقد منعت الحكومة نشر العريضة وصادرت جريدة « السياسة » لهذا الغرض كما صادرت مجلة « آخر ساعة » لانها نشرت صحيفة بيضاء فاعتبرتها الوزارة عيبا فى الذات الملكية . وفيما يلى نص العريضة :

يا صاحب الجلالة

ان البلاد لتذكر لكم اياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف

بكم امة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة الا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت الى العرش فى محنتها ، حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لان الأقدار قد افسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون النصح وأساءوا التصرف ، بل ان منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور ، وان النظام النيابى قد اضحى حبرا على ورق منذ عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الاعلى ، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

ومن المحزن أنه ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه اليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها الا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

ياصاحب الجلالة

لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية بدعوى « **التوجيهات الملكية** » وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور ، ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم ، كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم . وسترا لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها وهى لا تزال اشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته ـ ولهذا لم نر بدا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الاخلاص لهذه الشعائر السامية الا اخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

ياصاحب الجلالة

ان احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته الى حد ، واننا لنخشى ان تقوم فى البلاد فتنة لاتصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد .

لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الاوضاع الدستورية تصحيحا شاملا ، وعاجلا ، فترد الامور الى نصابها ، وتعالج المساوىء التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم ، وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا الى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وامنها وأهدروا فوق اهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له مثيل ، وحرموا الفقير قوته اليومى .

ولاريب أنه ما من سبيل الى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها الا اذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما الى غايته .

١٦ اكتوبر ١٩٥٠ .

الامضـــــــــاءات

ابراهيم عبد الهادى	محمد حسين هيكل	مكرم عبيد	محمد حافظ رمضان
عبد السلام الشاذلى	طه السباعى	مصطفى مرعى	عبد الرحمن الرافعى
ابراهيم دسوقى اباظة	احمد عبد الغفار	على عبد الرازق	رشوان محفوظ
حامد محمود	نجيب اسكندر	زكى ميخائيل بشارة	السيد سليم

رد الحكومة :

وفى يوم ٣١ اكتوبر اتصل بى النحاس باشا وقال ان الوزارة بعد إمعان النظر لم تر من الخير ان تقيم الدعوى على موقعى العريضة وانها ترى الاكتفاء باصدار بيان ترد فيه على ما زعموه . عرضت مشروع البيان على جلالة الملك فوافق عليه وقد جاء به :

أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب ، اذ أن الموقعين عليها

اختاروا لرفعها الى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج ، وأنها « قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع الى أسمى مقام فى البلاد » ! !

وقال البيان ان العريضة من جهة الموضوع حوت كلاما معادا ، وأن الحكومة فى غنى عن أى رد جديد ، وأن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعما منها انه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وانه يخشى ان تقصر يد العدالة عن بلوغهم ، فان الحكومة ليس فى وسعها ان تخوض فى هذا الامر لتقديم الأدلة الحاسمة على افك ما يزعمون ، نزولا منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر ، وأشار البيان الى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى ! وان هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على اذاعتها عمدا لاثارة القلق فى نواحى البلاد و أن الحكومة وقد افسحت من صدرها الى اليوم لعل هذا البعض يعود الى رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة . فان الحكومة بازاء هذا الاصرار لن تسكت بعد اليوم على هذا الاجرام السافر فى حق البلاد .

نهاية الازمة :

وكان هذا تصرفاً حكيماً من الوزارة لأنها رأت أن فى تقديم ستة عشر شخصية إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية ، من بينهم رئيس سابق لمجلس الشيوخ ورئيس سابق للوزارة فضلا عن رياسته للديوان واربعة عشر وزيرا ، واجراء تحقيقات معهم وما يترتب على ذلك من الادلاء باقوالهم دفاعا عن أنفسهم ، مالا يتفق مع هيبة الملك وكرامة الجالس على العرش . وقد اقر الملك هذا الرأى ومرت الازمة بسلام .

وان دل هذا على شىء فانما يدل على ان الأمور يمكن ان تساس بالهدوء والروية بين القصر والوزارة طالما ابتعد عنها غير المسئولين من حاشية الملك ومن لهم صالح شخصى فى امر من امور الدولة . .

ومع ان الازمة انتهت الا انها تركت أثرا عميقا لاسبيل الى محوه من خاطر الملك فقد احتفظ بورقة دون فيها اسماء الموقعين على العريضة وكلما جاءت مناسبة اخرج الورقة من جيبه وذكرهم ولم يستثنى منهم سوى حافظ رمضان باشا اذ طلب مقابلة الملك فى خريف ١٩٥١ وتمت تصفية ما بينهما من جفوة بل ان الملك رشحه بعد ذلك للتعيين عضوا فى مجلس الشيوخ .

واذكر عند ما من الله على الملك بولى عهده وأعدت كشوف المدعوين الى حفلة الغداء التى أقيمت يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ احتفالا بتلك المناسبة . فان اوامر الملك صدرت الى التشريفات بان لاتوجه الدعوة الى اى من الموقعين على العريضة ايا

كانت وظائفهم السابقة . واذكر ان حافظ باشا عفيفى ـ وكان رئيسا للديوان وقتئذ ـ حاول مع الملك ان يتناسى ما سلف بينه وبين زعماء المعارضة ، وان والده الملك فؤاد كان يصفح عند المقدرة ولا يستديم الجفوة بين السياسيين ايا كانت نزعتهم الحزبية ، فقد يلجأ اليهم القصر لتولى الحكم فى ظروف مقبلة . ورغم ان الملك كان يعتز بذكرى والده ويسعى للسير على نهجه فانه تمسك بموقفه . واذكر ان حافظ باشا طلب منى ان اضم صوتى الى صوته ، فاتصلت بالملك وعرضت الامر عليه مرة اخرى ولكن لم يستجب لرجائى .

وعندما شرع نجيب الهلالى باشا فى تأليف وزارته يوم اول مارس ١٩٥٢ اختار طه باشا السباعى ليكون وزيرا للشئون البلدية والقروية ، قال الملك انه يوافق على الاختيار ولو ان طه باشا « كان من موقعى العريضة اياها » .

تقييم الموقف حول الممارسة الديمقراطية

تضمن الدستور طائفة من المبادىء الليبرالية كالنص على ان جميع السلطات مصدرها الامة ، واقرار مبدأ المسئولية الوزارية وحرية الصحافة وحرية الأفراد وحرية الاجتماع وغير ذلك الاحكام المؤيدة للديمقراطية ، بيد ان التطبيق لم يكن بهذا القدر من السخاء . . ففى الفترة بين ١٩٢٤ و ١٩٣٦ لم يطبق الدستور الا ثلاثة اعوام . . . وحل مجلس النواب تسع مرات بينها ثلاث مرات اعقبتها انقلابات سياسية اوقفت فيها الحياة النيابية اما لاجل أو لتعديل النظام الدستورى باكمله . ولم يكتب لدورة تشريعية ان تتم مدتها القانونية باستثناء دورة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ .

وعلى مدى ثمانية وعشرين عاما توالت على مصر ثمان وثلاثون وزارة اى بمعدل تسعة اشهر لكل وزارة ولم يكن خروج اية من هذه الوزارات بسبب عدم ثقة مجلس النواب بها ، اى ان المسئولية الوزارية التى نص عليها الدستور لم تمارس اطلاقا .

ويجمع المؤرخون على ان حزب الوفد هو حزب الاغلبية الساحقة أو حزب الامة ، ولما كانت الامة هى مصدر السلطات فقد كانت طبيعة الاشياء تقضى بأن يتولى الوفد الحكم فى مصر لسنوات طويلة ولكن واقع الامر انه على امتداد ثمانية وعشرين عاما من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ لم يتولى الوفد الحكم فيها منفردا اكثر من ثمانى سنوات . . على ان هذا لم يمنعه من ممارسة سلطته الشعبية فى مواجهة القصر وفى مواجهة الانجليز ، سواء من خلال الصحافة او عن طريق اجتماعات الشيوخ والنواب خارج البرلمان ، وكان حزب الوفد خارج البرلمان اقوى منه داخله .

وكانت تلك القوة الشعبية وراء دعوة الملك فؤاد فى نوفمبر ١٩٣٥ للنحاس باشا ليؤلف وزارة قومية وكذلك عرض عليه الملك فاروق ان يشترك فى الحكم فى يونيه

١٩٤٠ وفى اغسطس ١٩٤١ ثم بعد ذلك فى سبتمبر ١٩٤٦ وفى ديسمبر ١٩٤٨ وكان الوفد يعتذر عن عدم القبول الا ان يحل البرلمان القائم وان تجرى انتخابات حره على يد وزارة محايدة . واخيرا قبل الاشتراك فى وزارة ائتلافية فى يوليو ١٩٤٩ وكان ذلك تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم منفردا فى يناير ١٩٥٠ .

ويمكن القول اجمالا ان الصراع بين القوى السياسية الثلاث ، القصر والوفد والانجليز ، كان من اسباب اعاقة الممارسة الديمقراطية ممارسة كاملة . وقد نضيف الى ذلك امرين :

الاول ـ قيام الاحكام العرفية منذ اول سبتمبر ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية الى اكتوبر ١٩٤٥ ثم اعادتها من ١٣ مايو ١٩٤٨ بسبب الحرب الفلسطينية الى اول مايو ١٩٥٠ ثم اعادتها فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة ، اذ ترتب على قيام تلك الاحكام ، تعطيل الحريات التى كفلها الدستور .

الامر الثانى ـ انشغال جميع الوزارات التى تعاقبت على الحكم فى تلك الفترة ، بشئون المفاوضات لتسوية العلاقة بين مصر وانجلترا . . وبعد عقد المعاهدة سنة ١٩٣٦ وبعد انتهاء الحرب ، توجهت الجهود الى تعديل المعاهدة الى ان الغاها النحاس باشا فى اكتوبر ١٩٥١ .

الفصل السابع عشر

مقدمات عودة الوفد إلى الحكم

القصر يعيد تقييم موقف الاحزاب ـ موجة القتل والارهاب سنة ١٩٤٨ ـ وزارة عبد الهادى باشا ـ الخلاف بين القصر والوزارة ـ حسين سرى يرأس وزارة ائتلافية ـ فشل الائتلاف ـ التقارب بين القصر والوفد والانجليز ـالوفد يستعين بغير المسئولين ـ انتخابات سرى باشا ـ امور تستوقف النظر ـ سرى باشا رئيسا لديوان الملك ـ النحاس باشا يؤلف الوزارة .

القصر يعيد تقييم موقف الاحزاب

ترتب على مقتل النقراشى باشا ان أعاد القصر تقييم الموقف بالنسبة للاحزاب التى كان يعتمد عليها فى مناهضة الوفد . وكانت الصورة كما يلى :

الاحرار الدستوريون غاضبون لان رئيسهم لم يعط الفرصة لرئاسة الوزارة وقد اتيحت عدة مرات اولها عند اقالة الوزارة الوفدية فى اكتوبر ١٩٤٤ والثانية عقب اغتيال احمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ والثالثة فى فبراير ١٩٤٦ عندما تقرر تغيير النقراشى باشا ثم اخيرا فى ديسمبر من تلك السنة عندما استقالت وزارة اسماعيل صدقى باشا .

السعديون غير مستقرين فرئيسهم اغتيل وهو يتأهب للصعود الى مكتبه فى وزارة الداخلية . ووكيلهم ابراهيم عبد الهادى باشا اختاره الملك ليكون رئيسا للديوان منذ فبراير ١٩٤٧ وبذلك حرمت الهيئة السعدية من اقدر رجالها . واذكر ان النقراشى باشا قد استشعر بهذا الفراغ عندما ابلغته الامر الملكى بتعيين ابراهيم باشا عبد الهادى رئيسا للديوان ، وهم بالاعتراض على هذا الاختيار ولكنه استعاد هدوءه وقال لى « انى لا اريد ان اقف فى طريقه . . . . » وفى تلك المناسبة جرى بيننا حديث طويل فى رياسة مجلس الوزراء قد اعود اليه فى الفصول القادمة .

الوطنيون ، اى رجال الحزب الوطنى وقد ارتضوا الانضمام اخيرا الى الوزارات القومية طالما هى غير مقبلة على التفاوض مع الانجليز الا بعد الجلاء . .

كان هذا هو الموقف بالنسبة للاحزاب السياسية يضاف اليه ما ظهر من ازدياد شعبية جماعات اليمين المتطرفة ممثلة فى الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة .

موجة القتل والارهاب

اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والارهاب ، بدأت بمقتل الدكتور احمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ ثم اخذت تتطور وتتنوع مظاهرها ثم جاءت حرب فلسطين فكان لها اثرها فى اشاعة روح القتل والتدمير ، نذكر من تلك الحوادث ان حسين توفيق القى قنبلة على سيارة النحاس باشا فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ولم يضبط ولم يعرف انه هو الجانى الا من اعترافاته بعد ذلك فى التحقيق فى قضية مقتل امين عثمان باشا .

وفى ٦ مايو ١٩٤٧ انفجرت قنبلة فى دار سينما « مترو » بالقاهرة أودت بحياة كثيرين .

وفى مارس ١٩٤٨ اعترض شابان احمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر وهو فى طريقه الى محطة حلوان واطلقا عليه اربع رصاصات سقط على اثرها فاقد الحياة . .

وفى ٢٥ ابريل ١٩٤٨ شرع جماعة من المتطرفين فى نسف دار النحاس باشا فى جاردن سيتى .

وفى يوليو من تلك السنة القى طوربيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أوريكو بشارع فؤاد الاول ، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك فى محلات عدس بشارع عماد الدين وفى اغسطس حدث انفجاران شديدان أمام محلات « بنزايون » و « جاتينيو » وانفجار آخر بالمعادى فى مبنى شركة الاراضى .

وفى سبتمبر حدث انفجار هائل فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ قتيلا وأصيب ٦١ شخصا .

وفى ٩ نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس باشا ليلا واطلقت عليها عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه واصابت اثنين اخرين وأحد الجنود . وفى الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال بالقاهرة .

وفى يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ القيت على اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة ، قنبلة من سطح كلية طب القصر العينى فقتلته اثناء اشرافة على الامن وكان الممرضون والطلبة قد اعتصموا داخل الكلية .

وفى ٨ ديسمبر اصدر النقراشى باشا امرا عسكريا بحل جماعة الاخوان المسلمين وفروعها ومصادرة ممتلكاتها .

وزارة عبد الهادى باشا

فى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ٢٨ ديسمبر اتصل بى الملك تليفونيا وقال « اذهب الى وزارة الداخلية فورا . أريد ان اطمئن على النقراشى باشا لانهم ضربوه بالرصاص . . » وبعد دقائق كنت فى وزارة الداخلية وصعدت الى مكتب الوزير حيث كانوا قد نقلوا النقراشى باشا والفيته يلفظ انفاسه الاخيرة رحمه الله رحمة واسعة .

عدت الى الديوان فوجدت الملك يمشى فى الردهة الموصلة الى مكتبى وكان بادى الحزن والاضطراب ، وأمر باستدعاء حيدر باشا ، وزير الدفاع ، وكريم ثابت المستشار الصحفى ليجتمع بنا فى مكتب عبد الهادى باشا رئيس الديوان .

رأس مولانا الاجتماع وابتدرنا بقوله انه يرى تعيين عبد الهادى رئيسا للحكومة لكى يتابع سياسة سلفه ثم سأل حيدر باشا عن رأيه فقال ما معناه ان الموقف يتطلب وزارة ائتلافية . ثم سألنى الملك واستأذنت فى ابداء وجهة نظرى وقلت اننا نواجه خطرا خارجيا بسبب الحرب الفلسطينية وهى ما تزال قائمة ، وخطرا داخليا بسبب اضطراب الامن ، فالامر يتطلب جمع الصفوف وتضافر القوى لمواجهة الموقف . قال الملك ان ابراهيم عبد الهادى يستطيع تأليف وزارة كبيرة تتوفر فيها تلك الشروط . ولم يزد على ذلك شيئا وانفض الاجتماع ، وعلى الفور شرع عبد الهادى باشا فى مشاورات لتأليف الوزارة الجديدة ، كما اصدر الملك امره بتعيينى رئيسا للديوان بالنيابة ، وقد حرصت على أن اسجل فى الامر الصادر بتشكيل الوزارة ان « يعمل على تحقيق امنية الملك نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الاونه العصيبة . . »

ولقد حاول عبد الهادى باشا ضم بعض الوفديين الى وزارته . وفاتح زكى العرابى باشا فى هذا الشأن ولكن حزب الوفد اعتذر عن عدم الاشتراك فى الوزارة وطالب بتعيين رئيس وزارة محايد . . وكذلك فاتح الحزب الوطنى فطلب مهلة للتفكير فى الامر وكانت الحالة تستدعى تأليف الوزارة فى اليوم نفسه فشكلت من السعديين والاحرار الدستوريين والمستقلين . وبعد يومين انضم اليها محمد زكى على باشا وبعد شهرين دخلها عبد العزيز الصوفانى ممثلين للحزب الوطنى .

الخلاف بين القصر والوزارة

يتضح من الوثائق الخاصة بتأليف وزارة عبد الهادى باشا أن قيامها كان مرتبطا بمهمة توحيد الصفوف ، ومن أسف انها لم تنجح فى تلك المهمة . هذا وقد حسب الناس ان رئيس الحكومة الجديد وقد كان بالامس رئيسا لديوان الملك ، سوف يجد

الامور ميسرة فى سبيل القيام بعمله ولكن الايام اثبتت عكس ذلك تماما ، فقد اختلفت الحكومة مع القصر على أمور كثيرة من بينها :

١ ـ زيارة رئيس جمهورية سوريا لمصر : على اثر انقلاب عسكرى اطاح برئيس الجمهورية (شكرى القوتلى) تولى الزعيم حسنى الزعيم مقاليد الحكم فى سوريا منذ ٣ ابريل ١٩٤٩ واخذ ينشد موافقة الاردن والعراق لاقامة سوريا الكبرى وفجأة قدم الى مصر واجتمع بالملك فاروق واتفقا على قرارات خطيرة (سبق تفصيلها فى الفصل الثانى عشر) وتنفيذا لهذا الاتفاق بين الملك وحسنى الزعيم اختار الملك ممثله الجديد فى سوريا هو عبد العزيز بدر بك محافظ القنال وقتئذ ليكون سفيرا فوق العادة فى دمشق . جرى كل هذا دون علم الحكومة المصرية . . سوى ما قمت به على سبيل المجاملة ، اذ أبلغت رئيس الحكومة نص البلاغ الصادر من الديوان فى هذا الشأن قبل اذاعته . .

٢ ـ اصلاح المحروسة : وكذلك طلب الملك اصلاح اليخت الملكى « المحروسة » بتكاليف تتجاوز مليونا من الجنيهات . ولم تكن الوزارة متحمسة لهذا المشروع وخاصة حسين فهمى بك وزير المالية الذى اعترض على ضخامة المبلغ وكان فريق من اعضاء مجلس النواب يتردد فى الموافقة على تلك النفقات . وانتهى الامر بأن دعا وزير الحربية (محمد حيدر باشا) اعضاء اللجنة المالية بالمجلس لزيارة اليخت وناقشهم فى اهمية المشروع وبذلك تم رصد مبلغ ٣٥٠ الف جنيه فى تعديلات الميزانية لحساب تلك الاصلاحات .

٣ ـ تعيين رئيس هيئة اركان الحرب : أبدى الملك رغبته فى ان يكون تعيين رئيس هيئة اركان حرب الجيش بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء ، وكان هذا يقتضى تعديل القانون الصادر فى سنة ١٩٣٦ بتنظيم الجيش ، ومع ان عبد الهادى باشا وافق على ترشيح القصر للفريق عثمان المهدى لشغل هذا المنصب ، الا انه تباطأ فى اعداد التشريع المعدل لهذا القانون ، الى ان جاءت وزارة سرى باشا المحايدة فاسرعت الى تنفيذ توجيهات الملك .

٤ ـ تعديل الدوائر الانتخابية : كان الفصل التشريعى لمجلس النواب القائم منذ يناير ١٩٤٥ ينتهى فى الايام الاولى من نوفمبر ١٩٤٩ اذا اخذ بنظام الدورات الخمس ، أو فى الايام الاولى من يناير ١٩٥٠ اذا أخذ بمبدأ السنوات الخمس . وكان التعداد الذى اجرى فى سنة ١٩٤٧ قد اثبت ان عدد السكان زاد زيادة كبيرة لامفر معها من اجراء تعديل فى الدوائر الانتخابية تمهيدا للانتخابات المقبلة . واعدت وزارة الداخلية تقسيما جديدا لتلك الدوائر أبدى المرشحون من الحزبين الحاكمين ملاحظتهم عليه ، فقام بينهما خلاف مرير .

وكذلك نشأ خلاف بين القصر والوزارة على كيفية التعديل اذ كان من رأى الحكومة ان يكون تقسيم الدوائر بموجب قرار من مجلس الوزراء بعد فض الدورة البرلمانية القائمة . وكان رأينا فى الديوان أن يتم ذلك بموجب قانون يعرض على البرلمان لمناقشته وإقراره . . .

واخيرا فى ١٦ يوليو وقع الملك المرسوم الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية ، ووعدت الحكومة بعرضه على البرلمان عقب عطلة عيد الفطر المبارك اى فى اوائل اغسطس كما صرح رئيس الحكومة بأن الانتخابات سوف تجرى فى اكتوبر ووعدت بوقف الاحكام العرفية اثناء الانتخابات وأباحة حرية الاجتماع والخطابة والنشر .

٥ ـ وكانت خاتمة المطاف ان زارنى فى مكتبى بقصر رأس التين فى اوائل شهر يوليو الاستاذ مصطفى مرعى بك وزير الدولة والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير التموين ، واعربا عن تذمرهما من الطغيان الحزبى على اداة الحكم وقالا انهما يفكران جديا فى الاستقالة من وزارة عبد الهادى باشا .

تنحية وزارة عبد الهادى باشا

زارنى مساء الخميس ٢١ يوليو ، فى فندق بوريفاج بالاسكندرية حيث كنت اقيم ، الاستاذ كريم ثابت موفدا من قبل جلالة الملك وابلغنى انه عرض على مولانا ان يعهد الى حسين سرى باشا بتأليف وزارة قومية . وأومأ الى انها حكمة سياسية بارعة ان يكون الملك على خلاف عائلى مع سرى باشا (بسبب طلاق الملك من الملكة فريدة وهى كريمة اخت حرم سرى باشا) ويعهد اليه فى الوقت نفسه بالحكم . وقال كريم ثابت ان الفكرة راقت للملك وانما كلفه باستطلاع رأيى فى هذا الترشيح . . قلت لمحدثى ان الوزارة القومية هى خير ما يعمل لصالح البلاد فى الظروف الحاضره . وكنت الى ذلك الوقت اثق ثقة تامة فى كفاءة سرى باشا ومقدرته السياسية .

وفى اليوم التالى بمناسبة صلاة الجمعة الاخيرة من شهر رمضان ، استصحبنى الملك فى سيارته لتأدية الصلاة فى مسجد المنتزه فانتهزت الفرصة وعرضت عليه تصورى لوزارة يشترك فيها جميع الاحزاب بما فيها الوفد ، تتولى اجراء انتخابات متوازنة ، فابدى موافقته كاملة .

وجدير بالملاحظة هنا أن التقاليد جرت على ان يكون رئيس الحكومة فى صحبة الملك لتأدية صلاة الجمعة اليتيمة . ولكن ديوان كبير الامناء لم يخطر عبد الهادى باشا لحضور تلك المناسبة .

وكان سرى باشا يقضى الصيف فى اوروبا فاتصلت به تليفونيا عن طريق السفارة

المصرية فى باريس فقطع اجازته وعاد الى القاهرة يوم ٢٤ يوليو ومنها الى الاسكندرية حيث زارنى فى مكتبى وعرضت عليه تأليف الوزارة الجديدة ، واتفقنا على ان يجرى اتصالاته ومشاوراته مع الاحزاب خلال فترة اجازة عيد الفطر بحيث يتم التشكيل عقب اجازة العيد . واحيط الاتفاق بيننا بالسرية التامة حتى ان الملك لم يقابل سرى باشا لهذا الغرض ، تفاديا لصدور بلاغ رسمى عن المقابلة ، واكتفى بما عرضته شخصيا على جلالته .

غير ان سرى باشا لم يلبث ان عاد الى مكتبى فى المساء وقال ان الخبر لم يعد سرا . . اذ وصل الى علم احد الصحفيين . وقال أما ان يؤلف الوزارة فورا وأما ان يعود الى اوروبا من حيث أتى . . حاولت اقناعه بأن اجازة العيد هى فترة مناسبة لاجراء مشاوراته مع رجال الاحزاب الثلاثة . ومع المستقلين ولكنه تمسك برأيه فعرضت الامر على الملك فلم ير بدا من الموافقة على رأيه . . ومع ان الوقت كان متأخرا . . فان مولانا اصدر امره الى حيدر باشا لكى يتوجه الى دار عبد الهادى باشا ويطلب اليه تقديم استقالته . . وفى الساعة السابعة من صباح الاثنين ٢٥ يوليو قام حيدر بتلك المهمة الثقيلة . . والتى تركت اثرا غير محمود عند عامة الشعب اذ فوجىء بأقالة وزارة كان مفروضا انها تحظى برضاء الملك . . ووافق هذا التصرف يوم وقفة عيد الفطر المبارك .

وزارة الائتلاف

فى اليوم التالى ٢٦ من يوليو اكمل سرى باشا اتصالاته مع جميع الاحزاب فانتهى الى تشكيل وزارته من اربعة من الوفديين ومثلهم من الاحرار الدستوريين واربعة من السعديين واثنين من الحزب الوطنى واربعة من المستقلين . ولم يقم بيننا خلاف على الاشخاص الا فيما يتعلق بالدكتور محمد هاشم اذ اقترح سرى باشا انه يعين وزيرا وكان من رأيى ان يبدأ وكيلا لوزارة الداخلية ، وهو بحكم صلة النسب مع رئيس الوزراء ، ستكون له صلاحيات الوزير فى تلك الوزارة ، ولكن سرى باشا تمسك برأيه فعرضت الأمر على الملك فلم ير بدا من الاستجابة لرغبة رئيس الحكومة .

وكان توزيع المقاعد بين الاحزاب فى مجلس النواب قدر المستطاع هو برنامج العمل الذى قامت عليه الوزارة المؤتلفة وهو ما ارتضاه الزعماء المشتركون فى الحكم . واذكر أن سرى باشا دعانى لمقابلته فى « بولكلى » واعطانى كشفا باسماء الوزراء لاعتماده من الملك وكان حيدر باشا حاضرا ومعهما الدكتور هيكل رئيس الاحرار الدستوريين ، ودار حيث طويل حول الانتخابات المقبلة وقال هيكل باشا انه يخشى قيام تنافس شديد بين الاحزاب رغم تالف الوزراء فاكد له سرى باشا ان سياسته ان لايكون لاى حزب من الاحزاب اغلبية مطلقة فى البرلمان القادم .

واستشهد بى فأمنت على قوله وأضفت ان تلك هى السياسة التى اقرها جلالة الملك .

اعمال الوزارة

مما يذكر بالخير لهذه الوزارة أنها أفرجت عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين ، ومهدت السبيل لالغاء الاحكام العرفية ، وألفت لجنة لسرعة الفصل فى حالات المعتقلين والافراج عنهم ، وسارت فى شئون الحكم سيرة عدل ومساواة وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات فى عهدها ، واطمأن كل موظف على حقه ، واحترمت حرية الصحافة ، واستمرت شئون التموين كما كانت فى عهد الوزارة التى سبقتها .

وفى عهد تلك الوزارة فى ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ انتهى اجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها الى المحاكم الوطنية فظفرت البلاد باكتمال سيادتها القضائية وبسط سلطتها وولايتها فى التشريع ، على جميع من تظلهم سماء الوطن من مصريين وأجانب .

بعض مظاهر الخلاف

بعد ايام قليلة من تأليف الوزارة استقال احمد محمد خشبه وزير العدل لان رئيس الوزارة كان قد وعده باسناد وزارة الخارجية اليه ، فلما استبطأ تنفيذ هذا الوعد اصر على الاستقالة . وترتب على ذلك تعيين أحمد على علوبه ـ وزير الدولة ـ وزيرا للعدل فى ١٦ اغسطس كما عين احمد رمزى وزير دولة لكى يبقى عدد الوزراء الدستوريين اربعة .

وكذلك قام خلاف بين وزير الاشغال (عثمان محرم) ووزير الدولة (محمود غالب) على منصب السكرتير العام لوزارة الاشغال ، وهدد كل منهما بالاستقالة .

وكانت وزارة الداخلية قد اعدت حركة تعيينات وتنقلات بين المحافظين والمديرين ، وطلب رئيس الهيئة السعدية الاطلاع عليها قبل عرضها على مجلس الوزراء فما كان من رئيس الحكومة الا ان قال « لاشأن للاحزاب بالحركة الادارية . . » .

وفى اواخر سبتمبر طلب الملك من رئيس الحكومة تنحية وزير المالية (حسين فهمى بك) عن منصبه لغير ما سبب سوى انه لم يكن متحمسا لإصلاح اليخت الملكى « المحروسة » طلب اليه رئيس الحكومة ان يستقيل فاستقال . . وكان من خيرة الوزراء المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة .

وفى ١٧ اكتوبر قدم مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) استقالة جاء فيها ان رئيس

الحكومة يعمل على الفرقة بين الاحزاب وان أسلوبه فى مخاطبة الوزراء اصبح مضرب الامثال وموضع التندر فى كل مكان . واجاب رئيس الحكومة عليه بالتحية والشكر وقبول الاستقالة .

النزاع على تقسيم الدوائر

سحبت الوزارة فى ١٠ اغسطس مشروع التقسيم الذى كانت وزارة ابراهيم عبد الهادى قدمته الى مجلس النواب وعهد رئيس الحكومة الى الدكتور محمد هاشم ـ وزير الدولة ـ باعداد مشروع جديد . والف لجنة وزارية تمثل الاحزاب المختلفة لاقراره ، فؤاد سراج الدين عن الوفد ، وابراهيم دسوقى اباظه عن الاحرار الدستوريين ، ومحمود غالب عن السعديين ومحمد زكى على عن الحزب الوطنى والدكتور هاشم عن المستقلين .

وما لبثت الاحزاب ان اختلفت على كيفية التقسيم ، بعضهم يرى ان يكون من الشرق الى الغرب ، والبعض الاخر يرى وجوب التقسيم من الغرب الى الشرق ، وفريق ثالث يرى غير هذا وذاك . . .

وكان الاحرار الدستوريون والسعديون يرون الاخذ بتقسيم سنة ١٩٤٤ الذى صدر به مرسوم فى عهدهم بينما الوفديون يرون الاخذ بتقسيم سنة ١٩٤٢ الذى صدر به قانون اقره البرلمان فى عهدهم . وانتهى هذا الصراع الى اقرار ٢٠٢ دائرة فى المشروع الجديد وادخال تعديلات على ٧٤ دائرة . وكلما تعدلت دائرة اقتضى الحال تعديل حدود الدوائر المجاورة . . . وهكذا دخل التقسيم فى دائرة مفرغة ، واحتدم الخلاف على ٤٤ دائرة ودعى مجلس الوزراء للتحكيم فى هذا النزاع .

فشل الائتلاف

انعقد مجلس الوزراء يوم ٣ نوفمبر ، ولعل اصدق وصف لتلك الجلسة ما ذكره المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى وقد كان وزيرا فى تلك الوزارة اذ قال « الحقيقة ان هذه الوزارة لم تكن ائتلافية الا اسما فقط فلم يكن يسودها التعاون والصفاء وكان الخلاف بين الوزراء على أشده فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها . وكأن رئيس الوزارة نفسه كان يساعد على توتر الخلاف بينهم ولم يتوسط مرة فى انهاء خلاف حتى وان كانت كلمة بسيطة منه تنهى خلافا شديدا . حتى أنه فى جلسة من جلسات مجلس الوزراء ثار الخلاف بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على احدى دوائر المنوفية (وكان ممكنا حسم الخلاف) ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفا واشتد على الوزارة كلها فى الخطاب وهدد بعرض الامر على جلالة الملك وبدا على الوزراء الوفديين فى هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح ، لشعورهم بقرب التخلص

من الوزارة الائتلافية ، كأن الائتلاف كان عبئا ثقيلا عليهم ، أو كأنهم كانوا على علم بما سيتم فى الخطوة التالية اذ يبدو من هذه الملابسات أن الاتفاق على تأليف الوزارة الجديدة ونوعها كان أمرا متفقا عليه فقد غادر سرى باشا مجلس الوزراء وقصد توا الى السراى الملكية وقدم استقالته فعهد اليه الملك فى الحال بتأليف الوزارة الجديدة فألفها على الفور . ولم تكن قد مضت ساعتان كاملتان على المناقشة الطارئة التى حدثت بين الوزير الوفدى والوزير الدستورى حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها .

التقارب بين القصر والوفد والانجليز

كانت دعوة الملك الى تأليف وزارة قومية فى ديسمبر ١٩٤٨ ومفاتحة عبد الهادى باشا لأقطاب الوفد للاشتراك فى وزارته ، منفذا الى الاتصال بين القصر والوفد . وكان الوفد قد طال به الانتظار بعيدا عن الحكم ، وقد علمت من أحد المتصلين بالحزب أن النحاس باشا قال لبعض انصاره « رجالتنا تعبت . . » .

واننى لفى مكتبى يوم ٣٠ مايو ١٩٤٩ اذ اتصل بى فؤاد سراج الدين باشا وطلب مقابلتى فى منزل اخى الاكبر وكان صديقا له فرحبت باللقاء ولكنى آثرت أن يتم فى الديوان واجتمعنا بعد ظهر ذلك اليوم اجتماعا طويلا . بدأ فؤاد باشا بالحديث عن الانتخابات المقبلة اذ قال ان الوفد يطلب من القصر ضمانا لحرية الانتخاب فقلت ان رئيس الوزارة سبق ان صرح بان الاحكام العرفية سوف يقتصر سريانها على شئون الامن فقط طوال فترة الانتخابات متى تقرر موعدها وما زال موضوع الخمس دورات أو الخمس سنوات محل دراسة .

ثم انتقل الحديث الى معوقات التعاون بين القصر والوفد فى السنوات الماضية وقال فؤاد باشا ان للملك طلبات كثيرة . . قلت لمحدثى ان الملك يشترك فى شؤون الحكم بمقتضى الدستور وله نصيب فى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ثم انكم وانتم فى الحكم تسارعون الى الاستجابة لمطالب زملائكم من الوزراء واعضاء الحزب والانصار ابتغاء مرضاتهم فما بالك بالرغبات التى يبديها من هو شريك فى الحكم ؟ ثم قلت انه متى توفر جو التفاهم فان هناك دائما الحل الوسط !

وكان اللقاء طيبا ومثمرا وعرضت مضمونه على الملك فأبدى ارتياحه لما ذكرته . وعندما التقيت بعد ذلك برئيس الحكومة (عبد الهادى باشا) ابدى شيئا من العتاب بسبب مقابلتى لفؤاد باشا وقد رددت عليه بأن ابواب الديوان مفتحة امام المعارضة كما هى مفتحة امام الوزارة . .

الوفد يستعين بغير المسؤولين

وكنت الى هذا الوقت اعتقد ان الوفد بهذه المبادرة يسلك الطريق الشرعى الى مسامع الملك ، وانما تبينت بعد ذلك ان الوفد لجأ فى الوقت نفسه الى الباب الخلفى عن طريق غير المسئولين فى الديوان ، زيادة فى التأكيد وهو طريق اسرع وانفع . . اذ علمت ان اجتماعا عقد بين سرى باشا وفؤاد سراج الدين باشا حضره كريم ثابت وسير « شايمان أندروز » الوزير المفوض القائم باعمال السفير البريطانى فى القاهرة . وفى هذا الاجتماع تم الاتفاق على عودة الوفد الى الحكم بعد ان تعهد فؤاد باشا بمهادنة القصر ومسالمة رجال الملك . .

لم يخبرنى احد من المذكورين بهذا الاجتماع . وانما علمت به من برقية وصلتنى من سفيرنا فى لندن ، عبد الفتاح عمرو باشا ، نقلا عن تقرير ارسله شايمان اندروز الى حكومته وكنت اثق فى سرى باشا بغير حدود ، فأطلعته على تلك البرقية وكان جوابة بطريقته المألوفة عندما يريد التخلص من الاجابة « هذا كلام فارغ . . » هذا وقد كنت استشف من احاديثى مع شايمان اندروز انهم (اى الانجليز) يضيقون بفكرة الانتخابات المتوازنة ويقول انها بدعة فى الديمقراطية ، وعبثا حاولت إقناعه بأن الوضع فى مصر يختلف عما هو عليه فى انجلترا ، وان الغرض هو ان تجرى الانتخابات فى جو هادىء وان يكون الائتلاف داخل الوزارة من دواعى العمل على ايجاد التوازن فى مجلس النواب القادم وان الملك لايرضى عن الطغيان الحزبى أو الديكتاتورية البرلمانية وتلك أمور لا يعرفها الانجليز فى بلادهم . . . وكان معروفا ان الانتخابات الحرة ستؤدى الى مجىء الوفد الى الحكم وكانت انجلترا تعمل على استئناف المفاوضات مع وزارة تستند الى اغلبية شعبية . .

انتخابات سرى باشا

فى هذا الجو الذى يتسم بالصفاء بين القصر والوفد تالفت الوزارة المحايدة فى ٣ نوفمبر وأجرى سرى باشا الانتخابات العامة اذ استصدر فى ٧ نوفمبر مرسوما بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع يوم الاثنين ١٩ يناير ١٩٥٠ .

وكان سقوط الوزارة المؤتلفة فى حد ذاته كسبا للوفد بينما تجمعت السحب ضد السعديين والدستوريين وتزعم الاخوان المسلمون الحركة المضادة لمرشحى هذين الحزبين ، وكان معظم رجال الادارة متعاطفين مع المرشحين من الوفديين .

واسفرت نتائج الانتخابات الاولية التى اجريت يوم ٣ يناير عن فوز ١٦١ وفديا و٢٤ سعديا و٢٣ من الاحرار الدسوريين و٢٩ مستقلا و٤ من الحزب الوطنى وواحد من الاشتراكيين وتقررت الاعادة فى ٧٧ دائرة . وكانت النتيجة النهائية ٢٢٨ مقعدا للوفد

وثلاثين مقعدا للمستقلين بينما حصل السعديون على ٢٨ مقعدا والدستوريون على ٢٦ مقعدا والوطنيون ستة مقاعد وفاز الحزب الاشتراكى بمقعد واحد .

ان فوز الوفد فى الانتخابات أمر مألوف وقد حصل فى جميع الانتخابات التى خاض معركتها ، على الاغلبية ولكن اكتساحه لمعظم الدوائر الانتخابية هذه المرة هو ما نحاول تفسيره أو تبريره .

أمور تستوقف النظر

بالاضافة الى التقارب بين القصر والوفد هناك أمور اخرى لافتة لنظر من يقوم بالتأريخ لهذه الفترة . اذ تمثلت مظاهر الرضاء الملكى على الوزارة وهى لم تفرغ بعد من انجاز مهمتها الرئيسية وهى اجراء انتخابات حرة متوازنة . . ففى ١٩ نوفمبر انعم الملك فجأة وبغير علم الديوان ـ على رئيس الوزارة بقلادة فؤاد الاول وهى اعلا وسام فى الدولة ويعطى حامله لقب « حضرة صاحب المقام الرفيع . . » وقيل يومئذ فى تبرير الانعام انه مكافأة لسرى باشا لانه أعد تشريعا يقضى بأن يكون تعيين رئيس هيئة اركان حرب الجيش بموجب أمر ملكى وليس بمرسوم . .

وفى يوم ١٥ ديسمبر ـ قبل موعد اجراء الانتخابات باسبوعين ، أنعم الملك فجأة ايضا برتبة الباشوية على الدكتور محمد هاشم وثلاثة من زملائه الوزراء . وكان هذا بناء على ما عرضه المستشار الصحفى بمناسبة افتتاح مديرية الفؤادية . ولما اقترحت تصحيح الاوضاع بأن يشمل الانعام رئيس ديوان المحاسبة (الاستاذ محمود محمد محمود) وهو اقدم من الوزراء الاربعة ، لم يوافق الملك وارجأ الامر الى مناسبة قادمة . .

وكان لافتا للنظر ايضا ان يختص النحاس باشا الدكتور هاشم بالتهنئة غداة الانعام عليه برتبة الباشوية .

وقبيل يوم الانتخاب قام الدكتور هاشم وهو وزير الدولة المشرف على وزارة الداخليه برحلة زار فيها كثيرا من الدوائر الانتخابية واختص بطوافه الدوائر التى اشتد عليها التنافس بين الاحزاب . . وكان يصرح باسم الحكومة احيانا وباسم القصر احيانا ، بتوجيهات شجعت الناخبين على أيثار الوفد على من عداه من الاحزاب . .

سرى باشا رئيسا للديوان

ما أن ظهرت النتائج الاولى للانتخابات معلنة فوز الوفد الساحق ، حتى ثار الملك وأوفدنى فى مساء يوم ٤ يناير الى رئيس الحكومة لسؤاله عما حدث فى شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة . . وكان رد سرى باشا ان معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء

بين الملك والنحاس . . سألته عما اذا كان هذا هو جوابه الرسمى ، فاستدرك واستدار على كرسيه فى وزارة الداخلية ثم قال « يمكنك ان تقول لمولانا ان الانتخابات جرت فى جو من الحرية التامة والحياد المطلق . . . » ثم سألته رأيه فى الخطوة التالية وهو يعلم ان الملك لا يرضى بالنحاس باشا رئيسا للحكومة فقال « حاولوا مع سراج الدين . . » .

بعد عرض هذه الاجابة على مسامع الملك لم يهدأ باله فى تلك الليلة واتصل بى فى الساعة الثالثة صباحا عن طريق التليفون المباشر يستطلع رأيى فى تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان وقد اجبت على الفور باستحسان الفكرة وقلت « ليشاطرنا متاعب الحكم بعد الذى كان من امر الانتخابات . . . » وكلفنى بالاتصال بسرى باشا وعرض المنصب عليه .

وفى صباح يوم ٥ يناير اثناء وجودنا فى حفلة افتتاح مصنع مقاومة الحفاء التى شرفها الملك ، انتحيت بسرى باشا جانبا وفاتحته فى امر تولى رئاسة الديوان فاعتذر بشدة عن عدم قبوله . . وأعدت الكرة عليه محاولا ايضاح الامر فدعانى الى مكتبه بعد انتهاء الحفل واجتمعت به طويلا واوضحت اهمية الفرصة المتاحة امامه لخدمة بلده ومليكه والمعاونة فى اصلاح المعوج من شئون العمل بالقصر . . وهو فى مركز يسمح له باملاء شروطه . . . سألنى سرى باشا عن تلك الشروط فقلت اهمها ان يكون رئيس الديوان هو حلقة الاتصال الوحيدة بين القصر والحكومة ، وان يوافق الملك على تنحية غير المسئولين الذين يتحدثون باسم جلالته ، وان يحدد لنا ساعات معينة بالنهار لنعرض عليه اعمال الدولة . وعندئذ ابدى سرى باشا موافقته وطلب مقابلة الملك فحدد له موعدا فى الثامنة مساء وان يكون اللقاء عندى فى منزلى . . واجتمع الملك وسرى باشا اربع ساعات ولست اعلم مادار بينهما لانى انسحبت الى غرفة مجاورة وقبيل انتهاء الاجتماع استدعانى الملك وهو يتأهب للخروج وقال متبسطا « كان يمكن ان تكون حاضرا معنا . . . » وخرج رئيس الديوان الجديد مستبشرا وواثقا من ان نصائحه لقيت اذانا صاغية . . غير انه ما لبث بعد استلامه العمل فى الديوان ، ان رأى الامور تعود الى سيرتها الأولى وانتهى به الامر الى الاستقالة يوم ٢ ابريل على تفصيل سوف اعرض له فى حينه .

اعمال الوزارة المحايدة

لعل اهم عمل خير لوزارة سرى باشا انها ستصدرت مرسوما بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء والاحوال التى توجب محاكمتهم . ووضعت قانون الكسب غير المشروع المعروف بقانون « من اين لك هذا . . » وكلاهما عملان جليلان .

وللحقيقة وللتاريخ كان القصر مؤيدا لهذين المشروعين خلافا لما كان متوقعا بل انه شجع فيما بعد على ان يطبقا بأثر رجعى ينسحب الى سنة ١٩٣٩ .

النحاس باشا يؤلف الوزارة :

على اثر ظهور نتائج الانتخابات التكميلية قدم حسين سرى باشا استقالة وزارته يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ وعهد اليه الملك فى اليوم نفسه برئاسة الديوان ، كما عهد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة .

لم احضر مشاورات تأليف تلك الوزارة لان سرى باشا قام بتلك المهمة وانما اذكر ان احد اقطاب الوفدين سألنى عن مرشح لوزارة الخارجية فاقترحت اسم محمود حسن باشا سفيرنا السابق فى واشنطن . وقد علمت ان النحاس باشا اتصل به فعلا وعرض عليه منصب وزير الخارجية مع الانضمام الى حزب الوفد ، ولكن محمود باشا تمسك بان يظل مستقلا عن الاحزاب ، وبذلك تعذر ترشيحه لهذا المنصب .

وكذلك ابلغنى سرى باشا ان صعوبات قامت بشأن ثلاث مسائل وانه تمكن من تذليلها . الاولى عن ترشيح الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف اذ اعترض عليه الملك ولكنه ما لبث ان وافق عليه بعد ان تمسك النحاس باشا به . والثانية ان النحاس باشا ابدى ملاحظة على منطوق الامر الملكى بتكليفه بتشكيل الوزارة اذ ورد به « الى حضرة صاحب المقام الرفيع . . . » وقد جرت العادة ان يستهل بكلمة « عزيزى . . . . الخ » وقد اقنعه سرى باشا بانها مسألة شكلية لا تستوجب اى اختلاف . والثالثة ان الملك طلب استبقاء الفريق محمد حيدر باشا وزيرا للحربية ، فى الوزارة الجديدة ولكن النحاس باشا اقترح تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ، تكون له صلاحيات الوزير ، وله حق الاتصال المباشر برئيس الوزارة دون ان يحضر جلسات مجلس الوزراء . وصدرت موافقة الملك على هذا الاقتراح ، وبعد فتح الاعتماد اللازم لانشاء هذا المنصب صدر القرار بتعيين حيدر باشا قائدا عاما للقوات المسلحة فى فبراير سنة ١٩٥٠ .

الفصل الثامن عشر

وزارة النحاس باشا الأخيرة

استعراض سياسة الوزارة فى الداخل وفى الخارج ـ توالى الأزمات على مر الايام ـ تنحية رئيس الديوان عن منصبه ـ مسألة القطن والتدخل فى اسعاره ـ الخلافات داخل الوزارة ـ قصة الوثائق المزورة وتسليمها للوزارة عن طريق المستشار الصحفى ـ تشريعات الصحافة وعدول الوزارة عنها ـ تعيين عضوين فى مجلس ادارة شركة قنال السويس ـ لا تفكير فى تأميم الشركة ـ مشروع السد العالى .

الف النحاس باشا وزارة وفدية خالصة فى ظروف يسودها الوئام بين القصر والوفد ، وتفاهم بين الوفد والانجليز ، وانسجام بين اعضاء الوزارة ، وهدوء فى صفوف المعارضة التى رضيت بما قسم الله لها من مقاعد محدودة فى مجلس النواب ومقاعد متوازنة فى مجلس الشيوخ وهذه كلها عوامل تبشر بالخير وتهيء سبل النجاح والاستقرار .

بادرت الوزارة الى الغاء الاحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف مما كان له اطيب الاثر . ووضعت كادرا جديدا للموظفين وانشأت ديوان الموظفين كهيئة مستقلة تتولى وضع القواعد الكفيلة باستقرار الاداة الحكومية .

هذا على الصعيد الداخلى وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، سارعت الوزارة الى الدخول فى مفاوضات مع انجلترا لتعديل المعاهدة ، وتمكنت من عقد اتفاق معها بالافراج عن ١٥٠ مليونا من الارصده الاسترلينية على مدى عشر سنوات . وتمشيا مع سياسة انجلترا اعترفت الوزارة فى يناير ١٩٥٠ بحكومة الصين الشيوعية مما ادى الى تذمر الولايات المتحدة الامريكية وزاد من تذمرها ان مصر وقفت من الحرب الكورية فى صيف تلك السنة موقف الحياد وكانت امريكا ترجوا ان تتخذ مصر موقفا ايجابيا عند التصويت فى مجلس الامن بشأن تلك المشكلة .

وفى السياسة الخارجية ايضا وقفت الوزارة موقفا مشرفا من قضية مراكش ضد الاستعمار الفرنسى وتمسكت بحقها فى تفتيش السفن التى تعبر قناة السويس وقررت زيادة مدى المياه الاقليمية المصرية كما انها عارضت قرار مجلس الامن الصادر فى اول سبتمبر ١٩٥١ القاضى بالغاء القيود المفروضة على الملاحة .

توالى الأزمات :

وما لبثت متاعب الحكم ان فرضت نفسها على وزارة الوفد وتتابعت الاحداث والأزمات منها ما كان عابرا وانتهى امره ، ومنها ما كان عاتيا وبقى اثره الى نهاية عهد الوزارة وترتب عليه اقالتها فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ثم انهيار النظام كله فى يوليو من تلك السنة .

من الازمات العابرة (١) محاولة عزل رئيس مجلس الدولة (٢) زيادة تكاليف اصلاح المحروسة .) ٣) تنحية رئيس ديوان الملك عن منصبه . (٤) مسألة القطن والتدخل فى اسعاره وتعديل لائحة البورصة . (٥) الخلاف داخل الوزارة . (٦) قصة الوثائق المزورة . (٧) تشريعات الصحافة . (٨) اقالة شيخ الازهر (وقد سبق بيانها فى الفصل الخامس عشر عن علاقة القصر بالازهر والمعاهد الدينية) . (٩) تعيين اعضاء مصريين فى مجلس ادارة الشركة العالمية لقناة السويس .

ومن الازمات العاتية : (١) استقالة رئيس ديوان المحاسبة ومأساة مجلس الشيوخ وعريضة المعارضة . وقد استعرضنا هذه الازمات فى الفصل السادس عشر من هذه المذكرات (٢) قضية الاسلحة الفاسدة وسوف نخصص لها الفصل التاسع عشر . (٣) فشل المفاوضات والغاء المعاهدة وسوف يأتى شرحه فى الفصل العشرين . (٤) وحريق القاهرة فى الفصل الثانى والعشرين .

محاولة عزل رئيس مجلس الدولة :

طلبت الوزارة من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ان يستقيل من منصبه بحجة انه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيرا حزبيا ، والحقيقة انها كانت تحاول اقصائه عن منصبه لتعين فيه احد اشياعها . بيد ان الجمعية العمومية لمجلس الدولة قررت فى اول فبراير ١٩٥٠ عدم شرعية طلب الحكومة . .

زيادة تكاليف اصلاح المحروسة :

بناء على طلب الملك استصدرت الوزارة مرسوما بمشروع قانون بعثت به الى البرلمان لرفع تكاليف اليخت الملكى « المحروسة » الى ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه وكانت وزارة عبد الهادى باشا قد رصدت لهذا الغرض ضمن تعديلات الميزانية مبلغا لايتجاوز ٣٥٠,٠٠٠ جنيها .

تنحية رئيس ديوان الملك عن منصبه .

اوضحت فى الفصل السابق كيف عين حسين سرى باشا رئيسا للديوان فى يناير ١٩٥٠ وحدث فى يوم ٢ مارس ان توفى حسين فهمى صادق بك السكرتير العام

السابق لوزارة المواصلات وكانت خطبة كريمته للملك لم تعلن بعد . . أمر الملك بايفاد كبير الامناء لتشييع الجنازة وبان يشترك جميع موظفى القصر بالسير فيها . . وقد اعتذر رئيس الديوان عن هذا الاشتراك بدعوى المرض . . بينما حضر بعد ظهر اليوم نفسه حفلة شاى عند جاره الوزير المفوض بالسفارة البريطانية (سيرشا يمان اندروز) .

وبعد ذلك بعشرة ايام وصل « دوق جلوستر » الى القاهرة لأهداء الملك براءة تعيينه جنرالا فخريا فى الجيش البريطانى . . وأقام له الملك حفلة شاى فى قصر القبة لم يدع اليها رئيس الديوان . .

وفى ٣١ مارس عقد الملك اجتماعا فى منزلى دعا اليه الفريق حيدر باشا وكريم ثابت لمناقشة تقرير من القائد العام للقوات المسلحة عن الموقف فى فلسطين . . (اذ كان الملك عبد الله يتفاوض مع اسرائيل وقرر ضم فلسطين الى شرق الاردن . .) ولم يدع رئيس الديوان الى هذا الاجتماع الذى انتهى الى تكليف حيدر باشا بمقابلة رئيس الحكومة وابلاغه توجيهات الملك فى هذا الشأن . .

وحدث ان التقى رئيس الحكومة برئيس الديوان فى اليوم التالى وتحدثا فى بعض الشئون العربية . . واشار النحاس باشا الى التوجيهات الملكية فى شأن فلسطين ، ولما كان سرى باشا لايعلم عنها شيئا فقد عاد الى الديوان وقدم مذكرة اوضح فيها ما اصابه من حرج فى ذلك الموقف . . فما كان من الملك الا ان اصدر امره بتنحية سرى باشا عن رياسة الديوان وقام كريم ثابت بابلاغ الأمر الى محمود بك يونس . . الامين الثالث بديوان كبير الامناء ، فقدم سرى باشا استقالته لاسباب صحية وصدر الامر الملكى بقبولها يوم ٢ ابريل ١٩٥٠ كما صدر الأمر الملكى بتعيينى رئيسا للديوان بالنيابة .

وغداة نشر الخبر فى الصحف زارنى عبد الفتاح الطويل باشا وزير العدل مستطلعا الأمر ، وكانت تربطنى به مودة قد يكون مردها ان له سابقة خبرة بأعمالنا فى الديوان منذ كان وكيلا برلمانيا لشئون القصر فى وزارة الوفد سنة ١٩٣٦ ، وقال انهم فى الوزارة يعرفون صلتى الوثيقة بسرى باشا ويأسفون لاعتزاله . قلت لعبد الفتاح باشا ان الاحداث كثيرا ما تكون اقوى من الاشخاص . .

مسألة القطن والتدخل فى أسعاره وتعديل لائحة البورصة :

حدث فى اوائل يونيه ١٩٥٠ تلاعب كبير فى سوق القطن ، وتكشفت اساليب هذا التلاعب لرجال البورصة وطنيين واجانب وصارت احاديث الناس فى مجالسهم وموضع اسفهم اذ رأو بعض المتلاعبين يثرون ثراءا فاحشا وغير مشروع على حساب

الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار ورأوا من مظاهر هذا التلاعب ان القطن الاشمونى (قصير التيلة) وصل سعره الى ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك) وهو امر لم يسبق حدوثه من قبل .

وكان هذا الموضوع مثار خلاف شديد بين وزير المالية وزملائه الوزراء . ونشرت صحيفة الاهرام فى ٥ يونيه سنة ١٩٥٠ أن شركتين من كبريات بيوت تصدير القطن بالاسكندرية وجهتا انذارا الى وزير المالية للمطالبة بتعديل لائحة بورصة ميناء البصل تعديلا من شأنه تسهيل الوفاء بالتزاماتهما نحو تسليم الأقطان المتعاقد عليها . . وكان الوزير غير متجاوب . . بينما كان اغلب زملائه لايرون مانعا من الاسجابة لهذا الطلب .

ولأمر ما أقحمت الوزارة الملك فى هذه الأزمة . . ففى مأدبة الغداء التى اقيمت بقصر المنتزة يوم ٨ يونيه بمناسبة الانتقال الرسمى الى الاسكندرية تحدث الملك الى رئيس الحكومة والوزراء عن موضوع القطن وقال أنه لا يعنيه أشخاص من تسببوا فى كارثة سوق القطن وانما يهمه منع الضرر عن شركتين مصريتين كبيرتين تستخدمان عددا كبيرا من الموظفين والعمال الوطنيين ثم وجه الحديث الى وزير المالية (زكى عبد المتعال) لكى يعدل عن موقفه المتزمت من تلك القضية وان يوافق على تعديل لائحة البورصة . .

وفى اليوم التالى حمل الياس أندراوس (الذى عين فيما بعد مستشارا اقتصاديا للخاصة الملكية) توجيهات الملك الى رئيس الحكومة فلم ير وزير المالية بدا من الموافقة بشرط ان يشترك معه جميع الوزراء فى تحمل المسئولية ، وصدر قرار مجلس الوزراء بالتعديل المنشود . ، وبذلك انقذت الشركتان من كارثة مالية محققة .

الخلاف داخل الوزارة :

يرى بعض الكتاب والمؤرخين ان ما ينشأ بين اعضاء الوزارة أو اعضاء الحزب ، يرجع الى التفاوت الطبقى او التفاوت الاجتماعى ، هذا من جناح اليمين وذاك من جناح اليسار وهذا متطرف وذاك معتدل ، وهذا أقطاعى وذاك بورجوازى . . . وتلك نظرية لها وجاهتها ولكنها تحتاج الى تمحيص وتفصيل . . اما ما أسرده فى هذه المذكرات عن الخلافات بين الوزراء فهى وقائع محددة شهدتها او اتصلت بعلمى من موقعى فى رياسة الديوان طوال مدة حكم الوزارة الوفدية الاخيرة .

عند تأليف الوزارة استعان النحاس باشا بعناصر ممتازة من الاساتذة الشبان المعروفين بالكفاءة والاستقامة ، أمثال الدكتور محمد زكى عبد المتعال والدكتور احمد حسين والدكتور حامد زكى وهم جميعا من انصار نجيب الهلالى باشا .

وكان مما يلفت النظر ان الهلالى باشا وهو من اقطاب الوفد الليبرالى لم يشترك فى تلك الوزارة . .

عين زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ، ولم تكن مسألة القطن وحدها سبب الخلاف بينه وبين زملائه الوزراء بل لقد اختلفت وجهات النظر فى كثير من المسائل من بينها زيادة اعانة غلاء المعيشة ومشروع انشاء البنك المركزى ومشروع انشاء ديوان الموظفين والاتفاقية الخاصة بتصدير القطن الى يوجوسلافيا مقابل توريد كمية من القمح لم تتمكن من الوفاء بها . . الخ .

ولم يشأ النحاس باشا ان ينحى وزير المالية عن منصبه بسبب الخلاف على مسألة القطن ، فسكت على مضض الى ان جاء التعديل الوزارى فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٠ فأخرج زكى عبد المتعال وأحل محله فؤاد سراج الدين .

اما الدكتور احمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية فقد اعد مشروعات للتأمينات الاجتماعية واصلاح احوال الفلاحين والعمال ، بيد ان وزارة المالية اعترضت على تكاليف هذه المشروعات فاضطر الى تقديم استقالته فى يوليو ١٩٥١ وكان احمد باشا قد فوتح فى تولى منصب مساعد الامين العام لهيئة الامم المتحدة ، واستشارنى فى الأمر وكان من رأيى ان يقبل المنصب لان فيه تكريما لمصر وحفظا لحق المصريين فى تولى بعض وظائف تلك المؤسسة العالمية ولكنه اعتذر عن عدم القبول مؤثرا الاستمرار فى خدمة بلده داخل وطنه .

واما الدكتور حامد زكى فقد عين وزير دولة ولم تكن اختصاصاته محددة وهو بوصفه متفقها فى القانون الدولى العام اخذ يدلى ببعض التصريحات عن المفاوضات مع انجلترا ومسائل سياسية اخرى وترتب على ذلك صدور بلاغ من رياسة مجلس الوزراء فى ١١ مارس ١٩٥٠ بان هذه التصريحات لاتمثل وجهة نظر الحكومة . . . وكان مفهوما ان الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية اعتبر هذا تدخلا فى اختصاصه .

وكذلك عهد الى حامد زكى باشا بتمثيل مصر فى المؤتمر البرلمانى فى لندن مما دعا وكيل مجلس الشيوخ الى الاحتجاج لان المؤتمرات البرلمانية من اختصاص البرلمان وليست من اختصاص الوزراء .

واخيرا عين حامد باشا وزيرا للاقتصاد ثم قام خلاف بينه وبين زملائه الوزراء حول ضم بعض المصالح الى وزارات اخرى فقدم استقالته من الوزارة فى ١٩ ديسمبر ١٩٥١

قصة الوثائق المزورة :

زارنى فى مكتبى يوم ٢٢ فبراير ١٩٥١ احمد على علوبه باشا وزير العدل السابق ، عضو مجلس الشيوخ ومن الاحرار الدستوريين البارزين وكانت تربطنى به وبأخويه محمد باشا والمهندس محمود علوبه مودة وصداقة قديمة . وكان قد زارنى فى اعقاب مأساة الشيوخ وما ترتب عليها من اخراج هيكل باشا من رئاسة مجلس الشيوخ ، وابلغنى ان هذه الاحداث لا تأثير لها على ما يدين به اعضاء الحزب من الولاء للجالس على العرش .

فى تلك المقابلة حدثنى احمد باشا عما اتصل بعلمهم من وجود صلة بين الوفد وبين الاتحاد السوفيتى قبل عودة الوفد الاخيرة الى الحكم . والدليل على ذلك صورة خطاب موجه من النحاس باشا الى مسيو « كوكتيف » السكرتير الاول بالسفارة الروسية بالقاهرة وخطاب آخر موقع عليه من ابراهيم فرج باشا (سكرتير الوفد) وفحواهما ان الوفد يشكر للاتحاد السوفيتى معاونته المادية . . وانه فى حالة فشل المفاوضات الجارية فأن الوفد مستعد للتعاون مع السوفييت . . وقال احمد باشا ان هاتين الوثيقتين قدمهما احد رجال المخابرات الى اللواء حسن باشا عبد الوهاب عضو مجلس الشيوخ ومن الاحرار الدستوريين ايضا .

ملاحظاتى على الوثائق :

اطلعنى احمد باشا على الورقتين فأبديت له ملاحظات تدعو الى الشك فى صحتهما لان النحاس باشا احرص من ان يتصل كتابة بسفارة اجنبية فى مثل هذه الشئون . . واذا كان لابد من هذا الاتصال فلا اقل من ان يوجه الخطاب الى السفير . . اما والخطاب موجه الى السكرتير فقد كان من الطبيعى ان يوقعه سكرتير النحاس باشا او سكرتير الوفد . يضاف الى ذلك غموض العبارات الواردة فى الورقتين .

وبدا لى ان احمد باشا لم يقتنع بتلك الملاحظة فسألته عما يطلبه فقال انه يرجو مضاهاة امضاء النحاس باشا على الرسائل الرسمية التى ترد من رياسة مجلس الوزراء الى ديوان الملك فقلت ان هذه المضاهاة ممكنة من واقع ما يرد من امثالها الى مجلس الشيوخ وهو عضو بذلك المجلس . ومع هذا فقد استحضرت من محفوظات الديوان مكاتبة ممهورة بامضاء رئيس الحكومة وتبين ان هناك تشابه بينها وبين توقيع النحاس باشا على الوثيقة المنسوبة اليه .

قلت لاحمد باشا ان مصدر الشك عندى هو مضمون الخطاب ، فقال انهم فى الحزب يعلقون اهمية كبرى على هاتين الوثيقتين وان الكشف عنهما قد يؤدى الى

اسقاط الوزارة الوفدية القائمة . . . ولم اشأ ان اضيع عليهم تلك الفرصة وفى الوقت نفسه لم اكن مقتنعا بسلامة تلك الاوراق ، فاقترحت خروجا من هذا المأزق ان يتولى هيكل باشا رئيس الحزب عرض هذا الموضوع على جلالة الملك شخصيا واعدت اليه الاوراق وهذا الاقتراح يعتبر رفضا مهذبا لوجهة نظر محدثى . . لانى لوكنت متأكدا من صحة المستندات لعرضتها فورا على مسامع الملك .

هيكل باشا يصر على تقديمها الى الملك :

وما لبث الدكتور هيكل ان طلب مقابلة الملك عن طريق التشريفات وهى الجهة المختصة ، ولكن الملك لم يحدد له موعدا واتصل بى كبير الامناء وقال ان مولانا أعاد الطلب مؤشرا عليه « يقابل رئيس الديوان . . » فأتصلت بهيكل باشا فى منزله وشرفنى بزيارته وقدم لى الوثيقتين طالبا رفعهما الى المقام السامى فأستجبت لطلبه ولم ار فائدة ترجى من اعادة ما ذكرته من الملاحظات التى لابد وان يكون علوبه باشا قد اطلعه عليها .

كان هذا فى فبراير ولم اعد اسمع شيئا عن هذه المسألة ، الى ان شرفنى جلالة الملك بزيارة مفاجئة لى فى منزلى يوم ١٤ مايو وكان فى صحبته كريم ثابت وأخذ يتحدث عن بعض الشئون بمناسبة قرب انتقال القصر الى المصيف ثم ما لبث ان اعاد الىّ الوثيقتين وقال منبسطا « لقد صورناهما ولدينا مفاجأة لأصحابك . . . » فأيقنت انه استوثق من تزوير الورقتين . . ولم أشارك فى هذا الاغتباط لانى كنت لا استسيغ ان يكون القصر اداة لاستعداء الوزارة على المعارضة .

والملك يعهد بها الى المستشار الصحفى :

وفى اليوم التالى أعدت الاوراق الى علوبه باشا ثم جاءنى كريم ثابت يخبرنى بأنه بناء على التوجيهات السامية قام بتسليم صورة الوثيقتين الى رئيس الحكومة . .

وسارع النحاس باشا الى تقديم بلاغ الى النائب العام الذى شرع فى التحقيق مع هيكل باشا وطلب رفع الحصانة البرلمانية عن احمد علوبه وحسن عبد الوهاب عضوى الشيوخ ثم استمع الى اقوال النحاس باشا وابراهيم فرح وفؤاد سراج الدين .

وكان مفروضا ان يستدعينى النائب العام للشهادة فى التحقيق ولذا فقد سارعت الى عرض الأمر على الملك مسبقا وقلت فى حالة ما اذا سألنى النائب العام عن كيفية تقديم الوثيقتين الى النحاس باشا فانى مضطر للاجابة بان المستشار الصحفى هو الذى قام بتلك المهمة . . وعندئذ قال الملك « لا داعى لذلك . . » وفهمت انه لايوافق على ان ادلى بشهادتى ، لأنها قد تكشف بعض اسرار العمل فى القصر . .

حديثى مع النحاس باشا :

وكنت مدعوا مع هيئة الوزارة الى الغداء على المائدة الملكية يوم ٢٤ مايو فى قصر المنتزة بمناسبة الانتقال الرسمى الى المصيف ، فانتهزت الفرصة وابلغت النحاس باشا وجهة نظر الملك فقال وهو غاضب « كيف لاتشهد فى هذه القضية » فأعدت عليه ما سأضطر اليه من الاعتراف بان كريم ثابت كان اداة الاتصال فى هذا الشأن بين القصر والحكومة . وقلت على سبيل الترضية ان دورى فى هذه القضية هو انى استقبلت احمد باشا علوبه فاطلعنى على الوثيقتين ثم اعدتهما اليه وان هيكل باشا زارنى وسلمنى الوثيقتين فرفعتهما الى المقام السامى فاذا ورد فى اقوالهما ما يخالف هذا فانى مستعد للادلاء بشهادتى . . وهنا تدخل فى الحديث كل من فؤاد باشا وابراهيم فرج باشا وقالا هذا اقتراح معقول ولم يلبث أن وافق النحاس باشا عليه . ولم يحدث ان اتصل بى النائب العام فى هذا الشأن أو طلب سماع شهادتى فى تلك القضية .

وسار التحقيق فى مجراه الطبيعى وتبين ان الاوراق مزورة . . وانتهى النائب العام فى ٢٥ يونيه الى احالة اثنين ممن اشتركوا فى عملية التزوير الى محكمة الجنح ثم قرر بان لامحل لاقامة الدعوى ضد هيكل باشا وزميليه عضوى الشيوخ .

وهنا اود ان اشير الى ما كتبه الدكتور هيكل فى الجزء الثالث من مذكراته (صفحة ٢١٤ طبعة سنة ١٩٧٨) اذ تساءل لماذا امتنعت عن الادلاء بشهادتى فى تلك القضية ولهيكل باشا كل العذر فيما قاله لانه بطبيعة الحال لم يكن يعلم بهذه التفاصيل فهى من صميم اسرار العمل بين جدران القصر .

وكذلك اورد الدكتور هيكل فى تلك المذكرات حديثا جرى بينه وبينى يوم ان سلمنى صورة الوثيقتين . وكنت اقدر هيكل باشا واكن له من الاحترام كما لو كان ما يزال رئيسا لمجلس الشيوخ وهو اعلا منصب فى الدولة بعد رئيس الوزراء ، ومع انى لم اسجل هذا الحديث فى مفكرتى نظرا لعموميته ولانه كان حديثا طويلا ومتشعبا ، فانى لاأجد ما يدعو الى الشك فى صحة ما قاله هيكل باشا نظرا لما اشتهر عنه من الدقة فيما يذكره ، والأمانة فيما ينشره

تشريعات الصحافة :

استصدرت الوزارة فى ١٠ اغسطس ١٩٥٠ تشريعا يقضى بتنظيم اخبار القصر . . واستنادا الى هذا التشريع صودرت صحيفة الاهرام وجريدة « المصرى » ومجلة آخر ساعة لنشرها برقيات خاصة برحلة الملك فى كابرى « يوم ١٥ يونيه ١٩٥١ دون اذن من وزير الداخلية . وقد احتجت الصحافة على هذا الاجراء التعسفى اذ ان تلك

البرقيات كانت قد اجازت نشرها رقابة التلغرافات الخارجية .

وفى الحق منذ الغاء الرقابة على الصحف ، فان صحف المعارضة تمتعت بقدر كبير من الحرية . وكان مجلس الوزراء قرر فى ١٨ يناير ١٩٥١ تعطيل جريدة « مصر الفتاة » بيد ان محكمة القضاء الادارى الغت هذا القرار بتاريخ ٢٥ يونيه .

وتقدمت الوزارة فى اواخر يوليو من تلك السنة بتشريعات من شأنها الحد من حرية الصحافة وتفسير عبارة « النظام الاجتماعى » الذى نصت المادة ١٥ من الدستور على حمايته . مما اثار استنكار الهيئة الوفدية واحتجاج نقابة الصحفيين ، فأضطرت الحكومة الى سحب تلك التشريعات واعلن وزير الداخلية فى البرلمان ان الحكومة تنحنى لارادة ممثلى الامة » .

وفى هذا الصدد قال نجيب الهلالى لمندوب الاهرام يوم ١٧ اغسطس « بدلا من تقييد الحريات يجب ان نقيد الشهوات . . » وبعد عشرين يوما من نشر هذا الحديث قرر الوفد فصل الهلالى باشا من عضويته .

تعيين عضوين فى مجلس ادارة قنال السويس :

بعثت الشركة العالمية لقناة السويس الى رئيس الوزارة (حسين سرى باشا) فى سبتمبر ١٩٤٩ بيانا باسماء من ترشحهم من المصريين للتعيين فى مجلس ادارة الشركة بعد ان تقرر بموجب اتفاقها مع الحكومة المصرية زيادة عدد الاعضاء المصريين من ثلاثة الى خمسة اعضاء واقترحت الشركة على سبيل المثال ، واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الاسبق ، حافظ عفيفى باشا سفير مصر فى لندن ووزير الخارجية سابقا ، احمد محمد خشبه باشا وزير العدل ووزير الخارجية السابق ، على الشمسى باشا وزير المعارف سابقا وممثل مصر فى عصبة الامم ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى ، وكان يشغل وقتئذ منصب قوميسير الحكومة المصرية لدى الشركة .

ترشيحات القصر :

اتصل بى حسين سرى باشا وبعث الىّ بهذا البيان فرفعته بمذكرة الى جلالة الملك . فاعيدت المذكرة مؤشرا عليها بعدم الموافقة على ترشيحات الشركة ، واختيار احمد عبود وكريم ثابت لعضوية مجلس الادارة . . .

ابلغت توجيهات الملك الى سرى باشا وكنت اعتقد انه سيطلب مراجعة الملك فى الأمر ، بيد أنه لم يبد اى اعتراض وقام بابلاغها الى رئيس مجلس ادارة الشركة .

اعتراض الشركة :

لم توافق الشركة على هذين العضوين لاسباب ابدتها . . وبقيت المسألة معلقة الى ان جاءت وزارة النحاس باشا فاذا بها تتبنى هذا الترشيح وتجدد مسعاها لدى الشركة لكى توافق عليه . . واجتمع النحاس باشا بمسيو شارل رو (رئيس مجلس الادارة) يوم اول فبراير ١٩٥٠ وبدا من موقفه ان الشركة اذعنت للرغبة الملكية فيما يتعلق باحمد عبود باشا ولكنها تمسكت باعتراضها على تعيين كريم ثابت . . .

مساعى النحاس باشا :

وتعددت الاتصالات الى ان سافر النحاس باشا الى باريس واجتمع يوم ٢٨ يوليو برئيس مجلس الادارة وما لبثت الصحف ان نشرت يوم ٧ أغسطس ان المرشحين للعضوية هما واصف غالى باشا واحمد عبود باشا وان كريم ثابت مرشح لوظيفة مندوب الحكومة (قوميسير) لدى الشركة

واجتمع مجلس ادارة الشركة فى ٥ سبتمبر ووافق على تعيين العضوين المذكورين وتشبث بموقفه من المستشار الصحفى لديوان الملك . . وظل الأمر معلقا الى ان وجد النحاس باشا بالاتفاق مع الملك حلا وسطا وذلك بترشيح ألياس اندراوس (الذى اصبح مستشارا اقتصاديا للخاصة الملكية) قوميسيرا للحكومة لدى شركة القنال . . وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على هذا التعيين . .

تعيين اندراوس قوميسيرا :

وكان هناك مرشح آخر ارتضته الشركة ولكنه لم يحظ بالموافقة السامية . . وقد يتسع المجال للحديث عنه فى الفصل الختامى لهذه المذكرات .

وعقب انتهاء هذه الأزمة حضر مسيو جورج بيكو نائب رئيس مجلس الادارة وقيد اسمه فى سجل التشريفات ثم طلب مقابلتى فاستقبلته وكان بادى الارتياح لما انتهت اليه المشكلة ثم قال متبسطا انهم يخشون ان تقوم صعوبة فى التفاهم مع القوميسير الجديد لانه لا يجيد اية لغة اجنبية . . فقلت لمحدثى ان اندراوس باشا يفهم الانجليزية وله خبرة عملية فى الشئون المالية . .

لاتفكير فى التأميم :

وجدير بالملاحظة هنا ان رئيس مجلس الادارة قال فى اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة فى باريس يوم ١١ يونيه ١٩٥١ بعد ان ابدى ترحيبه بالعضوين الجديدين والقوميسير الجديد ، انه يسره ان يعلن للمساهمين « ان الحكومة المصرية لاتفكر فى تأميم شركة القنال » .

مشروع السد العالى

وختاما للحديث عن وزارة النحاس باشا الاخيرة ، اذكر ان مستر دانينوس (مهندس من اصل يونانى) تقدم الى ديوان الملك فى سنة ١٩٥٠ بمشروع يتلخص فى اقامة سد ضخم عند اسوان ، لحجز مياه النيل الزائدة وقت الفيضان ، ومنعها من التدفق الى البحر الابيض المتوسط ، دون الاستفادة منها .

وقد احال الديوان هذا المشروع الى وزير الاشغال (عثمان محرم باشا) الذى سارع الى تشكيل لجنة من وكلاء الوزارة وكبار المهندسين ومفتشى الرى ، وعكفت اللجنة على دراسة المشروع وقررت عدم الاخذ به ، وقالت ان اقامة سدود صغيرة عند مروى وأسنا ووادى الريان ، تكفى لمنع تدفق مياه النيل الزائدة ، دون أن تتكلف نفقات باهظة . وبذلك تقرر حفظ الاقتراح .

الفصل التاسع عشر

قضية الأسلحة الفاسدة

الملك يأذن بتفتيش منازل الحاشية ـ خزانة ادمون جهلان ـ الاستجابة لكل ما تطلبه النيابة العامة ـ كل ما اسند الى افراد الحاشية غير صحيح ـ رئيس الحكومة يعتذر للملك ـ رد الاعتبار ـ رأى لعلى ماهر باشا ـ تقييم الموقف .

بدأت القصة بما نشرته مجلة روز اليوسف فى الاسبوع الثانى من شهر يونيه سنة ١٩٥٠ من انباء خطيرة عن توريد أسلحة فاسدة للجيش المصرى اثناء حرب فلسطين اذ اتصل بى مصطفى نصرت بك وزير الحربية والبحرية وقال انه سوف يبلغ النائب العام لاتخاذ الاجراءات اللازمة ثم جاءنى حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة ـ وكان يتردد على الديوان بصفة منتظمة بوصفه ياور شرف لجلالة الملك . . وقال انه يستأذن فى ان يقدم هذا البلاغ الى النائب العام للتحقيق مع المجلة . عرضت الأمر على الملك فأختار حيدر باشا للقيام بتلك المهمة .

استدعت النيابة رئيس التحرير الاستاذ أحسان عبد القدوس لسماع اقواله فيما نشرته المجلة وتراءى للنائب العام ان يمتد التحقيق الى نفقات حملة فلسطين برمتها ، ثم امر بالتعبئة العامة بين رجال النيابة ، وألف لجانا ثلاثية لبحث جميع الصفقات المتعلقة بالذخائر والطائرات وسلاح البحرية . . وقيل ان المسائل موضع التحقيق جاوزت المائة . .

الملك يأذن بتفتيش منازل رجال الحاشية :

بعد ثلاثة اشهر من بدء التحقيق زارنى فى مكتبى بقصر رأس التين كل من عبد الفتاح الطويل باشا (وزير العدل) وفؤاد سراج الدين باشا (وزير الداخلية) وقالا ان النائب العام اخبرهما بوجود قرائن بنسبة ٨٠٪ تدل على ان لبعض افراد الحاشية الملكية صلة بصفقات الاسلحة التى ظهر فسادها ، وانه لذلك يطلب التصريح بتفتيش منازل خمسة اشخاص من الموظفين ومراقبة تليفوناتهم . .

ومع انى كنت اعرف ان ثلاثة او اربعة منهم لا ترقى اليهم الشبهات ، فقد أثرت ان لا ادخل فى مناقشات يفهم منها انى أدافع عنهم . فاتصلت على الفور بطريق

اللاسلكى باليخت الملكى « فخر البحار » حيث كان الملك يقضى رحلة الصيف ، وعرضت عليه الأمر مفصلا ، وجاءتنى موافقة على ما يطلبه النائب العام ، فابلغتها تليفونيا الى وزير العدل . ووضع النائب العام تليفونات المذكورين تحت المراقبة ، وراح يفتش منازلهم ، واذكر أنه امر بمصادرة مبلغ خمسمائة جنيه . كان احدهم وهو موظف كبير قد اعطاها لأسرته للصرف منها اثناء غيابه فى الخارج فى معية الملك طوال الرحلة التى استغرقت أكثر من شهرين .

خزانة ادمون جهلان :

سارت النيابة فى تحقيقاتها المتشعبة ورأت تفتيش خزانة ادمون جهلان وهو من التجار متعهدى التوريدات للخاصة الملكية . ولما وجدت الخزانة مغلقة أمرت بوضعها تحت الحراسة الى ان يحضر صاحبها من الخارج وكان فى معية الملك ضمن افراد الحاشية

اتصل فؤاد باشا سراج الدين برفعة النحاس باشا فى الخارج حيث كان يقضى أجازة الصيف فى اوروبا ، لكى يستأذن الملك فى التصريح لجهلان بالعودة الى القاهرة حتى تتمكن النيابة من فتح خزانته وتفتيش محتوياتها . وقد وافق الملك على ذلك بعد ان تعهد له النحاس باشا بإعادة جهلان الى اوروبا مباشرة فور انتهاء النيابة من اجراءاتها .

اخطرنى الملك برقيا بهذا الاتفاق . ولضمان تنفيذه اوفد مع جهلان ، الاميرالاى احمد كامل قومندان بوليس القصور الملكية ، وكذلك اتصل رئيس الحكومة من باريس بوزير الداخلية فى هذا الشأن .

وصل جهلان ومعه احمد كامل الى مطار القاهرة يوم ٢٦ سبتمبر فوجدا أمرا من النائب العام بالقبض على جهلان واحضاره الى الاسكندرية . . ويبدو ان فؤاد باشا لم يخبر النائب العام بما تم الأتفاق عليه بين الملك ورئيس الحكومة . . كما يبدو ان جهلان انتهز فرصة المناقشة بين احمد كامل وضابط الشرطة بالمطار ، فاستقل سيارة اسرعت به الى قصر عابدين حيث احتمى بمكتب الشئون الخصوصية فى الدور الارضى من القصر كما علمت من احمد كامل بعد ذلك .

وقام جهلان بفتح الخزانة بحضور كل من رئيس النيابة ونجيب سالم باشا ناظر الخاصة الملكية ـ وكان نجيب باشا قد فاتحنى فى ان أحضر عملية التفتيش ولكنى اعتذرت له بعدم الاختصاص اذ ان جهلان ليس من موظفى الديوان فضلا عن وجود الخزانة فى احدى غرف الخاصة الملكية . .

ولم اعد اسمع عن هذا الموضوع شيئا سوى ان النائب العام أصر على ضبط جهلان واحضاره الى الاسكندرية ، فاتصل بى احمد كامل فأحلته الى فؤاد باشا ليعرض عليه الأمر ، وقد انتهت المشكلة بموافقة فؤاد باشا على ان يعود جهلان فورا من حيث اتى .

الاستجابة لكل ماتطلبه النيابة :

واصل النائب العام تحقيقاته الى ان طلب فى اوائل نوفمبر تسهيلا لعمله ، ضرورة تنحية حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة عن منصبه . ولم ير الملك بدا من الاستجابة لطلب النيابة . وكانت مفارقة لافتة للنظر ، ان يكون جزاء طالب التحقيق ان يبعد عن وظيفته . . .

وكذلك طلب النائب العام اقالة عثمان المهدى باشا رئيس هيئة اركان الحرب من منصبه ، واحالة ١٢ ضابطا من ضباط الجيش وقائد سلاح البحرية الى المعاش ، وكان له ما اراد . .

كل ما اسند الى افراد الحاشية غير صحيح :

واخيرا تمخضت تحقيقات النائب العام عن قرارات بعض القضايا نشرتها الصحف يوم ١٦ يناير ١٩٥١ وفى يوم ٢٨ مارس اصدر قرارا بحفظ التحقيقات بالنسبة لافراد الحاشية جاء فيه ان كل ما اسند اليهم تبين انه غير صحيح . . وفى اليوم التالى انعم الملك عليهم باوسمة ونياشين تكريما لهم .

رئيس الحكومة يعتذر للملك :

على اثر صدور هذا القرار كلفنى الملك ان اقابل رئيس الحكومة وان اطلب اليه اصدار بيان يعتذر فيه عما سببته تحقيقات النيابة من الضيق لبعض افراد الحاشية . قابلت النحاس باشا فى داره وفاتحته فى توجيهات الملك وقد نشرت الصحف يوم السبت ٣١ مارس تصريحا للنحاس باشا بالاعتذار الى المقام السامى عما حدث من تحقيقات فى قضية الاسلحة والذخائر مع بعض أفراد الحاشية ، واعتبار الانعام السامى عليهم مما يدعو الى الغبطة والسرور . .

رد الاعتبار :

وفى ٢٨ ابريل ١٩٥١ امر الملك باعادة حيدر باشا الى وظيفته قائدا عاما للقوات المسلحة . كما اعيد فى ٢٠ مايو الفريق عثمان المهدى باشا الى وظيفته رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش .

وجاءنى أمير البحار ـ جلال بك علوبه ، الذى كان قائدا للمحروسة . وكان ممن طلب النائب العام تفتيش منازلهم ، وبعد قرار الحفظ انعم عليه الملك بنشان النيل من الطبقة الثانية ، جاء يستشيرنى فى رفع دعوى ضد النائب العام مع طلب التعويض عما اصاب سمعته وكرامته . وقد اشرت عليه بالرجوع فى هذا الى والده محمد علوبه باشا الوزير السابق والسياسى الكبير المعروف بالنزاهة والكفاءة وهو من اعلام القانون فى مصر . واظنه اكتفى بنشر ايضاح بهذا المعنى فى احدى الصحف .

راى لعلى باشا ماهر :

وهكذا اسدل الستار على تلك الماساة بيد ان هناك امرا يتصل بهذه القضية لايفوتنى ان اذكره اذ حدث فى اوائل يناير ١٩٥١ وكان التحقيق لايزال جاريا ان استدعانى الملك الى مكتبه واطلعنى على مذكرة باللغة الفرنسية مقدمة من ادجار جلاد باشا صاحب جريدة الزمان ورئيس تحرير الجورنال ديجيبت ـ وكان له حق الاتصال المباشر مع الملك عن غير طريق الديوان ـ وسألنى الرأى فيما تضمنته المذكرة ، وفحواها ان جلاد باشا التقى بعلى ماهر باشا فى أسوان حيث كان يستجم فى فصل الشتاء ، ودار بينهما حديث عن الشئون الجارية وامتد الى تحقيقات الاسلحة الفاسدة فقال على باشا « لوكان على رأس الديوان شخصية قوية لها نفوذها لما اقدمت النيابة على التحقيق مع موظفى الحاشية وتفتيش منازلهم . . ومراقبة تليفوناتهم . . »

اجبت مولانا بان كل هذه الاجراءات اتخذت بموافقته . . وعندى ان من الافضل ان تأخذ التحقيقات غايتها دون تدخل من احد ، حتى اذا ثبتت براءة موظفى الحاشية كان خيرا لهم من استدامة الشائعات حولهم . ثم اضفت ان الفرصة ما زالت قائمة وان منصب رئيس الديوان ما يزال خاليا ، واذكر انى سبق ان عرضت على جلالتكم ان يشغله على باشا ماهر وقد يكون من الخير ان يعين فيه الان .

ولم يعلق الملك على هذا الاقتراح وانما قال متبسطا « كل شيخ وله طريقة . . »

تقييم الموقف :

واستكمالا لهذا الموضوع فانى كثيرا ما سئلت اذا كانت المسألة بهذه البساطة وانتهت الى لاشىء فلماذا كانت تلك الضجة اذن ؟ وما تداولته الصحف والمجلات من الشائعات والاتهامات ؟ وقد نجد فيما يلى ما يصلح تفسيرا للظروف التى احاطت بتلك القضية .

عقب اشتباك مصر مع اسرائيل فى الحرب فى مايو ١٩٤٨ اصدرت الولايات

المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا بيانا بحظر تصدير الاسلحة والذخائر الى الدولتين المتحاربتين وهذا البيان ظاهره الحياد وباطنه الانحياز والتواطؤ . . اذ ان اسرائيل كانت قد أتخمت مستودعاتها بالسلاح والعتاد قبل نشوب القتال ، بينما لم تكن مصر قد استكملت استعدادها بعد . ورغم هذا فقد احتل الجيش المصرى غزه وواصل زحفه الى المجدل ودير سنيد وكاد يصل الى مشارف تل ابيب لولا ان تدخلت الدول الاجنبية وقرر مجلس الامن الهدنه ووقف القتال . .

ترتب على حظر الاستيراد من تلك الدول ان لجأت وزارة الحربية والبحرية الى الحصول على السلاح من السوق السوداء بأى ثمن ودون اعتبار للصلاحية الكاملة أو نصف الكاملة . . كما ترتب عليه ظهور وسطاء وعملاء استغلوا الموقف ليحصلوا على العمولة والثراء . . وهم ليسوا من المصريين ولا من الموظفين . .

يضاف الى هذا ان النائب العام محمد عزمى بك رأى فى تلك التحقيقات فرصة ليظهر بمظهر البطولة فى مواجهة القصر وسايره فى ذلك بعض الوزراء الوفديين عملا بسياسة الوفد القديمة وكانت ترمى الى زيادة شعبية الحزب على حساب شعبية الملك حتى لا يتدخل القصر فى شئون الحكم ويبقى الملك مستظلا بحماية الوزارة !

هذا تفسيرى وهو يحتمل الخطأ والصواب . وبودى لو ان احدا من المسئولين الذين عاصروا تلك الازمة تفضل برد خطىء الى صوابه ، وقد يشفع لى انى لم اطلع على محاضر التحقيق ولم اتصل بأحد من الذين قاموا به .

وبعد فقد قرر مجلس الوزراء فى ٢٣ أبريل ١٩٥١ تعيين عبد الرحيم غنيم بك نائبا عاما بدلا من عزمى بك الذى عين رئيسا لقضايا الحكومة . وما لبث عزمى بك ان طلب احالته الى المعاش مع تسوية حالته . وتضمنت تلك التسوية ترتيب معاش استثنائى ، والاحتفاظ بسيارة الحكومة . . ومنحة رتبة الباشوية ولست اعلم ما تم فى الطلبين الاولين اما الطلب الثالث فقد رفضه الملك على وجه التحقيق .

وختاما لهذا الفصل فأنه فضلا عن التحقيق المكثف الذى قام به محمد عزمى بك فان النيابة اعادت التحقيق فى امر الاسلحة الفاسدة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهى الى الحفظ مرة اخرى ، ولست اذكر ان النيابة قدمت احدا من المدنيين ، والعسكريين الى المحاكمة فى تلك القضية .

الفصل العشرون

إخفاق المفاوضات وإلغاء المعاهدة

العودة الى المباحثات ـ المعاهدة بين الالغاء والابقاء ـ مقابلة هامة بين الملك ورئيس الحكومة ـ حديثى مع النحاس باشا ـ موافقة الملك على الغاء المعاهدة والتعديل الوزارى ـ محاولة تغيير وزير خارجية مصر ـ موقف السفير البريطانى ـ مقترحات الدول الاربع وموقف الاتحاد السوفيتى منها ـ الملك يشكر رئيس الحكومة ـ النحاس باشا يطلب تعيينى رئيسا للديوان .

ما أن وليت وزارة الوفد الحكم حتى شرعت فى مفاوضة الانجليز لتعديل المعاهدة ، وانتهزت فرصة زيارة مستر بيفن (وزير الخارجية البريطانية) لمصر فى أواخر يناير ١٩٥٠ زيارة مجاملة وهو فى طريق عودته من احد مؤتمرات الكومنولث ، فتحدث اليه النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين فى شأن المعاهدة .

بدء المماطلة :

وبعث وزير خارجيتنا فى مارس ١٩٥٠ رسالة الى مستر بيفن طالبا التفاوض على اساس جلاء القوات البريطانية وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . واستغرق رد انجلترا شهرين كاملين ثم اجابت فى مايو . بأنها سوف توفد رئيس هيئة اركان حرب الامبراطورية (فيلد مارشال سير ويليام سليم) الى القاهرة لاجراء بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية . . وفى ٥ يونيه بدأت المباحثات بين وزير خارجيتنا والفيلد مارشال الذى رجع الى مصر مرة اخرى فى يوليو من تلك السنة .

العودة الى المباحثات :

وأعيدت المباحثات كما بدأت مع السفير البريطانى الجديد فى القاهرة (سير رالف ستيفنسون) فى ٨ يوليو وطوال شهر اغسطس ودخلت فى متاهات عن المقارنة بين مصر وكوريا . . وموقف ايران وتركيا . ونشوء دولة اسرائيل . . وما هو الدفاع المشترك . . وما هى قوة انجلترا فى منطقة القنال . . الخ الخ .

ثم التقى صلاح الدين بك مع مستر بيفن فى نيويورك فى شهر سبتمبر حيث كانا يحضران الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة وعاودا الاجتماع فى لندن يومى ٤ ، ٧ ديسمبر ١٩٥٠ حيث اتسع نطاق الحديث الى المقارنة بين الجلاء عن مصر والجلاء عن الهند . . ولم يتسع الوقت للحديث عن السودان . . .

وبعد خمسة عشر شهرا من بدء المحادثات كان مستر بيفن قد استقال (توفى بعدها فى ١٢ ابريل ١٩٥١) وكان صديقا لمصر وللعرب ، وبعث الوزير الجديد (مستر هربرت موريسون) بمقترحات هزيلة لحل مسألة الدفاع ، فاجتمعت اللجنة الوزارية برئاسة النحاس باشا وبحثت المقترحات وقررت فى ٢١ ابريل رفضها لانها اغفلت ذكر السودان . . وخيبت آمال مصر فى شأن الجلاء .

والحقيقة ان انجلترا استغلت الحديث عن المسألة العسكرية وراحت تناقش وتدخل فى مساجلات ومقارنات لاتنتهى ، والمفاوض البريطانى استاذ فى المجادلة والمماطلة والتسويف .

وقفة عند سير المفاوضات

وهنا لايسعنا الا ان نقارن بين ما انتهى اليه مشروع صدقى ـ بيفن بعد مفاوضات لم تزد على اربعة اشهر فى القاهرة واسبوع فى لندن ، وبين ما انتهت اليه مفاوضات الدكتور صلاح الدين ، ولنا ان نتساءل هل كان الموقف يتغير لو انه بدأ حديثه من حيث انتهى مشروع صدقى ـ بيفن ؟ فكان الجدل ينحصر فى تفسير بروتوكول السودان وتحديد موعد جديد للجلاء . . وما نحسب الحالة الدولية قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه سنة ١٩٤٦ .

ولم يكن الرجوع الى مشروع صدقى ـ بيفن بدعة فقد سبق للجبهة الوطنية قبل ان تبدأ المفاوضات سنة ١٩٣٦ ان طلبت اعتبار ما انتهت اليه مفاوضات ١٩٣٠ اساسا للمفاوضة . . ولو ان معاهدة صدقى ـ بيفن قد تم عقدها لتغير وجه التاريخ ، ومن أسف ان المزايدات الحزبية اضاعت على مصر خيرا كثيرا . . .

المعاهدة بين الإلغاء والإبقاء

لعل اول من فكر من الزعماء المصريين فى الغاء المعاهدة ، هو محمود فهمى النقراشى باشا ـ كان هذا فى مايو سنة ١٩٤٧ وكان النقراشى قد خلف صدقى باشا وراح يفاوض الانجليز فى تفسير بروتوكول السودان ولكنه تبين إصرارهم على ان وضع السودان تحت تاج مصر المشترك لا يحول دون طلب القطر الشقيق ان ينفصل عن مصر وان يطلب الاستقلال . ولذا فقد قررت الوزارة فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات .

وفى مقابلة مع الملك يوم ١٦ مايو ١٩٤٧ اقترح النقراشى اعلان بطلان المعاهدة فأحاله الملك الى وكيل الديوان وجرى بيننا حديث سجلته فى مفكرتى عن ذلك اليوم فيما يلى « تشرف النقراشى باشا بالمقابلة ثم بالدعوة الى المائدة الملكية وعقب الغداء قال لى دولة الرئيس ان مولانا كلفه اخذ رأيى فى مسألة اعلان بطلان المعاهدة . فقلت ان هذا الإجراء من الناحية الوطنية عمل عظيم ولكن آثاره قد تكون اخطر على مصر من الفشل فى عرض القضية بالطرق التى رسمها ميثاق الامم المتحدة . . . » .

وكما سبق القول ، عرض النقراشى قضية مصر على مجلس الامن فى يوليو واستغرقت مناقشاتهاعدة جلسات فى اغسطس وسبتمبر ولم يفز من الانجليز بشىء سوى توصية المجلس فى ١٠ سبتمبر بالعودة الى المفاوضات مع بقاء المسألة مدرجة فى جدول الاعمال . .

هذا ولما تبين لوزارة النحاس باشا ان الانجليز غير جادين فى مفاوضات التعديل ، اعلنت فى خطاب العرش عند افتتاح الدورة البرلمانية فى منتصف نوفمبر ١٩٥٠ أن المعاهدة فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ولامناص من تقرير الغائها .

وما لبث صلاح الدين باشا ان صرح فى البرلمان يوم ٦ اغسطس ١٩٥١ بأن هوة عميقة تفصل بين وجهتى النظر المتباينة بين مصر وانجلترا فى أمور ثلاثة هى الجلاء والسودان وفلسطين . . . وبأن الغاء المعاهدة يتم قبل نوفمبر من تلك السنة . وكذلك انتهز النحاس باشا ذكرى يوم ٢٦ اغسطس فقال فى خطابه « سنلغى المعاهدة فى القريب العاجل . . » ونشر الاهرام يوم ٣ سبتمبر تصريحا منسوبا للدكتور صلاح الدين بأنه سيعلن بعد اسبوعين الغاء المعاهدة ويعرض على البرلمان برنامجا للجهاد الشعبى تحت قيادة الحكومة !

هذه تصريحات الجانب المصرى ، أما الجانب البريطانى فكان يصرح بأنه لا يتوقع الغاء المعاهدة ما دام هناك أمل فى الاتفاق . . وصرح بعض المسئولين بأن القادة فى مصر لن يلجأوا الى اجراء يتسم بالتطرف !

مقابلة هامة بين الملك ورئيس الحكومة

ما ان عاد الملك من رحلته فى اوروبا يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥١ حتى طلب رئيس الحكومة تحديد موعد لعرض مسألة هامة . وتمت المقابلة يوم الاربعاء ١٩ سبتمبر بقصر المنتزه . وكانت الصحف قد اشارت الى ان الوقت قد حان لاجراء تعديلات وزارية فى اعقاب استقالة وزير الشئون الاجتماعية (الدكتور احمد حسين باشا) ووفاة وزير الاوقاف (اسماعيل رمزى باشا) وكان موسم الصيف قد تميز بسفر عدد كبير من

الوزراء الى الخارج وحدث فى شهر اغسطس ان كانت ست وزارات تدار بالإنابة .

بعد قليل من دخول النحاس باشا الى مكتب الملك استدعيت لحضور المقابلة ويبدو ان هذا لم يقع موقع الرضا من رئيس الحكومة اذ ان الملك اخذ يسرى عنه بقوله « ان المسألة المعروضة لها صبغة قانونية فأردت ان يكون رئيس الديوان حاضرا . . » .

استأنف النحاس باشا تلاوة بيانات مكتوبة على ورقة عادية باعتبارها مشروعات مراسيم فقال « يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ . . الخ الخ ، ويدعى البرلمان الى الانعقاد للنظر فى تعديل الدستور . . الخ الخ » وقبل ان يتم تلاوته قال الملك « هذا كلام طيب ياباشا وارجوك اعطاء الاوراق الى رئيس الديوان ، غير انى كنت اود ان تحدثنى عن التعديل الوزارى . . . » .

لم يكن النحاس باشا مستعدا لتلك المفاجأة فطلب مهلة وطوى أوراقه وخرج من المقابلة متبرما . .

النحاس باشا يستوضح الامر

فى صباح اليوم التالى اتصل بى احمد عبود باشا وطلب مقابلتى لأمر عاجل فاستقبلته فى مكتبى وبعد مقدمات طويلة عن بعض الشئون الجارية ـ قال ان النحاس باشا أوفده لكى يستطلع جلية الامر ويسأل ما اذا كان الملك موافقا او غير موافق على الغاء المعاهدة . قلت لمحدثى انى كنت حاضرا . . وكل ما طلبه الملك هو ان يتولى الديوان عرض المشروعات عليه بالطريقة التى ألفها ، خصوصا اذا ما تعلق الامر بشئون دستورية . وعلى اثر انتهاء مقابلتى لعبود باشا استدعانى رئيس الحكومة الى مكتبه ودار بيننا حديث طويل .

حديثى مع النحاس باشا

بدأ النحاس باشا بقوله ان اخوانه فى الوفد كانوا يطلبون اقصائى عن منصبى فى الديوان . . ولكنه لم يجاريهم فى هذا الاتجاه . . وآثر ان استمر فى التعاون معه . . شكرت لرفعته هذا الفضل وان كنت فى قرارة نفسى اتمنى ان انقل من الديوان لاعود الى عملى الاصلى فى وزارة الخارجية . . .

قال النحاس باشا ما هو الموقف بالنسبة للمعاهدة فأوضحت له ان طريقة عرض المسائل القانونية كما الفها الملك هى ان يقوم الديوان بتلخيصها ورفعها اليه مشفوعة بما يكون لدى الادارة القانونية من ملاحظات . . ثم طلبت من رفعته موافاتى بالمشروع فوعد بذلك .

وسألنى النحاس باشا عما يقصده الملك من التعديل الوزارى فأجبته بأنه لا يرضيه ان تظل عدة وزارات تدار بالإنابة زمنا طويلا فوزارة الشئون الاجتماعية خالية منذ اول اغسطس ووزارة الاوقاف خالية كذلك . قال النحاس باشا ثم ماذا ؟ قلت ان مولانا لايرغب فى بقاء عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للعدل بعد موقفه من التحقيقات البطولية التى اجراها النائب العام فى موضوع الاسلحة الفاسدة . كما ان جلالته غير راض عن وزير الحربية (مصطفى نصرت باشا) بسبب كثرة خلافاته مع القائد العام للقوات المسلحة . . قال النحاس باشا انه لايمكن ان يفرط مطلقا فى عبد الفتاح باشا . . فتساءلت هل نقل وزير الى وزارة اخرى يعتبر تفريطا ؟ الايمكن ان ينقل الى وزارة المواصلات وقد كان وزيرا لها فى العهود السابقة ؟ وان يحل محله فى وزارة العدل محمد الوكيل باشا وهو ايضا من رجال القانون ؟

قلت اما مسألة نصرت باشا فيمكن ارجاؤ ها الى ان يعود من الخارج وسوف اعرض على جلالة الملك ما يقوم به نصرت باشا فى الوقت الحاضر من مفاوضات لعقد صفقة توريد اسلحة وعتاد لازمين للجيش من ايطاليا وهولندا وغيرهما .

سألنى النحاس باشا عن شغل الوزارتين الخاليتين فقلت هذا من شأن رفعتكم . . ولكنى اعتقد ان ترشيح حسين الجندى بك وكيل مجلس الشيوخ لوزارة الاوقاف مثلا يلقى موافقة الملك .

قال النحاس باشا انا موافق وسوف نفكر فيمن يعين وزيرا للشئون الاجتماعية واخطرك به .

وفى اليوم التالى ابلغنى النحاس باشا انهم يرشحون عبد الفتاح حسن باشا وزيرا للشئون الاجتماعية وتعيين الاستاذ عبد المجيد عبد الحق وكيل مجلس النواب وزير دولة .

موافقة الملك على الالغاء والتعديل الوزارى

عرضت ما تقدم على الملك بمذكرة مكتوبة حازت الموافقة السامية . وعدت الى مقابلة النحاس باشا مرة اخرى وابلغته موافقة الملك على الغاء المعاهدة وعلى مقترحاته بشأن التعديل الوزارى .

وكان رئيس الحكومة فى حالة نفسية طيبة بعد انفراج تلك الازمة . . فاغتنمت الفرصة وقلت لرفعته انه فى غير حاجة الى التذكير بان اجراءات الغاء المعاهدة تتطلب كثيرا من الحذر ومن السرية الكاملة ولعل هذا هو ما حدا برفعته الى عرض المسألة على الملك شخصيا . . ثم اضفت ان تسرب الاخبار الى غير المسئولين فى القصر قد يعرقل سير الاجراءات وكان رفعته يعلم بوجود صلة بين بعض موظفى الحاشية

وبين السفارة البريطانية وقد أمن على قولى ووعد بالعمل على ان تكون جميع الاتصالات بين القصر والوزارة عن طريق المسئولين فى الديوان .

وصدرت مراسيم التعديل الوزارى يوم ٢٤ سبتمبر وعندئذ اتصل بى فؤاد سراج الدين باشا وقال « نحن شاكرون لك حسن معاونتك ثم قال : لقد انقذت الوفد من أزمة كادت تفضى الى انشقاق فى الحزب اذ كان النحاس باشا محرجا بالنسبة لعبد الفتاح الطويل فهو زعيم الوفديين فى منطقة الاسكندرية . . » .

اعداد المراسيم

بينما اخذت وزارة الخارجية فى اعداد مشروعات القوانين الخاصة بالغاء المعاهدة تقدم السفير البريطانى برسالة من مستر موريسون تضمنت مقترحات جديدة فاجتمعت اللجنة الوزارية برئاسة النحاس باشا وتبين لها ان تلك المقترحات لم تأت بجديد وان الوزارة البريطانية مشلولة الحركة بسبب قرب موعد الانتخابات العامة من جهة ولانشغالها بأزمة تأميم البترول فى ايران من جهة أخرى .

ولم تر الحكومة المصرية فى تلك الرسالة ما يدعو الى تغيير الموقف وصمم النحاس باشا على المضى فى اجراءات الغاء المعاهدة ووضع الانجليز أمام الأمر الواقع .

محاولة تغيير الوزير :

فى الأسبوع الأخير من سبتمبر اتصل بى مستر هـ . سميث مستشار السفارة البريطانية وطلب مقابلتى ليسلمنى رسالة من السفير فاستقبلته فى مكتبى بقصر رأس التين ، وبعد المجاملات المعتادة قال إن السفير يسره أن يبلغنى انهم يترقبون وصول مقترحات جديدة New Approach ويسأل عما إذا كانت مصر توافق على اشتراك تركيا فى مجلس الدفاع المشترك ؟ ثم قال ان الأمور تبشر بالنجاح بيد أن العقبة الوحيدة فى سبيل التفاهم هى وجود الدكتور صلاح الدين وزيرا للخارجية . .

سألت محدثى وما هى تلك المقترحات فأعاد الاشارة إلى مشاركة تركيا فى الدفاع عن مصر قلت له أن هذه تفاصيل لا شأن للديوان بها ، وأن الوضع الطبيعى هو أن يطلب السفير مقابلة الملك ويعرض عليه تلك المقترحات الجديدة . . فاذا رآها مجدية فان جلالته سوف يتشاور فى الأمر مع رئيس الحكومة وهو بحكم الدستور مستشاره الأول فاذا تبين لرئيس الحكومة أن المقترحات تصلح أساسا للتفاهم وكان وزير الخارجية المصرية يرى رأيا آخر فان استبداله بوزير آخر ليس من الأمور المستعصية . .

ثم أضفت أن ما يطلبه السفير من تغيير وزير الخارجية قبل عرض المقترحات الجديدة فكأننا نضع العربة أمام الحصان . . وانتهت المقابلة ولم يعد المستشار لزيارتى مرة أخرى .

موقف السفير البريطانى :

كانت تربطنى بسير رالف ستيفنسون صلة عمل تتسم بالمودة . وقد دعانى إلى العشاء فى داره يوم ٧ سبتمبر وأخذ يحدثنى عن سير المفاوضات وقال انه سيتصل بنا قريبا لتقديم مقترحات جديدة New Approach وفى مقابلة أخرى حدد موعدا غايته أول أكتوبر ١٩٥١ لهذا الغرض . وعندما التقيت به فى الاسكندرية فى حفلة افتتاح الدورة الأوليمبية لدول البحر الأبيض المتوسط يوم ٥ أكتوبر سألته عن تلك المقترحات فقال انهم ما زالوا فى انتظار وصولها .

كان صديقى عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن فى زيارة قصيرة لمصر فأطلعته على الأمر ورجوت منه أن يقابل السفير ويسأله عما وعد به ، وكان رد السفير انه لا يذكر انه وعد بشىء وعندئذ أيقنت أنه يماطل . ولذا فقد قررت عدم التدخل فى أمر المفاوضات وتركت الوزارة تتخذ اجراءاتها .

واستشعر السفير من تتابع جلسات مجلس الوزراء أن أمورا هامة يجرى بحثها . . فاتصل بى يوم ٦ أكتوبر وطلب تحديد موعد لمقابلة الملك لأمر عاجل . فأحلته إلى الجهة المختصة وهى ديوان كبير الأمناء . .

وفى الوقت نفسه رفعت مذكرة إلى جلالة الملك اقترحت فيها تأجيل المقابلة إلى يوم ٩ أكتوبر حيث تكون مراسيم الغاء المعاهدة قد أذيعت يوم ٨ أكتوبر لأن السفير قد يتحدث فى شأنها وقد ينصح بتأجيل اصدارها فاذا استجاب الملك لطلبه نشأت أزمة وطنية خطيرة وإذا لم يستجب حمله السفير المسئولية كاملة . . .

ولم يتشرف السفير بالمقابلة الملكية إلا يوم ٩ أكتوبر غداة اعلان المراسيم فى البرلمان وقد أوضح له الملك أن الحكومة على استعداد لبدء صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين .

وهنا قال سير رالف ستيفنسون لأحد أصدقائه أنه يعتبر الغاء المعاهدة دون علمه نهاية المطاف لخدمته فى السلك السياسى .

السفير الأمريكى يسأل :

وحدث عشية توقيع المراسيم أن كان السفير الأمريكى (مستر جيفرسون كافرى) قد دعا ابراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة وآخرين إلى العشاء فى دار السفارة وكنت

من بين المدعوين إلى تلك الحفلة ، وانتظرنا إلى أن جاوزت الساعة التاسعة مساء حيث وردت اشارة تليفونية باعتذار الوزير عن عدم تلبية الدعوة لأن مجلس الوزراء كان ما يزال منعقدا . . .

وبعد العشاء انتحى بى مستر كافرى جانبا وسألنى ما هى أنباء الموقف ، بعبارته المشهورة ? What is the Score فابتسمت وقلت له يمكنه الاتصال بى غدا فى السادسة مساء . وفى هذا الموعد جاء سكرتير السفارة لزيارتى فى منزلى بسيدى بشر فأسمعته خطاب النحاس باشا فى البرلمان حيث كانت محطات الاذاعة تذيع مراسيم الغاء المعاهدة .

توقيـع المراسـيم :

فى جلسة الأحد ٧ أكتوبر وافق مجلس الوزراء على مراسيم الالغاء وبعث بها النحاس باشا إلى مكتبى مع مخصوص داخل مظروف مختوم بالشمع الأحمر فعرضتها على الملك وبعد توقيعها أعدتها إلى رئيس الحكومة بنفس الطريقة .

واستأذن النحاس باشا من الملك فى عودة الوزراء إلى القاهرة بمناسبة انتهاء موسم الصيف . وعاد رئيس الوزراء ومعه جميع الوزراء بعد ظهر ذلك اليوم بعد أن أخذ منهم ميثاقا غليظا بعدم الاتصال بأحد من حاشية الملك غير المسئولة لكى لا يعلم أحد بقرارات الالغاء قبل إذاعتها .

وفى السادسة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر اجتمع البرلمان وتلا النحاس باشا مراسيم الالغاء الأربعة .

أولها : يقضى بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على تلك المعاهدة وانتهاء العمل بأحكامها والغاء القانونين الخاصين بالاعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

والثانى : مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستورى وتعيين لقب الملك .

والثالث : بتعديل الدستور وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بعد أن كان « ملك مصر » .

والرابع : يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان .

وأصدرت السفارة البريطانية فى اليوم التالى بيانا رسميا جاء فيه أن انجلترا تعتبر المعاهدة سارية المفعول وأن الغاءها غير قانونى . . وأن السفير سبق أن أبلغ الدكتور صلاح الدين يوم السبت ٦ أكتوبر . . بناء على تعليمات من لندن ـ بأن حكومتها تأمل مخلصة أن تتمكن من تقديم رسالة (بالمقترحات الجديدة) إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٠ أكتوبر الحالى . . .

مقترحات الدول الأربع :

أما الرسالة التى يشير إليها السفير فقد تمخضت عن مقترحات بشأن الدفاع المشترك وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا (واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا) وأن يكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر فى زمن السلم .

وقدم سفراء الدول الأربع تلك المقترحات إلى وزير الخارجية يوم ١٣ أكتوبر . . وانفردت انجلترا بتقديم مقترحاتها عن السودان من شأنها استمرار النظام القائم فيه مع انشاء رقابة دولية وضمان حق مصر فى مياه النيل . . .

واجتمع مجلس الوزراء فى اليوم التالى وقرر رفض تلك المقترحات ومتابعة السير فى اجراءات الغاء المعاهدة وتم التصديق عليها فى ١٥ أكتوبر .

هذا وقد بادر الاتحاد السوفيتى إلى تقديم احتجاج رسمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٤ نوفمبر لأنها تتزعم مسئولية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط التى تجاور روسيا . . وقالت انها تعتبر المجلس المقترح امتدادا لحلف الاطلنطى وأن القوات الدولية المقترحة لقناة السويس لا تعدو أن تكون قوات احتلال للمنطقة . . بغير رضاء أهلها . . .

الملك يشكر رئيس الحكومة :

استقبلت البلاد ممثلة فى البرلمان وفى الأحزاب وفى جموع الشعب الغاء المعاهدة بالابتهاج والحماسة واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح وتجلت روح الوطنية التى تفجرت فى ثورة ١٩١٩ وأراد الملك أن يعرب عن شكره وتقديره للحكومة فأمرنى باعداد كتاب ملكى بهذا المعنى إلى النحاس باشا يقول فيه انه حقق أمنية عزيزة على والده (الملك فؤاد) فى شأن السودان . .

اقترحت على المقام السامى ـ أخذا بالأحوط ـ أن يكون الشكر شفها فى مقابلة ملكية يغتبط لها النحاس باشا . وأقر الملك وجهة نظرى وتمت المقابلة بينه وبين رئيس الحكومة يوم ١١ أكتوبر بقصر رأس التين بالاسكندرية .

النحاس باشا يطلب تعييني رئيسا للديوان :

قبيل موعد المقابلة بنصف ساعة تقريبا وصل النحاس باشا وشرفني بزيارته فى مكتبى وبعد حديث عابر عن الشئون الجارية قال انه يرغب فى تثبيتى فى رياسة الديوان استمرارا للتعاون المثمر بين الوزارة والقصر . . . قلت لرفعته انى أعتز بهذا التقدير ويكفينى أنه جال بخاطره وانما رجوته أن يؤجل اقتراحه إلى مناسبة أخرى وأمامنا متسع من الوقت . . . قال النحاس باشا أن هذا لصالح العمل فقلت انى قائم بالعمل وانى أعرف طباع الملك ولى فى خدمته نحو عشر سنوات وكنت موضع ترشيحات أخرى لم يوافق عليها . قال النحاس باشا أن الأمر يختلف والظرف مناسب للغاية . . فقلت بصراحة وصدق أن مولانا مع تقديره العظيم لرفعتكم لا يستسيغ الوساطة بينه وبين كبار موظفيه . ولم يقتنع الباشا وظن انى أقول هذا من باب التواضع وصمم على رأيه وقابل الملك مقابلة طويلة وتحدث فى الموضوع واعتقد أنه نجح فى مسعاه .

وفور انتهاء المقابلة استدعانى الملك إلى مكتبه وكان بادى المرح والانشراح وقال أن المقابلة كانت طيبة وأنه أعطى التوجيهات اللازمة لرئيس الحكومة بشأن ما قد يجد من أحداث بعد الغاء المعاهدة وأنه تحدث عن مقابلته الأخيرة للسفير البريطانى الخ

ثم قال وهو يبتسم « النحاس باشا عاوز يعينك رئيس ديوان . . » وسكت الملك ولم يعقب .

لم أدهش لرفض الملك طلب النحاس باشا فتلك هى المرة الخامسة التى لا يوافق فيها على ترشيحى لمناصب فى القصر أو خارج القصر (كما سيجىء بيانه فى الفصل الأخير من هذه المذكرات) وانما أحزننى أن يكون قد جال بخاطر الملك أن مقابلته للنحاس باشا كانت بتدبير من عندى لكى يعرض أمر ترقيتى ، وانى اقترحت المقابلة بدلا من ارسال الكتاب المشار إليه فى الفقرة السابقة . على أن الملك لم يغير من طريقة معاملتى وكان كعادته متلطفا وكريما وظللت أقوم بأعباء المنصب إلى أن عين فيه حافظ عفيفى باشا يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، وتفصيل ذلك فى الفصل التالى ، إذ تبين أنه فى الوقت الذى كان النحاس باشا يطلب ترقيتى ، كان الياس اندراوس قد حصل على موافقة الملك على تعيين حافظ باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر ، رئيسا للديوان وبذلك يخلو المنصب ليشغله المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية . .

رجاء إلى الكتاب والمؤرخين :

أتوجه فى ختام هذا الفصل بالرجاء إلى السادة المؤرخين والكتاب أن يستعينوا فيما

يكتبونه بالوثائق الرسمية أو شبه الرسمية فان اختلفت مع وجهة نظرهم كان لهم الحق فى تفنيدها اثباتا للرأى والرأى الآخر . فكتابة التاريخ أمانة فى أعناقنا نؤديها كاملة إلى جيلنا الحاضر والى الأجيال المقبلة ، فاذا أعوزتنا الأسانيد الرسمية لنصل إلى الحق فلا أقل من أن نستعين بالمنطق . . .

قال أحدهم وهو يفاخر بأن الفضل فى الغاء المعاهدة يرجع إلى الوفد وأن الوزارة ضحكت على الملك . . . وانتزعت منه التوقيع على مراسيم الالغاء . . لأنه لم يكن موافقا على هذا الاجراء .

ولى أن أتساءل بعد ايضاح المراحل التى مرت بها تشريعات الالغاء ، متى وكيف انتزعت موافقة الملك ؟ فى المرحلة الأولى عرض النحاس باشا على الملك يوم ١٩ سبتمبر مبدأ الالغاء . وفى المرحلة الثانية يوم ٢٠ منه قمت بعرض التفاصيل فوافق عليها الملك وأبلغت الموافقة إلى رئيس الحكومة . وفى المرحلة الثالثة وقع الملك على مراسيم الالغاء يوم ٧ أكتوبر باحالتها إلى البرلمان . . . وبعد موافقة مجلس النواب والشيوخ صدق الملك على التشريعات واصدرها يوم ١٥ أكتوبر .

ففى أى مرحلة حصل الانتزاع ؟ واذا حدث مرة فهل يتكرر مثنى وثلاث ورباع ؟

واذا كان فى قولى ما يشبه التحيز فانى استشهد باستاذنا الكبير الدكتور وحيد رأفت ـ وهو عالم لا يرقى الشك إلى حياده ، وكان مستشارا للرأى فى وزارة الخارجية فهو عندما طلب اليه الوزير اعداد مشروعات القوانين لالغاء المعاهدة سأله عن موافقة السراى . . فأجابه الوزير بأن لدينا موافقة الملك على هذا الاجراء . .

وسواء أكان الغاء المعاهدة عملا جليلا أو عملا ضئيلا فأمره متروك لحكم التاريخ بيد أن الأحداث التى ترتبت عليه كانت لها نتائج بالغة الأثر فى تاريخ مصر المعاصر .

الفصـل الحـادى والعشرون

فى أعقاب الإلغاء

تطورات الأحداث ـ الشروع فى اقالة الوزارة ـ ثم العدول عنه ـ موقعة كفر عبده ـ قرارات ٩ ديسمبر ١٩٥١ ـ توتر العلاقة بين القصر والوزارة ـ النحاس باشا يلوح بالاستقالة ـ حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان ـ التمهيد للتعيين ـ استصدار الأمر الملكى ـ حديثى مع حافظ باشا ـ مسألة بروتوكول ـ حديثى مع النحاس باشا .

أعقب الغاء المعاهدة تطورات لم تكن فى الحسبان . . إذ ترتب عليه اعتبار القوات البريطانية فى مصر معتدية لا معادية فقط . . كما ترتب عليه قطع المياه عن تلك القوات وسحب آلاف العمال المصريين الذين يعملون فى منطقة القنال وأصبحت مصر غير مسئولة عن أرواح الجنود الانجليز الموجودين فى أراضيها . أما انجلترا فقد رأت أن الالغاء غير قانونى وراحت تستولى على كوبرى الفردان وعلى جميع المواصلات البرية والبحرية ووضعت خطة مرسومة لغزو المنطقة بأسرها واخضاعها للنظام العسكرى الانجليزى وفصلها عن بقية أنحاء البلاد .

بدأ التصادم غداة التصديق على مراسيم الالغاء يوم ١٥ أكتوبر فى الاسماعيلية وبور سعيد بين المتظاهرين وقوات الاحتلال . ونشطت كتائب الفدائيين للعمل فى المنطقة بعد أن تم تدريبهم بواسطة نفر من الضباط القدماء وبعض الضباط العاملين واعتمدت الحكومة مائة ألف من الجنيهات لتدريبهم عسكريا .

هذا على الصعيد العسكرى أما على الصعيد السياسى فقد ذهب فريق من أعضاء الحاشية غير المسئولة تدفعهم أحقادهم وأطماعهم الشخصية إلى الدس والوقيعة بين القصر والوزارة غير عابئين بصالح الوطن أو صالح الملك . فزينوا له أمر اقالة الوزارة وهى فى أوج اعتزازها بالغاء المعاهدة وانشغالها بمواجهة قوات الاحتلال . ولما لم يفلحوا فى اقالة الوزارة لأسباب خارجة عن ارادتهم ، عمدوا إلى احراجها ووضع العراقيل فى سبيلها مما أدى إلى عدم اكتراثها بشئون الملك ثم تقاعسها فى مواجهة الأحداث والمحن . وتفصيل ذلك :

الشروع فى اقالة الوزارة :

لم يمض شهر على نشوة الابتهاج التى عمت البلاد بالغاء المعاهدة حتى راح المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية (الياس اندراوس باشا) يعرض على الملك ضرورة تغيير الوزارة لعجزها عن مواجهة الموقف . . ولأن الحالة المالية والاقتصادية آخذة فى التدهور . . ويرشح الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر رئيسا للحكومة الجديدة . ولم ير الملك مانعا من الأخذ بهذا الرأى .

واننى لفى منزلى بسيدى بشر يوم ٤ نوفمبر ١٩٥١ إذ اتصل بى هذا المستشار وطلب مقابلتى لأمر عاجل وكان الليل قد انتصف وجاءنى وهو مستبشر بنجاح مسعاه لدى الملك فى أمر تغيير الوزارة . . وقال أن مولانا أرسله فى طلبى للتحدث فى التفاصيل . .

قمت على الفور إلى قصر المنتزه وكنت شارد الفكر مضطرب الذهن أقول لنفسى كيف يمكن أن يحظى رئيس الحكومة بالشكر الملكى منذ أسبوعين ويتلقى الآن أمرا بعزله ؟ وتصادف أن كانت الحكومة قد اتخذت فى مجلس الوزراء فى هذا اليوم بالذات قرارا سريا هاما لم يسبق عرضه على الملك لأنه أضيف إلى جدول الأعمال ووافانى به النحاس باشا مع رسول من القاهرة وتسلمته فى مساء ذلك اليوم ، فحملته معى لأطلع الملك عليه .

وما أن استقبلنى الملك فى مكتبه فور وصولى إلى قصر المنتزه حتى ابتدرنى بقوله « ما رأيك فى حافظ باشا . . » قلت ان حافظ باشا رجل عظيم واليه يرجع الفضل فى انقاذ بنك مصر منذ سنة ١٩٤٠ وادارته على أحسن وجه إلى اليوم ثم أضفت « قد يذكر مولانا انى سبق أن رشحت حافظ باشا لرياسة الوزارة كلما نشبت أزمة وزارية واستعصى حلها - بيد أنى لم أفهم ما هى مظاهر تدهور الحالة الاقتصادية التى يدعيها الياس باشا كما لم يوضح لى توجيهات جلالتكم فى أمر الوزارة الجديدة هل تكون من المستقلين أو من الأحزاب وهل يدعى الوفد إلى الاشتراك فيها ؟

أنصت الملك برهة ثم سألنى عما فى يدى فقدمت له قرار مجلس الوزراء المشار اليه وكان يقضى باصدار التعليمات إلى قوات الجيش المصرى فى السودان بأن تقاتل إلى آخر جندى إذا ما تعرضت لها القوات البريطانية هناك أو حاولت اخراجها من الخرطوم .

لم يسع الملك الا أن يبدى اعجابه بما تضمنه هذا القرار وجال بخاطره ما عسى أن يحدث إذا ما اشتبكت القوتان فى الصراع وكأنه راجع نفسه وخلص إلى أن وزارة لها تلك الشجاعة لا يصح أن يكون جزاؤها العزل أو الاقالة . . وفجأة قال لى

« أطلب حيدر وبلغه هذا القرار وانتظر هنا فى الاستراحة حتى يجىء من القاهرة ثم أخطرنى بما يراه فى كيفية تنفيذ هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء . . »

الملك يعدل عن رأيه :

وبعد أن أصدر أمره إلى الحاجب المختار لكى يعد غرفة لى فى السلاملك الملحق بقصر المنتزه حيث قضيت الليلة . . أذن لى بالانصراف من مكتبه وعلى الفور اتصلت بحيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة فاستقل طائرة وحضر إلى القصر مع مطلع الشمس حيث أطلعته على قرار مجلس الوزراء وقال انه قرار حكيم وأن قواتنا فى الخرطوم على أتم استعداد للنضال وإذا ما احتاجت إلى امدادات فانى مرسل اليهم بها . وتفاصيل أخرى عرضتها على الملك فلم ير داعيا لاثارة موضوع تغيير الوزارة .

وهكذا أدت المصادفة إلى هدوء العاصفة واستمرت وزارة النحاس باشا فى الحكم وهى لا تعلم شيئا عن هذا كله ، سوى ما نشرته بعض الصحف المتصلة بالمستشار الاقتصادى من أن أخبار الغد قد تتمخض عن تغيير فى الأنظمة القائمة . .

ولم يهدأ بال اندراوس باشا إذ انه كان يعمل على الانتقام من وزارة النحاس باشا لأنها لم تطلعه على اجراءات الغاء المعاهدة . . ولأنه كان يتطلع إلى المنصب الذى يشغله حافظ عفيفى باشا فى بنك مصر ، وما زال يجدد السعى ولكن بطريقة عقلانية . . . إلى أن حقق مأربه وذلك فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ، كما سيجىء بيانه .

موقعة كفر أحمد عبده :

فى ٥ ديسمبر طلب الجنرال أرسكين من محافظ السويس اخلاء المنازل الواقعة فى منطقة كفر عبده لاعتزام القيادة البريطانية هدمها فى صباح ٧ ديسمبر نظرا لوقوعها بجوار وابور المياه الذى يزود المعسكرات البريطانية بالماء .

اتصل المحافظ بوزارة الداخلية فرفضت طلب القيادة وأبلغت ذلك إلى السفير البريطانى .

وعلى الرغم من تدخل السفير فى الأمر وطلبه من الجنرال أرسكين تأجيل تنفيذ الانذار حتى يمكن الوصول إلى حل ، فان الجنرال أصر على انذاره وحشد قواته تعززها الدبابات والمصفحات وعدد من الطائرات الحربية لاكتساح كفر عبده . وحاصرت القوات البريطانية مدينة السويس ليلا ووقفت بعض البوارج البريطانية فى الميناء مصوبة مدافعها نحو المدينة مستعدة لضربها بالقنابل عند أول اشارة تصدر

اليها . وزحفت قوات الهدم والتدمير على الحى الحزين ونسفت منازله البالغ عددها ١٥٦ منزلا نسفتها بالقنابل تحت حماية الدبابات والمدافع والطائرات .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلى دول العالم المجتمعين فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التى كانت منعقدة وقتئذ بباريس بمذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان المسلح على القرية الآمنة .

قرارات ٩ ديسمبر :

اجتمع مجلس الوزراء وقرر منح أهالى كفر عبده الذين هدمت منازلهم قطعة أخرى من أملاك الدولة فى السويس ـ وأن تبنى لهم على نفقتها منازل بدلا من منازلهم التى هدمت ، وتدفع لهم اعانات كتعويض عن الخسائر التى لحقت بهم وفتحت اعتمادا لذلك مقداره ١٥٠ ألف جنيه .

كما قرر مجلس الوزراء الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية والاستيلاء على أرض نادى الجزيرة للمنفعة العامة وكان يرأسه السفير البريطانى .

وكذلك تقرر نقل المكتب الهندسى المصرى من لندن إلى سويسرا وكانت مهمته الاشراف على مشتريات الحكومة من المصانع الانجليزية . وقررت الوزارة استصدار تشريع بمعاقبة كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية وتشريع آخر بتعديل قانون حمل السلاح تمكينا للمواطنين من الدفاع عن بلدهم .

توتر العلاقة بين القصر والوزارة :

وكان من بين قرارات ٩ ديسمبر سحب سفيرنا من لندن . بيد أن الحكومة تريثت فى اذاعة هذا القرار حتى تتم موافقة الملك عليه ـ وكان من رأى الملك التشدد فى الاحتجاج على موقعة كفر عبده وذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية . وأصرت الوزارة على الاكتفاء باستدعاء السفير ، وتجمد الموقف ونشأ خلاف أضيفت اليه أزمات سابقة نذكر منها :

١ ـ كان قد خلا فى مجلس الشيوخ مقعدان أولهما بوفاة الرئيس السابق عبد الفتاح يحيى باشا والآخر باستقالة خليل ثابت بك رئيس تحرير جريدة المقطم تمهيدا لحصوله على رتبة الباشوية . . إذ أنه طبقا للأوضاع الدستورية لا يجوز منح أعضاء البرلمان رتبا أو نياشين .

رشحت الوزارة للتعيين فى المقعد الأول المستشار عبد الرحمن رضا بك ، وفى المقعد الثانى كريم ثابت باشا ليحل محل والده . . . بينما رشح الديوان بهى

الدين بركات باشا رئيس مجلس النواب الأسبق وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى بعد أن صفح الملك عن موقفه من عريضة المعارضة فى العام الماضى ، وتشبثت الوزارة برأيها كما تمسك الديوان بمرشحيه .

٢ ـ وكذلك رشحت الحكومة الأستاذ عبد السلام النحاس (شقيق رئيس الوزراء) رئيسا لديوان الموظفين الذى أنشىء حديثا . ومع أن الديوان رفع إلى الملك مذكرة بتعزيز هذا الترشيح فانها لم تحظ بالموافقة السامية عليها . .

النحاس باشا يلوح بالاستقالة :

وظلت هذه الأمور معلقة إلى ان استدعانى النحاس باشا إلى منزله يوم ١٠ ديسمبر وقال أن الوضع قد جاوز الحد وأن تأخير المراسيم وتأجيل البت فى المسائل يعطل سير العمل فى الوزارة وانه يريد أن يتفرغ لمحاربة الانجليز ثم قال انه مستعد لافساح الطريق لغيره ليتولى الحكم والله يلطف بالبلاد . . واعتكف النحاس باشا فى داره يوما ثم دعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد للمناقشة فى الأوضاع القائمة . . .

عرضت الأمر مفصلا على جلالة الملك فوافق على الاكتفاء باستدعاء سفيرنا فى لندن والعدول عن قطع العلاقات مع انجلترا ، كما وافق على تعيين النحاس بك رئيسا لديوان الموظفين . وانتهت المشاورات إلى حل وسط فيما يتعلق بعضوى الشيوخ وذلك بالتصديق على تعيين بركات باشا وعبد الرحمن رضا بك الذى كان مستشارا بوزارة العدل فى المقعدين الخاليين .

وانتهزت فرصة قدوم النحاس باشا إلى قصر عابدين لقيد اسمه فى سجل التشريفات بمناسبة ذكرى المولد النبوى الشريف فأبلغته الموافقة السامية على كل ما تقدم . وبذلك انفرجت الأزمة وبقيت الوزارة فى الحكم إلى أزمة قادمة . .

حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان :

ذهب كثير من الكتاب والمؤرخين مذاهب شتى فى تأويل الدوافع وتحليل الأسباب التى حدت بالملك إلى تعيين حافظ باشا رئيسا للديوان . وتضاربت آراؤهم ولهم فى ذلك كل العذر لأن هذا الاجراء كان من أسرار العمل داخل السراى . . بل أن التمهيد له كان خافيا على المسئولين فى الديوان . . .

ولعل أول من كشف النقاب عن حقيقة الأمر هو حافظ باشا نفسه يوم أن أدلى بشهادته فى مايو ١٩٥٣ أمام محكمة الغدر فى قضية كريم ثابت وكان رئيس المحكمة يردد قوله للشاهد « نحن نريد تدوين الحقائق للتاريخ » .

قال حافظ باشا فى شهادته « أنا لم أعين رئيسا للديوان باختيارى وانما صدر

مرسوم تعييني قبل أن يؤخذ رأيي . ولكن قيل لي قبلها بسنة عن ترشيحي لهذا المنصب وقلت انى مستعد لأى خدمة بشرط أن أمكن من تأدية واجبى . وقبل التعيين بثلاثة أيام قيل أن الملك يرغب فى مقابلتى ولكن الملك لم يكلمنى أو يقابلنى . . وفى الساعة الثامنة مساء (٢٤ ديسمبر ١٩٥١) أخطرنى حسن يوسف بالتليفون انى عينت رئيسا للديوان . . » .

وعندما سأله رئيس المحكمة عن السر فى اختياره قال « أنا لم أفهم السر فى هذا الاختيار . . » فقال رئيس المحكمة أن الأستاذ حسن يوسف قرر أن الملك أراد ـ والوفد فى الحكم ـ أن يستعين بشخصية قوية فى الديوان . فكان تعليق حافظ باشا « ان الملك لم يستفد من هذه الشخصية بشىء ولم يمكنها من عمل أى شىء . . » .

وأخيرا قرر حافظ باشا أمام المحكمة أن سبب تعيينه رئيسا للديوان هو ابعاده عن بنك مصر واحلال الياس اندراوس محله فى بنك مصر وفى جميع شركاته . .

هذا وقد علمت من حافظ باشا أن الاتفاق كان على أن تظل رئاسة مجلس ادارة البنك خالية مدة ثلاثة أشهر حتى إذا لم يمكن وهو فى رئاسة الديوان من تأدية عمل نافع لبلده . . عاد إلى وظيفته فى البنك ولكن اندراوس باشا أخل بالاتفاق واحتل مركز حافظ باشا بعد ثلاثة أيام فقط من تعيينه رئيسا للديوان . .

التمهيد للتعيين :

تلك هى الحقيقة ولكى تكون الصورة كاملة ، أضيف اليها تفاصيل التنفيذ التى شهدتها . وقد استعرضت فيما سبق مشروع اندراوس لاقالة النحاس باشا واحلال حافظ باشا محله ولما لم يكتب له النجاح فكر فى رئاسة الديوان وهو تفكير معقول ومقبول ويحقق غرضيه وهما احراج الوزارة واخلاء مقعد رئيس بنك مصر . وراح اندراوس باشا يمهد لذلك فاستعان بأحد الموظفين فى التشريفات لاعداد المذكرات وعرضها على الملك . وكان « الأهرام » قد نشر فى ٢٥ أغسطس حديثا منسوبا لحافظ باشا جاء فيه أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة وانه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا . . فكان لابد من تصحيح الانطباع الذى ترتب على هذا الحديث إذ أن الملك من أنصار الغاء المعاهدة ولا يصح أن يكون رئيس ديوانه محبذا لها ، ولذا فقد نشرت الصحف يوم ١١ ديسمبر تصريحا لحافظ باشا قال فيه « انه من الخطأ أن يفهم حديثى الأول على أنه تأييد لمعاهدة ١٩٣٦ وكل ما قلته هو انها خطوة نحو الاستقلال . . وهى الآن قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع . . » .

استصدار الأمر الملكى :

استدعانى الملك إلى مكتبه بعد ظهر يوم الاثنين ٢٤ ديسمبر وقال أنه يرغب فى تعزيز وظائف القصر ولذا فقد قرر تعيين حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان ثم قال « وبذلك تتفرغ أنت للشئون العادية بوصفك الوكيل الدائم » . .

قلت لجلالته وأنا أرفع آيات الشكر وأرحب بهذا الاختيار أن عندى أيضا من الأعمال ما يملأ كل وقتى من شئون الأسرة (المالكة) ومجلس البلاط وغير ذلك من الشئون الجارية . وقد أمن الملك على قولى ، وبعد برهة قال انه قرر أيضا تعيين عبد الفتاح عمرو باشا (سفير مصر فى لندن الذى استدعته الوزارة أخيرا) مستشارا للشئون الخارجية بالديوان .

عدت إلى مكتبى وأعددت الأمر الملكى بتعيين حافظ باشا وعرضته على الملك فوقع عليه ثم سألنى عن الأمر الخاص بعمرو باشا فأجبته بأن هذه مسألة قانونية نجرى بحثها هل يكون تعيينا أو انتدابا وهل فى الميزانية وظيفة خالية . . الخ الخ . وكان الملك ـ فى الحق ـ عندما تثار مسألة لها صبغة قانونية أو دستورية ، يبدى اقتناعه بها ولا يناقش أمرها . ولذا فقد أرجأت تحرير الأمر الملكى حتى أتبادل الرأى مع رئيس الديوان الجديد وتأخر صدوره يومين كاملين .

حديثى مع حافظ باشا :

اتصلت بحافظ باشا فى منزله وأبلغته أمر تعيينه فقال على سبيل المجاملة « إذا لم تكن أنت فى موقعك بالديوان لكان لى رأى آخر فى قبول هذا المنصب . . » شكرت له تلك التحية ودعوت له بالتوفيق ثم سألنى عن بعض الأعمال الاجرائية . وتسلم مهام منصبه فى اليوم التالى واجتمعت به طويلا . وترجع معرفتى بحافظ باشا إلى سنة ١٩٢٨ عندما كان وزيرا للخارجية وجاء إلى برلين فى صحبة الملك فؤاد فى زيارة رسمية وكنت وقتها ملحقا دبلوماسيا فى المفوضية المصرية فى ألمانيا ، وانتدبت للعمل معه ثم تجددت صلتنا بعد أن رأس بنك مصر وكنت وكيلا لديوان الملك وكانت زيارة الملك لبنك مصر ولمصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فرصة لتوطيد علاقتنا ثم قامت بيننا صلة نسب وأن كانت بعيدة (فكريمته تزوجت من ابن خال زوجتى) إلا أن لقاءاتنا المتعددة فى المناسبات الاجتماعية زادت علاقتنا توثقا . .

مسألة بروتوكول :

سألنى حافظ باشا عمن يبدأ بالزيارة ؟ رئيس الديوان أو رئيس الوزارة ؟ قلت انى لست خبيرا فى شئون المراسم والبروتوكول فهى من اختصاص ديوان كبير الأمناء . . . ولكن المفروض دستوريا أن رئيس الوزارة يشارك فى استصدار الأمر

الملكى الخاص بتعيين رئيس الديوان . . وسواء أكانت المشاركة صراحة أو ضمنا فانها تعتبر موافقة منه تستوجب الشكر له . .

وتوجه حافظ باشا إلى رياسة مجلس الوزراء وقابل النحاس باشا وفى اليوم التالى (٢٦ ديسمبر) قدم النحاس باشا إلى القصر ورد له الزيارة .

حديثى مع النحاس باشا :

عقب صدور الأمر بتعيين حافظ باشا أستأذنت فى ابلاغه إلى رئيس الحكومة فقال الملك « لماذا . . ؟ » فأجبته بأن هذا هو ما تقضى به التقاليد الدستورية . . وبعد تردد أبدى موافقته .

اتصلت على الفور بالنحاس باشا فى منزله وأبلغته أمر التعيين فقال « هذا مستحيل . . أنا مستقيل . . » وفى اليوم التالى تفضل بالاتصال بى فى مكتبى عن طريق التليفون المباشر بيننا . . وقال « أخبرتك بالأمس انى مستقيل ولكن بعد التشاور مع اخواننا هنا قررنا الاستمرار والكفاح . . » .

وجاء النحاس باشا يرد الزيارة لرئيس الديوان يوم ٢٦ ديسمبر ثم تفضل بزيارتى فى مكتبى وقال أنه بعد أن هم بمغادرة القصر ذكرنى بالخير فعاد إلى التشريفات وصعد إلى مكتبى رغبة منه فى مجاملتى . وتحدث طويلا فى الشئون الجارية ثم حان موعد الصلاة فقام وتيمم وأدى فريضة الظهر .

وكان الصحفيون فى انتظاره وسأله مندوب الأهرام عن الحالة فقال « ان الوزارة لم تقدم استقالتها . . وكل شىء حسن . . والله يوفقنا » .

الفصل الثانى والعشرون

حريق القاهرة

المناخ السياسى والاجتماعى - شحوب الاحزاب السياسية القديمة ، وتنشيط الجماعات المتطرفة - دسائس القصر ضد الوزارة - النحاس باشا يلوح بالاستقالة مرة اخرى - انطلاق الشرارة من مجزرة الاسماعيلية - الحريق ١٢ ساعة - تقرير النائب العام - امور تستوقف النظر - حكاية مأدبة الغداء لكبار الضباط - الايدى الاجنبية - صالح الانجليز - صالح الملك - حكم التاريخ .

حظى التاريخ لهذا الحادث بقدر كبير من المفارقات وتضاربت حوله الآراء والاقوال بحيث تعذر على الناس ان يتبينوا وجه الحقيقة فيه . فمن قائل انه من صنع الجماعات السياسية المتطرفة (مصر الفتاة - الاخوان المسلمين أو الشيوعيين) ومن قائل انه من عمل السلطات المسئولة ، القصر أو الوفد أو الانجليز . .

وليس من غرض هذه المذكرات تحديد التبعة أو محاولة الرد على اقوال هؤلاء وهؤلاء وانما قصدت أن أعرض الوقائع كما شهدتها أو اتصلت بها من موقعى فى الديوان . وقد يؤدى هذا العرض الى تكييف المسئولية السياسية والادارية عن هذا الحادث ، أما المسئولية الجنائية فقد تكفل بها التقرير القيم الذى وضعه النائب العام عبد الرحيم بك غنيم نتيجة للتحقيقات التى اجراها .

وسوف أبدأ بالخلفية أو المناخ السياسى والاجتماعى قبل وقوع الحريق ثم اتبعه بوصف موجز اثباتا لضخامة الاحداث وإحكام تنظيمها ثم اختتمه بملاحظات تفسيرية قد تلقى الضوء على بعض ما غمض من الامور .

المناخ السياسى والاجتماعى :

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية تلفت الرأى العام فى مصر الى دول العالم الثالث فوجد ان كلا من سوريا ولبنان نجح فى اجلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن اراضيها ، وان ايران حصلت بمعاونة انجلترا على قرار من هيئة الامم المتحدة بجلاء القوات الروسية التى كانت تحتل منطقة « اذربيجان » بينما قنعت مصر بتقديم مذكرة

فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ تطلب فيها تعديل المعاهدة ! ! واجابت لندن بعد خمسة اسابيع بأن المعاهدة لاغبار عليها ومع ذلك فان انجلترا مستعدة للتفاوض . . وعقب نشر هاتين الرسالتين قامت مظاهرات عنيفة كادت تطيح بالوزارة القائمة . .

وتتابعت الاحداث وتراكمت اسباب القلق عند الرأى العام ، فالمفاوضات بين النقراشى والانجليز لتعديل المعاهدة باءت بالفشل . ومفاوضات صدقى ـ بيفن سنة ١٩٤٦ لم يكتب لها النجاح بسبب المزايدات الحزبية والمناورات الشخصية . . وعرضت مصر قضيتها على مجلس الامن فى خريف ١٩٤٧ ولم تحصل على شىء وجاءت الحرب الفلسطينية وربطتها وسائل الاعلام بقضية الاسلحة الفاسدة . . ثم جاءت مأساة مجلس الشيوخ سنة ١٩٥٠ منذرة بعدم الاستقرار السياسى واهتز الموقف الاقتصادى بسبب التلاعب فى اسعار القطن . . وتطلعت جماهير الشعب الى القصر فألفوه لاهيا عنهم . . والى حزب الوفد فرأوه ضالعا مع القصر والى الاحزاب السياسية فوجدوها منشغلة بتقسيم الدوائر الانتخابية . . .

هذا هو الشعور السائد على وجه التعميم وعلى وجه التخصيص فقد كان السعديون غاضبين لاخراج رئيسهم من الحكم بغير وجه حق ، والاحرار الدستوريون ناقمين لابطال عضوية فريق منهم فى مجلس الشيوخ وتنحية رئيسهم من رياسة المجلس وعدم اتاحة الفرصة لهم لتولى رئاسة الوزارة . . . واما الوفد فقد كان وزراؤه يضيقون بتصرفات رجال الحاشية الملكية غير المسئولين . وأما الانجليز فقد افزعهم ان يكون الوفد ، صديقهم القديم ، هو الذى يلغى المعاهدة ويصعد حوادث القنال ويثير غضب الشعب على قوات الاحتلال . . ، يضاف الى هذا كله شعور بالضيق والتمزق بين طلاب الجامعات ورجال الازهر ، بعد ان اخرجت الوزارة الشيخ عبد المجيد سليم استجابة لرغبة الملك وكان هو الرجل الصالح فى المكان الصالح . وكذلك كانت الحالة فى جامعة القاهرة بما عبر عنه مديرها الدكتور عبد الوهاب مورو باشا وهو يستقيل من منصبه اذ قال « ان نفرا من الطلبة تدفعهم احزابهم . . . من حين لآخر إلى بث الشغب والعبث بالنظام ! »

وتلك هى صورة الشحوب الذى اصاب الاحزاب السياسية القديمة والذى ترتب عليه ازدياد شعبية الجماعات السياسية المتطرفة ومن بينها الاخوان المسلمون والشيوعيون وحزب مصر الفتاة .

جماعة الاخوان المسلمين

تحولوا من جماعة دينية الى مركز من مراكز التأثير السياسية فى المدن والاقاليم وقد جاوز عددهم نصف مليون عضو عامل ومثل هذا العدد من المنتسبين والمؤازرين من

بين العمال والحرفيين والطلاب وانتشرت مبادئهم بين قطاعات كبيرة من المثقفين . وكانت الجماعة بعد حزب الوفد من اكثر القوى السياسية التى أحكم تنظيمها .

ولعل أول نشاط سياسى للاخوان المسلمين كان فى سنة ١٩٤٨ عندما تقدموا بعريضة الى الملك يطلبون فيها اقالة وزارة النقراشى باشا لانها لم تحقق المطالب الوطنية . وفى تلك السنة تعددت حوادث الارهاب والاغتيالات السياسية وانتهت بحل الجماعة واغلاق مكاتبها ومصادرة اموالها فى ديسمبر ١٩٤٨ .

وكانت الجماعة قد اتخذت اسلوب التنظيمات الفدائية وتمرس فريق من اعضائها على الاعمال العسكرية ، فاشتركوا فى حرب فلسطين كما اسهموا بنصيب كبير فى معارك القنال ضد القوات البريطانية فى ديسمبر ١٩٥١ .

الشيوعيون

اتاحت الحرب العالمية الثانية الفرصة امام الحزب الشيوعى لكى يصبح من القوى المؤثرة فى مصر وخاصة بعد ان اعترفت الحكومة المصرية بالاتحاد السوفيتى وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى سنة ١٩٤٣ .

ولقد شارك الشيوعيون فى اضراب عمال شبرا الخيمة فى سبتمبر ١٩٤٧ وكانوا وراء اضرابات جامعة القاهرة فى يناير ١٩٤٨ التى مزق فيها الطلاب صور الملك فاروق وهتفوا ضده ، كما اشتركوا فى اضراب رجال الشرطة وساروا فى مظاهرات القاهرة والاسكندرية يهتفون « نريد الخبز والعمل » . .

واشتد ازرهم بعد الغاء المعاهدة عندما اقترحت الدول الاربع انشاء مجلس دفاع مشترك بين مصر وكل من انجلترا وفرنسا وامريكا وتركيا اذ تقدمت حكومة الاتحاد السوفيتى بمذكرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥١ وجهتها الى الولايات المتحدة الامريكية وقالت فيها ان وجود قوات من تلك الدول فى منطقة القنال يعتبر احتلالا للاراضى المصرية رغم ارادة الشعب المصرى كما يعتبر امتدادا لحلف الاطلنطى . . .

حزب مصر الفتاة

بعد حل جماعة الاخوان المسلمين فى ديسمبر ١٩٤٨ وبعد صدور قانون مكافحة الشيوعية فى مايو ١٩٥٠ اصبح حزب مصر الفتاة هو الهيئة الوحيدة ذات الوجود الشرعى وقد تأسست سنة ١٩٣٣ وعرفت بعد ذلك باسم الحزب الوطنى الاسلامى (سنة ١٩٤٠) ثم باسم الحزب الاشتراكى سنة ١٩٤٦ وكان شعاره العداوة للنظام السياسى القائم وكانت له تنظيمات عسكرية هى فرقة القمصان الخضراء ، وله صحيفتان « جريدة مصر الفتاة » و « جريدة الشعب الجديد » .

استغل الحزب فرصة الغاء الرقابة على الصحف فى عهد وزارة الوفد فأخذ ينشر مقالات مثيرة . . منها ما يدعو رجال الشرطة للعصيان وتحريض رجال الجيش على عدم الطاعة ومنها ما يعتبر تنديدا بالنظام الملكى أو تحريضا للعمال والفلاحين على الثورة . .

وكانت صحيفته تصدر كل يوم خميس بعنوان بارز « الثورة الثورة . . » وكيف انتهى حكم لويس السادس عشر فى فرنسا . . وكان الملك يطلع على تلك المقالات ويأمرنى ان اتصل فى شأنها بوزير الداخلية . وكان الوزير يسارع الى اخطار النائب العام فيأمر بالتحقيق ثم لايلبث ان تفرج النيابة عن المسئولين فى الجريدة بكفالة . . وكان هذا يتكرر بصفة منتظمة . . .

وانتهز الحزب فرصة الغاء المعاهدة وراحت صحفه تستغل حساسية الجمهور وحماسته فى استهواء الكثير من العمال المتعطلين لكى يعتدوا على محلات اللهو والمؤسسات الاستعمارية والرأسمالية .

ومنذ ١٨ اكتوبر ١٩٥١ دأبت « مصر الفتاة » على اتهام سينما « ريفولى » بأنها تدار لحساب الانجليز . وقالت فى ١٨ نوفمبر « أن القاهرة مازالت عامرة بدور السينما والكباريهات وانه يجب ان تقوم دوريات من الشعب الواعى المنظم بايقاظ الملطوعين) على القهاوى والسكارى والبارات . . »

ونشرت الجريدة فى نوفمبر بيانا باسماء بعض الشركات والتجار الذين يتعاملون مع الانجليز ودعت الى تحذيرهم وأمهلتهم اسبوعا واحدا . . كما نشرت تحذيرا ضد من يتعاملون مع بنك باركليز واعادت التحذير فى ١٢ ديسمبر . .

ومما تجدر ملاحظته هنا ان الحريق والتدمير شمل جميع الاماكن التى ورد ذكرها فى تلك البيانات . . التى سبق نشرها فى جريدة « مصر الفتاة » .

وفى ٩ ديسمبر ١٩٥١ نشر احمد حسين مقالا موجها الى النحاس باشا رئيس الوزراء جاء فيه « هل تظل تعيش فى الهانك والرنك والافراح والزينات . . وهل ستظل حفلات العشاء والهناء تشنف الآذان . . ونوادي القمار تجرى لمستقرها » . . الى ان قال « ان شعور الغضب الذى يملك الشعب الآن لا اول له ولا آخر وهو يبحث عن منفذ لينطلق منه . . والأبخرة والحمم والمتفجرات تبحث دائما عن اضعف نقطة لتتفجر منها . . ولو استمرت الحكومة اسبوعا واحدا . . فان الانفجار سيتم ضد الحكومة وينسفها نسفا . . »

دسائس القصر ضد الوزارة

وسط هذا الجو المضطرب وبينما كانت حوادث القنال تتصاعد ويتفاقم أمرها ،

راح فريق من حاشية الملك غير المسئولة يبث العراقيل امام الوزارة القائمة ويشيع انها لم يبق لها حظ من البقاء . . .

ويعجب المرء اذ يرى ان هذا الفريق كان ممن احسنت اليهم وزارة الوفد فهى التى عينت الياس اندراوس قوميسيرا للحكومة لدى شركة قنال السويس بدلا من على الشمسى باشا . . وهى التى دافعت عن كريم ثابت فى موضوع مستشفى المواساة ثم رشحته لعضوية الشيوخ فى المحل الذى خلا باستقالة والده لكى يحصل على رتبة الباشوية وهى التى وقفت الى جانب الملك فى اخراج هيكل باشا من رياسة مجلس الشيوخ واعتذرت للملك عن تحقيقات الاسلحة الفاسدة . . الى غير ذلك من الازمات التى استعرضناها وذهبت فيها الوزارة الى العمل على مرضاة الملك الى حد التضحية ولدرجة افزعت الوفديين أنفسهم وقد رأينا انتفاضتهم فى مجلس النواب ضد التشريع الذى اقترحته وزارة الوفد لحماية اخبار القصر . . .

وكان جزاء الوزارة ان اندراوس باشا هو الذى زين للملك اقالة النحاس باشا فى ٤ نوفمبر ١٩٥١ (ينظر الفصل السابق) وهو الذى سعى لاحراج الوزارة بتعيين رئيس للديوان تؤهله كفاءته ومكانته لرياسة الوزارة ! !

وقد فكر النحاس باشا فى الاستقالة مرتين فى ٩ ديسمبر ثم فى ٢٥ منه ولكنه بعد استشارة معاونيه قرر ان يستمر فى الكفاح امام جبهتين ، محاربة الانجليز ومواجهة دسائس القصر ، مفضلا الاقالة على الاستقالة . . ذلك لان الاولى تزيد من قوة الوفد امام الشعب . . وتلك نظرية عرفت عن الوفد فى مواقفه التاريخية السابقة .

وللحقيقة فان النحاس باشا كان حريصا على الاحتفاظ بعلاقته الطيبة مع الملك ومع المسئولين فى الديوان حتى يوم اقالته فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ كما سيجىء بيانه فى موضعه .

انطلاق الشرارة من مجزرة الاسماعيلية :

فى يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ وقعت بمدينة الاسماعيلية مجزرة بشرية دمغت الانجليز بالوحشية فقد احتشدت قوات ضخمة من الجيش البريطانى تشد أزرها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات بلوك النظام وطلبت ان يسلم اليها أسلحة جميع قوات البوليس من بلوكات النظام وغيرهم الموجودين بالاسماعيلية ـ وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات وذلك فى موعد غايته الساعة السادسة والربع صباحا ورحيلها عن منطقة القنال جميعها .

وقد أدى هذا إلى اتصالات متكررة بين قائد بلوكات النظام ووكيل المحافظة ووزير

الداخلية كانت نتيجتها تصميمهم جميعا على الرفض ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة ـ حتى بعد تبليغ القائد البريطانى لهم بأنه « **إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها فورا فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها** » . وبعد قليل نفذ البريطانيون انذارهم وأخذوا يضربون دار المحافظة والثكنات بالمدافع . ويطلقون عليها القنابل ، وانهال الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة على رجالنا . فرد عليهم جنود البوليس البواسل بالدفاع المشرف وقابلوا الضرب بضرب مثله .

وإذ رأى الانجليز شدة مقاومتهم أنذروهم بأنهم سينسفون مبنى المحافظة على رؤوس من فيها إذا لم تسلم القوة سلاحها . ولكن رجال القوة وقائدهم رفضوا الانذار ، وقال اليوزباشى مصطفى رفعت عندما طلب إليه التسليم « **لن يستلم البريطانيون منا إلا جثثا هامدة** » وظلوا يقاومون ببسالة إلى النهاية حتى نفدت ذخيرتهم ومن ثم استسلموا للأمر الواقع ، مما أدى إلى قتل ٦٤ شخصا وجرح ٧٢ من بين رجال بلوك النظام ، كما أدى إلى حرق وتدمير دار المحافظة وثكنات البوليس .

وأحنى قائد القوة البريطانية رأسه احتراما لهم ، وقال لضابط الاتصال (جنرال ماتيوس) أن رجال القوات المصرية جميعا قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف فحق عليه احترامهم جميعا ضباطا وجنودا .

الحريق ١٢ ساعة :

فى الساعة الثانية من صباح يوم السبت ٢٦ يناير تجمع عمال مطار القاهرة حول أربع طائرات لشركة الخطوط الجوية البريطانية ومنعوا نزول ركابها كما منعوا تزويدها بالوقود وذلك احتجاجا على ما وقع بمدينة الاسماعيلية واذاعته وزارة الداخلية مساء يوم الجمعة من اعتداء القوات البريطانية على رجال البوليس المكلفين بحفظ الأمن . .

وكان هذا الحادث نذيرا من النذر الأولى وقد توجه فورا إلى المطار اللواء مراد الخولى حكمدار العاصمة وتمكن من فض العصيان وأقلعت الطائرات فى سلام .

وفى الساعة السادسة تمرد جنود بلوكات نظام الاقاليم الذين كانوا مكلفين بحفظ الأمن فى العاصمة . . وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة ساخطة على ما أصاب زملائهم بالاسماعيلية . فساروا من العباسية إلى الأزهر إلى ميدان محمد على إلى ميدان التحرير فالجيزة . . حيث اتجهوا إلى جامعة القاهرة . وهناك اختلطوا بالطلبة فانطلقت تلك الجموع عائدة إلى القاهرة عن طريق الجزيرة . . . ثم استقروا فى رياسة مجلس الوزراء !

ومنذ التاسعة صباحا أخذت المظاهرات تتدفق على ميدان عابدين . . . ومنه إلى

رئاسة مجلس الوزراء . . فمظاهرة من عمال العنابر والسكة الحديد ومظاهرة من طلبة الأزهر ومظاهرة من طلبة جامعة عين شمس ومظاهرات شتى من مختلف الطبقات . . . وتركت هذه الجموع دار الرياسة لتنساب فى قلب العاصمة . . معبأة نفوسهم ملتهبة مشاعرهم . . وكأنهم مخزن للبارود تحف بهم أعواد الثقاب . . وما لبثت هذه الأعواد أن اشتعلت فدوى الانفجار . وكان ذلك حوالى ظهر اليوم إذ انهال فريق من المتظاهرين على كازينو « أوبرا » بالاتلاف بعد أن أشعلوا النار فيه . ثم توالت حوادث الحريق والاتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب . . وبلغ عدد المحال التى أصابها الدمار نحو السبعمائة . . يسترعى النظر فيها انها منوعة كالآتى :

١٢ حانة ومخزن للخمور و٧٣ مرقصا وصالة ومطعما ومقهى و ٤٠ دارا للسينما و ١٦ ناديا و ١٠ متاجر للسلاح و ٨ محلات لبيع السيارات و١٣ فندقا وبنك واحد هو بنك باركليز و ٣٠ مكتبا للشركات و ٣٠٠ متجرا و١١٧ مكتب أعمال وشقق للسكن . . .

هذا عن ضخامة الحريق وشموله ، وقد تولت النيابة العامة التحقيق فيه وقدمت للمحاكمة كثيرين من المسؤولين عن حوادث الشغب والاتلاف والنهب وصدرت ضدهم أحكام رادعة . وكذلك تم حصر الخسائر التى منيت بها الشركات والمتاجر ، وقامت الحكومة بتعويض أصحابها عن بعض ما أصابهم . وقدرت الخسائر بمبلغ ١٢ مليون جنيه منها مليون جنيه لفندق شبرد وحده وثمانمائة ألف جنيه لمحلات شيكوريل . . .

تقرير النائب العام :

يرجع الفضل فى القاء الضوء على هذا الحادث إلى التقرير القيم الذى قدمه النائب العام عبد الرحيم بك غنيم وما كشف عنه التحقيق واستجواب القائمين على مرفقى الأمن بوزارة الداخلية ومحافظة القاهرة وقد خلص إلى ما يلى :

١ ـ أن حوادث يوم ٢٦ يناير قد دلت على أنه كان ينبغى ألا تطغى تعبئة الشعور القومى على واجب المحافظة على الأمن إلى حد يختل معه التوازن بينها .

٢ ـ أن هذه الحوادث كان من الممكن تفادى وقوعها لو طلب الجيش من ضحى يوم ٢٦ يناير .

٣ ـ أن الأمر بنزول الجيش قد صدر فورا بمجرد عرض جميع عناصر الموقف .

٤ ـ أن قوات الجيش لم يتأخر وصولها إلى حديقة الأزبكية عن الوقت اللازم

وانها لم تقصر فى تأدية ما طلب منها وأن اليها يرجع الفضل فى استتباب الأمن فى المدينة .

وتضمن التقرير اشارة رحيمة . . إلى الأوضاع الوزارية والسياسية القائمة دون أن يتعرض إلى تفاصيلها باعتبارها غير داخلة فى نطاق اختصاصه فقال أن كبار المسؤولين فى وزارة الداخلية لم يتخذوا العدة لمواجهة الحالة ! وأن عليهم تقع تبعة عدم توقيع محتملات يوم ٢٦ يناير وأنه حدث تقصير فى مكافحة الجرائم عند وقوعها . . .

أمور تستوقف النظر :

فى تقرير النائب العام عدة أمور تستوقف النظر وتدعو إلى التساؤل منها على سبيل المثال :

أولا ـ لماذا لم يؤخذ بنصيحة مدير الأمن العام حسين صبحى بك بارجاء الدراسة فى الجامعات ؟ وكانت قد أغلقت يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ بسبب المظاهرات وبدأت اجازة نصف السنة من ٣١ منه ثم أوقفت الدراسة وتقرر استئنافها يوم السبت ٢٦ يناير ؟

ثانيا ـ لماذا لم يعمل بمشورة اللواء أحمد عبد الهادى مدير عام البوليس عندما اقترح فتح الكبارى لمنع وصول المظاهرات من الجيزة إلى قلب العاصمة ؟ ولماذا رفض اقتراحه بالاستعانة بقوات من الجيش ـ ولو بصفة رمزية ـ لمنع جنود بلوكات النظام من الخروج من الجامعة ؟

ثالثا ـ لماذا لم تنفذ أوامر وزير الشئون الاجتماعية بانزال فرسان البوليس إلى المدينة (كما ورد فى شهادته فى التحقيق) وكانت أعداد كبيرة من حفظة الأمن فى العاصمة قد سحبت للاستعانة بها فى صد هجوم الانجليز فى الاسماعيلية ؟

رابعا ـ لماذا لم يخف وزير الداخلية إلى مكان الحادث كما جرى العمل فى أمور أقل خطرا من حريق العاصمة ، واكتفى بالتوجه مباشرة إلى ديوان الملك بعد ساعتين من نشوب الحريق ؟ ولماذا لم ينزل أحد من السادة الوزراء ليشهد مجريات الأحداث ؟

أن أحدا لا يتصور أن تقوم مظاهرة من الصباح الباكر ولا تقمع الا بعد الغروب وأن تحترق العاصمة على امتداد ساعات النهار وطرفا من الليل على مرأى من الوزارة وسمعها وهى التى عرفت بالحزم والعزم والضبط والربط فى ظروف مماثلة ؟

لن يستطيع أحد أن يدعى معرفة حقيقة ما غشى المسؤولين من ذهول أدى إلى

تقاعس فى مواجهة الموقف . . وانما هناك بعض الدلالات نذكر منها :

مقارنة بين موقفين :

هناك موقفان متناقضان يفصل بينهما يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، يوم عين حافظ باشا رئيسا للديوان .

فقد حدث فى الأسبوع التالى لالغاء المعاهدة أن تراءى لوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين باشا) أن يبصر الجمهور بما يجرى فى منطقة القنال فاجتمع بالصحفيين يوم ١٨ أكتوبر وأشركهم معه فى بيان قالوا فيه « أن السياسة البريطانية دبرت خطة ـ لاستغلال الاحتكاك بقوات البوليس والجيش ولاستغلال الحوادث التى تتمخض عنها المظاهرات وأن هذه الخطط وهذه المظاهرات من شأنها أن تفسد خطة الحكومة التى وضعت بالفعل والتى هى فى طريق التنفيذ ـ فالحكومة والصحافة يرجوان من الشعب العدول عن المظاهرات فى الظروف الحاضرة .

منع المظاهرات :

وفى يوم ٢٣ أكتوبر وجه وزير الداخلية نداءا بمنع المظاهرات جاء فيه « لقد ثبت لدى الحكومة بما لا يقبل الشك أن عناصر غير بريئة الغرض ، قد اندست بين بعض المتظاهرين » . . .

وفى ١٣ نوفمبر فى مناسبة عيد الجهاد دعا حزب مصر الفتاة إلى تنظيم موكب للشهداء فسارعت الحكومة الى تبنى الفكرة وقامت مظاهرات ضخمة يوم ١٤ نوفمبر اشترك فيها نحو مليون شخص فكانت اكبر مظاهرة شهدتها مصر بدأت من الجامعة فى الجيزة وانتهت عند قصر عابدين لتحية الملك . وقامت فى الاسكندرية مظاهرة مماثلة اشترك فيها آلاف المتظاهرين . ولم يحدث فى المدينتين حادث يخل بالامن .

وفى ٢٦ ديسمبر اندلعت مظاهرات صاخبة فى الجيزة والقاهرة والاسكندرية فأعلنت حالة الطوارىء واغلقت الجامعات وذلك على حد تعبير وزير الداخلية ، خشية اندساس بعض العناصر الغريبة عن الجامعيين بين جموع الطلبة ، فتحدث هذه العناصر شغبا ينسب الى الطلاب .

اباحة المظاهرات

كل هذه اجراءات تتسم بالحزم والضبط والربط والاهتمام ، يقابلها بعد ٢٦ ديسمبر تقاعس وتسيب وعدم اكتراث . . اذ قامت فى ذلك اليوم فى جامعة القاهرة مظاهرات صاخبة وهتافات معادية للجالس على العرش ولافراد اسرته ، وتوجه رئيس الديوان

حافظ عفيفى باشا غداة يوم تعيينه الى وزارة الداخلية وابلغ الوزير ما اتصل بعلم الملك من انباء تلك المظاهرات وقال رئيس الديوان ان قلة من الطلبة تزعمت الهتاف بالفاظ نابية . . فلابد من اتخاذ اجراءات مشددة معهم ، ولم يستجب الوزير لهذا الطلب .

وجاء يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ وقد من الله على الملك بالامير احمد فؤاد ونودى به وليا للعهد وما لبث طلاب المدارس ان عاودوا الاضراب وقامت مظاهرات عنيفة واحتدمت النار فى احدى قاطرات الترام ولما حاول رجال الشرطة تفريق المتظاهرين قذفوهم بالطوب والحجارة . . . وبينما كان مجلس الوزراء منعقدا يوم ٢٠ منه ذهب رئيس الديوان الى دار الرياسة واجتمع بالرئيس وبوزير الداخلية لافتا نظرهما الى خطورة الاستمرار فى المظاهرات والهتافات العدائية ضد القصر .

وعدم الاكتراث

وفى مناسبة مولد الامير احمد فؤاد ، اذكر بينما كنت فى مكتب الملك لعرض بعض الاوراق ، قام جلالته الى النافذة المطلة على ساحة عابدين وكانت موسيقى الحرس الملكى تصدح احتفالا بتلك المناسبة ، ثم عاد ليقول وهو بادى التأثر « يعنى ما فيش ناس كتير . . » ولعله ذكر ما كان من حفاوة الجماهير بعودته من اوروبا فى شهر سبتمبر ١٩٥١ . . وما اقيم من زينات وافراح اشترك فيها الكثيرون من وفود الاقاليم وظلت الاسكندرية ساهرة ثلاثة ايام كاملة . . ولم اجد ما اعلق به على ملاحظات الملك الا ان قلت انه يبدو ان المحافظين والمديرين لم تخطرهم وزارة الداخلية باقامة احتفالات فى مناسبة ميلاد ولى العهد . . .

حكاية مأدبة الغداء لكبار الضباط

زعم بعض الكتاب والمؤرخين ـ فى سبيل التدليل على ان حريق القاهرة كان بتدبير من القصر ـ ان الملك دعا كبار الضباط الى الغداء ، واحتجزهم فى قصر عابدين لكى يحول دون معاونتهم فى قمع المظاهرات وأخماد الحريق . . . وان الدعوة الى الغداء كانت خلافا لما جرت عليه التقاليد من اقامة المآدب للعشاء . . .

وليس أدل على بطلان هذا الزعم من ان سجلات التشريفات ، والبلاغات الرسمية الصادرة من ديوان كبير الامناء تثبت على مر السنين ، ان ٩٠٪ من حفلات الملك فاروق كانت تقام للغداء .

وجريا على هذه العادة ، اقام الملك بمناسبة مولد ولى العهد اربع حفلات للغداء دعى الى الحفلة الاولى يوم ١٩ يناير الامراء والنبلاء . واقيمت الثانية يوم ٢١ منه

لهيئة الوزارة وكبار موظفى الدولة والثالثة يوم **٢٣** منه لرجال الازهر والمعاهد الدينية وكانت الرابعة يوم السبت **٢٦** يناير لكبار ضباط الجيش والبوليس .

الملك يأمر بالغاء المأدبة

وفى منتصف الساعة الواحدة من ذلك اليوم دعانا الملك الى مكتبه ـ حافظ باشا وأنا ـ وكانت مظاهرات صاخبة تتدفق الى ساحة عابدين فى طريقها الى السراى لولا ان مأمور القسم حال بينها وبين الوصول الى ابواب القصر . . وكان الملك فى أشد حالات الاضطراب ويبدو أنه كان يفكر فى ولى عهده ولما يمض على مولده عشرة ايام . . واخذ يسأل عما حدث وما هى الدوافع وراء تلك الفوضى واين رجال الامن ، قال حافظ باشا انه سبق ان اتصل فى شأن المظاهرات والهتافات العدائية بوزير الداخلية ولكن الوزارة لم تفعل شيئا . . وسأله الملك عن رأيه فقال انه سيطلب الوزير فورا ويتحدث اليه فى الامر . . ثم نهض الملك الى النافذة المطلة على الميدان ، ولما تبين ضخامة المظاهرات والحرائق المشتعلة امر بالغاء المأدبة واستدعى التشريفاتى الذى كان فى استقبال المدعويين .

وكان موعد المأدبة فى الساعة الواحدة ظهرا وجرت العادة ان يحضر المدعوون قبل الموعد بساعة او بنصف ساعة على الاقل لقيد اسمائهم فى سجل التشريفات والتجمع فى بهو الدور الارضى الى ان يحين موعد الغداء . وسأل الملك التشريفاتى فقال ان عددا كبيرا حضر منهم فعلا . . ولذا فقد تعذر الغاء الحفلة . . بيد أن الملك اذن لكل من حكمدار العاصمة اللواء مراد الخولى ووكيله اللواء محمد ابراهيم امام بالتخلف عن حضور المأدبة لكى يتفرغا للاشراف على الامن .

هذا وبعد انصرافنا من حضرة الملك ، صحبت حافظ باشا الى مكتبه حيث طلب وزير الداخلية فلم يجده . . وانهالت على رئيس الديوان مكالمات تليفونية منبئة بخطورة الحالة ، فعرض على الملك ضرورة نزول قوات من الجيش ، للمحافظة على الامن ، وقد وافق الملك على اقتراحه .

واخيرا وحوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، حضر وزير الداخلية الى القصر . وبينما كان مجتمعا برئيس الديوان ، اتصل به وكيل الحكمدار وقال ان الحالة آخذة فى التحسن والهدوء ، فلا داعى لنزول الجيش . . .

وانما حدث بعد ذلك ، واثناء المأدبة الملكية ، ان اتصل وزير الداخلية بالقائد العام للقوات المسلحة وطلب نزول قوات من الجيش لان قوات الشرطة قصرت جهودها عن مواجهة الموقف . وعرض حيدر باشا الأمر على الملك فوافق على ذلك .

وعقب انتهاء المأدبة ، جاء حيدر باشا للاجتماع بنا فى مكتب رئيس الديوان ، واصدر تعليماته الى رئيس الاركان ، ونزلت قوات من الجيش ، وتمركزت فى حديقة الازبكية ، وتولت زمام الامور .

الأيدى الأجنبية

شهد على باشا ماهر باعتباره شاهد نفى امام المحكمة العسكرية العليا فى قضية التحريض على حريق القاهرة فقال ان حوادث يوم ٢٦ يناير كانت من أثر تدبير وانه لايبعد ان تكون يد أجنبية من ورائها وسأله رئيس المحكمة « توليتم الحكم اثر حوادث ٢٦ يناير فهل يمكن لرفعتكم ان تنيروا العدالة بما وصل الى علمكم عن مدبرى هذه الحوادث ؟ » فقال « انه لايمكن أن يكون هؤلاء الاطفال هم الذين يقومون بهذه الاعمال وحدهم . . ثم ان الادوات التى استعملت فى الحريق كانت غريبة . . » ومضى رفعته يقول « انه تبين لنا ان هناك يدا اجنبية متفقة مع يد وطنية على تدبير الحوادث . . » .

ومن الادوات التى استعملت ، فان احدى الشركات الاجنبية كانت قد ركبت على واجهاتها أبوابا حديدية ضخمة . . ويوم الحريق تقدمت احدى فرق التدمير مزودة بالعدد والآلات لفتح تلك الابواب ، واستعانت بجهاز لصهر المعادن بالأوكسيجين . . كما ثبت ان بعض المتظاهرين كانوا يحملون قنابل ومفرقعات ومواد ناسفة ومسدسات مصنوعة فى الخارج ولايقدر على استعمالها الا اشخاص مدربون .

وكذلك ورد فى شهادة حافظ عفيفى باشا أمام محكمة الغدر يوم ٣١ مايو ١٩٥٣ انه سمع ان لوزير بولونيا المفوض ضلعا فى تلك الحوادث ، وقالت تقارير الشرطة ، أنه آوى ـ بدار المفوضية ـ احد المتهمين فى قضية الحريق . . .

ولهذا الوزير الملقب بالكونت الاحمر قصة . . فهو عندما رشحته حكومته وزيرا مفوضا لها فى مصر بعث السفير البريطانى فى القاهرة بكتاب شخصى الى وزير الخارجية المصرية اوضح فيه اوجه النشاط الهدام الذى مارسه هذا الكونت عندما كان ممثلا لبلاده فى كولومبيا والمكسيك وغيرهما من بلاد أمريكا اللاتينية . ويبدو ان هذا الايضاح جاء فى وقت توترت فيه العلاقة بين انجلترا ومصر بسبب اخفاق مفاوضات المعاهدة . . فلم يلتفت اليه . ووصل الكونت الاحمر الى القاهرة فى سبتمبر سنة ١٩٥١ وباشر عمله فى مصر فورا . .

وما ان انتهى التحقيق فى حوادث الحريق حتى بادرت وزارة الخارجية المصرية الى طلب سحب هذا الوزير المفوض وغادر مصر فعلا فى ١٢ أبريل ١٩٥٢ بعد ان سحبته حكومته ولما يمضى فى مصر سبعة اشهر . وقد رفض العودة الى بلاده والتجأ

الى المكسيك وقالت صحيفة الاهرام عنه ، ان زوجته يهودية شيوعية من أصل روسى .

وتلح على الذاكرة فى أن اشير هنا وأنا اقيم فى شقة مطلة على مبنى مفوضية بولونيا الى ان احد افراد اسرتى شاهد فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٥١ شاحنة تحمل صناديق عديدة يظن انها تحتوى على مشروبات واردة بمناسبة الاعياد وانما كان مما يلفت النظر ان الصندوق الواحد كان يحمله اثنان أو ثلاثة من العمال . . تحت اشراف سكرتير المفوضية . وبالرجوع الى صفحات « الاهرام » عن تلك الايام تبين انه فى الفترة من اكتوبر الى ديسمبر ١٩٥١ ابحرت ثلاث سفن بولونية من ميناء « جيبنيا » على بحر البلطيق الى الصين تحمل اسلحة وذخائر وان بعض هذه الاسلحة تم تفريغها فى الاسكندرية !

الملك يتدخل لانقاذ امدادات الوقود

ترتب على اعتبار القوات البريطانية معتدية ، أن قطعت مصر عنها الماء والطعام وانقطع ٥٨ الف عامل مصرى عن العمل فى المعسكرات الانجليزية ، ولذا فقد عمدت قوات الاحتلال الى استفزاز المصريين فاحتلت كوبرى « الفردان » واستولت على ناقلات البترول وحولت المنطقة كلها الى جبهة حربية وعينت لها حاكما عسكريا بريطانيا وحاولت فصلها عن بقية انحاء البلاد . .

وكان من اخطر محاولات الاستفزاز ، ان هدد الانجليز بمنع وصول البترول والمازوت من السويس الى القاهرة . . لكى تتوقف القوى المحركة فى الزراعة والصناعة وفى المخابز . . وتعرض البلاد للكوارث ، وكادت السلطات البريطانية تنفذ تهديدها لولا ان اتصل بى النحاس باشا وطلب عرض الامر على الملك . وقد بادر الملك الى الاتصال من مكتبه بالسفير الامريكى مستر « جيفرسون كافرى » وطلب اليه التدخل لمنع وقوع الكارثة . وبعد قليل وكنت مازلت فى حضرة الملك ، تحدث اليه السفير الامريكى وابلغه انه نجح فى أثناء السفير البريطانى عن عزمه وتهديده . . .

وبينما كانت القاهرة تشتعل يوم ٢٦ يناير سرت اشاعة بأن الانجليز يستعدون لاحتلال العاصمة . . ووصلت الاشاعة الى علم الملك فأوفد على الفور عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن ـ وكان منتدبا للعمل فى القاهرة ـ لمقابلة السفير البريطانى ليسأل عن صحة الانباء وتلقى منه تكذيبا قاطعا لتلك الاشاعة . .

صالح الانجليز

قال بعض الكتاب والمؤرخين ان للانجليز ضلعا فى حريق القاهرة تمهيدا للعودة

الى احتلالها . . ولعل فيما سبق بيانه ما ينهض لتفنيد هذا القول وخاصة بعد ان تبين ان الجالية البريطانية فى مصر كانت اشد الجاليات خسارة فى الارواح والممتلكات ويكفى ان نذكر ما حدث لنزلاء « الترف كلوب » ولشركة الخطوط الجوية البريطانية ولبنك باركليز . . ثم ان القوات البريطانية كانت فى التل الكبير على مقربة من العاصمة منذ منتصف يناير ١٩٥٢ ولو كان فى نيتهم احتلالها لما بادروا قبل الحريق بأيام الى تحذير الحكومة المصرية ضد الاضطرابات وسؤالها عما اذا كانت قادرة على حماية القاهرة (كما ورد فى شهادة وزير الدولة الاستاذ عبد المجيد عبد الحق فى قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير) . وفوق ذلك كله ، فان الانجليز كانوا يعلمون ان قوات كبيرة من الجيش المصرى كانت ترابط فى القاهرة . . وكانت قادرة على صد اى هجوم اجنبى .

صالح الملك

وقال بعض الكتاب والمؤرخين ان للملك مصلحة فى حريق القاهرة لكى يتخذه ذريعة للتخلص من وزارة الوفد . . ومعنى هذا ببساطة شديدة ان الملك اراد التخلص من وزارة الوفد . ولما اعيته الحيلة فى ايجاد مبرر لاقالتها وجد ان أيسر السبل هو حريق القاهرة . . .

ومعنى هذا ايضا ان الملك نسى ان الدمار قد يمتد الى قصر عابدين ، وفيه ولى عهده ، وهو فى المهد ولم تمض عشرة ايام على مولده ! ! !

ان من يقرأ تاريخنا المعاصر يجد ان الملك فاروق سبق ان أقال وزارة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ متحديا فى ذلك نصيحة السفير البريطانى وكان النحاس باشا وقتها هو بطل المعاهدة وصاحب الفضل فى الغاء الامتيازات الاجنبية . كما ان الملك أقال وزارة الوفد فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ وهى مستندة الى حراب الانجليز فى حادث ٤ فبراير الشهير . . كما شرع فى إقالة وزارة النحاس باشا يوم ٤ نوفمبر ١٩٥١ (ينظر الفصل السابق) وكانت تتمتع بكامل ثقته وتعمل جاهدة على مرضاته . . وفوق هذا وذاك فان النحاس باشا قدم استقالته شفها يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وما كان اسهل على الملك من قبول الاستقالة دون حاجة الى احراق العاصمة تبريرا للاقالة . . .

وقد اضيف الى ما تقدم أن إقالة الوزارة فى مصر لا تتطلب اكثر من أن يتباطأ القصر فى توقيع المراسيم المقدمة من الحكومة . . . او ان يطلب رئيس الوزراء مقابلة الملك فلايجاب الى طلبه . . وقد حدث هذا عدة مرات دون حاجة الى حريق او تخريب .

حكم التاريخ

وواقع الامر ان حالة من القلق والتذمر كانت تسود جماهير الشعب نتيجة لاخفاق الاحزاب القديمة فى معالجة القضية المصرية وكانت نكسة الحرب الفلسطينية وكانت الاستفزازات الانجليزية فى منطقة القنال وكانت فئة من حاشية الملك غير المسئولة تضع العراقيل فى سبيل وزارة الوفد القائمة ، مما ادى الى التسيب وعدم الاكتراث وهو ما عبر عنه النائب العام فى تقريره اذ قال « كان على المسئولين ان يستعينوا بالجيش استعانة فعلية من مساء ٢٥ يناير ، وان يعطلوا الدراسة يوم ٢٦ منه وان يعملوا على تعرف الحالة النفسية لرجال البوليس بالمدينة لمعالجة ما أثر فيها وتعرف مبلغ كفاية عددهم وترتيب توزيعهم على المناطق توزيعا خاصا ملائما للحالة التى كان يجب توقعها » ثم قال . . لقد فات المسئولين ذلك كله . . وكان عليهم ان يجتمعوا ليتدارسوا الموقف ان لم يكن فى مساء ٢٥ يناير فعلى الاقل فى صباح يوم ٢٦ منه وعلى اقل القليل عندما تأزمت الحالة من وقت الظهيرة . . »

ويضاف الى شحوب الاحزاب القديمة ظهور جماعات يمينية متطرفة تتوثب للهجوم على النظام القائم تساعدها أيد اجنبية لها تنظيمات هدامة ، وتلك التنظيمات قائمة فى كل بلد وفى كل عهد وما احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ببعيدة . . اذ كانت شروعا فى حريق مماثل لولا عناية الله ويقظة اولى الامر .

وختاما لهذا الفصل استأذن فى تسجيل ما ورد عنه فى كتاب السيد رئيس الجمهورية محمد انور السادات بعنوان « البحث عن الذات » صفحة ١٣٧ اذ قال « لم يعرف حتى الان من الذى دبر حريق القاهرة ولكن الهدف كان واضحا لدى الجميع . فمما لاشك فيه ان حريق القاهرة كان موجها ضد الملك كما كان تعبيرا عنيفا عما يلاقيه اكثر من ٩٥٪ من الشعب وهى القاعدة العريضة التى حرمت فى كل نظام طبقى رأسمالى صارخ من كل شىء . .

الفصل الثالث والعشرون

وزارات الإنقاذ

مشاورات حول الموقف يوم الحريق ـ اعتذار الهلالى باشا ـ النحاس باشا يتقبل الاقالة بقبول حسن ـ وزارة على ماهر باشا تطلب التفاوض والسفير البريطانى يطلب التحقيق مع المسئولين عن الحريق ـ اول مارس يوم المفاجآت ـ وزارة الهلالى باشا ـ سفرى الى الخارج فى مهمتين ـ الدسيسة الكبرى ـ آخر حديث مع جلالة الملك ـ وزارة حسين سرى باشا ـ من عهد الى عهد .

مشاورات حول الموقف :

فى مساء يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ استدعينا ـ حافظ باشا وانا ـ الى مكتب الملك حيث عقد اجتماع حضره كل من الفريق محمد حيدر باشا قائد عام القوات المسلحة والفريق عمر فتحى باشا كبير الياوران والياس اندراوس باشا المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية . . ودار البحث عما يجب اتخاذه من اجراءات .

قال حيدر باشا ان الحالة اخذت فى التحسن بعد نزول قوات الجيش الى المدينة وقال حافظ باشا انه سبق ان وجه نظر الحكومة الى خطورة الحالة وانها لم تفعل شيئا . . وسأله الملك عما يقترحه فقال ان الهلالى يصلح لرئاسة وزارة جديدة وسألنى الملك عمن يكون الهلالى . . فقلت هو احمد نجيب الهلالى باشا الوزير السابق وهو من اقطاب الوفديين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة .

وانضم عمر فتحى واندراوس الى اقتراح حافظ باشا باقالة الوزارة وسألنى الملك فأشرت باستمرار وزارة النحاس باشا لكى تتحمل مسئولية ما حدث ووافقنى حيدر باشا على هذا الرأى . واضاف رأيا ثالثا هو ان يعهد الى النحاس باشا بتشكيل وزارة قومية تضم جميع الاحزاب لمواجهة الظروف الخطيرة القائمة فى البلاد ، فاذا لم يستجب كان ولى الامر فى حل من اقالته . . بيد ان الملك اخذ برأى اغلبية الحاضرين وقرر اقالة النحاس باشا وكلف حافظ باشا لكى يتصل بالهلالى ويعرض عليه تأليف وزارة جديدة .

وطلب حافظ باشا ان أصحبه فى تلك المهمة . وبينما كنا نتأهب لمغادرة القصر الى دار الهلالى فى ضاحية المعادى لحق بنا الياس اندراوس وقال ان الملك كلفه بالانضمام الينا . . وعند ئذ قررت الانسحاب وقلت لحافظ باشا انى سوف انتظر فى مكتبى لكى اتلقى منه تليفونيا نتيجة المشاورات مع رئيس الوزراء الجديد ولكى اعرض اسماء المرشحين على الملك كسبا للوقت ، وتمهيدا لإصدار المراسيم فى تلك الليلة .

اعتذار الهلالى باشا :

ولم اتبين الحكمة من ضم المستشار الاقتصادى الينا فى مقابلة الهلالى باشا لعرض الوزارة عليه . فتلك مهمة من اهم خصائص رئيس الديوان وأعرف عن تجربة ـ اذ أنى مارستها بمفردى منذ سنة ١٩٤٦ عند تشكيل وزارات صدقى باشا والنقراشى باشا وحسين سرى باشا ـ انها عملية تتطلب مشاورات دقيقة من حيث المبدأ هل هى وزارة ائتلافية او حزبية او مستقلة ؟ وما هو موقفها من البرلمان القائم ؟ ثم يجيىء دور اختيار اشخاص الوزراء الجدد وهى مسألة شديدة الحساسية والتعقيد وتستلزم المواءمة بين توجيهات الملك ورغبات المرشح للرياسة وتحاط عادة بالسرية الكاملة بحيث لاينبغى ان يشترك فيها دخيل اوغير مسئول . .

بعد ساعة او مايزيد عاد رئيس الديوان والمستشار الاقتصادى من المعادى وقالا ان الهلالى باشا ذكر ان صحته لا تعينه على مواجهة الموقف . . وان رجل الساعة فى الظروف الحاضرة هو الرئيس السابق على ماهر باشا واكبر ظنى ان نجيب باشا ادرك بحدة ذكائه ان اشتراك اندراوس باشا فى تلك المقابلة يدل على ان الامور لا تسير فى الطريق السليم . . .

وعرض رئيس الديوان والمستشار الاقتصادى الأمر على الملك فكلفهما بالاتصال بعلى ماهر باشا ليؤلف وزارة قومية تضم السعديين والدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين . . واستمرت المشاورات طوال يوم الاحد ٢٧ يناير وصدرت المراسيم فى المساء .

ومن حق التاريخ علينا ان نسجل فى هذه المناسبة ان الياس اندراوس اتصل من مكتبى بعلى ماهر باشا وقت تشكيل الوزارة وابلغه ان الملك يسره ان يعين كريم ثابت وزيرا فى وزارته . . ولكن على باشا اعتذر عن عدم الموافقة وطلب ارجاء الاقتراح الى فرصة اخرى . .

وخلافا لما ألفه الناس ، تقبل النحاس باشا امر اقالته بقبول حسن . . بالرغم عما ورد به من ان جهد وزارته قد قصر عن حفظ الامن والنظام . وذهب صباح اليوم التالى

(٢٨ يناير) الى القصر وقيد اسمه فى سجل التشريفات شاكرا للملك تعضيده اياه حتى آخر برهة من قيام وزارته . . مما دل على حرصه على استدامة العلاقة الطيبة مع القصر ، وردا على هذه المجاملة أوفد الملك رئيس ديوانه الى النحاس باشا لشكره على تلك اللفتة.

وزارة على ماهر باشا :

الف ماهر باشا وزارته من المستقلين ولكنه قال فى جواب التشكيل انه اخذ فى التفاهم مع الاحزاب المختلفة على معاونته فى جبهة سياسية . . وكانت وزارة النحاس باشا قد استصدرت فى ٢٦ يناير مرسوما باغلان الاحكام العرفية ووافق عليه البرلمان فى عهد الوزارة الجديدة يوم ٢٨ يناير .

ويبدو ان ماهر باشا عندما فاتح رؤساء الاحزاب فى الاشتراك فى وزارته اقترح ان يكونوا وزراء بلا وزارة او وزراء دولة وكان هذا مدعاة لاعتذارهم عن عدم القبول . .

وكانت هذه الوزارة فى الجملة وزارة تهدئة ومهادنة ، ففى عهدها توقف الكفاح فى القنال « نتيجة اتفاق بين رئيس الوزراء والفدائيين » وانسحب هؤلاء ، بل اعتقلت الحكومة فريقا منهم فى الاسماعيلية وبور سعيد والسويس والتل الكبير . وعاد كثير من العمال المنسحبين الى المعسكرات البريطانية ، واستؤنفت اعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانىء القنال ، وعاد تموين معسكرات الانجليز من مختلف انحاء البلاد الى ما كان عليه

ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذى وضعته وزارة الوفد ولا تشريع اباحة حمل السلاح لجميع المواطنين .

ومن مظاهر المهادنة ان اهتمت الحكومة بالاشتراك رسميا فى تشييع جنازة الملك جورج السادس (توفى يوم ٦ فبراير) فأوفدت بعثة ملكية برئاسة الامير محمد عبد المنعم وعضوية عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بلاط سان جيمس ، والملحق الجوى بالسفارة المصرية فى لندن .

وكذلك اعلن ماهر باشا فى البرلمان « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم . . يقصد النحاس باشا ، مما ارضى الوفديين فاعطوا ثقتهم للوزارة الجديدة ولهم فى البرلمان اغلبية كبيرة ساحقة .

أعمال الوزارة :

كانت محاربة الغلاء أهم عمل لهذه الوزارة فقد بذلت جهودا موفقة فى خفض اسعار الحاجيات الأساسية وتوفير المواد التموينية .

وأعادت الأمن الى نصابه وعملت على اصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبان ومؤسسات ومنشآت ففتحت اعتمادا أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب تلك المنشآت لاعادة تعميرها . اما جملة الخسائر فقد قدرت باثنى عشر مليونا من الجنيهات .

وأعادت النظام الى الجامعات ومعاهد التعليم واستؤنفت الدراسة فيها .

وكانت موفقة فى الحصول على موافقة الملك على اعادة تعيين الشيخ عبد المجيد سليم شيخا للازهر من جديد .

بين رئيس الحكومة والسفير البريطانى :

قدم سير رالف ستيفنسون مذكرة الى رئيس الوزراء يوم ٧ فبراير يتهم فيها حكومة الوفد بالتهاون فى حفظ النظام وتشجيع الاجرام ويزعم انه كانت هناك فرق منظمة لتدمير المتاجر والمؤسسات يوم ٢٦ يناير . وقد رد ماهر باشا بدفع تلك الاتهامات وارجع سبب الحوادث الى اعتداءات الانجليز المتكررة وقتلهم عددا كبيرا من المصريين فى منطقة القنال .

ومع أن الظروف بعد حريق العاصمة لم تكن مواتية لمطالبة الانجليز بالجلاء ووحدة وادى النيل فقد اجتمع رئيس الحكومة بالسفير البريطانى يوم ١٢ فبراير وفاتحه فى ايجاد حل للقضية المصرية . ثم اجتمع به مرة ثالثة وسلمه برنامجا للمفاوضات . . فما كان جواب السفير البريطانى الا أن قال فى مذكرة رسمية أنه يطالب اولا بسؤال وزيرى الداخلية والشئون والاجتماعية (فى وزارة الوفد) عن حوادث ٢٦ يناير . . .

ولم يعبأ ماهر باشا بما تضمنته مذكرة السفير هذه . . وصمم على الدخول فى مفاوضات تسانده جبهة مصرية قومية لتحقيق الأهداف الوطنية . وتحدد يوم أول مارس ١٩٥٢ لاجتماع الرجلين بيد أن رئيس ديوان الملك كان أسرع الى مقابلة السفير وابلاغه ان وزارة على ماهر لم يبق لها حظ من البقاء . . فما كان من السفير الا ان اعتذر عن هذا اللقاء .

استقالة الوزارة :

يسجل التاريخ انصافا للرئيس السابق على ماهر أنه كان صادقا فيما وعد به فى بيانه الى الشعب يوم ٢٥ فبراير وهو يتأهب لحل القضية المصرية اذ قال « انه لايفاوض الانجليز فى مبدأ الجلاء ولكنه يفاوض فى تنفيذ الجلاء وفى تحقيق الوحدة . وكان جادا فيما وعد به من الرجوع الى القادة وذوى الرأى فى كل مرحلة وانه سيضع النتائج

بين يدى الأمة وانه اذا لم يحقق أهدافه سيمضى متعاونا فى كفاح يشترك فيه كل مواطن .

وفى الفترة القصيرة التى أمضاها فى الحكم كانت قد تجمعت لديه ثلاث مذكرات مستفيضة وكاملة . إحداها عن كيفية الجلاء قدمها الخبراء العسكريون والسياسيون . والثانية عن السودان والدفاع الاقليمى . والثالثة عن تقسيم العمل اثناء مراحل المفاوضات .

ويبدو أن ماهر باشا كان متأثرا بالنجاح الذى لازمه سنة ١٩٣٦ عندما رأس وزارة تهدئة بقيت فى الحكم مائة يوم تمكن فيها من استمالة الانجليز الى عقد المعاهدة وتشكيل هيئة للمفاوضة مثلت فيها جميع الأحزاب كما تمكن من اجراء انتخابات سليمة . ولكنه لم يحسب حسابا دقيقا لتغير الظروف . . ففى سنة ١٩٣٦ كان الانجليز يواجهون أزمة دولية خطيرة بسبب الحرب الايطالية الحبشية . . فأقبلوا على التحالف مع مصر . اما فى سنة ١٩٥٢ فقد راحوا يطالبون أولا وقبل كل شىء بالثأر وبالتعويضات وبمحاكمة المسئولين بعد الذى كان من الغاء المعاهدة وحوادث القنال وحريق القاهرة . .

وكذلك اتضح لماهر باشا زهد الاحزاب فى التعاون معه فى الحكم ثم هو بمهادنة الوفد والاخوان المسلمين أغضب القصر وأغضب الأحزاب . . وتمشيا مع مهادنة الوفد تقاعس فى تحقيق حوادث ٢٦ يناير بينما كان القصر ينادى بالاسراع فيه بل ان وزير الداخلية فى وزارته كان يشكو من هذا البطء ومن التراخى فى معاملة طلبة الجامعة . . وفوق كل هذا وذاك لم يكن على ماهر صريحا فى معاملته لرئيس الديوان وهو يعلم عن خبرة ان القصر شريكه فى الحكم . . .

ورغم هذه الصعوبات صمم على ماهر على السير فى طريقه واجتمع يوم ٢٧ فبراير برؤساء الاحزاب السعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى والاخوان المسلمين وحزب العمال واوضح لهم برنامج عمله وهو مقبل على مفاوضات مع السفير البريطانى . .

يوم المفاجآت :

وكان يوم أول مارس يوما مشحونا بالمفاجآت . ففى التاسعة والنصف صباحا تلقى رئيس الحكومة من السفير البريطانى كتابا يعتذر فيه عن المقابلة لاصابته ببرد شديد . . وفى العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لرئيس الوزراء . . وفى الاجتماع دارت مناقشة حادة حول مرسوم تأجيل البرلمان وكان الملك قد وقعه بدون تاريخ ولم ير ماهر باشا حاجة لاعلانه بعد أن وافق

البرلمان على اعتماد الخمسة ملايين جنيه ولكن صحيفة « أخبار اليوم » نشرته صباح ذلك اليوم وترتب على المناقشة فى هذا الأمر استقالة وزير المالية ووزير الداخلية . وطلب رئيس الحكومة مقابلة الملك فأحيل الى رئيس الديوان . . فلم يبق امامه الا أن يذهب الى القصر وهو حانق ويقدم استقالته وهو واقف . . وينصرف دون أن يودعه أحد . .

واقول دون ان يودعه احد وانا آسف شديد الاسف لما حدث . فقد كنت حريصا طوال مدة عملى بالديوان على مجاملة كبار الزائرين . . وكنت اصحب رؤساء الوزارات سواء كانوا فى الحكم او خارج الحكم الى المصعد ثم الى الباب الخارجى للقصر ـ ولكن المفاجأة هذه المرة اذهلتنى بحيث تجمدت فى موقعى وكنت فى مكتب حافظ باشا عندما دخل علينا ماهر باشا ودفع باستقالته الى رئيس الديوان وانصرف ، وكان حافظ باشا قد بدأ يحدثنى عن قيام ازمة بسبب نشر مرسوم تأجيل البرلمان دون علم رئيس الوزارة . . وترجع الأزمة الى خلاف بين رئيس الوزراء وبين وزير داخليته ، وكان القصر قد فرضه عليه ، وهذا ما عناه ماهر باشا فى كتاب استقالته من قيام عقبات فى سبيل مهمته . . . وكان وجودى فى مكتب رئيس الديوان ثم تقصيرى فى القيام بالواجب نحو ماهر باشا من دواعى الظن بانى على علم بما يجرى فى القصر ضد وزارته ، والله يعلم انى برىء من هذا الظن . ويؤسفنى ان اسجل ان هذا الحادث ترك اثرا من الحفيظه فى نفس ماهر باشا من ناحيتى وعندما شاء القدر ان يعود الى الحكم فى يوليو ١٩٥٢ فانه رد الصاع صاعين . .

وزارة الهلالى باشا :

بعد ظهر يوم أول مارس اتصل رئيس الديوان بالهلالى باشا وعرض عليه الوزارة فقبلها وما لبث ان قام خلاف على اسماء بعض الوزراء ولم تتلاقى وجهات النظر الا فى الساعة الثانية من صباح اليوم التالى .

اتجه الهلالى الى تأليف وزارته من المستقلين دون الاستعانة بالأحزاب واستبقى وزير الداخلية (مرتضى المراغى) ووزير المالية (زكى عبد المتعال) ولكنه اصطدم مع القصر فى ترشيح وزير للصحة العمومية . وكان قد فاتح كلا من الدكتور سليمان عزمى والدكتور ابراهيم شوقى ثم الدكتور على توفيق شوشه ولكنهم اعتذروا جميعا . واقترح الملك تعيين الدكتور احمد محمد النقيب مدير مستشفى المواساه (بالاسكندرية) وزيرا للصحة بيد ان الهلالى لم يوافق عليه وصمم على رفضه . وترتب على ذلك تأجيل التصديق على المراسيم الى الساعة السادسة بعد ظهر ذلك اليوم . . وبقيت وزارة الصحة بغير وزير فأحيلت اعمالها الى وزير الشئون الاجتماعية .

تطهير اداة الحكم :

ألفت الوزارة عدة لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الادارية التى وقعت فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى تشرف عليها الحكومة أو تراقبها . وتشكلت كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام رئيسا ، ومستشار مساعد من مجلس الدولة أو رئيس نيابة او نائب من الدرجة الاولى او نائب أول من مجلس الدولة ، وموظف لاتقل درجته عن الدرجة الاولى عضوين وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق فى الوقائع التى تبلغ اليها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم . وقد باشرت هذه اللجان تحقيقاتها ، وكانت أساسا لبعض حالات التطهير التى تمت بعد ذلك فى عهد الثورة .

الغاء الاستثناءات :

وقررت الغاء الاستثناءات التى كانت قد أعادتها وزارة الوفد وبالغت فيها بعد أن كانت وزارة احمد ماهر الغتها من قبل ـ وعممت وزارة الهلالى هذه المرة حكم الالغاء على ما وقع فى عهد الوزارات الوفدية وغير الوفدية على السواء منذ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

واستصدرت لذلك مرسوما بقانون فى أول ابريل ١٩٥٢ يقضى بالغاء الترقيات والعلاوات والاقدميات الاستثنائية التى منحت للموظفين والمستخدمين منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ـ والغاء كل زيادة تجاوز ١٥ جنيها فى الشهر فى المعاشات الاستثنائية وذلك فيما عدا المعاشات التى منحت للضباط الذين اصيبوا او استشهدوا فى الحرب او التى تقررت لاعتبارات قومية .

تأجيل البرلمان وحل مجلس النواب :

قررت الوزارة تأجيل البرلمان لمدة شهر وردا على هذا ، قرر الوفد عدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه . ثم استصدرت مرسوما فى **٢٤** مارس بحل مجلس النواب وتحديد يوم ١٨ مايو لاجراء الانتخابات على ان يجتمع المجلس الجديد يوم **٣١** منه ثم عدلت عن هذه المواعيد وراح انصارها يلمحون الى انها ستؤلف حزبا جديدا يجمع « الاخيار » من جميع الاحزاب ليدخلوا الانتخابات تحت لواء « الحزب الجديد » ثم صرح بعض الوزراء ان النية متجهة الى تعديل قانون الانتخاب .

واخيرا قررت الوزارة تأجيل الانتخابات الى اجل غير مسمى . . وصدر بذلك مرسوم فى ١٢ ابريل نص فيه على وقف جميع الاجراءات بعد ان تلقت كثيرا من

الشكاوى التى طالبت بفتح باب القيد فى دفاتر الانتخابات بدعوى انها وضعت فى عهد وزارة الوفد الاخيرة ، وان النواب والشيوخ الوفديين كانوا يتدخلون فى تحريرها ، فيقيدون اسماء انصارهم ويستبعدون اسماء خصومهم .

وقد صرح وزير الداخلية فى ١٢ يونيه بان الانتخابات تجرى فى اكتوبر ١٩٥٢ ويجتمع البرلمان فى نوفمبر من تلك السنة !

قضية الجلاء والسودان :

عقد رئيس الحكومة مع السفير البريطانى اجتماعا تمهيديا فى ٢١ مارس وتوالت الاجتماعات بين السفير ووزير الخارجية المصرية واستطالت المرحلة الاستطلاعية إلى أن صرح مستر ايدن فى أواخر ابريل بأنه لا يمانع فى الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان بشرط أن تعترف مصر ـ قبل اجراء المفاوضات ـ بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم . . وسافر السفير البريطانى إلى لندن ثم عاد يوم ٤ مايو ومعه آخر المقترحات وقابل الهلالى وأطلعه عليها فوجدها لم تحقق آماله . . إذ صرح بعد المقابلة بأن مصر لن تقبل غير أساس واحد للمفاوضات الرسمية هو الجلاء التام عن منطقة القنال فى أقرب وقت ووحدة شطرى الوادى . . وفى ١٠ مايو نشرت صحيفة « الأهرام » تفاصيل تلك المقترحات وهى تتلخص فى رفض الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان قبل استشارة السودانيين . . واستعداد انجلترا للجلاء على مراحل تبدأ فى الحال . .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على صلة وثيقة بتلك المفاوضات عن طريق سفيرها فى مصر مستر جيفرسون كافرى ثم أنها أوفدت وكيل وزارة الخارجية (مستر هنرى بايرود) إلى القاهرة حيث جاء فى ٨ مايو واجتمع برئيس الحكومة وبوزير الخارجية . . وكانت أمريكا حريصة على بقاء باب المباحثات مفتوحا .

وتعددت الاتصالات بين القاهرة ولندن وواشنطن والخرطوم لحل مشكلة السودان واتخذ الهلالى خطوة سياسية بارعة بأن دعا زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة فأوفد المهدى باشا ثلاثة من أعضاء الحزب (عبد الله الفاضل المهدى والسيد عبد الرحمن على وزير المعارف والسيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية التشريعية) حضروا إلى القاهرة ثم إلى الاسكندرية واجتمعوا برئيس الوزارة عدة مرات صرح بعدها السيد الشنقيطى بأن الأمل قوى فى تلاقى وجهات النظر . .

سفرى إلى الخارج فى مهمتين :

كان وزير البرازيل المفوض « سنيور جراسا ارانها » فى القاهرة قد اقترح فى سبيل

توطيد علاقات الود بين البلدين أن يتبادل رئيسا الدولتين الأوسمة والنياشين . وعرضت الفكرة على جلالة الملك فوافق على اهداء قلادة محمد على الكبير إلى رئيس جمهورية البرازيل وشرفنى بأن عهد إلى بتلك المهمة ، وأوفدنى سفيرا له فوق العادة ومفوضا لهذا الغرض .

وعلم مستر كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر بأمر سفرى فاقترح أن أقوم بزيارة واشنطن فى طريق العودة لكى أتحدث إلى المسؤولين فيها بشأن اعتراف أمريكا بلقب ملك مصر والسودان وقد وافق الملك على هذا الاقتراح .

أبحرت من الاسكندرية يوم ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ وعدت إلى القاهرة يوم ٢٩ يوليو . . وكانت قد جرت فى تلك الفترة أمور كثيرة أو كما يقول التعبير الانجليزى تدفقت تحت الكبارى مياه غزيرة . .

وسوف أعود إلى تفصيل هاتين الرحلتين فى ختام هذه المذكرات .

الدسيسة الكبرى :

عندما كنت فى حضرة الملك بقصر رأس التين يوم ٢٩ مايو للاستئذان فى السفر سلمنى مذكرة مرفوعة اليه من الأستاذ كريم ثابت المستشار الصحفى محصلها أن الحالة الاقتصادية سيئة وأن الموقف السياسى مهتز ، وأن صالح الملك فى أن يخرج الهلالى من الحكم . . .

وقالت المذكرة أن الناس يتداولون حلا من ثلاثة :

أولها : اعادة النحاس باشا إلى الحكم وهو أمر قد يجد الملك فيه غضاضة ولما يمضى على اقالة الوزارة الوفدية أربعة أشهر . .

وثانيها : أن يعهد إلى مرتضى المراغى برياسة الوزارة وهو ما يزال فى مستهل حياته السياسية . .

وثالثها : وهو الأفضل . . أن يؤلف حسين سرى باشا وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة . .

وبعد أن فرغت من قراءة المذكرة سألنى الملك عن رأيى فقلت أن هناك تعبيرا غير شائع وقد يصلح لوصف هذه المقترحات . قال ما هو ؟ قلت هذه ترهات ، وسأل عن المعنى فقلت يعنى كلام فى كلام . . وكان الملك فى حالة نفسية مرحة مما شجعنى على أن أتقدم بسؤاله « هل لمولانا مأخذ على رئيس الحكومة أو على أحد وزرائه ؟ » ولما أجاب بالنفى استرسلت فى الحديث فقلت أن الوزارة القائمة جاءت باختيار جلالته ورسمت لنفسها برنامجا وطنيا سليما يتلخص فى تطهير الأداة الحكومية

والسعى إلى تكوين حزب من الأخيار ، قد ينضم اليه كثير من الوفدين . . وانها تسير فى المفاوضات سيرا حثيثا وتطلع رئيس الديوان على مراحلها أولا بأول . وانها أخذت فى تعديل قانون الانتخاب . . وكل هذه أمور تستغرق بعض الوقت فلا أقل من أن تتاح لها فرصة العمل إلى شهر أكتوبر أو نوفمبر القادم حيث يحل موعد اجتماع البرلمان الجديد بمقتضى الدستور فاذا كتب لها النجاح فى المفاوضات وحصلت على الأغلبية فى الانتخابات بقيت فى الحكم . واذا لم تنجح أو لم يفز أنصارها فى الانتخابات يومئذ يتولى الحكم من تكون له الغلبة فى البرلمان القادم .

وقد أبدى الملك ارتياحه لهذا الايضاح ثم سأل عن موعد عودتى من مهمتى فقلت فى أوائل يوليو واستأذنت فى القيام باجازة بعد ذلك للعلاج فى « بلومبير » بفرنسا ثم أضفت أن رئيس الديوان (حافظ باشا) يعتزم القيام باجازته فى منتصف أغسطس . قال الملك اذن فليس هناك ما يدعو لاتخاذ أى اجراء قبل شهر أكتوبر . . قالها بالانجليزية Nothing doing before october وكانت تلك آخر مقابلة تشرفت فيها بالحديث مع جلالة الملك .

استقالة الهلالى باشـا :

أبلغت حديثى هذا إلى رئيس الديوان فأقرنى على كل ما ذكرته .

وكانت تلك هى مشورة المسؤولين فى القصر . أما غير المسؤولين فقد كانوا يخشون أن تمتد اليهم اجراءات التطهير وكانوا يعملون على تحقيق منافع لهم . فزينوا للملك أن يبادر إلى اخراج الهلالى واحلال حسين سرى محله .

وبعد أن فرغت من مهمتى فى ريودى جانير وبارحتها يوم ٢٤ يونية إلى نيويورك حيث استقبلنى فى المطار مستر Stabler وكيل ادارة المراسيم بالخارجية وأبلغنى أن مستر W.Bruce وزير الخارجية بالنيابة يدعونى لمقابلته يوم الاثنين ٣٠ يونية .

ولشد ما كانت دهشتى عندما وردت الأنباء عن استقالة الهلالى يوم ٢٨ وأيقنت أن الملك استمع إلى رأى الحاشية دون رأى الديوان وفى حفلة الغداء التى أقامها لى مستر هنرى بايرود وكيل الخارجية (والذى عين فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة) فى « بلير هاوس » همس فى أذنى بأنهم تلقوا على التو برقية من سفيرهم فى مصر بأن الملك عهد إلى حسين سرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة وبأنه قد اختار كريم ثابت باشا وزيرا معه ليكون ضابط اتصال بين القصر والوزارة . . فقلت مداعبا أن هذا يجعل وظيفتى فى الديوان مريحة للغاية .

وكان سفير مصر فى واشنطن كامل بك عبد الرحيم ، حاضرا تلك المأدبة فسألته عن الوزارة الجديدة فقال بانه لم يتلق شيئا عنها من القاهرة بعد . وكانت المشاورات

ما تزال جارية إذ مضت أربعة أيام قبل التشكيل النهائى لوزارة سرى باشا .

وزارة سرى باشا :

حدث التغيير الوزارى وأنا بعيد عن مصر ولما عدت بعد ٢٣ يوليو أمكننى تجميع بعض المعلومات وإن لم تكن قاطعة . وهنا اعتذر للقارىء بأنه قد تأصل فى نفسى مركب نقص وظيفى . . فلا أشهد الا بما أعلم ولا أعتمد فيما أكتب على السماع أو على ما يشاع .

فقد علمت من حافظ باشا ـ بعد عودتى ـ انه سبق أن قدم استقالته من رياسة الديوان فى ٢٠ يونيه ولكن الملك أثناه عن عزمه . وكذلك اجتمعت ببهى الدين بركات باشا وكانت تربطنى به صلة ود وثيقة ، وتأكدت من ان رئيس الديوان كلفه بتشكيل الوزارة يوم ٣٠ يونيه وانه راح يستشير صديقه احمد لطفى السيد باشا ثم ذهب الى دار الهلالى باشا يستوضحه اسباب استقالته وانه فى اليوم التالى اختار السكرتير العام لمجلس الوزراء واخذ يفاتح بعض الشخصيات ليتعاونوا معه فى الحكم . كان هذا يوم اول يوليو وفى اليوم التالى طلعت الصحف بوثائق تشكيل وزارة حسين سرى باشا .

وبمراجعة الصحف الصادرة فى تلك الفترة تبين ان كريم ثابت والياس اندراوس ترددا اكثر من مرة على دار حسين سرى باشا فى الوقت الذى كان رئيس الديوان يفاتح بركات باشا فى تأليف الوزارة .

واود ان اسجل هنا بانه لم يحدث فى تاريخ الوزارات التى عاصرت قيامها منذ سنة ١٩٤٢ ان عدل الملك عن رأيه بعد ان وافق على المرشح للوزارة الجديدة .

وكان هذا التخبط هو بداية النهاية . ولم يلبث حسين سرى ان قدم استقالته يوم ٢٠ يوليو وعاد الهلالى باشا الى الحكم يوما واحدا . . وانتقلت مصر من عهد الى عهد .

من عهد الى عهد :

لم اكن فى مصر يوم ان قامت ثورة يوليو وانما يمكن اعتبار ما ورد فى الفصلين السابقين بمثابة مقدمة لها .

بعد انتهاء مهمتى فى ١٠ يوليو غادرت نيويورك الى باريس ومنها الى « بلومبير » حيث بدأت العلاج يوم ١٥ يوليو . وفى ٢١ منه حدثنى احمد ثروت بك سفير مصر فى باريس عن تجدد الازمة الوزارية . وبعد ظهر ذلك اليوم اتصل بى من الاسكندرية الاستاذ محمد شلبى يوسف مدير الادارة العامة بالديوان وابلغنى امر الملك بأن اعود فورا الى مصر اذ ان حافظ باشا رئيس الديوان مرشح لرياسة الوزارة الجديدة . وقد

اوضحت لمحدثى ان العلاج يتطلب اسبوعين آخرين واقترحت ان يعرض على المقام السامى انتداب طلعت باشا كبير الامناء او نجيب سالم باشا ناظر الخاصة الملكية للقيام باعمال رئيس الديوان الى حين عودتى . . وفى مساء اليوم التالى ابلغنى موافقة الملك على استكمال اجازتى وكانت تنتهى فى منتصف اغسطس .

وقامت ثورة ٢٣ يوليو والف على ماهر باشا الوزارة فى اليوم التالى فسافرت الى باريس يوم ٢٥ يوليو حيث اتصلت من السفارة بقصر راس التين لاستطلاع الاخبار وقد اجابنى قومندان بوليس السراى الاميرالاى احمد كامل بما لايخرج عما ورد بالبرقيات العامة .

وفى مساء يوم ٢٦ يوليو وردت الينا فى باريس انباء تنازل الملك فاروق عن العرش ومغادرة البلاد .

استشرت اصدقائى فى السفارة المصرية وكنت بين عاملين أما ان استأنف اجازتى وعلاجى واما ان اعود الى مصر فورا وقد غلبت الرأى الثانى فسافرت من باريس مساء ٢٨ يوليو ووصلت القاهرة صباح يوم الثلاثاء ٢٩ منه . وتوجهت ظهر ذلك اليوم الى وزارة الخارجية حيث قابلنى على ماهر باشا مقابلة ودية . . وبعد ان اخبرته بانى قطعت اجازتى قال على كل حال ان مجلس الوزراء يتولى فى الوقت الحاضر سلطات الملك الدستورية أى ان الديوان لا عمل له . . قلت اذن سوف الزم دارى الى حين صدور اوامر اخرى فوافق على ذلك .

وفى تلك المقابلة سألنى ماهر باشا عما اذا كنت مازلت اقيم فى شقتى القديمة بشارع البحر الاعمى (شارع الجبلاية) فأجبته بأن عنوانى لم يتغير منذ سنة ١٩٣٨ . . (أى منذ كنت سكرتيرا بوزارة الخارجية) ، ولم اتبين الى اليوم اهمية هذا السؤال ! !

وكان مجلس قيادة الثورة قد قرر يوم عزل الملك اخراج بعض موظفى القصر ، من الخدمة ولم اكن ضمن من شملهم هذا القرار .

وفى يوم ٢ اغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات باشا والقائمقام اركان حرب محمد رشاد مهنا . وفى اليوم التالى اتصل بى بركات باشا وطلب ان أعود الى الديوان لمباشرة اعمال وظيفتى . وفى اول لقاء مع القائمقام رشاد مهنا قال مجاملا ان ما بلغه عنى يدعوه الى الترحيب بتعاونى معه فى مجلس الوصاية .

وفى يوم ١٠ اغسطس قررت هيئة الوصاية تخفيض ميزانية الديوان بحيث تلغى وظيفة السكرتير الخاص والسكرتير الخاص المساعد ويستغنى عن الموظفين الذين

تزيد سنهم على ٥٥ سنة فيحالوا الى المعاش مع ضم سنتين الى مدة خدمتهم . وكان هذا القرار لا ينطبق على حالتى اذ كنت فى التاسعة والاربعين . . وقررت الهيئة الغاء وظيفة وكيل الديوان وتخفيض درجة رئيس الديوان من وزير الى وكيل وزارة وبذلك استمر شاغلا لها مع لقب « رئيس الديوان » .

وفجأة يوم ١٤ أغسطس دعانى القائمقام رشاد مهنا لمقابلته وقال انه كان يود ان يهنئنى بالترقية ولكن على باشا ماهر اعترض . . واصر على اخراجى من القصر . . وطلب الوصى ان اقدم استقالتى ثم قال على سبيل المواساة انه كفيل بتسوية الأمور .

واذكر هنا ان آخر ما اغضب ماهر باشا وجعله يحجب ثقته عنى . . ان خلافا قام بشان حلف اليمين الدستورية امام هيئة الوزارة يوم ٥ اغسطس اذ استشارنى بركات باشا فى المكان الذى يؤدى فيه الاوصياء اليمين القانونية هل هو رياسة مجلس الوزراء او قصر عابدين . . فقلت ان بالقصر قاعة مخصصة لاجتماعات مجلس الوزراء . عندما يرأسه الملك فهى مكان مناسب لمراسم حلف اليمين . . ولم اكن اعلم ان لماهر باشا رأيا آخر هو ان ينتقل الاوصياء الى رياسة مجلس الوزراء . . ليحلفوا اليمين الدستورية هناك . . وانتهى الأمر بحضور الوزراء الى قصر عابدين ولكن ماهر باشا صمم على ان تجرى المراسم فى قاعة العرش ، وكان هذا ايذانا بانتقال السلطة من مجلس الوزراء الى مجلس الوصاية .

اضيفت هذه المشورة إلى الهنات السابقة فى صلتى بعلى ماهر باشا فكانت بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير . .

بناء على طلب القائمقام رشاد مهنا قدمت له استقالتى يوم السبت ١٦ اغسطس وكان متعاطفا ومجاملا الى اقصى الحدود وقال انه سيحتفظ بكتاب الاستقالة فى مكتبه الى ان تهدأ الاحوال وتستقر الأمور وذكر قوله تعالى « وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون » . وكذلك عندما استأذنت من الوصى الامير محمد عبد المنعم ابدى تأثرا شديدا لاستقالتى وقال انه يرجو ان يجد لى عملا فى شركة قنال السويس . . وبقيت استقالتى معلقة ولم اخطر بقبولها الا فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ وهى وان كانت مشروطة بتسوية حالتى اى ضم مدة الى خدمتى ، فان هذا الشرط لم يلتفت اليه عند تسوية المعاش . . .

ورغم الاستقالة فان هيئة الوصاية كلفتنى بالاستمرار فى العمل ، وتسليم ما بعهدتى الى ان جاء يوم الاحد ٧ سبتمبر فى الساعة الثالثة صباحا ايقظنى ضابط من المخابرات وطلب ان اصحبه الى المدرسة الثانوية العسكرية بالقبة حيث امضيت مدة الاعتقال مع كثيرين آخرين من رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين . .

ومع ان مجلس قيادة الثورة وجه نداء الى المواطنين لكى يتقدم كل من له مأخذ على احد من المعتقلين ان يقدم شكواه . . فانى امضيت خمسة وثمانين يوما دون سؤال او استجواب .

وقد افرج عنى مع آخرين يوم اول ديسمبر ١٩٥٢ فى مناسبة كريمة هى ذكرى مولد النبى عليه افضل الصلاة والسلام .

الفصل الرابع والعشرون

ملحق بالأزمات الوزارية

فى وزارة احمد ماهر باشا ـ فى وزارة النقراشى باشا ، حفلة المدينة الجامعية ـ استقالة النقراشى باشا ـ فى وزارة اسماعيل صدقى باشا ـ مؤتمر انشاص ـ كريم ثابت مستشارا صحفيا ـ رئيس الحكومة الذى قال « لا » ـ تعديل الوزارة ـ استقالة صدقى باشا الثانية ـ مشاورات الوزارة القومية ـ صدقى باشا يرشح من يخلفه ـ فى وزارة النقراشى الثانية ـ ازمة نوفمبر ١٩٤٧ ـ رئيس الحكومة يقوم بواجبه ويرضى ضميره .

يظن الكثيرون ان الشقاق والخلاف بين القصر والوزارة وما ينشأ عنهما من أزمات ، وقف على الوزارات الوفدية ، والواقع ان العديد من الازمات قام بين القصر والوزارات غير الوفدية ، وكان الفارق بين نوعية الخلافات أن الاولى كانت من صنع الوفد بسبب تمسكه بالمبدأ القائل بأن الملك يملك ولا يحكم ، بينما الازمات فى عهد وزارات احزاب الاقلية ، كانت فى اغلب الاحيان من صنع القصر نفسه . . . وكانت ازمات عابرة لم تترك اثرا فى سير الاعمال العادية ، قامت وانتهت دون ان يدرى بها احد سوى من شارك فيها أو اتصل بها .

وقد استعرضنا فى الفصول الاربعة من الثامن الى الحادى عشر تفاصيل الازمات التى قامت بين القصر والوفد من سنة ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ وفيما يلى بعض ما سجلته فى مفكرتى عن أزمة سنة ١٩٤٥ وما بعدها .

فى وزارة احمد ماهر باشا :

١ ـ رحلة الملك الى السعودية :

فى الثامن والعشرين من يناير ١٩٤٥ قام الملك برحلة الى ينبع ورضوى بالمملكة العربية السعودية ، اجتمع فيها بالملك عبد العزيز آل سعود ، ورأى احمد ماهر باشا ان زيارة لها هذا الشأن تقتضى من الناحية الدستورية ، استصحاب رئيس الحكومة او وزير الخارجية . واثير هذا الموضوع فى اجتماع حضره عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وقد سبق تفصيله فى الحديث عن الجامعة العربية فى الفصل الثانى عشر من هذه المذكرات .

٢ - مع الرئيس روزفلت

وفى ٢٠ فبراير من تلك السنة اجتمع الملك فاروق بالرئيس روزفلت على ظهر بارجة حربية امريكية فى مياه البحيرات المرة بمنطقة قنال السويس . وفى هذا اللقاء اثار الرئيس الامريكى مع الملك مسألة اعلان مصر الحرب على دولتى المحور تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرنسيسكو ولم يحضر اجتماعهما من يمثل الوزارة . ولم يرى ماهر باشا ما يدعو الى الاستشكال ، وقنع بما ابلغه رئيس الديوان عن هذا الاجتماع . وكان ماهر باشا قد تلقى رسالة مماثلة من وزير خارجية انجلترا وكانت تلك المشورة متفقة مع سياسة الحكومة المصرية ، وكانت الحرب قد اوشكت على النهاية بانتصار الحلفاء على دولتى المحور .

وفى هاتين الواقعتين ما يدل على سعة الافق والمرونة السياسية التى كان احمد ماهر باشا يتصف بهما . وانى لاذكر فى هذا المقام انه عندما صدر الامر الملكى بتعيينى وكيلا لديوان الملك فى اكتوبر ١٩٤٤ فان ماهر باشا لم يشأ أن يثير حقه الدستورى فى أبداء رأيه ، بوصفه رئيسا للحكومة فى تعيين كبار موظفى السراى ، وانما اكتفى - بمجرد نشر الخبر فى الصحف - ان قام بزيارة رئيس الديوان ولست اعلم ما دار بينهما من حديث ، ثم قدمنى حسنين باشا الى دولته فقال ان ما سمعه عنى يدعوه الى الموافقة على هذا الاختيار ، وقامت بيننا صلة عمل وثيقة ، اشرت اليها فى مناسبات سابقة .

فى وزارة النقراشى باشا الاولى
(ازمة شكلية)

صادفت هذه الوزارة يوم تأليفها فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ازمة عارضة . اذ نبتت لدى الادارة القانونية بالديوان فكرة تتلخص فى ان الدستور لم يرد به نص خاص برئيس الوزراء . . وأن المواد التى نظمت السلطة التنفيذية اشارت الى الوزير والوزراء فقط . . ففى الحالة التى نحن بصددها وهى استمرار الوزارة فور اغتيال رئيسها ، يكتفى بأن يصدر الملك امرا باختيار النقراشى باشا رئيسا للوزارة القائمة دون حاجة الى تبادل وثائق جديدة . . وكان الملك راضيا عن هذا الاتجاه اذ ان من شأنه ان يهيىء للملك سلطة أوسع فى التغيير والتعديل . . وتحدث الى حسين هيكل باشا فى هذه الفكرة عند استشارته باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ فيمن يخلف احمد ماهر باشا . . .

وقد ابدى هيكل باشا اعتراضه على هذه الفكرة وقال انها لاسند لها من الدستور وناقشها مع الوزراء ومع حسنين باشا رئيس الديوان الذى استشار رئيس لجنة قضايا

الحكومة (محمود حسن باشا) وجاء رأيه مطابقا لرأى هيكل باشا وانتهى الامر باقتناع القصر بوجهة نظر الحكومة وبالعدول عن تلك البدعة .

حفلة المدينة الجامعية

عقب نشر الكتابين المتبادلين بين النقراشى باشا والحكومة البريطانية بشأن المفاوضات ، قامت فى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ مظاهرة من طلبة الجامعة ضمت بضعة آلاف منهم ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة الا بعد الجلاء . . . ووقعت حادثة كوبرى عباس اذ اعتدى البوليس على الطلبة وأصاب نحو ١٧٠ منهم . . .

وكان قد تقرر الاحتفال يوم ١٢ فبراير بوضع الحجر الاساسى للمدينة الجامعية (جامعة فؤاد الاول) على ان يكون بيت الطلبة أول ما يقام من مبانى هذه المدينة . وكان الملك قد تبرع هو وافراد اسرته بمائة الف من الجنيهات لهذا المشروع . وكان من الطبيعى ان يحتفل الطلبة بهذه المناسبة بيد انهم على العكس من ذلك راحوا يعملون على إحداث الشغب ونزع اللافتات المقامة للترحيب بمقدم الملك . . . ورأى وزير الداخلية الا يحضر الملك الحفل أوأن يؤجل الى فرصة اخرى .

وعرض الامر على الملك فصمم على حضور الحفل واتصل رئيس الديوان بالنقراشى باشا معربا عن الاثر السىء الذى يحدثه عدول الملك عن الحضور . . . وانتهى الامر بتشديد الحراسة على الطرق المؤدية الى الجامعة وبأن لا يحضر الحفل من الطلبة الا من وثق رجال الامن بهم . . وجاء الملك متأخرا عن الموعد المقرر وانتهى الحفل سراعا وفى اضيق الحدود . . .

استقالة النقراشى باشا

لم تكن حوادث الجامعة أو استقالة وزراء حزب الكتلة هى التى أدت الى اخراج النقراشى باشا من الحكم . بل كانت هناك ضغوط خارجية قوية . . فقد كان السفير البريطانى وهو بطل ٤ فبراير متبرما بأى وزارة لايشترك فيها الوفد . . وساءت العلاقة بين السفير والنقراشى باشا عقب حادث اغتيال امين عثمان باشا يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦ وبعد تشييع الجنازة ابدى السفير لرئيس الديوان شكواه من اختلال الامن وطلب مقابلة الملك للتحدث اليه فى شأن الوزارة القائمة ، فاستمهله رئيس الديوان حتى تنتهى زيارة الملك عبد العزيز لمصر .

وفى التاسع والعشرين من يناير تمت المقابلة وتحدث السفير الى الملك فى هذا المعنى واشار الى ان من الخير تغيير الوزارة فطلب الملك منه تأييد حديثه كتابة . .

وفى اليوم الثانى بعث السفير بخطاب « سرى وشخصى » الى رئيس الديوان يقول فيه ان التعاون مع النقراشى اصبح مستحيلا . . ، وبعث الديوان بصورة من هذا الخطاب الى سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) للتدليل على مدى ما ذهب اليه السفير من التدخل فى شئون مصر الداخلية ومجافاته للأصول الدبلوماسية . .

ولعل هذا كان من دواعى التعجيل بنقل لورد كيلرن من منصبه فى مصر نهائيا حيث استدعته حكومته ثم عينته مندوبا ساميا فى جنوب شرق آسيا وغادر القاهرة يوم ١٣ فبراير .

هذا وقد حرص الملك على استبقاء النقراشى فى الحكم الى ما بعد احتفالات ١١ فبراير (عيد ميلاد الملك) وبعد ان اغدق على الوزراء وكبار موظفى الدولة بالرتب والنياشين تكريما منه لرئيس وزرائه .

مشاورات لتأليف الوزارة الجديدة

بناء على طلب رئيس الديوان قدم النقراشى باشا استقالة وزارته يوم ١٥ فبراير بعد ان قضت فى الحكم سنة كاملة .

وعندما ابلغنى حسنين باشا موافقة الملك على العهد برئاسة الوزارة الى حضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا وتكليفى بمفاتحته فى ذلك ، اجتمعت به فى منزله واوضحت له الفرصة المتاحة لتأليف وزارة قومية وبدء عهد جديد بعد ان تقرر عزل لورد كيلرن . . ولكن شريف باشا اعتذر عن عدم القبول لاسباب خاصة . . وعندئذ اتجه الملك الى اسماعيل صدقى باشا فقمت بزيارته فى نادى « محمد على » وعرضت عليه رئاسة الوزارة فقبلها .

وقد اتم صدقى باشا تشكيل وزارته يوم ١٦ فبراير من المستقلين والاحرار الدستوريين واعتذر السعديون عن الاشتراك فى الوزارة ولست واثقا من انه عرض على حزب الكتلة الوفدية الاشتراك فى وزارته . وقد عدل السعديون عن موقفهم بعد ذلك فى سبتمبر من تلك السنة كما سبق بيانه .

فى وزارة اسماعيل صدقى باشا

١ ـ مؤتمر انشاص

فكر الملك فى الاجتماع بملوك العرب ورؤسائهم للتشاور فى قضية فلسطين فوجه الدعوة اليهم عن طريق الادارة العربية بالديوان دون أن يخطر رئيس الحكومة أو وزير الخارجية أو الامين العام لجامعة الدول العربية . . وتم الاجتماع فى أنشاص يوم ٢٨ مايو . وصدر بيان رسمى فى ٣٠ مايو من الامانة العامة لجامعة الدول العربية بنتيجة

الاجتماع (ينظر الفصل الثانى عشر من هذه المذكرات) .

ولم يدع رئيس الحكومة الى هذا المؤتمر رغم أهميته ولو أنه حضر مأدبة الغداء التى اقيمت فى ختامه للملوك والرؤساء . ورأى صدقى باشا أن من الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه المفاوضات مع انجلترا صفوا لايعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لاتبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات . أما وزير الخارجية (احمد لطفى السيد باشا) فقد اكتفى باعلان اعتكافه . .

٢ - كريم ثابت مستشارا صحفيا

ورأى الملك قبيل اجتماع انشاص أن يعين كريم ثابت المحرر بجريدة المقطم مستشارا صحفيا للديوان . ولما لم تكن بالديوان درجة لربط تلك الوظيفة عليها فقد اقترحت ارجاء التنفيذ الى الميزانية المقبلة حتى تنشأ وظيفة لملحق صحفى . . . غضب الملك لذلك غضبا شديدا وقال أليس له الحق فى أن يعين مستشارين يضطلعون بمهام خاصة كما يفعل رئيس الولايات المتحدة الامريكية ؟ وأصر على تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيا بدون ماهية . . وبذلك اصبح كريم ثابت منتسبا للقصر دون أن يكون موظفا عاما يخضع للقيود المفروضة على موظفى الحكومة من ناحية التصرفات المالية وغير المالية . . فأصبحت له سلطة دون ان يتحمل أية مسئولية .

ولما علم صدقى باشا بصدور تلك الارادة السنية لم يشأ أن يثير أزمة حول هذا التعيين ايضا واكتفى بأن سأل فى سخرية عن العلاقة المالية بين المستشار الصحفى للديوان وبين جريدة المقطم . . التى كانت تحصل على اعانة شهرية من وزارة الداخلية !

وذهب المستشار الصحفى الى رئيس الوزارة يعرض عليه خدماته واستعداده لتسهيل الامور . . فما كان من صدقى باشا الا ان أجاب بأن صلته بالقصر تتم منذ أربعة شهور عن طريق رئيس الديوان بالنيابة وأنه مطمئن الى تلك الصلة وأنه فى ذلك انما ينفذ ارادة الملك شخصيا . وفى الواقع كان الملك ساعة وفاة حسنين باشا يوم ١٩ فبراير ١٩٤٦ قد اجتمع فى المستشفى (الانجلوامريكان) برئيس الوزارة وناظر الخاصة الملكية (مراد محسن باشا) وكنت حاضرا وبادر رئيس الحكومة بسؤال الملك عمن يكون ضابط الاتصال بين القصر والحكومة وكان الملك يعلم رابطة النسب بين صدقى باشا ومراد باشا ولكنه اختار وكيل الديوان ليقوم بالعمل ، وصدر الامر الملكى بتعيينى رئيسا للديوان بالنيابة .

٣ - رئيس الحكومة الذى قال « لا »

ولم يمض اسبوعان على تلك المقابلة التى أعرض فيها رئيس الحكومة عن المستشار الصحفى حتى انفردت جريدة المقطم . . بنشر خبر مؤداه أن مندوب الجريدة سأل صدقى باشا عن موعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة الى الاسكندرية . . فأجاب رئيس الحكومة بأنه لم يقرر ذلك بعد . . وغضب الملك لهذا التصريح فهو الذى يقرر تلك المواعيد . . وكلفنى بلفت نظر رئيس الحكومة فورا ومطالبته بتصحيح الاوضاع . . وخطر لى ما قد يترتب على ذلك من حرج ولكن الملك أصر على رأيه فتوجهت الى الرياسة بعد ظهر اليوم نفسه وفاتحت رئيس الحكومة فى الامر وأدرك صدقى باشا الموقف بحدة ذكائه وشدة حرصه على كرامته فلم يعلق بشىء وقال انه تحت الامر . . وأنه مدعو تلك الليلة على العشاء فى مفوضية شيلى . . وما أن عدت الى قصر القبة حتى وافانى رسول من قبل صدقى باشا (الاستاذ ابراهيم رشيد) وسلمنى كتاب استقالة رئيس الحكومة لاسباب صحية . .

عندئذ أيقن الملك أنه اخطأ . . وما لبث أن استدعى رئيس الحكومة من مفوضية شيلى وتحدث اليه حديثا طويلا انتهى بعدول صدقى باشا عن الاستقالة ، واستقبلنى الملك فى مكتبه ودعانى الى تناول القهوة (للمرة الاولى) وقال متبسطا انه اقنع صدقى باشا بالاستمرار فى الحكم . .

ولعل هذه هى المرة الوحيدة التى اذكر فيها ان رئيس الحكومة قال « لا » وان الملك تراجع عن موقفه . . .

٤ - وصول مفتى فلسطين الى مصر

لم تنته متاعب رئيس الحكومة بتلك المقابلة وتسوية الامور بينه وبين القصر ، اذ فوجىء يوم ١٩ يونيو بصدور بلاغ من ديوان الملك عن وصول الحاج امين الحسينى مفتى فلسطين واقامته فى القاهرة لاجئا وضيفا على ملك مصر . . وقد اضطر صدقى باشا الى اصدار بيان من مجلس الوزراء لتغطية الموقف كما صرح وزير الخارجية (لطفى السيد باشا) بأن المفتى يعتبر لاجئا سياسيا . . .

ولايخفى ماسببه لجوء المفتى الى مصر من الحرج للوزارة وخاصة بعد ان اعلن وزير خارجية امريكا نبأ العثور على وثائق ألمانية تشير الى صلة المفتى بالمحور . . وبأن هذه الوثائق سوف تنشر فى حينها مع غيرها من الوثائق المتعلقة بالحرب العالمية الثانية .

٥ - تعديل الوزارة

استطال أمر المفاوضات المصرية الانجليزية مما أدى الى ضجر المفاوضين المصريين وراح الشمسى باشا أحد المفاوضين يعلن فى ٢٤ يونيه بأن الموقف اصبح يدعو الى الحرج . . وأعقبه مكرم عبيد بالتصريح فى « الاهرام » بالاعتراض صراحة على المادة المتعلقة بانشاء مجلس الدفاع المشترك . . وتوالى نشر تصريحات المعارضين عقب اجتماعهم فى ١٩ يوليو وأحس صدقى باشا بأنه فى حاجة الى تقوية مركزه بتأييد السعديين لان مرد الامر فى النهاية الى البرلمان ولهم فيه أغلبية فاستعان بى لاقناع النقراشى باشا باشتراك حزبه فى الوزارة فاجتمعت به فى داره وفاتحته فى الأمر ثم تفضل بزيارتى فى منزلى بسيدى بشر وابلغنى موافقته على طلب رئيس الحكومة . وتم بذلك التعديل الوزارى فى ١٢ سبتمبر بتعيين ابراهيم باشا عبد الهادى وزيرا للخارجية وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة وعبد المجيد بدر وزيرا للشيون الاجتماعية ومحمود باشا حسن (الذى كان رئيسا للجنة قضايا الحكومة) وزيرا للعدل وعبد الجليل أبو سمره وزير دولة . وترتب على هذا التعديل تعيين أحمد لطفى السيد باشا نائبا لرئيس الوزراء ، ولم يلبث ان استقال من هذا المنصب فى ٦ اكتوبر .

٦ - خلاف على تعيين رئيس لمجلس الدولة :

بمناسبة انشاء مجلس الدولة إقترح الديوان تعيين بهى الدين بركات باشا رئيسا للمجلس وكان من رأى صدقى باشا تعيين محمد كامل مرسى باشا لهذا المنصب ، واحتكمنا الى الملك وجاء امره مؤيدا لوجهة نظر رئيس الحكومة .

٧ - استقالة صدقى باشا الثانية :

أوضح صدقى باشا فى مذكراته أن البيان الذى أصدره الوفد المصرى بالاعتراض على كل محالفة مع انجلترا كان له أثر كبير فى أذهان قوم تولاهم الملل والسأم بسبب طول مدة المفاوضات . ويستطرد فيقول : « تبين فى غضون المناقشات الحادة التى تميز بها الدور الأخير من المفاوضات فى النطاق المصرى أن عوامل جديدة سيطرت على الموقف بعضها يرجع الى تحول فى وجهة النظر العامة تلقاء أغراض المعاهدة وبعضها الى تيارات بدأت خفية أو على الاقل غير واضحة ثم أصبحت سافرة وأكثرها من صنع المؤثرات السياسية والحزبية التى وجدت فى مناقشات المعاهدة ومداولاتها المضنية مرعى خصيبا تتغذى فيه المساعى والاطماع ذات الطابع الداخلى المحض . . ومن أسف أنها امتدت الى دائرة المفاوضة نفسها . . » .

وهو بذلك يشير الى حديث منسوب لعلى الشمسى باشا عضو هيئة المفاوضة نشرته جريدة المصرى بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ بعنوان« على الشمسى ينذر اسماعيل

صدقى . . ختام الرد المصرى . . المفاوضات طالت اكثر مما يجب . . المطالب المصرية أقل ما يمكن قبوله . . » وتضمن الحديث تفاصيل ما يجرى فى هيئة المفاوضات مما عده صدقى باشا افشاءا لاسرارها . وكان قرار الهيئة مشتملا على توجيه انذار الى انجلترا بقطع المفاوضات . . ولم يكن صدقى من أنصار هذا الرأى وكان يأمل الخير فى ترك الباب مفتوحا . . وأراد أن يتفادى الحرج فذهب فى اليوم نفسه الى قصر رأس التين وقدم استقالته جاء فيها : « أنى قد أمضيت وزملائى فى القيام بمهمة المفاوضات وقطعنا شوطا كبيرا منها ولم تبق الا مرحلة كنت ومازلت كبير الرجاء أن نجتازها فى نجاح وتوفيق . غير أن متاعب داخلية قد نبتت وتفاقم أمرها بغير مبرر له وزن وأصبح من العسير على أن استمر فى الاضطلاع بالعبء الجسيم فى وجه هذه المتاعب . وقد رأيت أن افسح الطريق لغيرى وأن أضع الأمر بين يديكم لتتصرفوا بحكمتكم السامية وليستطيع من يخلفنى أن يعالج البقية الباقية من شئون المفاوضات بما يحقق للبلاد ما رجوناه لها من استقلال وحرية فى ظل الكرامة القومية » .

٨ ـ مشاورات الوزارة القومية :

على أثر استقالة صدقى باشا أعد الديوان مشروعا لوزارة قومية برياسة شريف صبرى باشا تتألف من أعضاء هيئة المفاوضة (وعددهم ١٢) يضم اليهم ثلاثة من الوفديين (ليس النحاس باشا من بينهم) تستأنف المفاوضة مع انجلترا بغير ابطاء حتى اذا ما كتب لها النجاح فى تلك المهمة حلت البرلمان القائم وأجرت انتخابات جديدة على اساس توزيع المقاعد بين الاحزاب الاربعة . . وكان الامل كبيرا فى نجاح المفاوضات بعد أن تم الاتفاق على كثير من المواد . وكانت دورة البرلمان الحالية تنتهى قبل السبت الثالث من نوفمبر .

وقابل الملك شريف صبرى والدكتور هيكل رئيس الاحرار الدستوريين والنقراشى رئيس السعديين ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية وزكى العرابى عن الوفديين وفاتحهم فى الامر واستمع الى آرائهم ولم يبد أحد منهم اعتراضا ظاهرا فأحالهم الى شريف صبرى للتفاهم على التفاصيل . ولم ير الوفديون بأسا من الاشتراك فى الحكم طبقا لهذا البرنامج الذى يفضى الى حل البرلمان القائم اذ كانوا غير ممثلين فيه تمثيلا صحيحا . بل أنهم وافقوا اذا ما امتدت المفاوضات الى ما بعد منتصف نوفمبر على أن تستمر الوزارة القومية فى الحكم بغير برلمان . . الى أن تحل القضية المصرية . أما الاحزاب الاخرى . . خصوصا حزب الاحرار الدستوريين . فقد تمسكوا بمجلس النواب القائم نجحت المفاوضات أو فشلت . أمام هذه الصعوبات اعتذر شريف صبرى عن تأليف الوزارة . وصدر الامر الملكى فى أول اكتوبر ١٩٤٦ بعدم قبول استقالة صدقى باشا واستمراره فى الحكم .

٩ ـ صدقى باشا يرشح من يخلفه

اشرنا فى الفصل الثانى من هذه المذكرات الى الاسباب التى أدت الى وأد معاهدة صدقى بيفن ومن بينها الخلاف على تفسير بروتوكول السودان .

وفى يوم ٧ ديسمبر قمت بزيارة صدقى باشا فى داره بضاحية الزيتون بناء على طلبه حيث اعرب عن اسفه لقيام صعوبات فى سبيل عقد المعاهدة ثم اطلعنى على مشروع برقية الى مستر بيفن ايضاحا لموقف مصر من هذا التفسير . وفى تلك المقابلة اعرب صدقى باشا عن عزمه على الاستقالة وكانت صحته قد ساءت فى الاسبوعين الاخيرين وكان يسير دفة الامور وهو ملازم فراشه .

عرضت الأمر على الملك فأشار بمفاتحة صدقى باشا ليتولى رئاسة الديوان . فقابلت دولته فى اليوم التالى ولكنه اعتذر وقال انه لامطمع له فى أية وظيفة . فسألته عمن يرشحه خلفا له فأوصى بأن يتولى النقراشى باشا الوزارة من بعده وتم ذلك فعلا وكانت اول سابقة دستورية فى اختيار السلف للخلف .

عرضت على المقام السامى ان يتفضل بمنح صدقى باشا قلادة فؤاد الاول وهى تعطى حاملها لقب صاحب المقام الرفيع تقديرا لخدماته واسوة بمن سبقه من رؤساء الوزارات ولكن الملك لم يستجب لهذا الرجاء .

فى وزارة النقراشى باشا الثانية

١ ـ ازمة الطوافه فوزيه

فى أواخر مايو من سنة ١٩٤٧ نشأت ازمة تتلخص فى أن مصر كانت قد اعتزمت ارسال كميات من القمح والاغذية اعانة منها لاهل تونس فى محنة حلت بهم ورأى الملك ان ترسل المؤن على الطوافة « فوزيه » احدى القطع التابعة لمصلحة خفر السواحل ، فاعترضت الحكومة الفرنسية على دخول سفينة شبه حربية الى الميناء التونسية واقترحت ارسال القمح على باخرة فرنسية . وكان رئيس الحكومة وهو يتأهب لعرض القضية المصرية على هيئة الامم المتحدة حريصا على كسب أصوات جميع الدول الصديقة ومن بينها فرنسا فلم يشأ اغضابها ، ولكن الملك تشبث برأيه واعتكف النقراشى يوما فى داره الى ان وفق الى حل وسط اذ أبحرت الطوافه ولكنها افرغت شحنتها خارج المياه الاقليمية لميناء تونس . . .

٢ ـ الامير عبد الكريم

ما أن مرت هذه الازمة بسلام حتى فوجئت الحكومة بوصول الامير عبد الكريم الى القاهرة لاجئا الى حمى الملك . . . وكان الامير فى طريقه من منفاه الى بلاده طبقا

لاتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية . . وما أن علم القصر بوصول الامير الى بور سعيد حتى اتصل بمحافظ القنال وأبلغه ترحيب الملك باستضافة الامير فى مصر فغادر الباخرة الى سيارة اقلته الى القاهرة . . ولم يقع هذا الحادث ايضا موقع الرضا من حكومة باريس . .

٣ ـ حديث لسفير مصر فى واشنطن

كان من رأى محمود حسن باشا سفيرنا فى واشنطن أن أنسب الاوقات لعرض القضية المصرية هو شهر ديسمبر ١٩٤٦ عندما عرضت ايران قضية انسحاب القوات الروسية من « ازربيجان » وناصرتها انجلترا ضد روسيا وتم سحب القوات السوفيتية من الاراضى الايرانية . كما كان من رأى السفير جمع الكلمة واتحاد الاحزاب فى مصر بحيث يكون الوفد الذى يعرض القضية المصرية قوميا لا حزبيا . . .

استشف مندوب « اخبار اليوم » هذه المعلومات من حديث له مع السفير المصرى يوم ٦ يونيه ١٩٤٧ ورغبت الجريدة فى نشر هذا الحديث وعرضت الامر على رئيس الديوان فلم ير مانعا من نشره مع التعليق عليه بما يبطل حجته ويظهر سلامة موقف الوزارة ولكن النقراشى باشا منع نشره ، ولما روجع فى ذلك هدد بالاستقالة . . ونزل الديوان على رأيه .

٤ ـ مساندة اندونيسيا

وكذلك عندما طالبت أندونيسيا بالاستقلال واشتبكت مع القوات الهولندية المحتلة اشتباكا عنيفا خطر للملك أن يعرض مساعيه الحميدة لانهاء النزاع بين الطرفين فاستدعى لهذا الغرض فى ٣٠ يوليو السفير البريطانى ووزير هولندا المفوض والقائم بأعمال السفارة الامريكية وتحدث اليهم فى هذا الشأن دون علم الحكومة أو استشارتها فاضطر رئيس الوزارة بالنيابة (خشبه باشا) الى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء اتخذ فيها قرارا متمشيا مع موقف القصر ومؤيدا له . واخطر النقراشى باشا بما تم برقيا . . .

٥ ـ ازمة نوفمبر ١٩٤٧

كنت فى امريكا فى مهمة خاصة بالملكة نازلى فى محاولة لاقناعها بالعودة الى مصر بعد ان اجريت لها جراحة خطيرة فى مستشفى « مايوكلينيك » فى روشستير « خلال شهر اكتوبر . وكذلك اوفدنى الملك لمقابلة مستر ادجار هوفر » مدير التحقيقات الفيدرالية فى واشنطن للتفاهم معه على تدريب بعثة من بوليس القصور الملكية على اجراءات الامن والحراسة .

وبينما كنت اقوم بهاتين المهمتين جاءتنى برقية عاجلة بضرورة العودة الى مصر فورا . . وصلت يوم ٧ نوفمبر وتشرفت بمقابلة الملك وبعد ان عرضت عليه ما توصلت اليه ، قال اننا نواجه ازمة خطيرة مع الوزارة منذ عشرة ايام وتفاصيلها عند كريم ثابت . . وكان جلالته يتأهب للخروج لتأدية صلاة الجمعة ، ولم يزد الامر ايضاحا .

استوقف نظرى ان الملك لم يشرك عبد الهادى باشا رئيس الديوان فى معالجة الازمة ، وانه عهد الى المستشار الصحفى ليشرح لى الموقف . . وكان يتلخص فى أن مولانا طلب الى رئيس الحكومة اخراج وزيرين من الوزارة . . لانهما لم ينسحبا من احد الملاهى عندما رأيا الملك يدخل اليه . .

وأضاف كريم ثابت ان الملك يطلب تعيين مرتضى المراغى وكيلا لوزارة الداخلية وان يعهد اليه بشئون الامن العام . وقال ان رئيس الحكومة تقاعس فى تنفيذ تلك التوجيهات الملكية . . .

وكان واضحا عدم جدية الاسباب التى ادت الى تلك الازمة ولكنها وجدت فى شخص كريم ثابت من يغذيها لانه كان غاضبا على رئيس الحكومة بسبب اعتراضه فى الشهر الماضى على تعيين كريم مستشارا للاذاعة علاوة على وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك . .

طلبت مقابلة النقراشى باشا فتفضل بدعوتى الى العشاء فى داره بمصر الجديدة مما أتاح لنا الفرصة لحديث طويل بدأته باحاطة دولته علما بمهمتى فى امريكا ثم قلت انى بادىء ذى بدء أسلم معه بأن الاسباب التى قامت عليها الازمة واهية ولا تتسم بالجدية . . . فهى اصغر من أن تسبب استقالة الوزارة . . .

كان الوزيران المطلوب اخراجهما هما . وزير المالية عبد المجيد بدر باشا ووزير الدفاع اللواء احمد عطيه باشا ، اقترحت على رئيس الحكومة تعيين الاول مديرا عاما لمصلحة السكك الحديدية مع احتفاظه بدرجة وزير ، ولهذا الموضوع سابقة فى العشرينات عندما عين عبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات مديرا عاما لمصلحة السكك الحديدية .

وفيما يتعلق باللواء احمد عطيه باشا اقترحت تعيينه رئيسا للقوات المرابطة مع منحه رتبة شرفيه وبذا نكون قد أرضينا الملك ولم نغضب الوزيرين .

وقد ابدى النقراشى باشا ارتياحه لهذا الرأى ثم سأل عن وزارة المالية فقلت لدولته انه كان يجمع بين وزارتى الداخلية والخارجية ورجوته ان يجمع بين الداخلية والمالية ولو بصفة مؤقته الى ان تنقشع تلك الازمة .

وقلت اخيرا بقيت مسألة مرتضى المراغى وقد ابدى النقراشى باشا تمسكه برفضها وقال ان اقدمية المراغى (وهو مدير قنا) لاتؤهله للترقية الى درجة وكيل وزارة . فقلت للباشا ان فى وزارة العدل نسبة للترقية بالاقدمية ونسبة اخرى للترقية بالكفاءة أو الاختيار . . ورجوته ان يعتبر اختيار الملك للمراغى مبررا لترقيته . . وقد ارتضى النقراشى هذا وانما قال لا مانع من ترقيته وكيلا للشئون الادارية . . فقلت ان شقة الخلاف قد ضاقت . . وبما ان الملك يسره ان يعين المراغى لشئون الامن العام ، فان موافقة دولته على ذلك تحسم الخلاف كله .

عرضت مضمون هذا الحديث على جلالة الملك فوافق عليه وصدر المرسوم بتعيين بدر باشا مديرا عاما للسكك الحديدية ، ويبدو ان اللواء احمد عطيه باشا اعتذر عن عدم قبول منصب رئيس القوات المرابطة . . وتم التعديل الوزارى فى ١٣ نوفمبر باسناد وزارة الدفاع الى الفريق محمد حيدر باشا وتعيين احمد مرسى بدر بك وزيرا للعدل بدلا من احمد محمد خشبه باشا الذى عين وزيرا للخارجية وتولى النقراشى باشا وزارة المالية علاوة على وزارة الداخلية .

. . وبذلك انتهت ازمة طال أمدها . .

٦ ـ اضراب ضباط الشرطة

ولعل أخطر أزمة واجهتها وزارة النقراشى هى ازمة ضباط البوليس فقد كانت لهم مطالب تقدموا بها الى الملك مباشرة ولما لم تستجب الحكومة الى تلك المطالب أضرب رجال البوليس وهم حفظة الامن فى البلاد عن القيام بواجبهم وذلك فى الاسبوع الاول من ابريل سنة ١٩٤٨ واضطر وزير الدفاع الى انزال قوات من الجيش لحفظ الامن فى القاهرة والاسكندرية ثم اضطر الى تسوية مشكلة رجال البوليس بأمر من الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء . . .

٧ ـ رئيس الحكومة يقوم بواجبه ويرضى ضميره

كان النقراشى باشا شديد التبرم ببعض تصرفات الملك الرسمية وغير الرسمية حتى لقد فكر فى اعتزال السياسة عند سن التقاعد فى ابريل ١٩٤٨ ولكن زملاءه فى الوزارة وفى الحزب اثنوه عن عزمه .

وذات يوم فى شهر رمضان (٢٦ يوليو ١٩٤٨) تفضل النقراشى باشا بدعوتى الى الافطار معه فى نادى محمد على فكانت لدينا فسحة من الوقت لحديث طويل بدأه بالتأكيد على اخلاصه وولائه للجالس على العرش وأمله فى ان يرى مصر وملكها يتزعمان دول المشرق العربى كله . ثم قال انه يستند فى قيام وزارته الى رضاء الملك عنه وتعضيده له وانه يأسف لان ما يراه وما يسمعه عن تصرفات الملك من شأنها ان

تؤثر على مهابة الحكم وجلاله . . . وانه يفكر فى مقابلة الملك ومفاتحته فى هذه الامور .

قلت لدولته انى واثق من تقدير الملك له وانه لهذا يستطيع ان يتحدث اليه فى تلك الامور مهما بلغت دقتها وشدة حساسيتها . . وانما اشرت الى بعض الخواطر وكان اهمها اختيار الوقت المناسب كأن يتجمع لديه بعض شئون الدولة التى يغتبط الملك لسماعها ويكون اول من يعلم بها . . وبينها عدم تذكير الملك بأنه ما يزال فى سن مبكر وانه فى حاجة الى النصائح والارشادات الابوية .

وتمت المقابلة بين الملك ورئيس الحكومة ولست اعلم ما دار فيها . وانما يبدو انهما توصلا الى شىء من التفاهم بأقل قدر من التصادم . . اذ قال لى الملك بعدها ان النقراشى يطلب الكمال فى كل شىء . . وقد فاته ان فى جميع القصور فى العالم حاشية منها الصالح ومنها الطالح . . وان هذا ينطبق ايضا على رياسة مجلس الوزراء . . .

وعندما التقيت بالنقراشى باشا بعد ذلك قال انه فى تلك المقابلة ادى واجبه وارضى ضميره . . .

• • •

وختاما لهذا الفصل اذكر ان سنة ١٩٤٨ كانت سنة الحرب مع اليهود وقام بشأنها خلاف بين القصر والوزارة حول دخول الجيش المصرى الى فلسطين ، اذ كان الملك متحمسا له بينما كان النقراشى يرى تدبر الامر بسبب وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال خلف قواتنا . . ولكنه لم يلبث أن نزل على رأى الملك . بيد أن معلوماتى فى هذا الصدد كانت سماعية اذ كان الاتصال فى شأنها يتم بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان (عبد الهادى باشا) .

وهناك طائفة اخرى من الازمات التى قامت فى عهد وزارة عبد الهادى باشا سنة ١٩٤٩ وقد استعرضناها فى الفصل السابع عشر من هذه المذكرات .

أما علاقة القصر بوزارة الوفد الاخيرة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ فقد تكفلت بها الفصول من الثامن عشر الى الثانى والعشرين .

الفصل الخامس والعشرون

على هامش المذكرات

كلمة عن الرتب والنياشين ـ مسألة نياشين الامراء السعوديين ـ الملك يغضب ويهدد ـ فى معية الملك عبد العزيز ـ مع الامير فيصل واصلاح الحرم النبوى الشريف ـ مشروع وساطة الملك السعودى بين مصر وانجلترا ـ ترشيحى وكيلا لوزارة الخارجية ـ المرشحون لمنصب رئيس الديوان ـ نحو سفارة واشنجتون ـ نحو سفارة مدريد ـ محاولة اغضبت الملك ـ التنسيق بين وظائف القصر والسلك الدبلوماسى ـ ترشيحى لعضوية مجلس ادارة قنال السويس ـ اهداء قلادة محمد على الى الجنرال فرانكو ـ مهمتى فى البرازيل ـ مشكلة عابرة وتكريم فوق العادة ـ زيارة سان باولو ـ خاتمة المطاف ـ مهمتى فى امريكا بشأن السودان ـ فى بلير هاوس .

صادفنى عند استعراض الاحداث امور لاتتصل بالسياسة العامة ولكنها تمت بصلة قريبة الى عملى فى القصر . وفى مجال تدوين هذه المذكرات لم اجد مفرا من التحدث عنها والله يعلم ان الكلام عن شخصى ليس من الامور المحببة الى نفسى ، من تلك الامور :

كلمة عن الرتب والنياشين :

كان النظام المتبع فى مصر بشأن الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والانواط والقاب الشرف الاخرى ، جزءا من اللوائح والفرمانات والأوامر المعمول بها فى تركيا . وكان منح الرتب والنياشين للمصريين من حق الباب العالى .

وبعد قيام الحرب العالمية الاولى وانضمام تركيا الى اعداء الحلفاء ، اعلنت انجلترا وضع مصر تحت الحماية البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ . وبموجب هذا الاعلان اصبح لسلطان مصر الحق فى منح الرتب والنياشين للمصريين . وفى ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ أصدر السلطان حسين كامل امرا بانشاء الرتب المدنية وامرا آخر بانشاء نشان « محمد على » وادخل الملك فؤاد بعد ذلك عدة تعديلات على هذين الامرين كما استحدث نشان اسماعيل وقلادة فؤاد الاول .

وتقضى الاوامر الملكية الصادرة فى هذا الشأن بان تمنح رتبة الباشوية لكبار الموظفين الذين لا يقل مرتبهم عن ١٨٠٠ جنيه فى السنة ، ولكبار الأعيان المصريين الذين يمتازون بتأدية خدمات للبلاد . كما تقضى بمنح رتبه البكوية من الدرجة الاولى للموظفين الذين لا يقل مرتبهم السنوى عن ١٢٠٠ جنيه والبكوية من الدرجة الثانية لمن لا يقل مرتبهم عن ٨٠٠ جنيه فى السنة . ويجوز منحها للأعيان المصريين الذين قاموا بخدمات للبلاد .

وجاء فى المادة السابعة من الامر الملكى رقم ٣ لسنة ١٩٢٣ ما نصه « منح الرتب حق خاص بها . ومع ما لنا من الحق فى منح هذه الرتب الى الاعيان المصريين الذين قاموا بخدمات للبلاد ، يجوز لرئيس مجلس وزرائنا ، بناء على طلب وزير الداخلية ، ان يلتمس الانعام بها على من يتوافر فيه هذه الشروط من الاعيان المذكورين . والتماس الانعام بهذه الرتب على موظفى حكومتنا ، عدا موظفى حاشيتنا ، يكون من رئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب الوزير المختص » .

وكانت طلبات الحصول على الرتب والنياشين ترد الى الديوان طوال العام ، ولكن الاعداد الكبيرة منها كانت تقدم فى مناسبة عيد ميلاد الملك (١١ فبراير) ثم فى عيد الجلوس (٦ مايو) من كل سنة ، اذ كانت وزارات الحكومة ومصالحها تنتهز هاتين المناسبتين فتعد كشوفا باسماء مرشحيها وترسلها الى رياسة مجلس الوزراء التى تحيل ما تراه منها الى الديوان ليقوم بعرضها على الملك . ومتى صدرت الموافقة ، يتولى قلم التوقيع تحرير براءة لكل رتبه او نشان ، يذكر فيها اسم المنعم عليه ووظيفته وتختم بأختام الملك فى مكتبى بالقصر ثم تنشر الاسماء فى الجريدة الرسمية . ويحتفظ الديوان بسجل وفهرست هجائى لتلك الانعامات .

وكان القصر يستجيب عادة الى ما يطلبه رئيس الوزراء من الرتب والنياشين لكبار موظفى الدولة متى توافرت فيهم الشروط القانونية ، ولكبار الأعيان الذين قاموا بخدمات للبلاد .

ولما كان نطاق الخدمات التى يقوم بها الاعيان يشمل التبرع بالاموال لأوجه الخير فقد جرى العمل ـ فى الفترة التى اتحدث عنها من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ ـ على أن يتولى رئيس الوزراء ايضاح الخدمات التى اداها المتبرع كانشاء مسجد او مدرسة او التبرع لاحد المستشفيات او لجمعية الهلال الاحمر أو مبرة « محمد على » او أى جهة اخرى من جهات البر . وقد جرى العرف وقتئذ على تقييم الخدمات بعشرين الى ثلاثين الفا من الجنيهات للحصول على رتبة الباشوية ، ومن خمسة الى عشرة آلاف جنيه لرتبة البكوية .

ومنح الرتب والنياشين مقابل التبرع لاعمال الخير ليس بدعة ، فقد سبقتنا اليه دول اخرى منها انجلترا وهى مهد الديمقراطية الحديثة . وقد ورد فى مذكرات « هارولد مكميلان » رئيس الوزارة البريطانية الاسبق فى كتابه « Winds of Change » صفحة ١٢٦ نقدا لوزارة « لويد جورج » سنة ١٩٢١ لانها اساءت استعمال هذا الحق الى حد الاتجار بالرتب والاوسمة والقاب الشرف .

وفى مصر وجهت بعض الانتقادات الى القصر فى هذا المجال . وبطبيعة الحال كانت هناك شفاعات وتجاوزات ولكنها لم تصل الى حد الاتجار او اساءة استعمال السلطة . ولو ان شيئا من هذا وقع ، لتناولته محكمة الغدر او المحاكم الاستثنائية الاخرى التى شكلت بعد قيام ثورة يوليو للنظر فى طائفة من الانحرافات واستغلال النفوذ .

مسألة نياشين الامراء السعوديين

قام الملك عبد العزيز آل سعود بزيارة رسمية لمصر اذ أبحر من جده على اليخت الملكى « المحروسة » يوم ٧ يناير ووصل الى السويس يوم ١٠ يناير ١٩٤٦ ورافقته بعثة شرف مصرية مكونة من مراد محسن باشا ناظر الخاصة وعوض بك البحراوى وزير مصر المفوض فى جده ، واسماعيل تيمور باشا الامين الاول والاستاذ عباس محمود العقاد ممثلا للكتاب والمفكرين وكريم ثابت ممثلا للصحافة وامتدت اقامته الى يوم ٢١ منه طبقا لبرنامج حافل شهد الملك من خلاله اهم معالم القطر المصرى .

وكانت حفاوة القصر والحكومة بالضيف الكريم بالغة التكريم ، وان صادفت الزيارة فى مستهلها ازمة دبلوماسية كادت تعكر صفوها . . .

كان جلالته قد استصحب معه شقيقه صاحب السمو الملكى الامير عبد الله بن عبد الرحمن واثنى عشر اميرا من انجاله . هم الامير محمد اكبر الابناء ، والامير خالد (الملك السابق) والامير فهد (الملك الحالى) والامراء عبد الله وبندر ومساعد ، وعبد المحسن ومشعل وسلطان (وزير الدفاع) ومتعب وطلال ونواف (وزير الداخلية) .

وقد سبق للملك فاروق ان قام بزيارة الحجاز فى يناير ١٩٤٥ واهدى الى الملك عبد العزيز قلادة محمد على الكبير ، ارفع نياشين الدولة .

وتقضى المراسم باهداء الضيوف يوم وصولهم الاوسمة والنياشين الملائمة لكى

يتشحوا بها فى حفلة العشاء التى اقيمت فى قصر عابدين تكريما لهم . ولما كان عدد الامراء كبيرا ، ونظرا لان الامير لايمكن اهداؤه نيشانا اقل طبقة من الوشاح الاكبر ، فقد اقترحت اهداء الامير شقيق الملك ، الوشاح الاكبر من نشان اسماعيل وكلا من الامراء الثلاثة الاول ، الوشاح الاكبر من نشان النيل ، واهداء التسعة امراء الباقين ساعات ذهبية تذكارية ، اسوة بما كان متبعا فى المملكة السعودية ، ووافق رئيس الديوان على الاقتراح واعتمده الملك فاروق . وارسلت النياشين والاوسمة والساعات الى قصر الزعفران حيث كان يقيم الضيف الكبير وحاشيته .

ولما رأى الامراء التسعة وهم يستعدون لحفلة العشاء بريق النياشين على صدور اخوتهم الثلاثة ، غضبوا وامتنعوا عن استلام الساعات الذهبية وقرروا الامتناع عن حضور الحفل . . .

ابلغنى التشريفاتى المنتدب فى قصر الزعفران بهذا الاعتصام . . ولما رفعت الأمر الى مسامع الملك أشار بعرض المشكلة على الضيف الكبير . . ولما عرض الامر على جلالة الملك عبد العزيز قال « انا لاأفرق بين احد من أولادى . . . » اى ان جميع الامراء اما ان يمنحوا نياشين اوساعات تذكارية

حاولت الاتصال فورا بمولانا لأتلقى تعليماته على ضوء ما حكم به الضيف الكبير ، ولما لم اتمكن من الاتصال شخصيا اخبرت الامين الخاص بأن الموقف اصبح يدعو الى الحرج ، وان الامراء التسعة يحجمون عن حضور الحفل اذا لم يسوى بينهم وبين اخوتهم . . فقال الامين الخاص ان مولانا مشغول . . حاولت مرة ثانية وثالثة دون جدوى

ولم يبق على موعد الحفلة سوى بضع دقائق . . وجاءنى رسول من قصر الزعفران ومعه الساعات الذهبية المرتدة . . ويطلب تسعة نياشين لتسليمها الى الامراء . . وتصورت أن تقام المأدبة وبها تسعة مقاعد رئيسية خالية وليس امامنا فسحة من الوقت لاعادة ترتيب مقاعد المائدة . . فحسمت الامر على مسئوليتى ، وبعثت تسعة نياشين الى قصر الزعفران !

الملك يغضب ويهدد

ولشد ما كانت دهشة الملك فاروق عندما رأى الامراء وهم يتشحون جميعا بالوشاح الاكبر وهم يتهادون داخلين الى حفلة العشاء . . وبعد ان انتهت المأدبة عدت الى مكتبى فاذا بالملك يتصل بى تليفونيا ويقول بصوت غاضب « من الذى يمنح النياشين فى هذا البلد ؟ » قلت ان لمولانا الرأى الاعلى . . وقد اشار بتحكيم الملك عبد العزيز الذى حكم بالمساواة بين انجاله ثم اضفت انى خشيت ان تقام المأدبة

وبها تسعة مقاعد خالية . . . وهنا قاطعنى الملك بقوله « لى معك حساب فى الغد » وأنهى المكالمة .

ابلغت هذا التهديد الى رئيس الديوان (حسنين باشا) فى منزله فهدأ من روعى وكان كريما اذ قال لى ان تصرفى كان سليما وانه يشترك معى فى تحمل المسئولية ، ويبدو ان الملك اعاد تقدير الموقف فلم يتخذ معى اى اجراء ولكنه تعمد مقاطعتى ، ولم يتصل بى كعادته فى أى شأن من شئون العمل بالديوان .

وتشاء الظروف ان يعتذر مراد محسن باشا عن مرافقة الضيف الكبير فى طريق العودة الى السعودية يوم ٢١ يناير ، وكان المنصب الذى يلى ناظر الخاصة الملكية فى الاسبقية هو منصب وكيل الديوان ، فلم ير الملك بدا من انتدابى لرئاسة بعثة الشرف المرافقة للملك عبد العزيز الى جدة . .

• • •

فى معية الملك عبد العزيز

تشرفت وسعدت بمرافقة تلك الشخصية الشامخة طوال مدة الرحلة ، على « المحروسة » وكان جلالته يتفضل بدعوتى مع اعضاء البعثة الى مائدته الملكية فى الغداء والعشاء ، وكان يضفى علينا فى كل يوم مزيدا من العطف والرعاية . وكان يحدثنا عن فتوحاته وغزواته وكان يسهب فى شرح موقعة الرياض وانتصاره على « ابن الرشيد » .

قال الملك انه اختار اربعين من خيرة رجاله وسار بهم الى الرياض (حوالى سنة ١٩٠٢) وتخطى اسوار المدينة فى جنح الظلام ودخل الى سراى الحاكم فى الصباح واشتبك معه فى قتال عنيف انتهى الى مقتل ابن الرشيد والاستيلاء على المدينة .

ولقد كرس الملك جهده لتوحيد المملكة العربية السعودية (سنة ١٩٣٢) بعد ان ضم اليها نجد والحجاز وإمارة العسير . وكذلك وجه اهتمامه الى شئون الصحة والتعليم وانشأ وحدة زراعية عند كل بئر فى المملكة الى ان منح امتياز التنقيب على آبار البترول وظهرت تباشيره فى السنة التى زار فيها مصر . فهو تاريخ شعب فى حياة رجل .

وشاء جلالته ان يمتد كرمه لدعوتنا لنكون فى ضيافته لحضور الحفلات التى اقيمت فى جدة ومكه حيث اتيحت لنا فرصة اداء العمرة والطواف بالحرم المكى الشريف . وبينما كنت استأذن من جلالته فى السفر لزيارة المدينة المنورة ، وصلتنى برقية من القاهرة بضرورة عودة « المحروسة » فورا وان أعود بها الى « برانس » حيث استقل

احدى الشاحنات الى مطار « حماطه » حيث كانت تنتظرنى طائرة من السرب الملكى ، عدت بها إلى القاهرة ولم اتبين دواعى هذا الاستعجال وظننت ان مولانا استدعانى لامر هام ، ولما توجهت الى مكتبه قيل لى ان جلالته سافر الى اسوان . . . وبذلك حرمت من شرف زيارة قبر الرسول عليه افضل الصلاة والسلام .

مع الامير فيصل

فى فبراير ١٩٥١ وردت انباء عن تصدع ١٦ عمودا من اعمدة الحرم النبوى الشريف ، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر معاونة السعودية ووجه النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء نداء بفتح باب التبرعات لاصلاح تلك الاعمدة وبدأت الصحف المحلية تنشر اسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها .

وانني لفى مكتبى ذات يوم اذ طلبنى الامير فيصل وكان وقتها وزيرا للخارجية السعودية وكان فى مصر فى طريقه الى الولايات المتحدة الامريكية . وسأل متلطفا عن موعد يشرفنى فيه بالحضور الى الديوان فقلت انى قادم الى الفندق الذى يقيم فيه توفيرا لمشقة الانتقال . وفى هذا اللقاء اخبرنى سموه ان « الوالد » يقصد الملك عبد العزيز ، مع تقديره لشماعر المصريين وأريحيتهم وحرصهم على اصلاح اعمدة الحرم النبوى الشريف فان جلالته لايستسيغ جمع تبرعات لتغطية نفقات هذا الاصلاح . واضاف الامير فيصل ان السعودية ترحب بخبرة المهندسين المصريين فى هذا السبيل على ان تتحمل خزانة المملكة السعودية جميع النفقات .

عرضت الامر على مسامع الملك فأشار بالاستجابة الى رغبات الملك عبد العزيز ، والكف عن جمع التبرعات وايفاد مهندسين من مصر الى المدينة المنورة للقيام بعلمية الاصلاح .

اتصلت فورا بالنحاس باشا فأمر بالغاء قراره السابق ورد التبرعات الى اصحابها . وألف عثمان محرم باشا وزير الاشغال لجنة فنية برئاسة مصطفى فهمى باشا وزير الاشغال السابق الذى كان كبيرا لمهندسى القصور الملكية ، وهو استاذ الجيل من المهندسين المعماريين . وتوجهت اللجنة الى السعودية واستغرقت اعمال الاصلاحات بضع سنين .

مشروع وساطة الملك عبد العزيز

فى ابريل ١٩٥٢ حضر الى الديوان الشيخ حافظ وهبه سفير المملكة العربية السعودية فى لندن وقابل حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان وعرض عليه فكرة وساطة

الملك عبد العزيز فى سبيل تحسين العلاقة السياسية بين مصر وانجلترا ، أملا فى استئناف المفاوضات بين البلدين .

قال الشيخ حافظ انه يعلم ما وصلت اليه الحال بين مصر وانجلترا بعد الغاء المعاهدة وبعد حوادث القنال وما خلفته من المرارة لدى الجانبين ، وهو يعلم ايضا ان علاقة الملك عبد العزيز بالحكومة البريطانية كانت طيبة للغاية ويعلم ايضا ان الملك عبد العزيز يرحب بالوساطة لاصلاح ذات البين وانما يود ان يجتمع بمبعوث من قبل الملك فاروق ليشرح له الاوضاع القائمة ويعرض عليه ما يمكن عمله فى هذا الصدد .

قال حافظ باشا لمحدثه انه لم يمض على عمله بالديوان سوى ثلاثة اشهر ويتعذر عليه القيام برحلة الى السعودية فى الوقت الحاضر وان وكيل الديوان وقد عاصر جميع مراحل المفاوضات السابقة بين مصر وانجلترا ، يستطيع القيام بتلك المهمة والسفر الى السعودية لهذا الغرض .

وجاءنى الشيخ حافظ وهبه وكنت اعرفه منذ ١٩٣٥ عندما كنت سكرتيرا بمفوضية لندن وكانت بيننا مودة قديمة ، وابلغنى ما قاله رئيس الديوان . فقلت للشيخ حافظ انه يسعدنى ويشرفنى ان اقوم بتلك المهمة وانما الامر يتطلب موافقة الملك فاروق وانا لست فى موقف يمكننى من عرض الامر على جلالته . فاذا استطاع رئيس الديوان الحصول على الموافقة السامية فانى على اتم استعداد للسفر الى السعودية .

وعرض حافظ باشا الفكرة على مولانا بيد انه لم يجد ما يدعو للموافقة عليها . . وكان هذا ختام اتصالاتى بالسعودية . .

ترشيحى وكيلا لوزارة الخارجية

فى مساء ١١ فبراير ١٩٤٧ بعد ان فرغنا من استقبال العظماء والكبراء الذين توافدوا على قصر عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده ، اتصل بى الملك تليفونيا فى مكتبى وقال « اين ابراهيم عبد الهادى ؟ ابحث عنه واخبرنى عن مكانه » . اتصلت بمنزل عبد الهادى باشا فعلمت انه توجه الى دار شريف صبرى باشا لحضور حفلة اقامها رفعته لتلك المناسبة .

أبلغت هذا الى جلالة الملك وبعد برهة دعانى لاصحبه فى سيارته وكان يقودها بنفسه وانطلقنا الى منزل شريف باشا فى جاردن ستى وبعد ان تجول الملك بين الحاضرين اعلن فجأة انه عين ابراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان . . .

كان عبد الهادى باشا وزيرا للخارجية (فى وزارة صدقى باشا) ووزيرا للصحة ثم

للمالية في وزارتي النقراشي باشا . وكان وكيلا للهيئة السعدية ولم يسبق اختياره لرئاسة الديوان اية مقدمات وانما يبدو أن الملك كان قد اعجب بالكلمة التي القاها في مجلس النواب يوم ٢٧ يناير ١٩٤٧ عن قطع المفاوضات مع الانجليز (وقد حضر الملك جانبا من تلك الجلسة) كما انه علم من عبد الهادي باشا في مناسبات سابقة ، جهوده في الحركة الوطنية واشتراكه في ثورة ١٩١٩ .

وبعد الاستئذان من الملك وكانت الوزارات ودواوين الحكومة ساهرة للاحتفال بيوم ١١ فبراير توجهت الى رياسة مجلس الوزراء لابلاغ النقراشي باشا بالامر الملكي ودار بيننا حديث طويل استهله معترضا بأن عبد الهادي باشا هو وكيل الهيئة السعدية وانه يعتمد عليه في شئون الحزب . ويعده لكي يخلفه في رياسة الهيئة .

وبعد ان اكدت له ان الامر صدر فعلا قال « اني لااريد ان اقف في طريقه والله يوفقه » وسألني النقراشي باشا عما اذا كنت ارغب في العمل معه وكيلا لوزارة الخارجية فاجبته بأن هذا يسعدني كل السعادة . فقال انه سيفاتح الملك في هذا الشأن غدا ، وهنا قلت لدولته اني اعتبر قيامي باعمال رئيس الديوان . . مهمة مرحلية واني ارحب برئيس يشترك معي في تحمل المسئولية ، واني سبق ان رشحت للملك عدة اسماء ليختار منهم رئيسا للديوان ، ولكنها لم تلق الموافقة السامية .

وفي اليوم التالي كنا مدعوين الى الحفلة التي اقامها كبير الياوران في قشلاق الحرس الملكي ، وفجأة استدعاني الملك وهنأني بالانعام عليّ بالوشاح الأكبر من نشان النيل . . وكان النقراشي باشا جالسا الى جواره فابتسم ولم يعلق بشيء . . وفهمت ان جلالة الملك لم يوافق على نقلي الى وزارة الخارجية . . كما لم يوافق على ما اقترحه النقراشي باشا من منحي رتبة الباشوية واكتفى بالنشان على سبيل الترضية الادبية بعد ان قمت باعمال رئيس الديوان سنة كاملة .

المرشحون لمنصب رئيس الديوان

اشرت في الفقرة السابقة الى اني رشحت للملك عدة اسماء ليختار منها رئيسا للديوان . وهو منصب بدرجة وزير في الميزانية ولكنه في الممارسة ، يتميز عن وزراء الدولة لانه اقرب منهم الى أذن الملك .

كان في مقدمة المرشحين صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبري باشا ، خال الملك . وكان شريف باشا اول مدير عام لوزارة الخارجية المصرية سنة ١٩٢٤ وكان عضوا في مجلس الوصاية على العرش (١٩٣٦ - ١٩٣٧) وله خبرة واسعة في شئون الدولة . ولما عرضت اسمه على الملك قال انه يرحب به وانه يشاوره في كثير من الامور خارج الديوان !

رشحت بعد ذلك الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا الوزير السابق ورئيس مجلس النواب الاسبق ، بيد ان الملك قال انه قد يصعب التفاهم معه . وكان الملك يقدر كفاءة بركات باشا ونزاهته بدليل موافقته على تعيينه بعد ذلك رئيسا لديوان المحاسبة وعلى منحه الوشاح الاكبر من نشان اسماعيل ، وهو يعطى حاملة اسبقية على جميع الوزراء .

ثم رشحت على الشمسى باشا الوزير السابق ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ، ولكن الملك قال انه اكثر نفعا فى موقعه وخاصة بعد ان انتقلت رياسة البنك من ايدى الانجليز ، وكان على باشا اول رئيس مصرى يعين فى هذا المنصب .

واخيرا رشحت محمود حسن باشا سفيرنا فى واشنطن ليكون رئيسا للديوان . ووافق الملك على هذا الترشيح من حيث المبدأ .

ومحمود باشا هو ابن شقيقة حسين رشدى باشا رئيس الوزراء الاسبق ، وكان امينا بالقصر فى عهد الملك فؤاد ثم قاضيا بالمحاكم المختلطة ولما انشىء السلك السياسى فى ١٩٢٥ عين سكرتيرا ممتازا فى باريس ثم وزيرا مفوضا فى السويد ، ثم سفيرا فى الولايات المتحدة الامريكية .

وجاء محمود باشا الى مصر فى اجازة فى اواخر سنة ١٩٤٦ وقد جرت التقاليد على ان يقابل الملك سفراءنا وكبار موظفى الخارجية كلما قدموا الى مصر فى اجازة أو فى مهمة . وتشرف محمود باشا بالمقابلة ، وكنت ارقبها بشغف ، وعقب انتهائها ، استدعانى الملك الى مكتبه وقال « الراجل ده بيكلمنى وهو واضع يده فى جيبه . . » فأيقنت ان رجائى خاب . ولم اجد ما اعلق به وانما احزننى ان يكون الملك قد ظن ان محدثه لايكن له التوقير اللازم . . وهو أمر غير وارد قطعا ، وانما هى حركة لا ارادية تلازم محمود باشا عن غير قصد .

وبعد تلك المقابلة بثلاثة اشهر ، اختار الملك ابراهيم عبد الهادى باشا رئيسا للديوان . وقد شغل المنصب عن جداره ، وتحمل اعباءه سنتين الى ان عين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ رئيسا للوزارة .

ولقد كنت اسعى من وراء هذه الترشيحات الى تحقيق امنيتين . الاولى ، ان تقوم الى جانب الملك شخصية قوية لها احترامها ونفوذها ، لكى تملأ الفراغ الذى خلفه المغفور احمد حسنين باشا ، بحيث يكون سياجا حائلا دون تدخل الحاشية غير المسئولة ، تدخلا ضارا بمصلحة الملك وبالمصلحة العامة . والامنية الاخيرة ، ان يكون فى تعيين رئيس للديوان ، ما ييسر لى العودة الى وزارة الخارجية التى نشأت بها وتدرجت فى وظائفها وفى بعثاتها الدبلوماسية ، ما يربو على ثمانية عشر عاما بين ١٩٢٤ و ١٩٤٢ .

هذا وقد تحدثت فى الفصول السابقة عن ملابسات اختيار حسين سرى باشا رئيسا للديوان فى يناير ١٩٥٠ وحافظ عفيفى باشا فى ديسمبر ١٩٥١ . اما على ماهر باشا فقد كان المرشح الدائم لتلك الوظيفة . وقد عرضت اسمه اكثر من مرة بيد أن الملك لم يوافق عليه . ويبدو انه كان لايريد إغضاب الانجليز بعد ان تعهد لهم فى سنة ١٩٤٠ بعدم عودة على باشا الى الحكم أو الى رئاسة الديوان .

وختاما لهذه الفقرة اذكر ان الملك ، عندما رأى إلحاحى فى تقديم هذه الترشيحات من وقت لآخر ، قال لى متبسطا « ياأخى انا رئيس الديوان واوفر عليكم مرتبه . . »

نحو سفارة واشنطن

فى يناير ١٩٤٨ ابلغنى شريف صبرى باشا انه عندما كان فى حضرة الملك اخيرا سأله عمن يرشحه سفيرا لمصر فى واشنطن بعد ان خلت الوظيفة باستقالة محمود حسن باشا منها . واجاب شريف باشا بانه يرشحنى لهذا المنصب . . فان تعذرت الموافقة عليه فانه يرشح زميلى حسين بك سعيد الوزير المفوض بالسفارة المصرية فى لندن .

ويبدو ان الملك لم يوافق على شىء من هذا كله . واذكر ان صحيفة « الاهرام » نشرت وقتها انه « لاصحة لما اشيع من ان وكيل الديوان مرشح لمنصب فى الخارج »

وبقى المنصب خاليا زمنا طويلا الى ان عين فيه كامل بك عبد الرحيم ، الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية ، وهو من الدبلوماسيين القدامى ، وزوج كريمة المغفور له محمد محمود باشا رئيس الوزراء الاسبق .

نحو سفارة مدريد

اثير فى شهر ديسمبر ١٩٤٨ موضوع الاعتراف بحكومة الجنرال فرانكو بعد ان استتب له الامر وانتصر على القوات اليسارية فى الحرب الاهلية الاسبانية .

وكانت الدول الكبرى مترددة فى الاعتراف بالحكومة الاسبانية الجديدة لانحيازها الى الفاشية بينما كان الملك فاروق متحمسا للاعتراف بها وان تكون مصر اول دولة تعترف بالجنرال فرانكو وتتبادل معه التمثيل السياسى .

وانتهزت الفرصة فاقترحت ان يختار الملك احد موظفى القصر ليكون سفيرا له فى مدريد ، وبذلك يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى على وجه السرعة ، ويكون دلالة على اهتمام الملك شخصيا بهذا الامر . وأومأت من طرف خفى الى سابقة عملى فى مدريد اذ كنت قائما باعمال المفوضية وقت نشوب الحرب الاهلية سنة ١٩٣٦ . ولكنه

لاذ بالصمت ولم يعقب ولكنه لم يغضب . . وقال « ان المسألة مسألة ثقة . . » اى انه لايريد وكيلا جديدا للديوان لايعرفه .

وانتهى الامر الى موافقة الملك على ترشيح عبد الفتاح عسل بك لتلك الوظيفة وكان قد عاد من ايران بعد نجاح مهمته فى الحصول على موافقة الشاه على الطلاق من الامبراطورة فوزية . مما اكسبه رضاء الملك عنه بيد ان ظروفه الصحية حالت دون سفره الى مدريد .

محاولة اغضبت الملك

يبين مما أوردته فى الفصل السابع عشر من هذه المذكرات ان علاقتى فى العمل مع حسين سرى باشا كانت وطيدة ومتصلة وقد زادت توثقا عندما عين رئيسا للديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠ وكان قد نقل مكتبه الى غرفتى ريثما تتم بعض الاصلاحات التى طلب اجراءها فى غرفة رئيس الديوان . فكانت فرصة لأحاديث مطولة بيننا ، ذكر منها ما كان من امر اتصالى به وهو فى باريس لدعوته لتشكيل الوزارة الائتلافية ، وتعاونى معه فى وزارته الاخيرة وألحاحى عليه لكى يقبل منصبه الجديد بعد رفضه له .

اغتنمت الفرصة ورجوت من سرى باشا ان يحصل على موافقة الملك على نقلى الى احدى السفارات فى الخارج وقد وافق على الفكرة وسألنى عن الوظيفة المناسبة فقلت ان مدريدخالية ، وهى وان كانت اقل درجة من وظيفة وكيل الديوان ، الا انى اعتبرها سفارة من الدرجة الاولى لعلمى باهتمام الملك بتوثيق علاقته مع الجنرال فرانكو .

وقدمت لسرى باشا خطة مفصلة ورجوت منه ان يتحين الوقت الملائم لعرض الاقتراح وان يكون الاقتراح من عنده وليس بناء على طلبى وان يعرضه شخصيا وليس عن طريق احد افراد الحاشية . ثم اضفت فكرة تصلح مقدمة للحديث مع جلالة الملك تتلخص فى انه اى سرى باشا يقترح تعزيز وظائف الديوان وذلك باختيار احد المتفقهين فى القانون لمعاونته فى العمل بالديوان تحسبا لمواجهة ما قد تثيره الوزارة ـ والوفد فى الحكم ـ من مسائل قانونية أو دستورية . . فاذا ما سأله الملك عمن يرشحه فقد يتراءى له اختيار محمد على راتب باشا الذى كان وزيرا معه فى وزارته الاخيرة ، أو الدكتور محمد هاشم زوج كريمته .

كان هذا على ما اذكر يوم٢٥ يناير وكنا مدعويين الى حفلة استقبال اقامها السفير البريطانى يوم ٢٧ يناير تكريما لمستر بيفن وزير الخارجية بمناسبة قدومه الى مصر فى زيارة مجاملة . ولشد ما كانت دهشتى عندما اقترب منى كريم ثابت وهو بادى الاضطراب وقال ان مولانا غاضب اشد الغضب ويتساءل كيف اتخلى عن خدمته فى

هذه الظروف ويقول ان من يرغب فى ترك العمل بالقصر فعليه ان يتقاعد فى داره . . .

وعندئذ ايقنت ان سرى باشا عرض المسألة بطريقته هو . . وليس بالاسلوب الهادىء الذى اقترحته وطلبت الى كريم باشا ان يعرض وجهة نظرى وهى ان العمل فى السفارات انما هو امتداد للعمل فى الديوان . . واذا كان ما عرضه سرى باشا اغضب الملك فأنا اسف لحدوثه ويمكن اعتبار المسألة كلها اشاعة قابلة للتكذيب ، وقلت لكريم انى على كل حال ذاهب الان الى حلوان لتمضية بضعة ايام طلبا للراحة والاستجمام .

وفى اليوم التالى ٢٨ يناير نشرت صحيفة أخبار اليوم ، خبرا مؤداه أنه لا صحة لما يشاع من ان وكيل الديوان مرشح لمنصب فى الخارج واعتبر الحادث منتهيا . . . .

التنسيق بين وظائف الديوان والسلك السياسى

وبهذه المناسبة اذكر ان الديوان استصدر فى سنة **١٩٤٧** امرا ملكيا بالتنسيق بين وظائف القصر والسلك الدبلوماسى . فرئيس الديوان وزير دولة ووكيل الديوان بدرجة سفير ممتاز ، والسكرتير الخاص بدرجة وزير مفوض ومديرو الادارات فى درجة المستشار . . الخ .

وفى الواقع كان التبادل قائما بين الجهتين منذ عهد الملك فؤاد إذ كان حسن نشأت وكيلا للديوان قبل أن يعين وزيرا مفوضا فى مدريد وسفيرا فى لندن . وزكى الابراشى كان ناظرا للخاصة الملكية قبل أن يعين وزيرا فى بروكسيل . وايضا حسنين باشا رئيس الديوان كان سكرتيرا اول سفارة واشنطن قبل نقله الى السراى ، وكبير الامناء عبد اللطيف طلعت باشا كان قائما بالاعمال فى مدريد وسفيرا لمصر فى طهران . وعبد العزيز بدر بك مدير الادارة العربية فى الديوان عين اخيرا سفيرا فى سوريا ثم روما ومدير تلك الادارة (عبد الحميد منير بك) كان قائما بالاعمال فى جدة وعدلى اندراوس بك مدير الادارة الافرنجية ، عين سفيرا فى اثينا ثم فى باريس . وحسين حسنى باشا السكرتير الخاص لجلالة الملك كان اصلا سكرتيرا فى مفوضية مصر فى اليمن . وعبد المنعم الخضرى ، مدير مكتبى فى الديوان عين قنصلا عاما فى سان فرنسيسكو ، ثم وزيرا مفوضا وسفيرا بالوزارة .

ترشيحى لعضوية مجلس ادارة شركة قنال السويس

كانت الشركة قد عرضت لملء مقعدين فى مجلس ادارتها اسماء بعض

الشخصيات البارزة امثال واصف غالى وحافظ عفيفى وعلى الشمسى واحمد خشبه (كما سبق بيانه فى الفصل الثامن عشر من هذه المذكرات) بينما صدرت توجيهات الملك بتعيين احمد عبود وكريم ثابت . . . فوافقت الشركة على الاول واعتذرت عن عدم قبول الاخير . . .

ورغم محاولة النحاس باشا وهو رئيس الحكومة وقتها لاثناء الشركة عن رأيها فانها تمسكت به وتشبث الملك بموقفه . . .

وكان ان اتصل بى شريف صبرى باشا وهو عضو قديم فى مجلس ادارة الشركة ، ودعانى لمقابلته . . وكان قد تفضل بدعوتى الى حفلة العشاء التى اقامها فى داره تكريما لمسيو شارل رو ، رئيس مجلس ادارة الشركة ، وقال شريف باشا انه يقترح حلا للأزمة وترضية للقصر ان تعين الشركة أحد رجال الملك غير الاستاذ كريم ثابت . . وقال انه يرشحنى لهذا المنصب وأن على الشمسى باشا قوميسير الحكومة لدى الشركة ، يؤيده فى هذا الترشيح ويزكيه .

وقال شريف باشا ان قوانين الشركةتتطلب من عضو مجلس الادارة ان يكون حائزا لعدد معين من اسهم الشركة ضمانا لعضويته . . وهو يعلم ان ميزانيتى تقصر عن تغطية هذا الضمان الذى يتكلف بضعة آلاف من الجنيهات وكان رفعته كريما فقال انه على استعداد لنقل هذا العدد من الاسهم من حيازته الى اسمى ضمانا لعضويتى . . وذلك بصفة مؤقتة الى ان تتم التسوية المالية بيننا مستقبلا .

قلت لرفعته ان هذا الترشيح يسعدنى كل السعادة ولكنى لا أستطيع عرضه على المقام السامى لأنه يتعلق بشخصى فقال انه يعى ذلك جيداً وسوف يتكفل به .

ولم اعد اسمع عن هذا الامر شيئا الى ان تقرر تعيين عبود باشا وواصف غالى باشا عضوين فى مجلس ادارة الشركة فى اغسطس ١٩٥٠ ومن ناحية اخرى استجاب النحاس باشا الى توجيهات الملك فعين المستشار الاقتصادى (للخاصة الملكية) الياس اندراوس باشا قوميسيرا للحكومة لدى شركة قنال السويس وصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٠

• • •

اهداء قلادة محمد على للجنرال فرانكو

ظلت مدريد تداعب خاطرى الى ان زارنى فى اوائل مايو سنة ١٩٥١ سفير اسبانيا فى القاهرة (السنيوردى لاس بارثناس) ومعه اقتراح بتبادل الاوسمة والنياشين بين

رئيسى الدولتين توثيقا لروابط الود بين البلدين . رفعت مذكرة بحديث السفير بدون تعليق . . وجاءت موافقة الملك على اهداء قلادة « محمد على » ارفع الاوسمة الى رئيس الدولة الاسبانية مع مبعوث خاص ، واختيارى للقيام بتلك المهمة . وصدرت لى براءة ملكية باعتمادى سفيرا فوق العادة ومفوضا لهذا الغرض . كما صدر امر ملكى بانتداب عبد اللطيف طلعت باشا كبير الامناء للقيام باعمال رئيس الديوان اثناء غيابى فى الخارج .

ولقلادة « محمد على » المقام الاول بين النياشين المصرية . وهى تشمل الوشاح الاكبر ، ورصيعة تحمل على الصدر من الجهة اليسرى ووسام فى نهاية الوشاح المصنوع من الحرير الاخضر المتماوج بحاشيتين من اللون الابيض . والقلادة من ذهب وبها ثمانى مربعات بالميناء محلاة بالماس وهى لا تمنح الا لاصحاب التيجان والامراء والجالسين على منصة الملك ، ولرؤساء الدول الاجنبية واعضاء البيت الملكى . ولا يزيد عدد الحائزين لها على خمسة عشر .

سافرت يوم ٦ يوليو ١٩٥١ على الباخرة « الخديوى اسماعيل » مستصحبا زوجى ووصلنا مرسيليا يوم ١١ منه حيث رست المركب لاتمام اجراءات التفريغ والشحن وهى باخرة مخصصة اصلا لنقل البضائع وبها عدد محدود من غرف الركاب وتملكها شركة البوستة الخديوية .

وكان مقررا ان نغادر مرسيليا بالسكة الحديد الى الحدود الفرنسية الاسبانية ومنها الى برشلونة ثم بالقطار الى مدريد وتلك رحلة طويلة فاقترحت على قبطان الباخرة (وكانت فى طريقها الى نيويورك) ان تتوقف فى برشلونه واتصل برئيس مجلس ادارة الشركة (احمد عبود باشا) وتلقى موافقته على ان ترسو المركب خارج ميناء برشلونة توفيرا لرسوم دخول الميناء والاقلاع منها . . .

وصلنا برشلونة صباح يوم ١٤ يوليو حيث استقبلنا اميرال المنطقة وسفير مصر فى مدريد محمد حسنى عمر بك ودعانا محافظ المدينة الى غذاء فى دار البلدية ثم سافرنا بطائرة خاصة الى مدريد حيث كان فى استقبالنا مدير المراسم ، مقدم السفراء (السنيور لويز دى لاس توريس) ومدير معهد الدراسات الاسلامية واعضاء السفارة والجالية المصرية ، ونزلنا فى فندق « ريتز » ضيوفا على الحكومة الاسبانية .

وفى اليوم نفسه قدمت صورة من اوراق الاعتماد الى وزير خارجية اسبانيا (السنيور مارتين ارتاخو) وامضينا يوم الاحد ١٥ يوليو فى زيارة متحف « برادو » ثم فى مشاهدة حلبة مصارعة الثيران ، وفى المساء دعانا وزير الخارجية الى مأدبة عشاء فى داره .

وصحبنى مقدم السفراء يوم ١٦ يوليو فى مركبة فخمة تحف بها كوكبة من الحرس المراكشى الى « قصر الشرق » حيث استقبلنى الجنر اليسمو فى صالة العرش وبعد ان

قدمت له القلادة والنياشين دعانى الى مكتبه وتحدث معى نحو نصف ساعة عن توثيق الروابط بين اسبانيا ومصروقال انه فخور بأنه من اصل عربى . . ثم تحدث بتفكيره العسكرى فأشار الى ان مصر بموقعها الجغرافى تستطيع حماية المدخل الشرقى للبحر الابيض المتوسط بينما تتولى اسبانيا الدفاع عن المدخل الغربى وبذلك يتهيأ للدولتين التحكم فى البحر الابيض كله .

وفى يوم ١٨ يوليو وهو عيد اسبانيا الوطنى ، تفضل الجنرال فرانكو بدعوتنا مع هيئة الوزارة وسفراء الدول الاجنبية الى مأدبة عشاء فى حديقة قصر « لاجراتغا » وهو قصر فخم يبعد نحو مائة كيلو متر عن العاصمة وكان ملوك الاسبان يتخذونه مقرا لهم فى الصيف

وفى اليوم التالى دعانا محافظ المدينة الى عشاء فى دار البلدية فى حديقة « الروتيرو » الشهيرة وبذلك انتهت الزيارة الرسمية وغادرنا مدريد ظهر يوم ٢٠ يوليو بقطار التالجو El Talgo الى سان سباستيان . وهذا القطار هو احدث ما توصلت اليه اوربا من وسائل المواصلات بالسكة الحديد . وهو اشبه بالطائرة منه الى القاطرة . ابوابه من الالمنيوم ولا تعلو على رصيف المحطة ، ونوافذه من الزجاج العريض بحيث تيسر للراكب مشاهدة الجبال والمناظر الطبيعية التى ينساب اليها القطار فى هدوء ومتعة ، وتفصل بين عرباته ابواب من المطاط وهو يسير بسرعة ١٢٠ كيلو فى الساعة دون ان تسمع له صوتا أو ضجيجا .

وكان وزير الخارجية فى وداعنا على رصيف المحطة يوم سفرنا الى سان سباستيان ومنها الى فرنسا حيث قمت بالاجازة للاستشفاء فى « بلومبيير » وعدنا الى مصر يوم ٤ سبتمبر

وفى ٢٢ ابرايل ١٩٥٢ قدمت الى القاهرة بعثة برئاسة السنيور ارتاخو وزير الخارجية وصحبته كريمة الجنرال فرانكو وقرينها الماركيز دى فيلافردى . وقدموا للملك الوشاح الأكبر من نشان « شارل التاسع » .

مهمتى فى الولايات المتحدة البرازيلية

فى الاسبوع الاخير من سبتمبر ١٩٥١ تشرف وزير البرازيل المفوض (السنيور جراسا ارانها) بمقابلة الملك وقدم له قلادة صليب الجنوب ، Grand Croix de Sol المهداة من السنيور جيتوليو فاريجاس رئيس جمهورية البرازيل . وهو ارفع وسام فى الدولة وقد انشىء فى عهد الامبراطورية سنة ١٨٢٢ .

وردا لهذه التحية قرر الملك اهداء قلادة « محمد على » الى رئيس البرازيل وايفادى سفيرا فوق العادة الى ريودى جانيرو لتقديمها الى فخامته .

سافرت مستصحبا زوجى يوم ٣١ مايو ١٩٥٢ على الباخرة Enotria الى جنوه حيث وصلناها يوم ٤ يونيه وفى اليوم نفسه ابحرنا على Augustus احدى عابرات المحيط التابعة لشركة الملاحة الايطالية فوصلنا « ريودى جانيرو » صباح ١٦ يونيه حيث كان فى استقبالنا الى جانب وزير مصر المفوض فى البرازيل ، مندوب من وزارة الخارجية ومندوب من رياسة الجمهورية .

مشكلة عابرة

وقبيل مغادرة الباخرة صادفتنا مشكلة عابرة . . ذلك لاننا لم نكن نحمل شهادة التطعيم ضد الجدرى ، وقال الطبيب المشرف على الحجر الصحى ان التطعيم شرط اساسى لدخول البلاد وطلب اجراءه لنا فى الحال . قلت اننا لا نعترض على استيفاء الاجراءات الصحية فهذا امر مشكور . . ولكن التطعيم يحدث فى بعض الاحيان ردود فعل قد تعيق تحركاتى وكنت مرتبطا فى اليوم نفسه بموعد مع وزير الخارجية وفى اليوم التالى بموعد مع رئيس الجمهورية . . ثم قلت لو ان احد المسئولين فى شركة الملاحة فى القاهرة أو فى جنوه أو أثناء الرحلة التى استغرقت اثنى عشر يوما نبهنا الى تلك الاجراءات لكان امامنا فسحة من الوقت لتنفيذها . وتشبث الطبيب بموقفه وامر باغلاق مكتب قوميسير الباخرة ومنع جميع الركاب من النزول . . فأضطر مندوب الرياسة الى الاتصال بالمسئولين فى وزارة الصحة وكتب على نفسه تعهدا بتحمل المسئولية . . وعندئذ وبعد فترة من التوقف ، سمح لنا مندوب الحجر الصحى بمغادرة المركب .

نزلنا ضيوفا على الحكومة فى الجناح الملكى المخصص لرؤساء الدول فى فندق Copacabana Palace وتفضل وزير الخارجية بانتداب السنيور H. R. de Bittencourt السكرتير الاول بالوزارة (والذى اصبح فيما بعد سفيرا لبلاده فى فيينا) بمرافقتنا طوال مدة الزيارة ثلاثة ايام فى العاصمة ويومين فى سان باولو .

وبعد ظهر اليوم نفسه قدمت الى وزير الخارجية Nevis da Ventura صورة من خطاب الاعتماد وكان صادرا للمرة الاولى باللقب الجديد ملك مصر والسودان .

وفى اليوم التالى صحبنى مدير المراسم الى قصر Cat-et حيث قدمت القلادة الى رئيس الجمهورية . وقد تجلت فى تلك المناسبة مظاهر الاعتزاز والتكريم لمصر اذ حرص فخامة الرئيس على دعوة جميع الوزراء بكامل هيئتهم لحضور الحفل وكان من بينهم وزير المالية وعندما رأى القلادة وانا اضعها على صدر رئيس الجمهورية وهى من الذهب الخالص قال مداعبا . . انها قد تنفعهم فى موازنة أيرادات الدولة .

وفى يوم ١٨ يونيه اقام لنا وكيل وزارة الخارجية السفير C. Brance مأدبة غذاء فى نادى yavia المقام وسط غابة خضراء ثم دعانا الى مشاهدة قصر الامبراطور فى

« بتروبوليس » احدى ضواحى العاصمة . وفى المساء اقام السنيور Pio Correa السكرتير العام لرئاسة الجمهورية حفل تكريم لنا فى داره دعا اليه لفيفا من رجال وزارة الخارجية والسلك السياسى وكان من بينهم مسيو« ارفنجاس » سفير فرنسا الذى كان الى عهد قريب سفيرا لبلاده فى القاهرة .

تكريم فوق العادة

وفى يوم ١٩ يونيه اقام لنا وزير الخارجية مأدبة عشاء فخمة بقصر Itamarati دعا اليها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ والنواب وبعض الوزراء وكبار القادة العسكريين ورجال الاعمال ومدير البنك المركزى مسيو شديد جافت (وهو من اصل لبنانى) ولفيفا من علية القوم مع قريناتهم .

ولما لم يتمكن رئيس الجمهورية من حضور المأدبة فقد اناب عنه السيدة عقيلته لترأس الحفلة . وكانت لفتة كريمة منها وخاصة بعد ان علمنا انها كانت محتجبة عن حضور الحفلات العامة ، بسبب حدادها على فقد احد انجالها اخيرا .

وفى الكلمة التى القاها وزير الخارجية فى تلك المأدبة اشاد بحضارة مصر الخالدة ودورها فى نشر السلام بين دول العالم ، وقال ان مصر من الاعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة ، وانها كانت فى طليعة المنتخبين عضوا فى مجلس الامن الدولى .

وقال الوزير وأن بعدت الشقة بين مصر والبرازيل فانهما متقاربان فى وحدة الهدف وبذل الجهود لحفظ السلام وحمايته من النظريات الهدامة . الى ان قال ان زيارة ممثل مصر سوف تتبعها زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (مستر دين اتشيسون) الى ريودى جانيرو وبعدها بقليل زيارة وزير الاقتصاد فى كندا ووزير الاقتصاد فى المانيا الغربية ثم رئيس وزراء النمسا ثم رئيس وزراء فرنسا الاسبق مسيو بول ريموند .

فى سان باولو

واقلتنا طائرة خاصة الى سان باولو عاصمة البرازيل التجارية والصناعية حيث نزلنا ضيوفا على حاكم الولاية يومى ٢٠ و٢١ يونيه . واراد وزير الخارجية ان يضفى طابعا عائليا على تلك الزيارة فأوفد كريمته لمصاحبة زوجى بالاضافة الى المندوب الرسمى وقرينته .

وكان فى استقبالنا فى المطار سكرتير عام الولاية وعمدة المدينة ورئيس الشرطة ودعانا حاكم الولاية الى مأدبة غذاء ثم الى حفلة استقبال فى المساء . وقمنا فى ذلك اليوم بزيارة النادى السورى والنادى اللبنانى ومشروع مسجد « سان باولو » .

وفى يوم ٢١ يونيه دعينا لزيارة المعهد الزراعى ومزرعة البن النموذجية فى Campinas وشاهدنا تجربة استزراع البن والمحاصيل الاخرى فى الماء دون الاستعانة بالتربة أو بالسماد . .

وفى المساء اقام لنا وزير العدل بالولاية مأدبة عشاء فاخرة دعا اليها لفيفا من رجال الاعمال ومن بينهم اثرياء الجالية اللبنانية . . .

وعدنا فى اليوم الثانى الى « ريودى جانيرو » حيث اقام وزير مصر المفوض مأدبة غداء دعا اليها وزير الخارجية وكبار الموظفين فيها وبعض رجال الاعمال . وسافرنا مساء ذلك اليوم ٢٣ يونيه الى نيويورك حيث وصلناها يوم ٢٤ منه .

وفى اعقاب هذه الزيارةبالاضافة الى اعتراف البرازيل بلقب ملك مصر والسودان فانها عقدت مع مصر معاهدة ثقافية ، ومهدت لرفع التمثيل السياسى بين البلدين الى درجة سفارة .

خاتمة المطاف

عندما علم مستر جيفرسون كافرى سفير امريكا فى مصر بسفرى الى البرازيل ، اقترح ان اقوم بزيارة واشنطن فى طريق عودتى من « ريو دى جانيرو » وقال انها قد تكون مناسبة لضم صوتى الى جهوده التى يبذلها مع حكومته فى سبيل الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان .

عرضت الاقتراح على جلالة الملك فوافق عليه وكان شديد الاهتمام بان تعترف الدول الاجنبية باللقب الجديد بعد ان صدرت به التشريعات المصرية عند الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ . ومن ناحية اخرى كانت انجلترا تعارض هذا الاتجاه وتعتبر الغاء المعاهدة عملا غير قانونى ، وتحض الدول الكبرى على عدم التسليم بوجهة النظر المصرية .

وقد وافقت بعض الدول على الاعتراف باللقب الجديد مثل ايران وباكستان . وحدث فى اواخر نوفمبر ١٩٥١ ان عينت اليونان سفيرا جديدا لها فى مصر ولما كانت اوراق اعتماده خالية من الاشارة الى لقب ملك مصر والسودان فقد اعتذرت وزارة الخارجية المصرية عن عدم قبول السفير فاضطرت الحكومة اليونانية الى تصحيح خطاب الاعتماد . وحدث مثل هذا مع هولندا وايطاليا وغيرهما .

مهمتى فى امريكا

وفى الحقيقة كان مستر كافرى متعاطفا معنا فى حل النزاع بين مصر وانجلترا بعد الذى كان من امر الغاء المعاهدة وحوادث القنال . وكانت لى معه عدة لقاءات بشأن

السودان ذكرت فيها ان مصر لا مطمع لها فى السودان وانهما قطر واحد وان الانجليز يتحكمون هناك مخالفين نصوص الحكم الثنائى المعقود سنة ١٨٩٩ ، فالحاكم العام بريطانى والسكرتير الادارى والسكرتير المالى وقائد القوات من الانجليز بل ان بعض مديرى المديريات من الانجليز وليس لمصر سوى مفتش الرى والخبير الاقتصادى . ثم أن المجلس الاستشارى اعضاؤه يعينهم الحاكم العام وليس فيهم من يمثل طائفة الختمية أو مؤتمر الخريجين ثم قلت اننا نحترم ما يقرره السودانيون نحو مصيرهم واذا اريد اجراء استفتاء لمعرفة رغبات الشعب فمن العدل ان يكون لمصر وجود فى السودان . وقد يتمثل هذا الوجود فيما وافق عليه مستر بيفن وزير خارجية انجلترا فى مشروع اتفاقه مع صدقى باشا سنة ١٩٤٦ اذ جاء فى البروتوكول الملحق بالمعاهدة ان الغرض هو رفاهية السودانيين تحت تاج مصر المشترك . . .

وكانت وجهة نظر مستر كافرى والامريكيين الذين التقيت بهم سواء فى مصر أو فى واشنطن انهم لا يعترضون على الاعتراف باللقب الجديد وانما يرغبون فى موافقة مصر اولا على الانضمام الى حلف الدفاع المشترك . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض اوفدت الخارجية الامريكية وكيلها الذى اصبح فيما بعد سفيرا لامريكا فى مصر (مستر هنرى بايرود) حيث اجتمع برئيس الوزراء ووزير الخارجية فى القاهرة فى اوائل مايو سنة ١٩٥٢ .

وصلت الى نيويورك يوم ٢٤ يونيه ١٩٥٢ ومع ان الزيارة كانت خاصة فان وزير الخارجية اوفد مستر « ستابلر » وكيل ادارة المراسم لاستقبالى فى المطار وابلاغى دعوة الوزير الى الغداء يوم الاثنين ٣٠ يونيه فى قصر « بلير هاوس » دار الضيافة فى واشنطن .

اغتنمت الفرصة فسافرت الى كندا فى زيارة خاصة لمشاهدة معالم أوتاوا ودار البرلمان فيها ثم عدت الى نيويورك يوم ٢٩ ومنها الى واشنطن حيث قمت بزيارة المسجد ودار السفارة المصرية .

وفى يوم ٣٠ يونيه قمت بزيارة مستر W. Bruce وزير الخارجية بالنيابة اذ كان مستر دين اتشيسون (وزير الخارجية) قد سافر الى البرازيل فى مهمة رسمية . ودار بيننا حديث عام ركزت فيه على وجهة النظر فيما يتعلق باعتراف أمريكا بلقب ملك مصر والسودان بينما أشار مستر بروس الى اهتمامهم أولا بالدفاع المشترك Middle East Command وعندما قلت أن لدينا عقدة من الدفاع المشترك قال انهم يعتبرونه ميثاقا أو معاهدة Middle East Treaty Organiza tion على نسق ميثاق الأطلنطى أو ميثاق آسيا الجنوبية فقلت قد يكون هذا أفضل إذ أنه لا يقتصر على الشئون العسكرية بل قد يتعداها الى التعاون فى المجال الاقتصادى والسياسى والثقافى . . الخ .

فى بلير هاوس

وفى نهاية الحديث صحبنى مستر هنرى بايرود وكيل الوزارة الى قصر « بلير هاوس » المخصص لكبار الزوار حيث اقيمت لنا مأدبة غداء دعا إليها سفير مصر فى واشنطن وكبار معاونيه وبعض المختصين فى الخارجية الامريكية بشئون الشرق الأوسط .

وأثناء المأدبة همس مستر « بايرود » فى اذنى وقال انهم تلقوا برقية عاجلة من القاهرة ، بأن الملك قد عهد الى حسين سرى باشا بتأليف الوزارة ، وانه اختار كريم ثابت وزيرا معه ليكون ضابط اتصال بينه وبين القصر . .

وكان هذا ـ كما سبق القول فى الفصل الثالث والعشرين ـ بداية النهاية .

كشـــــاف الاعلام والموضوعات

ب

ت

ج

ح

س

ش

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ى

إعداد

أبو السعود إبراهيم

فهرس لمحتويات الكتاب

صفحة

مطابع الأهـــرام التجارية



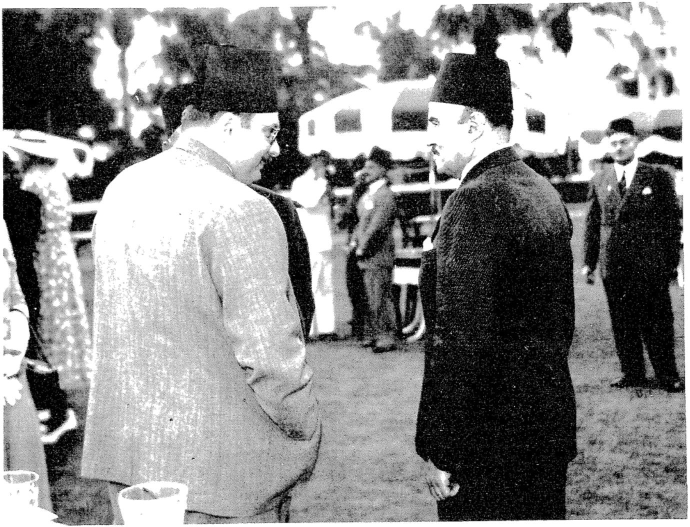
اعضاء الحاشية على المائدة الملكية سنة ١٩٤٦

إلى يمين الملك :

- عبد اللطيف طلعت باشا : كبير الامناء
- الفريق ابراهيم عطا الله باشا : ياور ورئيس اركان حرب الجيش
- الفريق محمد حيدر باشا : ياور شرف
- محمود يوسف باشا : وكيل الخاصة الملكية
- حمزة باشا : قائد اليخت الملكى (المحروسة)

إلى يسار الملك :

- مراد محسن باشا : ناظر الخاصة الملكية
- الفريق عمر فتحى باشا : كبير الياوران
- صاحب المذكرات : وكيل الديوان ورئيسه بالنيابة
- الدكتور عباس الكفراوى : الطبيب الخاص
- حسين حسنى بك : السكرتير الخاص



الملك يتحـــــدث الى
صــاحب المذكرات فى حفـل
تكريم السفير البــريطانى
(سير رونالد كامبل) بمناسبة
نقله مـــن مصر عام ١٩٥٠



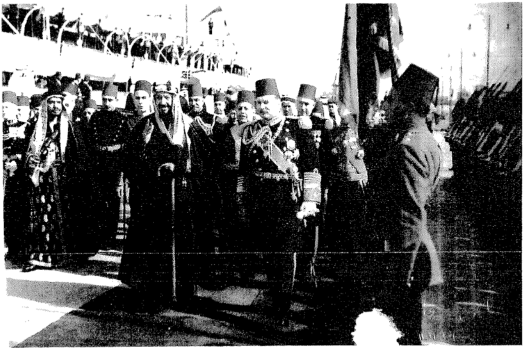
مائدة غذاء لرؤساء وفود الدول العربية



الملك مع جنرال ويلسون قائد عام القوات البريطانية فى الشرق الأوسط (١٩٤٣)



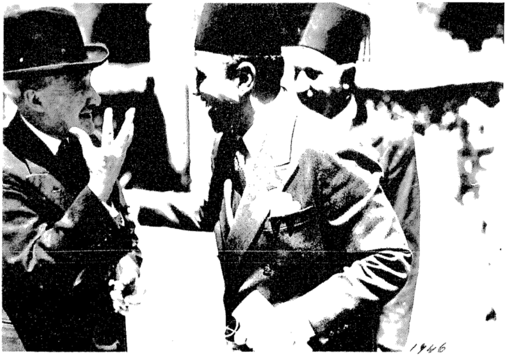
الملك مع مستر الكسندر كيرك وزير الولايات المتحدة الامريكية المفوض بالقاهرة (١٩٤٣)



زيارة الملك عبد العزيز آل سعود لمصر فى يناير ١٩٤٦



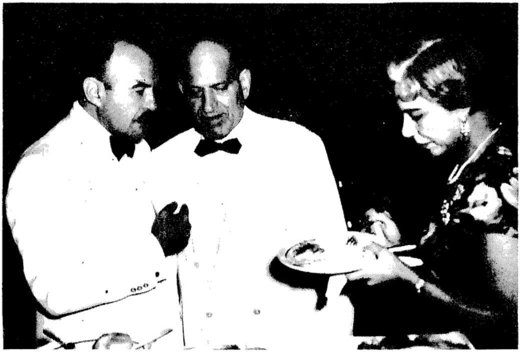
. اصحاب السمو الامراء السعوديون اثناء زيارتهم للقاهرة (يناير ١٩٤٦)



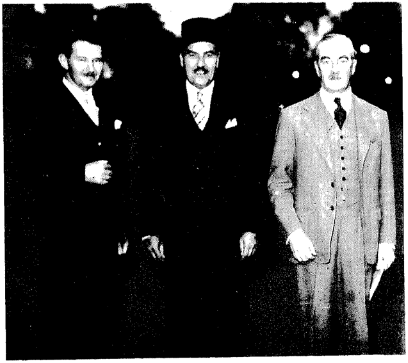
صاحب المذكرات مع لورد ستافسجيت وزير الطيران ورئيس هيئة المفاوضات عام ١٩٤٦



صدقى باشا يفاوض – رغم اعتكافه بالفندق الذى يقيم فيه – مستر بيڤن وزير خارجية انجلترا (اكتوبر ١٩٤٦) .



حفل عيد ميلاد النحاس باشا - بفندق سان استيفانو بالاسكندرية (١٥ يونيو ١٩٥٠



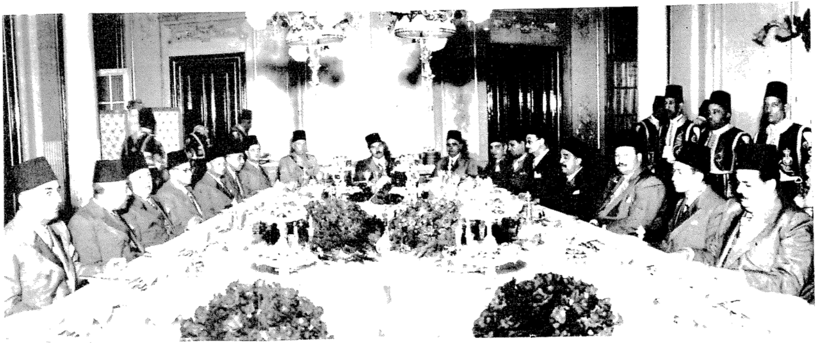
المؤلف مع السفير البريطانى (سير رونالد كامبل) والوزير المفوض (سير شابان اندروز)



الملك يستمع الى تلاوة القرآن الكريم وقد وقف الى جواره احمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان (١٩٤٢)



مائدة افطار بقصر عابدين للعمال

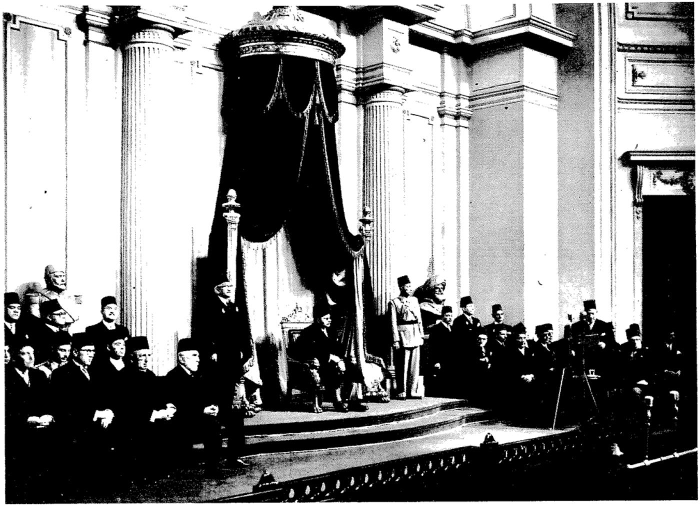


مأدبة غذاء لوزارة حسين سرى الائتلافية (اغسطس ١٩٤٩)

ـ فؤاد سراج الدين : وزير المواصلات ـ محمود غالب : وزير الدولة ـ الملك فاروق ـ عثمان محرم : وزير الاشغال العمومية ـ ابراهيم دسوقى اباظة : وزير الاوقاف ـ الفريق محمد حيدر : وزير الحربية والبحرية ـ محمد محمد الوكيل : وزير دولة ـ احمد رمزى : وزير دولة ـ حسن يوسف : صاحب المذكرات ـ الفريق عمر فتحى : كبير الياوران ـ دكتور محمد هاشم : وزير دولة ـ حسين فهمى : وزير المالية ـ دكتور نجيب اسكندر : وزير الصحة العمومية ـ على ايوب : وزير الشئون الاجتماعية ـ حسين سرى : رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ـ احمد عبد الغفار ـ وزير الزراعة ـ مصطفى نصرت : وزير التجارة .



حفل افتتاح البرلمان ـ احمد ماهر يلقى خطاب العرش . الامراء جالسون الى يمين الملك واعضاء الوزارة إلى يساره .



حفل افتتاح البرلمان عام ١٩٥١ ـ النحاس باشا يلقى خطاب العرش



هيئة الوزارة الوفدية فى حضرة الملك ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ والى يمينها اعضاء الأسرة المالكة



اهداء قلادة محمد على الى الجنرال فرانكو (يوليو ١٩٥١)



اهداء قلادة محمد على الى السنيور ڤارجاس رئيس جمهورية البرازيل (يونيو ١٩٥٢) .



حفل عشاء بقصر الرياسة ـ ريودى جانيرو (يونيو ١٩٥٢)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

ـ مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة .

ـ يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

ـ إدارة المركز . مبنى جريدة الاهرام . شارع الجلاء ـ القاهرة
ـ ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣ .

رئيس المركز : د . بطرس بطرس غالى
مدير المركز : السيد يسين

مطبوعات المركز حول مصر الحديثة والمعاصرة

ـ د . يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) ـ ١٩٧٥
ـ السيد يسين (اشراف) : الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ـ ١٩٧٦
ـ طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ـ ١٩٧٧ .
ـ د . على الدين هلال (اشراف) : الديمقراطية في مصر . ربع قرن بعد ثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ .
ـ د . نزيه نصيف الايوبى : الثورة الادارية وازمة الاصلاح في مصر ـ ١٩٧٧ .
ـ د . عبد العزيز شرف : طه حسين وزوال المجتمع التقليدى ـ ١٩٧٧ [بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب] .
ـ السيد يسين : الثورة والتغير الاجتماعي ـ ربع قرن بعد ثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ .
ـ د . يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ .
ـ احمد يوسف القرعى : ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في افريقيا ـ ١٩٧٨ .
ـ د . سعد الدين ابراهيم (اشراف) : عروبة مصر .. حوار السبعينات ـ ١٩٧٨ .
ـ د . محمد جمال الدين المسدى ، د . يونان رزق ، د . عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ـ ١٩٧٨ .
ـ د . على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) ـ ١٩٧٨ .
ـ د . كمال المنوفى : العلاج المصرى ومبدا المساواة ـ ١٩٧٨ .
ـ د . نزيه نصيف الايوبى : سياسة التعليم في مصر . دراسة سياسية وادارية ـ ١٩٧٨ .
ـ عبد العاطى محمد احمد : الفكر السياسى للامام محمد عبده ـ ١٩٧٨ .
ـ د . يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود ـ ١٩٧٨ .
ـ د . كمال المنوفى : الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية ـ ١٩٧٩ .
ـ د . محمد عبدالرحمن برج : عزيز المصرى والحركة العربية (١٩٠٨ ـ ١٩١٦) ـ١٩٧٩ .
ـ د . محمد عبد الرحمن برج عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ـ ١٩٨٠ .
ـ المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان ـ ١٩٨١ .
ـ د . وليم سليمان ، طارق البشرى ، د . مصطفى الفقى : (الشعب الواحد والوطن الواحد) ، دراسة في اصول الوحدة الوطنية ـ ١٩٨٢ .
ـ د . محمد عبدالحميد : الصحافة العسكرية ـ ١٩٨٢ .
ـ د . على بركات : رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي ـ ١٩٨٢ .

مطابع الأهرام التجارية